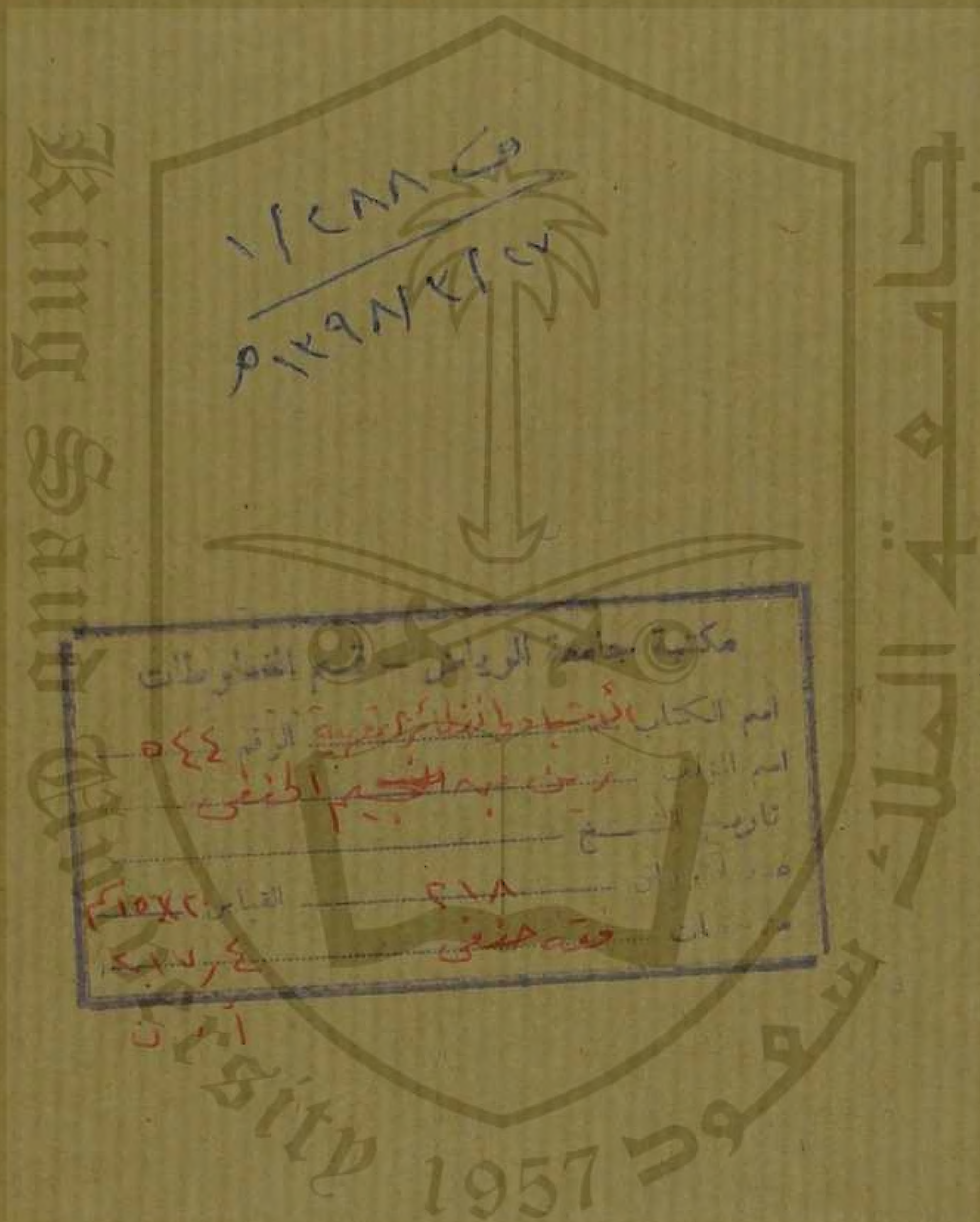


ككي

الأشياء والنظائر

1957
قلمبي



ملو المصاحف

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد و
آله وسلم على عبادك الذين اصطفى **والله اعلم** بالسيرات فقال
بأن كتاب الاشياء والنظائر الفقهاء على مذهب الحنفية المشتمل على
سبعة انواع اردت ان افرسه في اوله ليسهل النظر فيه **الاول**
القواعد **الاولى** لاثواب الا بالنية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرعا
وما لا تكون وبيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والاحكام
والمناهي والتزويك **الثانية** الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد
يقتضي باكل والحرمة باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع
في عشر مواضع **الاول** في بيان حقيقة **الثاني** في بيان ما لا يشترط
في تعيين الموقوف وعدمه **الرابع** في بيان المقترض لصفة المنوي من العبد
والنافله والاداء والقضا **الخامس** في بيان الاخلاص **السادس** في بيان
الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في عدم اشتراط
استمرارها وفي حكمها في كل ركن **التاسع** في محلها **العاشر** في شرورها
وفيها بيان ما ينافيها وقاعدة في اليمين وهي تخصيص العام بالنية
وبيان ان المشيئة تدخل في النية **الحادية** اولها وبيان ان اليمين على نية
الكلف او المستطاع وبيان ان الايمان من نية على الالفاظ دون الاعراض
وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول النية في النية وبيان ان هذه
القاعدة تجري في علم العربية ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو الامتنان
وبيان سماع اية السجدة من لم يثبت تلاوته وبيان ان هذه تجري
في الفروض ايضا **الثانية** العتبات العتبات لا يزول بالشك فيها
اعدا **الاول** الاصل بقاها كان على ما ان وبيان ما يفرع عليها من

المصنف الاول
في القواعد

الطهارات والعبادات والطلاق واكثار المرأة وصول المقة اليها
واختلاف الزوجهين في التكين من الوطى والسيكوت والرد والرجعة في
العدة وبعد ها واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة
اخيل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة
والجواب عن ما ورد عليها **الثالثة** من شك هل فعل امر لا فاصل
عدمه ويبدل فيها من يتقين الفعل وشك في القليل والكثير وبيان
ان ما ثبت بيقين لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء
والصلوة هل صلوا او لا والشك في يتقين المفروض المتروك وبيان
ما اذا اخرج رد على ما شك شي منها واختلاف بين الامام والقوم
وبيان الشك في ركن الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من
ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكاة والصوم والمندوب
وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق **الرابعة** الاصل
العدم وقها بيان الاختلاف في وصول العيب وفي ربح الشريك
والمضارب وفي ان المالك فرض او مضاربه وفي قدر العيب
واشتراط اختياره في الروية وفي بيان الشك في وصول الدين
الي جوف الرصيع بعد ما ادخلت ثديها فيه وفي اخرها التنبيه
على تقيد القاعدة ببيان ما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة
الحادث الي اقرب اوقاته وبيان وجود النجاسة في الثوب والفاقة
في البير وبيان ما اذا اقر بقتل عيين العبد في ملك البايع وكذبه
المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابانتها في المرض والصحة
وفي اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما لو

تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتلخر وانه لا يعتبر في التلخير
 والدعاوي والاقرار وفيه بيان ان الواقع اذا شرط النظر المحاكم
 المسلمين وكان في رمنه شافعيًا شرصارا لان حنفيا هل يكون له اولا
 وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلده او الموقوف
 او الموقوف عليه وفيه بيان ان المعبر العرق العام لا الخاص وهذا
 اخر القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد كلية يخرج عليها
 ما لا يخصص من الصور الجزئية **الاولى** الاجتهاد لا يفيض بمثله
 وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة فليس لغيره قبولها الا في
 اربعة وانه لو حكم بشي ثم تغير اجتهاده وسان شريح عنها وبيان
 ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه معهما كم امضاه وبيان
 قولهم وحكم بموجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا شرابطه
 الشرعية وحكاية شمس الائمة اكلوا في مع قاضي عند نسبة وبيان
 عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول
 ضعيف في مذهبه او برواية مرجوع عنها او ظالف مذهبه
 عمدا او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواقع كالتقا
 بخلاف البض وبيان ان فعل القاضي وامره انما يتخذ اذا وافق
 الشرع والارادة **القاعدة الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام
 غلب الحرام الحلال وبيان ما تفرع عليها من اشتباه محرمه
 باجنيات وما اذا كان احد ابويه مأكولا والاخر غير مأكول وما
 اذا شارب الكلب للعلم غيره او كلب المسلم كلب مجوسي وما اذا
 التوسي يذم على يد المسلم الدائم والاذ اعجز المسلم عن مد

النوع الثاني
 في قواعد كلية

فتسب قاعانه مجوسي ووطي الجارية المشتركة وما اذا كان بعض
 الشجرة او الصيد في الحل وبعضها في الحرم وما لو اختلطت المذكاة
 بالميتة وما اذا اختلط ودك الميتة بالزيت واذا اختلطت
 روجته بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم وحتته خمس وما اذا
 رمي صبي اوقع في ماء او سطح شر على الارض وبيان ما خرج عنها وقع
 من المسائل العشرة وفي اخرها تنبيه فيما اذا جمع بين حلال
 وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في ابواب النكاح والمهر
 والبيع والاجارة والكفالة والابراء والهبة والهدية والوصية
 والافزار والمضاربة والقضا والعبادات والطلاق والعناق
 وعارية الرهن والوقف وفي اخره تنبيه على ما اذا اجتمع في
 العبادة جانب الحضرة والشرف فضل في قاعدة اذا تعارض
 المانع والمقتضي فانه يقدم المانع الا في متسايل **القاعدة**
الثالثة هل يكثر الايتار بالقرب **القاعدة الرابعة** القابع
 تابع ويدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل
 الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع
 يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط بالفرع
 بسقوط اصله الثالثة يعتقر في النوايع ما يعتقر في غيرها
 وفيها بيان ما لا يعتقر ضمنا لا قصدا **القاعدة الخامسة**
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره
 انما يتخذ اذا وافق الشرع وفي اخرها تنبيه على تصرف القاضي في
 اموال الميتامين والوقوف وفيه بيان احداثه للوظائف بخم

شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الاوقاف **القاعدة العاشرة**
 السادسة الحدود تدبر بالشبهات وفيها بيان ان القصاص
 كاحدود الا في جنس مسايل وبيان مخالفة التقرير لها **القاعدة**
السابعة الحد لا يدخل تحت الجحد وفيها بيان ما خرج عنها **القاعدة**
الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصود
 دخل احدهما في الاخر فالبا وبيان ما تفرع عليها من اجتماع
 الحدين وما يوجب الجزاء على المحرم وبيان ما يجزى عن نجاسة المسجد
 وركعتي الطواف وثلاثة اية السجدة وبيان تعدد السهو في
 الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج والبخاري مرارا
 او شرب مرارا او قذف مرارا او جماعة وما اذا وطئ في رمضان
 مرارا او تعدد جنسية المحرم والوطئ بشبهة وما اذا زنى بامة
 فقتلها او حرة كذلك وما اذا تعددت الجنائية على واحد وما
 اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة التاسعة** اعمال
 الامراء ولي من اهلها متى امكن والا اهمل وفيها بيان الحقيقة
 اذا تعددت او هجرت شرعا او عرفا وما اذا تعدد التحقيق
 والمجانة وفيها بيان ما اذا اجتمع بين امراته وغيرهما في الطلاق
 وفيها بعض مسايل الوقف والقول بنقض العتمة وما
 ذكره السبكي والخصاف وفيها بيان التأسيس خير من التاكيد
 وبيان ما تفرع عليه من انه لو كرر الطلاق او اليمين بالله تعالى
 منجز او معلقا **القاعدة العاشرة** الخراج بالضمان
 وبيان معناه وما دخل فيه وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر**

اليد

السؤال يعاد في الجواب وبيان كلمة نعم وبلى **القاعدة الثانية**
عشر لا ينسب الي ساكت قول وبيان ما تفرع عليها وما خرج
 عنها **القاعدة الثالثة عشر** الفرض افضل من النقل الا
 في مسايل **القاعدة الرابعة عشر** ما حرم اخذه حرم
 اعطاؤه الا في مسايل وفيها تنبيه ما حرم فغله حرم طلبه
 الا في مسيلتين **القاعدة الخامسة عشر** من استعمل الشيء
 قبل اوانه عوقب بحرمانه وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها
 وفي اخرها الطيفة في العربية **القاعدة السادسة عشر**
 الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها بيان مراتب
 الولايات **القاعدة السابعة عشر** لا عبرة بالظن التبع خطوه
القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كلفه
 وبيان ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع
 المباشر والمنتسب اضيف الحكم الى المباشر وبيان ما خرج عنها
 والي هنا صارت القواعد خمسة وعشرين **الفصل الثاني في القواعد**
 من الطهارة الى الفرائض على ترتيب الكثر **الثالث** في الجمع
 والفرق من الاشياء والنظاير وفي اوله بيان احكام كثيرة ووجها
 ويقبح بالفتية جعلها هي احكام الناسي والجاهل والمكره واحكام
 الصبيان والسيده والسكارى والاعمى والحمل وبيان الاحكام
 الاربعه الاقتصار والاستناد والتعيين والانتقال وحكم
 النقود ما يتعين وما لا يتعين وما يجزى فيه احدها مكان
 الاخر وما لا يجزى وبيان الساقط هل يعود وان النائب بماله

النوع الثالث
 الجمع والفرق

يملكه الاصيل وما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل
 وبيان ان الدراهم الزبوف كالحياض في بعض المسائل دون
 بعض واحكام الناييم والمجول والمعنوه وما يعتبر فيه المعنى دون
 اللفظ وعكسه واحكام الانثى والحشى والجبان والذمي والمحرار
 وعيوبه الحشفة وما فارق فيها الدبر القبل واحكام العتق
 والفسوخ والملوك والدين وثنى المثل واجرة المثل ومهر المثل
 والشرط والتعليق والسفر والمسجد والحرم ويوم الجمعة ثريان الاجتماع
 والافتراق في بعض المسائل وفي اخره طائفة اشتملت على بعض قواعد
 وفوائد شتى **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه وقع هل يقع الكل
 واجبا ام لا **قاعدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين وما
 يكون فرض كفاية ومنه وبأوصافها ومكرها **قاعدة** عن الامام
 البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي **قاعدة** في اعتقاد الانسان
 في مذهبه ومذهبه غيره **قاعدة** المفرد المضاف يعم في مسائل
 ولا يعم في اخري **قاعدة** العلوم ثلاثة **قاعدة** ثلاثة من الدعاة
قاعدة ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة **قاعدة** المومن
 يقطع خمسة **قاعدة** في الدعا برفع الطاعون **قاعدة** في الخنايس
 اذا هدم واحد منها هل يعاد او لا **قاعدة** الفسق هل يمنع اهلية
 الشهادة والقضا والامارة وغير ذلك او لا **قاعدة** في الصلوة
 على الميت توضع على كان هذه تكره او لا **قاعدة** في الفرق بين علم
 القضا وفقه القضا **قاعدة** في شروط الامامة المتفق عليها
 والمختلف فيها **قاعدة** كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد

الله له به الا الفقهاء **قاعدة** اذا ولي السلطان مدرسا ليس
 باهل هل تصح توليته او لا **قاعدة** ثلاثة لا يستجاب دعا وهم
قاعدة كل شئ يشبه العبد يوم القيامة الا العلم **قاعدة**
 هل يجوز وضع خزانة في المسجد لاجل حفظ المحاضر والسجلات او لا
قاعدة ما معنى قول العلما الاشبه **قاعدة** اذا بطل الشئ
 بطل ما في ضمنه الا في مسائل **قاعدة** المبني على فاسد الا في مسئلة
قاعدة اذا اجتمع الحقان ما يقدم بينهما **الرابع في الغار**
الخامس في الحيل السادسة في الاشباه والنظائر **السابع** في
 الحكايات وفيه وصية الامام الاعظم للامام الثاني رضي الله

كتاب الاشباه والنظائر

تاليف الامام العالم العلامة
 المحقق المدقق الفهامة
 شيخ الاسلام ذلك
 العلما الاعلام زين
 ابن نجيم الحنفى نعمة
 الله بالرحمة امين

وكان ابتداء البقية في اواخر سنة ثمان وستين وتسعين
 وهو من مواهب تحا على عبد شيخ حامدين عبد
 رزقة الله اوصاف الحمد

القاسد
 النوع الرابع في الغار
 النوع الخامس في الحيل
 النوع السادس في الحكايات



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وسلم
 الحمد لله على ما انعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم **وبعد** فان الفقه
 اشرف العلوم قدرا واعظمها اجرا وانما قاعدته واعمالها فائده
 واعلاها مرتبة واسناها منقبه يلا العيون نور والقلوب سرور
 والصدور انشراحا ويفيد الامور السناغا وانفاطا هذا لان
 ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام والاستقرار
 على وتيرة الاجتماع والالتزام غايها معرفة الحلال من الحرام
 والتمييز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام بحجوره راحته
 ورياضه ناضرة ونجومه زاهرة واصوله ثابتة وفروعه نابته
 لا يفتنى بكثرة الانفاق كثره ولا يسل على طول الزمان عره واي
 لا يستطيع كنه صفاته ولو ان اعضاي جميعا فكلهم اهله قوام الدين
 وقوامه وهم ائلافه وانتظامه واليهم الفرع في الآخرة والدينا والمرجع
 في التدر ليس والفتوى خصوصا ان اصحابنا رحمهم الله لهم السبق
 في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال على حنفية
 رحمه الله **ولقد** انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في
 الفقه فليتنظر في كتب الحنفية كما نقله ابن وهبان عن حملة وهو
 كالصديق رضي الله عنه له أجره وأجر من دون الفقه والفقه وفتح
 احكامه على اصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد القوا
 ما بين مختصر ومطول من متون وشروح وفتاوي واجتهاد وان في
 المذهب والفتوى وحررروا ونقحوا اشكر الله سبحانه لا اني لمرار
 لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين بن السبكي الشافعي مشتملا

خصوصيه

على

على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكتراي تبييض باب
 البيع الفاسد الفت كتابا مختصرا في الضوابط والاستثنائات منها
 سميت بالفوائد الرينية في فقه الحنفية وصل الى خمس مائة ضابط
 فالحمت ان اضع كتابا على الخط السابق مشتملا على سبعة فنون يكون
 هذا المؤلف النوع الثاني منها **الاول** معرفة القواعد التي يرتكزها
 وترعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه
 الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى واكثر فروعا ظفرت في كتب غريبة
 او عثرت به في غير منظنته الا اني بحول الله وقوته لا انقل الا الصحيح
 المعتمد في المذهب وان كان مفرغا على قول ضعيف او روايه
 ضعيفة نبهت على ذلك غالبا وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس جمع
 قواعد مذهب ابي حنيفة سبعة عشر قاعدة وزده اليها وله
 حكاية مع ابي سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه ذلك سافر
 اليه وكان ابو طاهر ضريرا يكرر كل لية تلك القواعد بمسجده بعد
 ان يخرج الناس منه فالتق الهروي بحصير وخرج الناس واغلق ابو
 طاهر المسجد وسرد منها سبعة فحصلت للهروي سعة فاحس
 به ابو طاهر فضربه واخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد
 ذلك فرجع الهروي الى اصحابه ونلاها عليهم **الثاني** الضوابط وما
 دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الاقسام للدرس والمحتق
 والقاضي فان بعض المؤلفين يذكروا ضابطا ويستثنى منه اشياء
 اخر فمن لم يطالع علي المزيد طي الدصول وهي خارجة كاستراة وهذا
 وقع موقعا حسنا عند اهل الابصار واستجبه من هو من اولى

في الفقه
 في الفقه
 في الفقه

الالباب **الثالث** معرفة الجمع والفرق **الرابع** الالفاظ **الخامس**
الحيل **السادس** الاشياء والنظائر **السابع** ملحق عن الامام الاعظم
وصاحبيه والمشايع المتقدمين والمتأخرين من المطارحات والمكاتب
والمراسلات والعربيات وارجم من كمال الفتح ان هذا الكتاب اذا
تربى الله وقوته يصير نزهة للناظرين ومرجعا للمدرسين
ومطلباً للمحققين ومعتمداً للقضاة والمفتين وغنيمة للمحصلين
وكشفاً للكرب المصوفين **هذا لان** الفقه اول فنوني طال ما
اشهرت غيبه عيوني واعلمت بدني اعمال الجدمابين بصري ويدي
وظفوني ولما رزق من زمن الطلب اعمتني بكتبه قدما وحديثا واسع
في تحصيل ما هو منها سعيًا حديثا الى ان وقفت منها على البحر الصغير
واخطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملا بحيث
لم يبق في الاثر اليسير كما استراه عند سردها مع ضم الاشتغال
والمطالعة لكتب الاصول من ابتدا امرى ككتاب البرزوى
والامام السرخسي والتقويم لابي زيد الدبوسي والتنقيح وشرحه
وشرح شرحه وحواشيه وشرح البرزوى من الكشف الكبير
والنقير حتى اختصرت تحرير المحقق ابن الهمام وسميته لب الاصول
ثم شرحت المنار شرحا جاول الله وقوته فايها علم نوعه فنتشر
ان شاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد
تسميته بالاشياء والنظائر تسمية له باسم بعض فنونه سايلا
من الله تعالى القبول وان ينفع به مولفه ومن نظرفيه انه خير
مول وان يدفع عنه كيد الحاسدين واقترا المتعصبين والعزيم

هذا الفن لا يدرك بالمتصني ولا ينال بسوف ولعل ولوا بني
ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجدة وشمر واعزل اهلده
وشد المثزر وخاض البحار وخالط الفجاج يداب في التكرار
والمطالعة بكرة واصيلا وينصب نفسه للتأليف والتحزير
تياثرا ومقيدا ليس له همة الا معضله بجلها او مستشبهه عز
علي القاصرين فيرتقى اليها ويحيا على ان ذلك ليس من كسب العبد
ولما هو فضل الله بونه من ديشاوها انا اذكر الكتب التي نقلت
منها مولفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان وثمانين
وتيسعها في شرح الهداية النهاية وغاية البيان والعناية
ومعراج الدراية والبناءية وفتح القدير ومن شروح الكثر البالغ
والعيني ومسكين ومن شروح القدوري السراج الوهاج والجوهرة
والمجتي والاقطع ومن شروح الجمع المصنف وابن الملك ورايت
شرحا للغبني وفتاوى شرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح الوافي
الكافي وشرح الوقاية والنقاية وايضا اصلاح وشرح تلخيص
الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصدر الشهيد
والبدائع للكاساني وشرح التحفة والمبسوط شرح الكافي وكافي الحاكم
الشهيد وشرح الدرر والغزير للاخضر والهداية وشرح الجامع
الصغير لقاضي خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار من الفتاوى
الكاتبه والخلاصة والبرزانية والمظهرية والولجية والعمدة والعدة
والصغرى والواقعات للحسام الشهيد والعقيدة والنبية وحال
الفتاوى والنتيج المحبوبة والتهديب للقلاسني وفتاوى قاضي

الهداية والقاسمية والعادية وجامع الفضولين والخارج لابي يوسف
 واوقاف الخفاف والاشعاف والحاوي القدسي والتمه والمحيط
 الرضوي والخيرة وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة
 ابي وهبان له ولابن الشحنة والصبرية وخرانة الفتاوي وبعض
 خزانة الاكل وبعض السراجية والتاثيرانية والتجديس وخرانة
 الفقه وخيرة الفقهاء ومنتاب الكردي وطبقات عبد القادر
الفن الاول في القواعد الكلية **الاول** لا ثواب الا بالنية صرح به
 المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سوا قلنا انها شرط في
 الصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج اولها في الوضوء والصل
 وعلي هذا فتر واحد في انما الاعمال بالنية انه من باب المقتضى اذ لا
 يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقد روي مضافا
 اي حكم الاعمال وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
 وديني وهو الصحة والفساد وقد اريد اخروي بالاجماع
 للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فان تنفي الاحزان يكون
 مرادا اما لانه مشترك ولا تخوم له اوله اندفاع الضرورة به
 من صحة الكلام به فلا حاجة الي الاخر والثاني اوجه لان الاول
 لا يلائمه الاخصر لانه قائل بعموم المشترك فحينئذ لا يدل على
 اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا في بعض الكتب
 ان الزعم الذي ليس بمنوي ليس بمؤثر به ولكنه مفتاح للصلوة
 وانما اشترطت في العبادات بالاجماع او بآية وما امر والالهي بد
 من مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادة فيها معنى التوجه

بقرينة

بقرينة عطف الصلوة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح
 الحفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاول
 للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة آية عليها لانه العقد
 واما غسل الميت فقالوا لا تشترط لصحة الصلوة عليه وتخصيل
 طهارته وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرغ
 عليه ان الغريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد
 انه ان توفي عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم يتوف ثلثا وعند
 يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط
 صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها دليل قولهم ان اسلام
 المكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
 في بحث التروك واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر
 المكروه غير صحيح واما قولهم انه اذا نكح بكلمة الكفر هاز لا يكفر انما
 هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث العزل فلا يقع
 صلاة مطلقا ولو صلاة جنازة الا بقا فرضا او واجبة او سنة
 ونفلا واذا توفي قطعها لا يخرج عنها الامتناف ولو توفي الانتقال
 عنها الي غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير مستقلا
 والا فلا ولا يصح اقتداء بامام الابنية وتقع الامامة بدونه بنتها
 خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كما في البنائية الا اذا صلى خلفه
 نساء فان اقتداءه به بلا نية للامامة غير صحيح واستثنى
 بعضهم الجمعة والعديد ولو حلف ان لا يؤمر اجد قاتله في به
 انسان صح الاقتداء وهل بحث فالك في الجانية قصا لادبانية الا اذا

اسلام الكفر حقيقة
 دلت عليه الاسناد

اذا نكح بكلمة الكفر هاز لا

لانه

أشهد قبل الشروع فلاحق قضاؤه وكذا الأمر الناس هذا الحالف
في صلاة الجمعة صحت وحسن قضاؤه لا يثبت أصلا إذا أمم في صلاة
الجمعة وسجدة التلاوة ولو خلفه ان لا يوم فلا تأم الناس ناويا ان لا
يومه ويوم غيره فأتى به فلا حث وان لم يعلم به انتهى ولكن
لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الشكر
على قول من يراها مشروعة والمعمدان الخلاف في سنيتها لا في الجواز
كذا سجود السهو ولا نضره نية عدمه وقت السلام واما النية
في الخطبة للجمعة فنشرط صحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر
فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها كما يشترط لخطبة الجمعة
سوي فقد يم الخطبة واما الاذان فلا يشترط لصحته وانما هي شرط
للتؤمل عليه واذا استقبل القبلة فنشرط الجراحي لصحته
النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما
اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب
كذا في البناء واما ستر العورة فلا يشترط لصحته ولم ارفه خلافا
ولا يشترط للثواب صحة العبادة بل يثاب على نيته وان كانت فاسدة
بغير نية كماله صلى الله عليه وسلم ثاب على طهارته وسيأتي تحقيقه واما
الزكاة فلا يصح اذاؤها الا بالنية وعلى هذا فذكره القاضى لا يستيجبان
ان من امتنع اذاها اخذها الامام كرها ووضعها في آهلها ونحوه
من تلاها ولا ولاية اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعمد
في المذهب عدم الاخذ كرها قاله في المحيط ومن امتنع عن ادائها
الزكاة **فالناسي** لا يخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع على الزكاة لكونها

النية في الخطبة فشرط صحتها

فصل في نية الصلاة

فصل في نية الزكاة

عن

في الامام احمد

بلا اختيار

بلا اختيار ولكن يجبره بالحس ليرى بنفسه ان يخرج عن اشتراطها
لها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلا نية فان الغرض ليقطع عنه وان
في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا وتشرط نية التجارة في العود
لا بد ان يكون مقارنته للتجارة فلو اشترى شيئا للقبضة ناويا لله الا ان
رجعنا عنه لان زكاة عليه ولو توى التجارة فيما خرج من رضى الغنم او الحمار
او المشجرة او المستعارة لان زكاة عليه ولو قارت ما ليس بل مال كالهبة
والصدق والخلع والمهر والوصية لا يصح على الصحيح وفي السائمة لا بد
فصل اسما لها للدر والنسل اكثر ليجوز ان قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة
ان قارت الشراء وان قصد به الحمل او الركوب او الاكل فلا زكاة عليه اصلا
النية في الصوم فنشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالنية صحت لا بما تطل
له الاحوال والنية ليست منها الفرض والنية والتعلل في اصلها سواء واما الحج
فنشرط صحته ايضا فضا كان او نفلا والعمر كذلك ولا تكون الا بنية والتكليف
كالغرض ولو نذر حجة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كالاداء
حجة اصل النية واما الاعتكاف فنشرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا
الكفارات في النية فنشرط صحتها عتقا او صياما او اطعاما واما الضحايا فلا بد
فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرغ عليه انه لو اشترىها بنية لاداء
فدفعها عن وجهه اذن فان اخذها من بوجه ولم يضمن اجرته وان ضمه لا يجوز
كما في الاضحية الذخيرة وهذا اذا دفعها عن نفسه اما اذا دفعها عن مالكها
فلا ضمان عليه وهل يتعين له ضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا او قد اشترى
بنيتها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم يتعين له البيع انما يتعين مطلقا
فيتصدق بها الغنى بعد ايامها خيرة ولكن ليس بيمين غيرهما مقامها في البذل

فصل

في الامام احمد

من الاضحية قالوا والهدايا كالضحايا واما العتق فليس عندنا بعبادة
بدليل صحة من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله كان عبادة متناهية
عليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان صريحا واما الكفاية فلا بد
لها من اقية فان اعتق للتصميم او للشيطان صح وان اعتق لاجل محو
صح وكان مباحا لا ثواب ولا اثم وينبغي ان يخصص الاعتاق للتصميم كما اذا كان
العتق كافرا اما المسلم اذا اعتق لرفع قاضا تعظم كفره كما ينبغي ان يكون
الاعتاق لمخلوق مكرها والتدبير والكتابة كالعتق واما الجهاد فمن اعظم
العبادات فلا بد له من خلوص النية واما الوصية فكان العتق ان قصده
فله الثواب والا فهي صحيحة فقط واما الوقف فليس عبادة وضعا بدليل صحة
من الكافر فان نوى القرينة فله الثواب والا فلا واما النكاح فقالوا انه اقر
الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التحلي لمحض العبادة وهي
الاغتسال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان
يقصد اغتاف نفسه وتحسينها وحصول ولده وفسرنا الاغتسال في
الشرح الكبير شرح الكفر ولما لم تكن فيه شرط صحة قالوا يصح النكاح مع
الهزل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه فيه اختلاف في الفتوى
صحة علم الشهود او لا كما في البراءة وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها
من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله
تعالى من نشر العلم تعليمها وافتاء وتصنيفا واما القضاء فقالوا ان من
العبادات فالنواب عليه متوقف عليها كذا اقامته الحدود والتعازير
وكما ينبغي طاه الحكماء والولاية وكذا تحمل الشهادات وادائها واما
المباحات فانها تختلف بعضها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصد بها

التقوى

التقوى على الطاعات او على التوصل اليها كانتا عبادة كالاكل والنوم
والكسب المال والوطي واما المعاملات فانواعها لا يتوقف عليها
وكذا الاقالة والاجارة ولكن قالوا ان عقد بمضارع لم يصدر بسوء البين
توقف على النية فان نوى به الايجاب المحال كان بيعا ولا لا بخلاف صيغة الماضي
لان البيع لا يتوقف على النية واما المضارع المستحضر للاستقبال فهو كالامر بالبيع
البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكفر وقالوا لا يصح البيع مع الهزل
لعدم الرضا بحكمه معه واما الهبة فلا يتوقف على النية قالوا ولو هب مازجا
لما كان لازما ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرط واما
هو لغرض شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق والعتق
فانها يقعان بالتلفيق فمن لا يعرفها لان الرضا ليس بشرطها وكذا لو اكرهها
يقعان واما الطلاق فصريح وكفاية فالاول لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو
طلق غافلا او ساهيا او خطيا وقع حتى قالوا ان الطلاق يقع بالالفاظ الصحيحة
قضاء ولكن لا بد ان يقصد بها باللفظ قالوا لو كرر مسايل الطلاق بغير
ويقال في كل مرة انت طالق لم تقع ولو كتبت امرأتي طالق او انت طالق وقالت
لا اقر على فقر عليها لم يقع لعدم قصد هبها باللفظ ولا نية فيه فلو لم ان الصريح
الى النية وقالوا لو قال انت طالق ناويا الطلاق من وثاق لم يقع ديانته ووقع
قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق الخطي واقع قضاء لاديانته فظهر هذا
من الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانته ولا يرد عليه قوله انه يطلقها
ها لا يقع قضاء وديانته لان النكاح جعل هزله مجعدا وقالوا لا يصح سنة القلاء
في انت طالق ولا نية الباطن ولا تصح سنة التفتين في المصدر كانت الطلاق
الا ان يكون المرأة امته وتصح سنة الطلاق واما كذا فلا يقع بها الا بال

ديانة سوار كان. وهذا مذكورة الطلاق أولا والذكر مذكورة انما تقوم مقام النية
في القضاء الا في لفظ الحرام. وان كان لا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق
اذا كان الزوج من قوم يردون بالحرام الطلاق. واما تفويض الطلاق
والجمع والايلاء والظهار فما كان منه مريحا لا يشترط له النية وما كان كذا
اشترط له واما الرجعة فكما النكاح لانها استدامة لكن ما كان منها مريحا
لا يحتاج اليها وكذا نيتها تحتاج اليها واما اليمين بالله فلا يتوقف عليها
فينعقد اذا حلف عامدا او ساهيا او محظيا او مكرها وكذا اذا فعل
المحلف عليه ذلك واما نية تخصيص العام في اليمين فمقبول في اليمين القارة
وقضاء عند الحصاص في الفتوى على قوله ان كان المحالف مظلوما كان ذلك حلقا
هل الاعتبار لنية المحالف او لنية المستحلف والفتوى على اعتبار نية المحالف
ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في الولو الحبيبة والخلاصة واما الاقرار بالوكالة
فيصان بدونها وكذا لا بدع والاعارة وكذا القذف والسرقة واما
القضاء من فتوقف على قصد القاتل القاتل لكن قالوا لما كان القصد امر باطيا
اقامت الالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجه القصاص
فيه والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمدا لا قصدا
فيه عند الامام الاعظم واما الخطا فان يقصد مباحا فيصيب ادميا كما علم
في باب الجنايات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كون قرأنا
بالقصد لجوز والحبس والحايض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية
بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تطل صلاته واجبا
عنه في شرح الذكر بانه في محل فلا يتغير بعزمه وقالوا ان المأموم اذا قرأ
الاذكار في صلاة الجنازة فنية الذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قرائتها في الصلاة

واما اليمين

واما الصمان فهل ينزعه في شيء بمجرد النية من غير فعل بقا لوان في المحرم
اذا البس ثوبا ثم نزعه ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد اجزاء وان قصد
ان لا يعود اليه يتعد اجزاء بلبسه وقالوا اني الودع اذا البس ثوبا لودعه
ثم نزعه من غير نية ان يعود اليه بلبسه لم يبرء من الصمان واما التروك
لكن في النية عنه فلا كروه في الاصول في بحث ما ترك به الحقيقه عند
الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله
ترك النية عنه لا يحتاج الى نية الخروج من عهدة النية واما حصول النية
فما كان كفا وهو ان تدعوه النفس اليه فادرا على فعله فكيف نفسه عنه
من ربه فهو متناكب والا فلا ثواب على تركه فلا نية على ترك الربا وهو
يصل ولا نية العين على ترك الزنا ولا الاصح على ترك النظر المحرم وعلى
هذا قالوا في الزكوة لو نوى للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل
خلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون
للتجارة حتى يعمل لان التجارة على فلا تتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة
فتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوقة والسيامة
لا يكون سافرا ولا مضطرا ولا مسلما ولا سيامة ولا علوفة بمجرد النية
ويكون مقيما وصائما وكافرا بمجرد النية لاها ترك العمل كما ذكره للزبلي
هنا ومما قد ساء في المباحات ومما سئد كره عن المشايخ صح لنا في منع قاعة
للفقه **القاعدة الثانية** الامور بمقاصدها كما علمت في التروك وذكر
قاصصان في فتاواه ان بيع العصر من تحت خمر ان قصد به التجارة فلا
عليه وان قصد به التبخير حرم وكذا غرس الكرم على هذا النحو وعلى هذا
عصير العنب بقصد الحلية والتجارية والحجر فوهة لا يضر اثر مع القصد

قصد به هجر المسلم حرم ولا والاعداد للمؤاة على ميت غير وجه فوق
ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك الذبيحة والتطيط لاجل الميت
حرم عليها والا فلا وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا
للکلام بطلت صلاته وكذا اذا اخبر المصلي بما يسره فقال الحمد لله فاصلا
لشكر بطلت او بما يسره فقال لا حول ولا قوة الا بالله او يموت انسان
فقال انا لله وانا اليه راجعون فاصلا بطلت وكذا قولهم كفروه اذ قرأ
القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا فجمعهم جمعاً وكذا اذا
قرء وكاساً ما قاعد روية كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها
يرجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضيان الفقهاء اذا قال غدا يخرج
الفقاع للمشتري صل على محمد قالوا يكون اثماً وكذا الحارس اذا قال في
الحراسة لا اله الا الله يعني لاجل الاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا
قال في المجلس صلوا على النبي فانه ثياب على ذلك وكذلك القاري اذا قال
كبروا ثياب على ذلك فان الحارس والفقاعي ياخذان بذلك اجر رجل
جاء الى من اراد يشتري منه ثوباً فلما فتح الثوب قال سبحان الله او الله اعلم
على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كرمه ونحوها
ايضا اذا قال المسلم للذي اطل الله بقال قالوا ان نوي بقلبه ان يطل
بقائه الله ان يسلم او يودي الخبر به عن ذل وصغار لا بأس به لان هذا
دعاؤه الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انهم قال رجل امسك المصحف في بيته
ولا يقرأ قالوا ان نوي بالخبر والبركة لا مانع ويرجى له الثواب ثم قال رجل
يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان نوي ان يفسقه يشغلون بالفسق
وانما يشغل بالتسبيح ثم قيل واحسن وان سبح في السوق ناوياً ان الناس

يشغلون

يشغلون باسم الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع هو افضل
من ان يسبح وحده في غير السوق وان سبح على وجه الاعتبار يوحى على ذلك
وان سبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان اثماً ثم قال ان سجد للسلطان
ان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلوة لا يكفر صلا امر الملائكة
بالسجود لادم وسجود اخوة يوسف عليهم السلام ولو اكره على السجود
للملك بالقتل فان امره به على وجه العبادة فالافضل الصبر كمن اكره
على الكفر وان كان للتحية فالافضل السجود انهم وقالوا الاكل فوق الشبع
حرام بقصد الشهوة وان قصد به التقوى على الصوم او لاجل الضيف
فيسحى وقالوا الكافر اذا اتى من مسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم
حرم وان قصد قتل الكافر لا ولو لا خوف الاطالة لا ورد ما فرده عالمة
تأجل لما استنباه من القاعدة وهي الاسرار بمقاصدها وقالوا في باللقطة
ان اخذها بغير رد ها حل رفعها وان اخذها بنية نفسه كان اثماً عاصياً
وفي التباين رخصة في الخطر والاباحة اذا توسل الكتاب فان قصد الحفظ
لا يكره وان يكره وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره والا قصد
احتمى يكره كتابة اسم الله على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره و
يكره وكجوس على جوارق فيه الصحف ان قصد الحفظ لا يكره ثم اعلم ان القاعد
يشملها الكلام على النية وفيها مباحث **الاول** في بيان حقيقتها **الثاني** في بيان
ما شرعت لاجله **الثالث** في بيان تعيين النوي من الفريضة وعلم تعيين
الرابع في بيان التعرض لصفة النوي من الفريضة والفلية والاداء
القضاء **الخامس** في بيان الاخلاص فيها **السادس** في بيان الجمع بين عبادة
بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان شروط استمرارها

وفي حكمها في كل ركن من ركعات الاركان **التاسع** في محلها **العاشرة** في شروها
اما الاول ففي اللغة كما في القاموس نوى الشيء ينويه ينويه ويخفف
قصده ان يفي في الشئ كما في البلوغ قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
في ايجاد الفعل ان يفي ولا يرد عليه النية في التروك انه كما قلناه لا يفي
بها الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في الشيء الذي لا يفي
بمعنى العلم لانه ليس داخل تحت القدرة للعبد كما في التحرير وعمرها القاء
البضايي بانها شرعا ارادة التوجه نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى
وامثالا لحكمه ولغة اشعار القلب نحو ما يراه موافقا لفرض من جلبه
او دفع ضرر حال او مالا ان **الثاني في بيان ما شرعت لاجلها**
المقصود منها تمثيل العبادات من العادات وتمثيل بعض العبادات
بعض كما في النهاية وفتح القدير كالامساك عن المفطرات قد يكون
او تد او يا او لعدم الحاجة اليه والحلوس في المسجد قد يكون للاستراحة
وقد يكون دفع المال هبة او لغرض ديني وقد يكون قرب زكوة او صدقة
والذي قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او لا صحة فيكون عبادة
او قدوم امير فيكون حراما او كراهيا على قول ثم التقرب الى الله تعالى يكون
بالفرض والنفل والواجب **فشرعت لتميزها** عن بعضها فتفرع على ذلك
ان ما لا يكون عادة ولا يلتبس بغيره لا يشترط فيه كالإيمان بالله تعالى
كما قلناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والادكار لاها
متميزة لا يلتبس بغيرها وما عدى الإيمان لم اره صريحا ولكن خرج على
الإيمان المصريح به ثم رأت لابن وهبان في شرح المنظومة ذكر ان ما لا يكون
العبادة لا يحتاج الى نية وذكر ايضا ان النية لا يحتاج الى نية ونقل العينة

فشرعت

في شرح البخاري رحمه الله الاجماع على ان النية والادكار والاذان
لا يحتاج الى نية **الثالث في بيان تعيين النية** **وعنه** الاصل عند
ان النوي اما ان يكون من العبادات او لا فان كان عبادة فانها
في النية لا يفي به انه يسعد وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة كان نوي
الظهر وان فخره باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت
ولم يكن خرج الوقت فان خرج وقته لا يجزئ في الصحيح وفرض الوقت كظهر
الوقت الا في الجمعة فانها بدل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت
فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاصح لكونها قالا وعلامة التعيين للصلاة
ان يكون بحيث لو شئ اي صلاة يفي بكنهه ان يجيب بلا تأمل وان كان
وقتها معيارا لها يفي به انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان
يشتط وان كان الصيام صحيحا مقبها فيصح بمطلق النية ونية النفل وجاز
اخر لان التعيين في السنين لغو وان كان مريضا روايتان والصحيح وقوعه
عن رمضان سوا نوي واجبا اخر ونفلا واما السافر فان نوي عن حوائج
اخر وقع عن ما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه
عن رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه
لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق
وقته فيصاح بمطلق النية نظر الى المعيارية وان نوى نفلا وقع عما نوى
نظر الى الظرفية ولا يتسقط التعيين في الصلاة بصيق الوقت لان السعة
باقية بمعنى انه لو شرع متنفلا ليجوز ان كان حراما ولا يتعين حرز من خوار
الوقت بتعيين العبد قولا واما ما يشترط بفعله كالحائض في المين والحائض
خصال الكفارة الا في ضمن فعل بفعله هذا في الاما القضا فلا بد

من التبعين صلاة اداة وما اوجها واما ان كثرت الفوات جلفوا
استراط التبعين لتميز الفروض المتحدة من جنس واحد والاصح انه
ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما ناء ويا عنه ولكن لم يعبر
انه صام عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان لم يعبر
صام عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعبر الصلاة
ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه
وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاتنة واشتبهت عليه
او اراد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط ان سنة التبعين في الصلاة
لم تشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب
واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب الا بنية التبعين حتى لو سقط
الترتيب بكثرة الفوات يكفيه نية الظهر لا غير وهذا مشكل
ذكره اصحابنا كفاضحان وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في التبيين
وقالوا في التيسر لا يجب التمييز بين الحديث والحجامة حتى لا يميم
المجنب يريد به الوضوء جاز خلافا للمضاف لكونه يقع لهما على
واحدة فيتميز بالنية كالصلاة المفروضة قالوا وليس يصح لان الحائط
اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يودي به ما شاء لان الشرع
يراعي وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره
صابط في هذا البحث التبعين لتميز الاجناس خيرة التبعين في الجنس
الواحد لعل عدم الغاية والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا وتغير
الاخر بالجنس بخلاف السبب في الصلاة كلها من قبل المختلف حتى الظاهر
عن يومين او اكثر من يومين بخلاف ايام رمضان فانه يجمعها

شهور

شهور الشهر ففرع على ذلك لو كان عليه قضاء يوم بعينه قضاه
بغير يوم اخر او كان عليه قضاء صوم يومين او اكثر قضاه يوما من
صوم يومين جاز خلافا لما اذا نوى عن رمضانين حيث لا يجوز
السبب كما اذا نوى للظهرين او الظهر عن عصر او نوى ظهر يوم السبت
وعليه ظهر يوم الخميس على هذا اداء الكفارات لا يحتاج فيه الى نية التبعين
في جنس واحد ولو عين لغا في الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر
في كتابنا شرح المنزلة وما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سود عن مائتي درهم
سود ففككت السود قبل الحول وعنده منصاب اخر كان العمل عن الباقي
وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فلا يلزم ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان
لم ينو جاز وكذا لو كان من رمضانين على الخمار حتى لو نوى القضاء لا
جاء كذا لو وجبت عليه كفارة فطر وصام احدي وسنين يوما من القضاء
والكفارة لم يعين يوم القضاء جاز وفي الحاشية لو عمل الزكاة عن احد
ما عمل منه قبل الحول لم يكن العمل عن الباقي وكذا لو استحق بعد
الحول لان في الاستحقاق عمل عام لم يكن في ملكه فسطل العمل انحر وفيه ايضا
لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبال فعمل شاتين عنها وعمل في
بطونها ثم تخمت خمس قبل الحول اخره عما عمل وان عمل عما عمل في السنة
الثانية لا يجوز هذا كله في القرايض والواجبات كالمنذور والوتر على قول
الامام والعيد على الصحيح وركعتي المواقف على الخمار ونوى الوتر الواجب
لا خلاف فيه وفي صلاة الخمار ينوي الصلاة شاء الله تعالى والركعة التي
ولا يلزم التبعين في سجود التلاوة لاي تلاوة سجدة هي في الغنية واما التلاوة

فاتفق اصحابنا انها يصح بمطلق النية واما السنن الرواتب فاحلفوا
اشتراط نيتها وانصحح المعتمد عدم الاشتراط وانما يصح بنية النقل
بمطلق النية وتفرع عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تحذف لظن انما لا يلزم
فتبين انها بعد طلوع الفجر كانت عن سنة الفجر على الصحيح والاصح انما بعد
للكراهة واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا عن
السنة فعبد لان السنة لا بد من الشرع فيها في الوقت ولم يوجد
الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد ما قعد الاخير فانه يضم سادسة
وتكون الركعتين نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح ولا بد
على اشتراط التعيين لان عدم الاخبار بكون السنة لم تشرع الالة
مبتدأة ولم يوجد واحلف النصح في التراخي هل يقع تراخي
النية او لا بد من التعيين وصح فاصحان الاشتراط والمعمول
الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب واما
مسئلة اخرى هي لو صلى بعد الجمعة اربعاً في موضع يشك في صحة الجمعة
ناويا اخر ظهر عليه او ولد ادرك وقته ولم يوده ثم تبين صحة الجمعة
الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه طهر فأتى وعلى ذلك
الاخرى في فتح القدير وهو ايضا تفرع على ان الصلاة اذا بطلت صفها
لا يبطل اصلها على قول ابي حنيفة والى يوسف خلا والمحمد فينبغي ان يقال
فيها انها تنوب عن السنة الاعلى قول محمد وينبغي ان يلحق الصلوات السنن
بالصلاة السنوية فلا يشترط لها التعيين ولم ار من سب عليه كمال السنن
الرواتب في السنة والادلة اثنا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر واربعة
الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء

وفي صلاة الجمعة

في صلاة الجمعة
في صلاة الجمعة
في صلاة الجمعة
في صلاة الجمعة
في صلاة الجمعة

وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربعة بعدها والتراخي عشرة ركعة
بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولها وصلاة
العبد من على احدى الروايتين وصلاة المكشوف على الصحيح وقبل واحدة وصلاة
المكشوف الاستسقاء على قول واما المستحب اربع قبل العصر واربعة قبل العشاء
وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب
وسنة الوضوء ونجدة المسجد ونوب عنها كل صلاة اذاها عند الدخول وقبل
بعد القعود وركعتان كذا حرام كذلك ينوب عنها كل صلاة فرضا كانت
نفلا وصلاة الضحى واقلها اربع اكثرها اثنا عشر ركعة وصلاة الكاخرة وصلاة
الاستحارة كما في شرح منية المصل وقامها مع الكلام على صلاة الرغائب وثلاثة
مذكور فيه لابن امير حاج الحلي والله اعلم **صاغة فيما اذا عين والخطا**
الحكاية فيما لا يشترط التعيين له لا يصح ركعتين مكان الصلاة وما بها وعلى
الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثا او خمساً صح لان التعيين ليس شرط
فالكل اوفيه لا يصح قال في النهاية ونسبة عدد الركعات والحدود ليس شرط
ولو نوى الظهر ثلاثا او خمساً صح وبلغ نية التعيين كما اذا عين الامام من يصلي
به فبان غيره ومنه ما اذا عين الاداء فبان الوقت خرج والقضاء فبان انما بقا
وعلى هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فاحطافه لا يصح قال في الترمذي لو
سالهم القاضي عن لون الدابة فذكروا ثم شهد واعند الدعوى وذكروا اللون
اخر قبل الشاقض فيما لا يحتاج اليه لا يصح واما فيما يشترط فيه التعيين كخطا
من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يصح ومن ذلك
ما اذا نوى الاقتدار يزيد فاذا هو والافضل ان لا يعين الا امام عند فركعة
كيلا يظهر كونه غير معين فلا يجوز فيه ان يعين الا امام القام في المحرك

من كان ولو لم يحضر باله انكر يد او غيرهما اقتداؤه ولو نوى الاقتداء بالامام
القيام وهو يرى انه يريد هو وعمر وصح اقتداؤه لان العبرة لما نوى ان هذا
يوم الثلاثاء فبين ان من يوم الاربعاء حاز ظهره والغلط في تعيين الوقت
لا يصح تحته وشك في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا علمه غير الاحقر ولو
نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو بطنه يوم الخميس وهو غيره حاز ولو كان يرى
مخضه ونوى الاقتداء بهذا الامام القيام الذي هو زيد فاذا هو خلافه حاز
لان عرفة بالاشارة فلعت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه
فنوى الاقتداء بالامام القيام في المحراب الذي هو زيد فاذا غيره حاز بالصواب
ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت فعند الكثرة سوى الميت الذي يصلي عليه
الامام كذا في فتح القدير وفي فتاوى العمدة لو قال اقدت هذا الشاب فاذا
شيخ لم يصح ولو قال اقدت هذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب
يحتاج للعلم بخلاف عكسه تحته والاشارة هنا لا كيف لا تكلم بكن اشارة الى الامام
في الشباب او شيخ فاسأل وعلى هذا لو نوى الصلاة على ميت الذكر فبأنه لا يفتي
او عكسه لم يصح ولم ار حكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل
ويجب ان لا يصح الا اذا بان انهم اكثر فان منهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الذي
مسألة لا يسألنا وان نوى خلاف ما يودي الا على قول محمد في الجمعة فانه اذا
ادرك الامام في التشهد او في سجود السهو نواهها جمعة ويصليها ظهره
والذهب انه يصليها جمعة فلا استثناء واما اذا لم يكن المنوي من العبادات
المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء
«ينوي بغير عبادات» وبعينه في الشايع الذي يفتي على الكثرة في قوله وينتد به على غيره
في الوضوء وكذا اعترض في الصلاة ويرى في قوله سوى الطهارة والمذهب ينوي

ملا

ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات او مع الحدث وعند البعض سنة الطهارة
يكفي واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل
سجدة التلوة وصلاة الجارية قالوا ولو قيم لدخول المسجد والادان او الاقامة
لا يودي بها الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم
لقراءة القرآن روايتان فقد العامة لا يجوز كما في الحائض وهو محمول على ما اذا كان
محدثا اما اذا كان جسا فتيتم لها جاز لان يصلي به كما في البدائع وقد اوضحنا في
الشرح الكثر **الرابع في صفة المنوي** من الفريضة والمنافلة والاداء والقضاء
وباعا الصلاة فقال في النهاية ان ينوي الفريضة في الفرض فقال مغربا الى المحل
الان من سنة الصلاة وسنة الفرض وسنة التعيين حتى لو نوى الفرض لا يجزئه
النجس والواجبات كالفرائض كما في التاتار خاتمة واما المنافلة والسنة المراتبة
منفصلة عنها تصح مطلقا بالنية وبنية مباحة وتفرع على اشتراط سنة الفريضة
لو لم يفرغ من الفريضة انما يصليها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها
فريضة فلا ولا يميز ولم ينوي الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل حاز ولو نوى الكل
فرضا حاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاحها مع الامام حاز وان سوى
الامام كن في فتح القدير وفي الفينة المصلون ستة الاول من علم الفروض
منها والسنن وعلم معنى الفروض انما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه وسنة
ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فان نوى الظهر والفجر احرأية وغنت
سنة الظهر عند سنة الفرض والثاني من يعلم ذلك وسوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم
من الفرائض والسنن يجزئه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزئه والرابع
علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فصلي كما يصلي من ولا يميز الفرائض من
النوافل لا يجزئه لان تعيين السنة فرض وقيل يجزئه اصله في الجماعة بان نوى صلاة

الزكاة

والامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان الله
على عباده صلاة مفروضة ولكن كان يصليها لاقواتها لم يجزها في واما الصوم فقد
علمت انه يصح بنية مبانة ومطلق النية فلا يشترط الصوم رمضان اداءه في
حتى قالوا لو نوي ليلة الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم الاول
اخرا واما الزكاة فيشترط لها نية الفريضة لان الصدقة متسوعة ولم ار حكم في
زكاة المعجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه يجعل بعد اصل الوجوب
لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد خلاف الجواب فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف
تعمل الصلوة على وجهها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب بشرط الصحة الاداء
واما الحج فقد ساء انه يصح بمطلق النية ولكن عللوه بما يقتضي انه نوي في نفس الامر
الفريضة قالوا لانه لا يتحمل المشاق الكثيرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه الحق في
الهام انه لو كان الواقع انه لم ينوي الفرض لم يجز له لان صوابه الى الفرض فانه لا يشترط
عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوي في نفس الامر
حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان الصوم
وقضاء رمضان يحتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت صريح للصوم
واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما واما
التميم فلا يشترط له نية الفريضة لانه من الوسائل وقد ساء انه نية رفع الحدث
كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انها لا يراد بها
لا تحصيلها وكذا الحطية لا يشترط لها نية الفريضة وان شرطها لها النية لانه
لا ينتقل بها وينبغي ان يكون صلوة الحنافة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما
مروا به ولذا لا تعارض في حكم صلاة الصبي في نية الفريضة وينبغي ان
لا يشترط لكونها غير فريضة في حق الكهنه بل ينبغي ان ينوي صلاة كذا التي فرضها الله

على الخوف

على المكلف في هذا الوقت ولم ار ايضا حكم في نية الفرض العين في فرض العين ومن
الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط واما الصلاة المعتادة لارتكاب مكره او
ترك واجب فلا شك انها جازية لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاولى في هذا
يسوى كونه اجابة لنقص الفرض على انها نقل تحقيقا واما على القول بان الفرض يسقط
بها فلا خلاف في اشتراط نية الفريضة واما نية الاداء او القضاء ففي التاخر جازية
اذا عين الصلاة التي يودها صح نوي الاداء او القضاء وقال فخر الاسلام
في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يحل الاداء
نية القضاء وبالعكس في بيان ما لا يوصف بها لا يشترط له كالعادة الظقة
عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والمخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف
بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لهما اذا قامت مع الامام يصلي الظهر واما
ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا لا يشترط ايضا قال في فتح القدير لو نوي
الاداء على ظن نفاذ الوقت فبين خروج اجراه وكذا عكس في النهاية لو نوي
الوقت بعد ما خرج الوقت لم يجز وان شك في خروجه فنوي فرض الوقت جاز
وفي الجملة ينويها ولا يسوى فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التاخر جازية كل
وقت شك في خروجه فنوي ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواب
ان الوضوء يجوز بنية القضاء المختار الجواب اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا
القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام
ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوي اداء الظهر اليوم بعد خروج
الوقت على ظن ان الوقت باق وكيفية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فخرج
شهر او صامه بنية الاداء فوقع منه مع عدم مصادم بعكس كنية من نوي قضاء
الظهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكيفية الاسير الذي صام رمضان

بنية القضاة في ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار ان الذي باصل النية لكنه
اخطا في الظن والخطا في مثله معفو عنه واما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه
نية التمييز بين الاداء والقضاء **الخامس بيان الاخلاص** صرح الربيعي
بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم ار من اوضحه لكن صرح في الخلاصة
بان لا رياء في الفرائض وفي البرازية شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالفه
الرياء فالعبادة للسابق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة
لرضا الشخص لا تقيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف
يؤخذ من حسنة يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سجدة
صلوة جماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يؤخذ به فما الفائدة حينئذ
انتهى وقد افاد البرازية بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء
صححة سقطت للواجب ولكن ذكر في كتاب الاضحية بان البدنة محرمة
عن سبعة اماكن الكل فريد بن القريه وان اختلفت جهاتها باضحية وقبان
ومثقة قالوا لو كان احدهم يريد بها اهله او كان نصرانيا لم يحرم عن ذلك
وعلموا بان البعض اذا لم يقع قرب به خرج الكل ان يكون قربا لان الارقاة
لا يتجرى فعلى هذا لو ذبحها اضحية لله تعالى وغيره لا يحرمه بالاولى
ينبغي ان يحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من
او غزو امير او غيره يجعل المذبح ميتة واختلفوا في كفوا الذاب فالشيخ
السفكردري وعبد الواحد الدري في الحد يدعي والشفي والحاكم على انه كفر
الفضل واسماعيل الراهد على انه لا يكفر به وفي التاثير خاتمة لو افترق
الله تعالى ثم دخل قلبه الرياء فهو على الحق والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلي
ولو كان مع الناس بطحا ما لم يصلي مع الناس كسبها ولو على وجهه لا يحسن

فروغ

فله ثواب اصل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم وفي
السياح قال ابراهيم بن يوسف لم يصلي رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال
بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصلي وفي
الولي كونه اذا اراد ان يصلي ويقرأ القرآن يخاف ان يدخل عليه الرياء فلا
ان يترك لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوء لا يسهم
لانه عند المجاورة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العلم فان
قاتل استحققة لانه ظهر بالمقاتلة انه قصد القتال والتجارة فلا تغفر كالحاج
اذا تجر في طريق الحج لا ينقص حجه ذكره الربيعي ظاهره ان الحاج اذا خرج
خلا اجر له وصرحوا بان لو طاف طائعا عن عمد لا يحرمه ولو وقف بعرفة طالبا
عن عمد اجراه والفرق ظاهر وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته
لفقهه التعليم ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فمن قال
انسان صلي الظهر ولك دينار فصلي هذه النية انه يحرمه صلاته ولا يستحق
الدينار انتهى ولم ار مثله الا صحابنا وينبغي على قواعدا ان يكون كذلك اما الاجراء
فلما قد بينا ان الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب ما علم استحقاق
الدينار فلان اداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم
لو استاجر الابل للخدمة لا اجر له ذكره البرازي لان الخدمة عليه واجبة
بل افترق المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاداء
وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتمد ما افترق به المتأخرون من الجوز وقد
انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحج
وتسليمها ما اذا اشرك بين عبادة وغيره فهل تصح العبادة واذا صح هل شاب
بقدره او لا ثواب اصلا واما الحشوع فيها بظاهرها وباطنها فستحب وفي القيمة

تتبع

شرع في القبول وشغل الفكر في التجارة والمسئلة حتى تم صلاة لا يستحب إعادة
وفي بعض الكتب لا يفيد وفي بعضها لم ينقص اجره اذا لم يكن من تقصير منه
السادس في بيان الجمع بين عبادتين وحاصله انه ما ان يكون في الوسائل
او في المقاصد فان كان في الوسائل فان اكل صحيح قالوا لا يغسل في يوم الجمعة
للجمعة ولرفع الحجابة ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان
المقاصد فاما ان ينوي فرضين او نفلين او فرضا ونفلا اما الاول فلا خلاف
اما ان يكون في الصلوة او في غيرها فان كان في الصلوة لم تصح واحدة منهما
قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقا
ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا
ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعل لايهما شاء وقال محمد يكون
تطوعا ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار جعل من ايها شاء وقال محمد لو نوى
الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة ولو نوى مكتوبة وصلوة جازة في
عن المكتوبة وقد ظهر هذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى
التي فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة فان استويا في القوة فان كان
في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفارة
الظهار واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة اقوى واما في الصلوة فقد
الاقوى ايضا ولذا قد منا المكتوبة على صلاة الجمارة ولذا قال في السراج الوهاج
لو نوى مكتوبتين في التي دخل وقتها ولو نوى فائتين في الاولى منها
ولو نوى فائتين ووقتيه في الثانية الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى في
سائر الفجر وعلمه الفجر من يومه فان كان في وقت الظهر في الفجر وان كان
في اخره في عن الظهر لانه يقضيها اذا كبرنا وبالحجامة وللركوع واما اذا كان

لغيره

للفرض والوداع واما اذا نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر التطوع قال
ابو يوسف يجزيه عن المكتوبة ويطل التطوع وقال محمد لا يجزيه المكتوبة ولا
وان نوى الزكاة والتطوع يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نوى
نافلة وجنابة في عن النافلة كذا في السراج الوهاج واما اذا نوى نفلين
اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة اخراتهما لم ارحمهما ما اذا نوى سنتين
كما اذا نوى في يوم الاثنين صومته عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان
التحية انما كانت ضمنا للسنة كحصول المقصود واما التعدد في الحج فقال في فتح
في باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا
عندهما في الاصح وفي باب إضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم بحجتين معا او
لما التعاقب لزمناه عند ابي حنيفة والي يوسف وعند محمد في المعية يلزم
احداهما وفي التعاقب الاول فقط واذا الرضا عندهما ارتفعت احداهما
باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرضا فعند ابي يوسف عقيب صير وقتها
بلا محالة وعند ابي حنيفة اذا شرع في الاعمال وقبل اذا توجه سائرا ونص
المسوط على انه ظاهر الرواية وثمره الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فقله
دما ن للنجاة على احرامين ودم واحد عند ابي يوسف ولو جامع قبل الشروع
كان عليه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض احداهما ويمضي في الاخرى
ويقضي التي مضى فيها وحجة وعمره مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه دمان او
سبعة دمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بعمتين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى واما
اذا نوى عبادة ثم نوى في اثناها الانتقال عنها الى غيرها فان كبرنا وبالله
الى غيرها صار حراما عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون حراما كما اذا نوى
تجديدا الاولى وكبر وتمايمه في مفسد او الصلاة في شر حرام على الكفر **فايد**

يتفرع على الجمع بين شيئين في النية وان لم يكن من العبادات ما لوقال الزو^ج
انت على حرام ناويا الطلاق والظهار او قال لزوجه انتما على حرام ناويا في
احدهما الطلاق وفي اخرى الظهار وقد كتبناه في باب الايلاء من شرح الكفر
السابع في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيقة
حكمي فقالوا في الصلاة لو نوى قبل الشروع فعن محمد لو نوى عند الوضوء انه
يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة
الا انه لما اتى الى مكان الصلاة لم تحضره النية حازت صلاة تلك النية وهذا
روى عن ابي حنيفة وابي يوسف كذا في الخلاصة وفي التجديد اذا توضأ في
منزله ليصل الظهر ثم حضر المسجد فافتتح الصلاة بتلك النية فان لم يستغل
اخر كيفية ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة يبقها الرق
الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيرها انتهى وعن محمد بن سلمة النكاح
عند الشروع بحيث لو شغل اية صلاة يصلي بحسب على البدئية عن غير تفكر
فهو نية تامة ولو احتاج الى التامل لا يجوز في فتح القدير فقد شرطوا علما
ما ليس من جنس الصلاة بصحة تلك النية مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم
بانه يتخلل بينها وبين الشرع المشي الى مقام الصلاة وهو ليس من جنسها
فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يبدل على الاعراض بخلاف ما لو استغل
بكلام او اكل او نقول عند المشي اليها من افعالها غير فاطع للنية وفي الخلاصة
وجمع اصحابنا ان الاصل ان تكون مقارنة للشرع ولا يكون شارعا
لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التحري ونقل ابن وهب
اخلاف ابن المشايخ خارجا عن المذهب لا نقلا عن الكرخي من حوزة النخيل
عن التحريم فيقول الى التمسك وقيل الى التقوؤ وقيل الى الركوع والكل ضعيف والعقل

نقل عن المحقق

ان لا بد

ان لا بد من الفان حقيقة او حكما وفي الجوهرة ولا مقتضى يقول الكرخي
واما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان
يكون في اول السنن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن
المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم يوي
عند الوضع على الصعيد ولم اروق نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون
وقت اقتداء واحد به لا قبله كما ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلاة
الماموم وان كان في اثناء صلاة الامام هذا للثواب واما الصحة الاقدا
بالامام فقال في فتح القدير لا فضل ان يوي الاقدا عند افتتاح الامام
فان نوى حين وقف عالما بانه لم يشرع حاز وان نوى ذلك على ظن انه
شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز انتهى واما نية التقرب لصورة الماء
مسئلا فوقتها عند الاعتراف واما وقتها في الزكوة فقال في الهداية
ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية مقابلة للاداء او مقارنة لعزل مقل او واجب
لان الزكوة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيه الاقتران الا
ان الدفع بتفريق فاكفي بوجودها حالة العزل تيسيرا لتقديم النية في
الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز
بنية متأخرة عن الاداء قال في شرح المجمع ولو دفعها بلا نية ثم نوى
بعدها فان كان المال قايما في يد الفقير حاز والا فلا انتهى واما صدقة الفطر
فكذلك الزكوة نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر دون
الزكوة واما الصوم فلا يحلوا اما ان يكون فرضا او نفلا فان كان فرضا
فلا يحلوا اما ان يكون اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان حاز
بنية متقدمة من غروب الشمس بمقارنة هو الاصل وبما خروجه عن

الشرع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيرا على الصيام وان كان غير
رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز نية متقدمة من غروب الشمس الى
طلوع الفجر ويجوز نية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل القران كما في قنوي
قاصحان وان كان نقلا فكم رمضان اداء واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء
عند الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى فلا يشترط
فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله اذا اقدم الاحرام وهو ركع فيه او
على قولين **فانك** هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوي
في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نية ولا تقيد صلاة **الثامن في**
عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلوة
لا تشترط النية في البقاء للحرج كذا في النهاية ولا بقية العبادات وفي القنية
لا تلزم نية العبادات في كل جزء وانما تلزم في جملة ما يفعله في كل حال انتهى
لوافتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاتمها على نية التطوع اجزائه عن المكتوبة نية
ومن الغريب ما في المحتجب لا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه
ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله منه ونية القرينة وهي طلب الثواب بالمسئلة
فعلها ونوي انه يفعلها مصلحة له في دينه وان يكون اقرب الى ما وجب عليه
عقل من العمل واداء الامانة وابعاد عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
من اول الصلوة الى اخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن الى ركن فلا بد من نية العبادة
في كل ركن والنفل كالفرض فيها الا في وجه وهو انه ينوي في النوافل لها الطهارة
الفراسق تسهيل لها انتهى والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات افعال كيفية
بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل كقوله تعالى لا اذا نوي
ببعض الافعال غير ما وضع له **ق**

فهي

لوطاف طالب العزيم لا حزيه ولو وقف كذلك يعرفات احزاه وقد مناه
والفرق ان الطواف محدد في نية مستقلة بخلاف الوقوف وقالوا لوطاف
بنية التطوع في ايام الحروم وقع عن الفرض ولوطاف بعد ما حل الفرض ونوي
التطوع اجزاه عن العدد كذا في فتح القدير وخرج الزيلعي بينهما بفرق آخر
وهو ان النية عند الاحرام تفضت جميع ما يفعله في الاحرام فلا يحتاج الى
تعدد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه
اصل النية لا تعيين الجهة وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على
اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاعمال لا تبطله وفي القنية
وان بعد ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلوة لا يستحق الثواب
ان كان ذلك فعلا لا تتم العبادة به بدو له فسددت ولا فلا وقد سألته
السادس في محالها محلها القلب في كل موضع وقد منا حقيقته **هـ**
وهنا اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه وفي القنية والمحتجب
وقيل لا يقد ران يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية بكفيه التكلم
بل انه لا يكفي الله نفسا الا وشعها انتهى ثم قال فيها ولا يواخذ بالنية
حال سهو لان ما يفعله من الصلوة فيها يستهو معفو عنه واصله **هـ**
بحزبه وان لم يستحق بها ثوابا انتهى ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو
سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الخلف
عاشي فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الميثاق
والعتاق فينفع قضا لا ديانة ومن فروع هذا قصد بلفظ غير الله تعالى
واما قصد معنى اخر كلفظ الطلاق والمعتق اذا اراد به الطلاق عن

لوطاف طالب العزيم لا حزيه ولو وقف كذلك يعرفات احزاه وقد مناه
والفرق ان الطواف محدد في نية مستقلة بخلاف الوقوف وقالوا لوطاف
بنية التطوع في ايام الحروم وقع عن الفرض ولوطاف بعد ما حل الفرض ونوي
التطوع اجزاه عن العدد كذا في فتح القدير وخرج الزيلعي بينهما بفرق آخر
وهو ان النية عند الاحرام تفضت جميع ما يفعله في الاحرام فلا يحتاج الى
تعدد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه
اصل النية لا تعيين الجهة وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على
اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاعمال لا تبطله وفي القنية
وان بعد ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلوة لا يستحق الثواب
ان كان ذلك فعلا لا تتم العبادة به بدو له فسددت ولا فلا وقد سألته
السادس في محالها محلها القلب في كل موضع وقد منا حقيقته **هـ**

وثاق لم يقبل قضاويدين وفي الخاتمة انت حرو قال قصدت به من عمل
كذا المصدق قضاويدين وحكي في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الخاتمة
سياق يعطونه متفجرا منهم طلتكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو
لا يعلم قاضي امام الحرمين بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب من
شئ انتهى قلت **بتخرج** قاضي قاضي خان من العتق قال رجل
قال **عبيد اهل بلخ** احرار او قال **عبيد اهل بغداد** احرار ولم يفرق
ولم يفرق عبيده وهو من اهل بغداد او قال **كل عبد اهل بغداد** احرار
كل عبد في الارض او قال **كل عبد في الدنيا** قال ابو يوسف لا يعتق
وقال محمد يعقوب وعمل هذا الخلاف الطلاق ويقول اني يوسف اخذ
ابن يوسف ويقول محمد اخذ داود والفتوى على قول اني يوسف ولو
قال كل عبد في هذه السكة وعبيد في السكة او قال كل عبد في المسجد
حرو وعبيد في المسجد فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار
حرو وعبيد فيها يعتق عبيده في قوله انتهى فمقتضاه ان الواعظ ان كان
في دار طلق وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف والاولى تحريرا
على مسيلة اليمين لو حلف لا يظلم زيدا فسلم على جماعة هو فيهم قالوا احسن
وان نواهم دونه دين ديانة لاقتضا انتهى فعند عدم رتبة الواعظ
يفسخ الطلاق عليه فان في مسيلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا
او لا ويتفرع على هذا القول لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق
قالوا لا يقع كما جرح وهو اسمها كما في الخاتمة وقرئ المحبوف في التلخيص
الطلاق لا يقع وبين العتق فيفتح خلاف المسموور ولو جرح الطلاق
وقال اردت به التعليق على كذا المصدق قضاويدين ولو قال كل عبد

فقال

او قال كل عبد
اهل بلخ

ولو قال لولد آدم كلهم
احرار لا يعتق عبيد
في قولهم

في قولهم لا يظلم زيدا فسلم على جماعة
هو فيهم قالوا احسن وان نواهم دونه دين

في طالق وقال اردت غير ثلاثة لم يقبل كذلك وفي الكفر قالت تزوجت
على فقال كل امرأة في طالق طلقت الخاتمة وفي شرح الجامع لقاضي خان وعن
ابي يوسف انها لا تطلق وبه اخذ شيخنا وفي المبسوط وقول اني يوسف اصح
انها لا تطلق عنده ولو قيل له الا امرأة غير هذه المرأة فقال **كل امرأة**
لو طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين مسيلة الكفر مذكور في الولو
الجبه وفي الكفر كل مملوك لي حر عتق عبيده القن وامهات اولاده
ومدبروه وفي شرحه للزيلي ولو قال اردت به الرجال دون
النساء بن ولو قال **نويت** السود دون البيض وعكسه لا يدين
لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير
اللفظ فلا يتعمد فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم
يدين وفي الكفر ان لم يست او اكلت او شربت ونوى معين لم يصدق
اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او شرابا دين وفي المحيط لو نوى جميع
الاطعمة في لا ياكل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شرابا يصدق قضا
انتهى وفي الكسف الكبير يصدق ديانة لا قضا وقيل قضا ايضا وفي
الكفر ولو قال **لو طوته** انت طالق ثلاثا للسنه وقع عند كل طهر
طلقة وان نوى ان يقع الثلاث الالة او عند كل شهر واحدة تحت
انتهى وفي شرحه انت طالق للسنه ونوى ثلاثا جملة او متفرقا على
الاطهار صح خلافا لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخاتمة ولو جمع
بين منكوخته ورجل فقال **احدكم** لا يقع الطلاق على امرأة
الى خليفه وعن اني يوسف انه يقع وتو جمع بين امراته واجزئية وقال
طلقت احدا كما طلقت امراته ولو قال احدا كما طالق ولم يسم

وكذا النوى غير المدبر

لا تطلق امرأته وعزها عنها تطلق ولوجع بين امرأته وما ليس محل للطلاق كالهميمه
والجرح وقال أحد أكا طاق طنت امرأة في قول أبي حنيفة وإلى يوسف وقال من لا يطلق
ولوجع بين امرأته الحية والميتة وقال أحد أكا طاق لا تطلق الحية انتهى ولا تخفى أنها
إذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوف منه أنه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقة أن لم يكن لها
زوج قبله أو كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وإن كان لها زوج طلقها قبله
أن لم يتو الأضار طنت وإن نوى به الأضار صدق ديانته وقضا على الصحيح ولو نوى
به الشتر دين فقط **الأصل الثاني من التاسع** وهو أنه لا يشترط مع نية القلب
التلفظ في جميع العبادات وكذا أقال في الجمع ولا مقبولا باللسان وهل يستحب التلفظ
أوليس أو يكره أقوال اختار في الهداية الأول لمن لم يجمع غريمته وفي فتح القدير
لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه التلفظ في حديث صحيح ولا يوجب
بضعيف وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المفيد كره بعض
الماج النطق باللسان وراه الآخرون سنه وفي المحيط الذكر باللسان سنة
فينبغي أن يقول اللهم أني أريد صلاة كذا فيفسر هالي وتقبلها مني ونقلوا في كتاب
الحج أن طلب التيسير لا ينقل إلا في الحج خلاف بقية العبادات وقد حققناه في
شرح الكنز وفي القنية والمجتبى المختار أنه مستحب وخرج عن هذا الأصل
ما يلى منها الذكر لا يكفي في إيجابه النية بل لا بد من التلفظ به من حوائى باب الاعتكا
ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التلفظ الدال عليه وأما توقف شرعه في
الصلاة والأضار على الذكر ولا تكفى النية فلا بد من الشرايط للشرع ولما اطلاق
والعشر فلا يقعان بالنية بل لا بد من التلفظ إلى المسئلة في فتاوى قاضى خان
رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق ولها
وقع الطلاق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كان ذلك امرأته وإن لم تكن

يطل لأنه أخرج الجواب جواب الكلام التي اجابت وإن قال نويت زينب طلقت زينب
انتهى فقد وقع الطلاق على زينب بخود النية ومنها حديث النفس لا يواخذ به
ما لم يتكلم أو يعمل به كما حدث مسلم وحاصلها قالوا ان الذى يقع في النفس
من حديث المعصية على جنس مراتب المهاجس وهو ما يلحق فيها من جرأته فيها
وهو الخاطو ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل تفعل ولا تفعل
الهمر وهو تزجيج قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالها
أول وروده ولكن هو ما بعده حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح وإذا
ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالأولى وهذه الثلاث لو كانت في الحنات
لم يكتب له بها أجر لعدم القصد وأما الهمر فقد ثبت في الحديث الصحيح أن
الهمر بالحسنة تكتب حسنة والهمر بالسبية لا تكتب سبية واحدة والأصح في نفيها
أنه يكتب عليه الفعل وجده وهو معنى قوله واحدة وإن الهمر مرفوع وأما
العزم فالمحققون على أنه يواخذ به ومنهم من جعله من الهمر المرفوع وفي التراز
من كتاب الكراهية همر بمعصية لا يثم أن لم يصم عزمه عليها وإن عزمه
أنه العزم لا أثر له بالعل بالجوارح إلا أن يكون امرأته بخود العزم كالذكر انتهى
العاشري شروط النية الأول الإسلام ولذا المريح العبادات من
كافر ضروا به في باب التيمم عند قول الكثر وغيره فلفي تيمم كاقولة وضوء
لأن النية بشرط التيمم دون الوضوء فيصم وضوءه وغسله فإذا أسلم بعدهما
صلى بها لكن قالوا إذا انتطع دمر الكفاية لا قل من عن حل وطهها بخود الانتطاع
ولا يتوقف على العمل لأنها ليست من أحواله وإن صح منها وصحة طهها
قبل إسلامه فأبده قال في الملقط قال أبو حنيفة أعلم الله الخ برأى الفقه
والقرآن لعلمه لا يدرى ولا يمس المصحف وإن اغتسل من ثم مسه فلا

الوجه المسمى علم
لأنه إذا كان في صدره أو في غيره
لا يواخذ به

ونظر فان ترك الله كرسنة
وان فعلها كرسنة

إذا انتطع من الكفاية لا قل من
عشر حلال وطهها بخود الانتطاع

فان تصح الغفارات من كافر لا تصح
 لغيره ان لم يكن كافرا
 نية الكافر لا تصح الا في مسيئة وفي
 قهر الكافر

باسم الله انتهى ولم تقم الكفار من كافر فلا ينفق بمينه لا تقم الايمان لغيره وقوله
 تعالى وان تكوا اليها فصر اي الصور به وقد كتبنا في النوادر ان نية الكافر لا تصح
 الا في مسيئة في التوازيه والطلاقة هي صبي ونضرا في خراجا الى مسيئة ثلاثة
 ايام فبلغ الصبي في بعض الطرق واسلم الكافر لا اعتبار قصده لا الصبي في المختار
 انتهى الثاني التميز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فروعه عدم
 الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا ويتحقق وضوء
 المسكران لعدم تمييزه وتبطل صلته بالسكرك في شرح منظومه ابن وهبان
 الثالث العلم بالنوى من جعل من يرضه الصلوة لم تقم منه كافت منه عن النية
 الا في الحج فانهم في الاحرام المبرم لان عليا احرم مما احرم النبي صلى الله عليه وسلم
 وصحبه فان عين حجاز او عمر ان كان قبل التزويج في الافعال وان شرع تعينت
 عمر الرابع ان لا ياتي بمنايا بين النية والنوى قالوا ان النية المتقدمه على
 التحريم جازيه بسقوط ان لا ياتي بعد ما ياتي ليس منها وعليه هذا تبطل العبادات
 بالارتداد في اثباتها وتبطل محبة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة اذ اقامت
 عليها فان اسلم بعد ما كانت في حياته صلى الله عليه وسلم فلا مانع من عود
 والافقي عودها نظر كما ذكر العراقي ومن المنايا نية القطع فاذا نوى قطع اليها
 صار مرتد الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا اسائر العبادات الا في
 اذا كثر في الصلاة بنوى الدخول فالتكبير هو القاطع للاولي لا يجوز النية وانما
 الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الجحوى قطعه والانتقال الى صوم فانه
 خبر **الفرق** ان الفرض والتكليف في الصلاة جنسان مختلفان لا يجان
 لاحدهما غير الاخر في التحريم وبها والزكاة جهنم واحد كذا في المحيط وفي
 خزانة الاكل لواقع الصلاة بنية الفرض ثم غير نية الصلاة وجعلها نفرا

حرام

النيابة لله

في الصوم

صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع في الصوم ولم يغيره وكذا الوضوء في
 في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الجهر سقط حكمها
 خلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الجهر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من
 الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر بالا قامه صار مقبلا وبطل سفره خمس
 شرايط ترك السير حتى لو نوى الإقامة بامر المقيم وصلاحيه الموضع لا اقامه
 ولو نوى هجره لم يقم واتخاذ الموضع والمدة والاستقلال بالوي
 فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدراية واذ نوى المسافر الإقامة في اثنا
 صلته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواها في اولها وفي وسطها او
 في آخرها وسواها كان منفردا او مقعدا او مدركا او مسبوقا اما اللاحق
 لا يتم بنيتها بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة
 ولو نوى بمال التجار الحذمة كان الحذم معالنية ولو كان على عكسه لم
 يؤثر كما ذكره الزيلعي وامانية الخيانة في الوديعه فلم ارها صريحه لكن في
 الفتاوى الظهيريه من جنابات الاحرام ان المودع اذا تعدي ثم ازال العقد
 ومن نية ان يعود اليه لا يزول التعدي انتهى **فروع** ويقرب من نية
 القطع نية القلب وهي نقل الصلاة الى اخرى قد منا انه لا يكون الا بالشرع
 بالتحريم لا مجرد النية ولا بد ان يكون الثانية غير الاولى كان يشرع في العصر
 بعد اقتراح الظهر فتفسد الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه ان لا يلفظ
 بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقا وورد ذكرها في مقاربعها في مفسدات
 الصلاة من شرح الكثر **فصل** ومن المنايا التردد وعدم ابري
 في اصلها وفي المندطوع وعن محمد بن اسنري خادما للخدمة وهو بنوي
 ان اصاب رجا بانه لا ركعة عليه وقالوا لو نوى الشك انه ان كان من شعبا

لو نوى المسافر الإقامة في اثنا
 تحول فرضه الى الاربع سواها في اولها
 او في وسطها او في آخرها

صارت

فليس يصام وان كان من رمضان كان صياما لم تقم نيته ولورد في الوصف
 بان نوى ان كان من شعبان فنفل والا فغن رمضان **صحته نيته كايضا**
 في الصوم فيبقى على هذا انه لو كان عليه فايمة فشك انه قضاه اولاً
 فقضاهم ببيان انها كانت عليه لا تجزئه لذلك وعدم الجرم بتعيينها
 ولو شك في دخول وقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجر
 اخذ من قولهم كافي فتح القدير فوصل الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل
 فظهر انه قد دخل لا تجزئه انتهى وفي خزانه الاكل ادرك الصوم في الصلاة
 ولم يدرى انها المكتوبة او الترويحية بكروينوى المكتوبة عليها ان لم
 تكن مكتوبة يقضيها يعني العا فاداه في العاصح وان كان في الترويحية
 تقع فلا انتهى **فصر** عقب النبي بالمسئيه قد منا انه ان كان
 ما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان ما يتعلق بالاقوال
 كالطلاق والعناق بطل تكيد النبي شرط عندنا في كل العبادة ان ياتوا
 الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرية الاحرام المعتمد انها
 شرط كالنية وقيل بركبتها **قاعدته في الإيمان** تخصيص
 العام بالنسبة مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء ايضا ولو قال
 كل امرأه اتزوجها في طالق ثم قال نويت من بلدة كذا ان تصح في طاهر
 المذهب خلاف الخصاص وكذا من غضب ذراهم انسان فلما حلفه الحفم
 عامانوى خاصا وما قاله الخصاص مخلف لمن حلفه طالم والفتوى على
 ان المذهب فتى وقع في يد الظلمه واخذ يقول الخصاص فلا باس
 لذاتي لو احييه ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عنيبت به
 الرجال دون النساء بخلاف ما لو قال نويت السيدون البيضاء

الشرط في كل العبادة ان ياتوا بالنيات لا ركن

لو قال كل امرأة اتزوجها في طالق ثم قال نويت من بلدة كذا ان تصح في طاهر

لو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عنيبت به الرجال دون النساء بخلاف ما لو قال نويت السيدون البيضاء

او بالعبادة

او بالعبادة لم يصدق ديانة ايضا لقوله نويت السيدون الرجال والعرق
 بيناه في السرح من الميم بالطلاق والعناق واما تعميم الخاص بالنية
 فلم ارجح الان **قاعدته فيها ايضا** الميم على نية الخائف
 ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان ظالما كما في الخلاصة
قاعدته فيها ايضا الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض
 فلو اغتياض من ان ان خلف انه لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له
 بمائة درهم لاحت ولو حلف لا يبيعه بعشر فباعه باحد عشر او بتسعة
 لم يحنث مع ان غرضه الرباية لكن لا حنث باللفظ ولو حلف لا يشتريه
 بعشر فاشتراه باحد عشر حنث ونماه في تلخيص الجامع وشرحه
 للشاربي **فصر** لو كان اسما طالق او حر فاداه ان قصد
 الطلاق او العتق وقعا او النكاح فلا او اطلق فالمعتمد عدمه ولو
 كرر لفظ الطلاق او العتق وقعا فان قصد الاستيناف وقع الكل
 والتاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت
 طالق واحدة في شئين فان نوى مع شئين فتلات دخل بها او لا
 فان نوى وشئين فتلات ان كان دخل بها او لا فواحدة كما اذا نوى
 الطوق او اطلق ولو نوى الضرب والحجاب فكل ذلك وكذا في الاقرار
 ولو قال انت غير مثل اي او كما يرجع الى فضله لينكشف حكمه فان
 قال اردت الكرامة فهو كما قال لان النكرع بالنسبية فاس في الكلام
 وان قال اردت الطهارة فهو طاهر لانه نسبته لجميعها وان
 اردت الطلاق فهو طلاق بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
 وقال محمد هو طاهر وان عني به التحريم لا غير فعند اي يوشك ايلاد

مطلوب في غير فلا بد ان هل هو
 يعني على الالفاظ لا على الاغراض

او بالعبادة

قوله ان قصد القائل ان يقول
في القارة ان المأمور اذا قال
شهادة الجاهل في حقه لا يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من

ختم

لوقر الحب في القرن ان
قصد به الله

قوله ان قصد القائل ان يقول
في القارة ان المأمور اذا قال
شهادة الجاهل في حقه لا يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من
الوقوع في حقه التلاوة ثم يبرأ من

وعند محمد طهار ولو قال انت علي حرام كاتي ونوى طهارا او طلاقا فهو
علي ما نوى وان لم ينو فعل قول الي يوسف ابلار وعيل قول محمد طهار
ومنها لو قرأ الحب قرانا فان قصد به التلاوة وان قصد به الذكر
فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاة على الجاهل ان قصد التلاوة ولم يكن
وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة
صحت وان قصد الحمد للعطاس لم تقع ذبح فوطس وقال الحمد لله
فكذلك ذكر المصلي اية او ذكر او قصد به جوا بالمتكلم فدت والا فلا
تكميل في النيابة في النية قال في تيمم القنية مريض يجهل غيره
فالنسبة على المريض دون المقيم انتهى وفي الزكاة قالوا الاعتبارية
الموكل فلو نواها فدفع الوكيل بلانته اجزائة كما ذكرناه في الشرح وفي
الحج عن الغير الاعتبارية المأمور وليس هو من باب النيابة فيها
لان الافعال انما صدرت من المأمور فالاعتبارية **تنبيه**
استملت قاعدة الامور بمقاصدها على عدة قواعد كما تبين لك وقد
اتينا على عيون سبيلها والافعالها لا تحصى وفروعها لا تستقصى
خاتمة تجري قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا فاول
ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور بان شرط القصد
فيه فلا يسمى كلاما في ما رطب به النيام والسياهی وما تحكيه الحيوانات
الائمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمى ذلك كلاما واختاره ابو
يان فرج على ذلك من الفقه ما اذا حلفت لا يكلمه فكله نايما حيث
يسمع فانه يحنث وفي بعض روايات المشروط شرط ان يوقظه وعليه
ما حنثا انه اذا لم يتنبه كان كما اذا ناداه من بعد وهو حيث لا يسمع

صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف التصحيح فيما كان بينا في
التبريح ولم ار الا ان حكم ما اذا كلفه معي عليه او محبونا او سكرانا ولو سمع
اية السجدة من حيوان صرحوا بعد وجوبها على المختار لعدم اهلية
القاري بخلاف ما اذا سمعها من جنس او جانيض والسماع من المحنون
لا يوجبها ومن النيام يوجبها على المختار ولكن يجب بسماعها من سكران
ومن ذلك المنادي التكرار ان قصد واحد بعينه **تعريف** ووجب
بناؤه على الفهم والالهم يتعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول
من صفة ان قصد به لمح الصفة المنقول منها ادخل فيه ال والافلا
فروع ذلك كثير وتجرى هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند
اهله كلام موزون مقصوده بذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد
من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعيل ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى
كقوله لن نألو الا البر حتى تنفقوا مما يحبون او رسوله صلا الله عليه
وسلم لقوله وهما انت الا اصبع دميت وفي سبيل الله قتلت
القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك ودليلها
ما رواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا اذا وجد احدكم في بطنه شيئا
فاشكك عليه اخذ منه شيئا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع
صوتا او يجد ريحا وفي فتح البدر من باب الاحتباس ما يوضحها فتشوق
عبارة تمامها قوله نظر بر النجاسة واجب عقيد بالامكان اما اذا
لم يتمكن من الازالة لحفا خصوصا محل المصاب مع العلم بحدس من يرب
قتيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بخر او بلا خرط لم يرد ذكر الوجه
يبين ان لا اثر له في وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب

وهو في حقه
محل

وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغمول محلها فلا يقضي
بالنجاسة بالشك كذا الزردة الاسبيجاني في شرح الجامع الكبير
قال وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقبضه
على مسيلة في السير الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذي لا يعرف لا يجوز
قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج هل قتل الباقي للشك
في قيام الحرم كذا اختلفوا في الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو
مير معه الصلوات لم يظن النجاسة في طرف اخرج اعادة ما صلي
انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكافا يغفل الثوب
كله انتهى وفي الاحتياط وذكر التقليل مشكل عندي فان غل طرف
يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة قبل وحاصله انه
شك في ازالته بعد يتيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله
والحق ان ثبوت الشك في كون الطرق المغسول والرجل المخرج هو
مكان النجاسة والمغسور الذي يوجب التنبه الشك في طهر الباقي
واباحة دمر الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين
عن نجاسته ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة
معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكل منهما المجمع عليها اعني قولهم اليقين
لا يرفع بالشك معني فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل
ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع ذلك اليقين فعن هذا
شك في المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص
الاستطاعة في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي
ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم حوار

تحقق

الصلاة فيه فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك الظاهري لا يرفع حكم اليقين
السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك
فقتل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم وتطهير قوتهم
البسمة من الطهيرات اعني لو تحبس بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك
في كل جزء هل هو التحبس او لا قلت سيدرج في هذه القاعدة قواعد منها
قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان وتغير عليها ما يلزمها من تيقن
الطهارة وشك الحدث فهو منطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة
فهو محدث كما في السراجيه وغيرها لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت
لغلا وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس
للوضوء معه ما وشك هل توضا او لا كان متوضيا عمدا بالغالب فيهما
وفي حرانة الاكل يستيقن بالتيقن وشك في الحدث فهو على تيممه وكذا
لو استيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ باليقين كما في الوضوء ولو
تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق فهو منطهر وفي البرازية
يعلم انه لم يغسل عضو لكنه لا يعلم بعينه غل رجليه اليسرى لانه اخر
العمل راي ابيله بعد الوضوء سايلا من ذكره بعد وان كان يعرض
كثيرا ولا يعلم انه يبول او ما يلبثت اليه ويتضح فرجه وازارته بلما قطعها
للويسوسية واد بعد عمدة الوضوء او علم انه يبول لا تنفعه الحيلة انتهى
ومن فروع ذلك ما لو كان لزبد على عروا الف مثلا فبرهن عروا على الا
او لا برافره من زبد على ان لم عليه العالم تسبل حتى يبينوا انما قاد
بعد الا اذا او الا براسك في وجود التحبس فالاصل فيه بقاء الطهارة
وكذا قال الامام محمد حوض يمتلئ منه الصغار والعبيد بالهيد

مطلب

مطلب
من فروع الصلاة
والعبد بالاله

الدائسة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة وكذا الثوب
 تطهارة طين الطرقات وفي الملتقط فارة في كوز لا يدري انها كانت في
 الجرة لا يعني بها الجرة بالسك وفي حراة الاكل راي في ثوبه قد راو قد
 صلى فيه ولا يدري متى اصابه بعيد هامن اخر حدث اجدته والمشي
 من اخر وقد انتهى يعني احتياطا وعلا بالظاهر اكل اخر الليل وشك
 في طلوع الفجر صومه لان الاصل بقا الليل وكذا في الوقوف والافضل
 ان لا ياكل مع السك وعن ابي حنيفة انه مسي بالاكل مع السك اذا
 كان يبصره غلب على ظنه علة او كانت الليلة مقربة او متعجبه او كان
 في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا ياكل فان اكل
 فان لم يستبين له شيء لا قضا عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل
 بعد قضي ولا كفارة ولو شك في الغروب لم ياكل لان الاصل بقا
 النهار فان لم يستبين له شيء قضي وفي الكفارة روايتان وعامة
 في السج من الصوم ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة
 المقررتين في مدة مديده فالقول لها لان الاصل بقاوها في مدة
 كالمديون اذا ادعى دفع الدين وانكر الدائن واختلف الزوجان
 في التكلين من الوطي فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا
 في السكوت والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو
 ما بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل عدمها
 ولو ادعت قايمة فالقول له لانه عليك الانساق لك الاخبار اختلف
 المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان
 برهننا فبينة مدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازيه

في الطرقات

ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديده

اختلف الزوجان في التكلين من الوطي

اختلف المتبايعان في الطوع

ولو ادعى

ولو ادعى المشتري ان اللحم ميتة او ذبيحة مجوسية وانكر البائع
 لم اره الا ان وقد مقتضى قولهم القول المدعي البطلان لكونه منكرا
 اصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الثاة في حال حياتها
 محرمة فالمشتري متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زوالها ادعت
 المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضا العدة صدقت ولها النفقة
 لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى ستين
 فان مضت ثنتين ان لا حصل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير
قاعدة الاصل براءة الدماء ولو لم يقبل في شغلها شاهد واحد
 اذا كان القول قول المدعي عليه لموافقته الاصل والبينة على المدعي
 لدعواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المثلث والمغضوب فالقول
 قول الغارم لان الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقر بثنيتين او قول بفسخ
 بماله قيمة فالقول للمقرع بمبيته ولا يرد عليه ما لو اقر بدها فافهم
 فالقول بفسخه ثلاثة دراهم لان اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فقبل فيه
 اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول ان
 المشهور انه ثلاثة وعليه يبنى الاقرار **قاعدة** من شك انه فعل
 شيئا او لا فالاصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة اخرى موثقة
 الفعل وشك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه التيقن انما
 الا ان يستغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء
 راجع الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين لا يرتفع الا باليقين ولا يحصل
 والمراد به غالب الظن وكذا قال في الملتقط ولو لم ينفقه من الصلوات
 شيء واجب ان ينفقه في صلاة عمرة منذ ادرك لا يستحب ذلك الا

اذا اختلفا في قيم ما اقر به او لا

فصل

3

اذا كان اكثر طهارة فساده بسبب الطهارة او ترك شرط فينبذ يقضي
ما غلب على طهارة وما زاد عليه يكره لو ردد المني عنه انتهى **شك في**
صلاة هل صلاها اعاد في الوقت **شك في ركوع او سجود** وهو فيها
اعاد وان كان بعد ما فلا وان **شك** انه كم صلى فان كان اول مرة
استأنف وان كثر خرى والاخذ بالاقول وهذا اذا **شك** فيها قبل
الفراغ فان كان بعده فلا شيء عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك
فرضا و**شك** في تعيينه قالوا بسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم
فيصلي ركعة بسجدة بين ثم يقعد ثم يسجد للمسهو كذا في فتح القدير
ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعا و**شك** في
صدقته وكذبه فانه يعيد احتياطا لان **الشك** في صدقه **شك في**
الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على
يقين لا يعيد والا اعاد بقوله كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية
الظهر ثم **شك** في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر **والشك**
ليس بشيء ولو تذكر مصلي العصر انه ترك سجدة واحدة يري هل تركها من
الظهر او العصر الذي هو فيها خرى وان لم يقع خربة على شيء يسم
العصر ويسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد
العصر فان لم بعد فلا شيء عليه كشاف وفي المجتبى ومن **شك**
انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصابته الحائض
توبة او مسح راسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى
ولو **شك** انها تكبيرة الافتتاح او الترتيب لم يصح شارعا وتعامه
في الشرح من آخر سجود السهو ولو **شك** في اركان الحج ذكر الحصى

في الثالثة انه في الظهر
في الثانية انه في العصر
في الاولى انه في الظهر

انه يتخى كافي الصلاة وقال عامة ما يخاف يودي ثانيا لان تكرار الركوع
والزيادة عليه لا يند الح و زيادة الركعة تعد الصلاة فكان الخوى
في باب الصلاة احوط كذا في المحيط وفي البدايع انه في الحج ينبغي على
الاقل في طاهر الرواية في البرازيه **شك** في القيام في الفجر انها الاولى
الثالثة رفضه وقعد قدر التشهد ثم صلى ركعتين بفتح الكتاب
وسورة ثم اتم وسجد للمسهو فان **شك** في سجدته انها عليه من الاولى
ام الثانية بمعنى فيها وان في السجدة الثانية لان امامها لازم على كل حال
وادارفع راسه من السجدة الثانية قعد ثم قام وصلى ركعة واتم
بسجد السهو وان **شك** في سجدته ان صل الحرك ركعتين او ثلاثا
ان كان في السجدة الثانية فدت صلاته وان كان في السجدة الاولى
يمكن اصلاحها عند سجدة ان تمام الماهية بالرفع عنده فترفع
السجدة بالرفق ارتقاها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للمسهو
الى ان يقال نوع منه تدكرانه ترك ركعتا قوليا فدت صلاته وان
فعليا اجل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
بسجدتين صلى صلاة يوم وليلة ثم تدكرانه ترك القراءة في ركعة
ولم يعلم اية صلاة اعاد الفجر والوتر وان تدكرانه ترك في ركعتين
فذلك لك وان تدكرانه ترك في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى
ومنها شك هل يطلق ام لا لم يقع **شك** في انه طلق واحدة او
اكثر بني على الاقل كما ذكره الاسيحياني الى ان يستيقن بالاكثر
او يكون اكثر طهارة على خلافه وان قال الزوج عرفت على انه ثلاث
يتركها وان اخبره عدل وحضر واذ لك المجلس بانها واحدة وصدقه

طه

شك انه طلق واحدة

اخذ يقولهم ان كانوا عدوا وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدرك
 اثلاث اوراق بخبري وان استر بما عمل باسند ذلك عليه كف في البرازيه
ومنها شك في الخارج امي ام مذي وكان في الموم فان تدكر
 احتلما وجب الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابي يوسف عملا بالاقول
 وهو الذي وجب عندهما احتياطاً كقولهما باليقض بالمباشرة
 الفاحشة وكقول الامام في الفان الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدر
 متى وقعت وهما فروغ لمرارها الان **الاول** لو كان عليه دين وشك
 قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازيه من القضا
 اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى حقه ولا يحلف احترازاً عن
 الوقوع في الحرام واني حقه الا حلفه ان اكثر رايه ان المدعي بحق
 لا يحلف وان انه يبطل ساع له الحلف انتهى **الثاني** له ابل ويقر
 وغنر سابعه وشك ان عليه كلها او بعضها وينبغي ان يلزمه
 ركاة الكل **الثالث** شك فيما عليه من الصيام **الرابع**
 شك فيما عليها من العده هل هي عده طلاق او وفاة ينبغي ان
 يلزم الاكثر عليها وعلى الصيام اخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك
 انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليله عملاً بالاحتياط **الخامس**
 شك في المند ورهل هو صلاة او صيام او عتق او صدقة تلزمه
 كفارة عين اخذ من قولهم لو قال علف نذر فغلبه كفارة عين لان
 الشك في المند ورهل من تشبهته **السادس** شك هل حلف
 بالله او بالطلاق او بالعتق ثم رايت المسئلة في البرازيه قيل
 الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق

شكاه

خلد

حلفه باطل انتهى وفي البيه اذا كان يعرف انه حلف بطلاقها بالشرط
 ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه لانه لا يدري كان بالله او
 بالطلاق فلم وجد الشرط ما يجب عليه قال يحمل على المين بالله تغير
 ان كان الخالف مسلماً قيل له قال لعلم ان على ايماننا كثيره غير ان لا اعرف
 عددها ما اذا يصنع قال يحمل على الاقل كما واما الاحتياط فلا نهاية
 له انتهى **قاعدة** الاصل العدم وفيها فروغ منها اخذ من القاعدة
 قال قول ما في الوطن لانه الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعي
 الوطى وانكوت وقلنا بخبر خيرة وان قلن شيب فالتقول له لكونه منكوا
 استحقاقاً للزفة عليه والاصل لانه من العنيه وفي التنيه افترقا
 قالت افترقا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالتقول قولها لا يفتا سكر
 يسقط نكته المهر انتهى **ومنها** القول قول الشريك والمضارب انه
 لم يزوج لان الاصل عدمه وكذا القول لمرزح الا ان المراد الاصل عدم
 الوالدين وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتي بالعين وقال
 ما اصل وزج لا الرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الزج لكن مضاربه
 اصل اخر وهو ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة
 النكته على الزوج بعد فرضها فادعي الوصول اليها وانكرته فالتقول لها
 كالمدين اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد
 فرضها وادعي الاب الاتفاق فالتقول له مع اليمين كما في الثاني والثالث
 خرجت عن القاعدة بالتعليل وكذا في قدر راس المال لان الاصل عدم الزيادة
 وكذا في انه ما فقاء عن شرا هذا لان الاصل عدم النزي ولو ادعي المالك انها
 قرض والاخر انها مضاربة فالتقول فيها قول الاخذ لانهما التقليل جواز التصرف

القول للشريك والمضارب في
 الزوج

لو ادعت المرأة النكته
 بعد فرضها فادعي الوصول اليها

او ادعت نفقة اولادها الصغار
 بعد فرضها

او ادعي المالك انها قرض
 او مضاربة

له والاصل عدم الضمان وكذا قال في الكتروان قال اخذت منك الف
وديعه وحولت وقال اخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال اعطيتها
وديعه وقال غصبتها لا انتهى **وفي البراري** دفع لاخر عينا آخر
اختلاف قال الدافع قرض وقال الاخر هديته قال القول للدافع ان يري
لان مدعى الحية يدعي الابراعن القيمة مع كون العين مدفوعة بنفسها
ومنها لو ادخلت المرأة حلت تدعى بالرضيع ولا تدري ادخل الدين
حالة امر لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الوالديه وسيا في تمامه
في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمه ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين
الموجرة قال القول لمكره وهي اجاره التهذيب ومنها لو ثبت عليه دين
باقرار وبينة فادعى الادا او الابرا فانقول للدين لان الاصل عدم ومنها
لو ثبت لو اختلفا في قدر العيب فانكره البايع قال قول له واختلف في
تعليله فقول لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
لو اختلفا في اشتراط الخيار فقول لمن نفاه عملا بالاصل عدمه وقيل
لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمقصد الاول
ومنها لو قال المصور غصبت منك الفاوزحت فيها عشر الا ان قال
فقال المصوروب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فانقول للمالك كافي اقرار
البراريه يعني لتسكه بالاصل وهو عدم الغصب ومنها لو اختلفا في
روية المبيع قال قول المشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير
المبيع بعد رويته فللبايع لان الاصل عدمها **تنبيه** ليس الاصل
العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وفي الصفات الاصلية قالا
الوجود وتفسر على ذلك لو استرأه انه حيا او كانت وانكر وجود ذلك

الاصل في المالك ان يري ادخل الدين
ولا تدري ادخل الدين
حالة امر لا يحرم النكاح

قاعدة في اشتراط الخيار

والاصل

لو وصف به قال قول له لان الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة
ولو اشترطها على ان يكره وانكر قيام البكارة وادعاه البايع قال قول
البايع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية كذا في فتح القدير من
خيار الشرط وعلى هذا سارع لو قال كل مملوك حيا زني فهو حر فادعاه
عبد وانكر المولى قال قول للمولى ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت
جارية انها بكر وادعى المولى قال قول لها وانما تعريفه في سر حاله
في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط **قاعدة**
الاصل اضافته الحادث الى اقرب اوقاة منها ما قد مناه فيما لو راي
في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه نجاسة ولا يدري متى اصابته لعيدها من
اخرت احدته والتي من اخرت قد ويلزمه الفدية الثانية عند ابي حنيفة
ويجوز ان لم يتذكر احتلامه في البدايع لعيد من اخر ما اصل وقيل في البول بعشر
من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما رعت ولو نكح جنيته فوجد فيها فاره ميسرة
ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب لعيد الصلاة مذ يوم وضع القطر فيها
وان كان فيها ثقب لعيد هامة ثلاثة ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة في كتابي
البراد او وجد فيها فاره ميتة من وقت العلم بها من غير اعادة شيء لان وقوعها حاد
فيضان الى اقرب اوقاة وقال الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة
ايام ان كانت منشفة او متفستحة والامد يوم وليلة عملا بالسبب الطاهر دون
الوهم احتياطا كالمخرج اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات بحال به غير الجرح
ومنها لو كان في يد رجل عبد فباعه رجل فقات عينية وهو في ملك البايع
فقال المشتري فقاته وهو في ملكي قال قول للمشتري في اخذ ارثه ومنها ادعت
ان ادعت ان زوجها ابانها في المومن وصار عارا فترقت وقالت الورثة ابانها في

قاعدة

لو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعاه
جارية انها بكر وادعى المولى

الصحة ولا يثبت كان القول قولها فثبت وخرج عن هذا الأصل مسألة الكفر في
شي من القضاء وان مات دعي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت
قبل موته والقول للمهر مع ان الأصل المذكور يقتضي ان يكون لها وبه قال زفر واما
خروج عن هذه القاعدة فيما لا جل حكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال
فيثبت فيما مضى وما فوعته على الأصل ما في التهمة وغيرها لو اقر لو اقرت ثم مات
فقال المقلد اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه والقول قول الورثة والبيته بينه
المقلد وان لم يقر بينه واراد استخلاصهم فله ذلك انتهى **ومما رويته** علي هذا
الأصل قولهم لو مات مسلم ونحوه نفي انية في ان مسلمة بعد موتها انه فقالت
اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول للمهر كما ذكره الزبلي في ما يلى
ومما خرج من هذا الأصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء ودفعتها
الى ربي قضيت بها عليك فقال الرجل اخذته ظما بعد القول فالصحيح ان القول
للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت
القول وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول لان القاضي
استند الى حالة منافيه للضمان وكذا اذا ربح الماخوذ منه انه فعله قبل تقليد
القضا وخرج عنه ايضا ما لو قال العبد لعينه بعد العتق قطعت يدك وانا
عبد وقال المقلد بل قطعتها وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى
لعبد قد اعتقه قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت حر فقال المقلد
اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعت
قبل القول وقال الموكل بعد القول كان القول للوكيل ان كان البيع مستهلكا
وان كان قابلا للقول قول الموكل وكذا ان سئله الغلة لا يصدق في الغلة القابلة
ومما وافق الأصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امي

لو قال المولى لعبد بعتك
او قال المولى لعبد بعتك
او قال المولى لعبد بعتك

فقالت هي قطعتها وانا حرة والقول لها وكذا في كل شيء اخذ منها عند اي حبيبته
والي يوصف ذكره قسيل الشهادات وتحتاج هذه المايل الى ظهور دقيق للفرق بينهما
وفي الجمع من الاقوال ولو اقر حري اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالذات خمر بعده
او مسلم يملك حربي في الحرب او يقطع يده معتقه قبل العتق فكذبوه في الاسناد
افني بعد الضمان في الكل انتهى يعني وقالا يضمن ومما فرغ عليه لو استتري
عبد اثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع باليمن لان المرحوم
يتزايد فيحصل الموت بالرايد فلا يضاف الى الباقي لكن يرجع بنقصان العيب
كما ذكره الزبلي وليس من فروعهما ما اذا تزوج امة ثم استترها ثم ولدت وللمتخذ
ان يكون حادنا بعد التزاوق قبله فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لا من
حجة انه حادث اضعف الى اقرب اوقاته لا نقول ولدت قبل التزاوم بل كذا يصير
ام ولد عندنا **قاعدة** هل الأصل في الاشياء الاباحة حتى يدر الدليل
وهو من ذهب الثامني او التحريم حتى يدر الدليل على الاباحة ونسبة الثامني
الى ابي حنيفة رحمه الله وفي البدائع المختار ان الحكم للأفعال قبل التزويج والحكم
عندنا وان كان اذليا فالمراد ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانه في
التعلق لعدم ما يدينه انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الأصل على الاباحة
عند بعض الحنفية وبهمم الكرخي وقال اصحاب الحديث الأصل فيها الخطر
وقال اصحابنا الأصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حصر كالم نقتضيه
بالفعل انتهى وفي الهداية من فصل الخداد ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان
هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليهما ما استكمل حاله فتمها الحيوان
المسكول امره في النبات المحسوس سميت ومنها اذا لم يعرف حال التزويج
هو مباح او مملوك ومنها لو جعل بوجه حمام وشك هل هو مباح او مملوك

لو قال المولى لعبد بعتك
او قال المولى لعبد بعتك
او قال المولى لعبد بعتك

يستفاد من هذا
لا بد من الوقت

ومنها غسله الرزاق ومن ذهب ان في القابل بالاباحة الحل في الكل واما مسئلة
الزرافة فالتحار عند حملها وقال السيوطي ولم يذكرها احد من المالكية اذ فيه
وقواعدهم تقتضي حلها والله سبحانه اعلم **فصل** في الاصل في الايضاع التحريم
وكذا قال في كسب الاسرار شرح في الاسلام الاصل في النكاح الحظر واجب للضرورة
انتهى فاذ انقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج
وفي كافي الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا رجلا له اربع حواري اعتنق واحدة
منهن بعينها لم ينسبها فلم يدريتهن اعتنق لم يبيعه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا
يع للحاكم ان يخلي بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذا اذا اطلق واحدة
فبايه بعينها ثلاثا لم ينسبها وكذا ان ميز كل من الا واحدة لم يبيعه ان يقرنها
حتى يعلم انها غير المطلقة وكذا ان يبيعه القاصي عنها حتى يخبرها المطلقة فاذا
اخذ بذلك استخلفه البنت ما طلق هذه بعينها ثلاثا لم يخلي بينهما فان كان
حلفت وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان يقرنها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا
من الحواري في حكم الحاكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل الباقي هو
المعتقة ثم رجع اليه بغيره بعض ما باع بشرا او هبة او ميراثا لم يبيعه له ان
يطاها لان القاصي قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يطا شيئا منهن بالملك
الا ان يتزوجها خبيثا لا باس لانها زوجة او امته ولا يجوز التحريم في الفروج
لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا يخل بالضرورة انتهى ثم قال
ولو اعتنق جارية من رقيقه ونسبها لم يحرر للقاصي التحريم ولا يقول للورثة
اعتنقوا اليهن شيئا او اعتنقوا التي احسبكم انما حررهن ولكن يا اهلهم فان
زعموا ان الميت اعتنق هذه بعينها اعتنق واستخلفهم على علم في الباقي
فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتنق من كلهن واستقطعت عنهن قيمته او يهن وسعيه

فما بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل مسئلة في قاضي قاضي خان صبيته ارضعها
توم كثير من اهل قريته اقلهم او اكثرهم ولا يدرى من ارضعها واراد واحد
من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة
ولا يشهد له بذلك جوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يفسد باب
النكاح فلو اخلطت الرضعية بنسبها يحصرن لم ان لا تدرى في الكافي
الحاكم الشهيد ما ينفذ الحل ونقطة ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتنق
احدهم جارية ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم ان يطا جارية حتى
يعلم انها المعتقة بعينها وان كان ابر راي احدهم انه هو الذي اعتنق فاحب
ان لا يقرب حتى يستبين ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو استزاهن
رجل واحد قد علم ذلك لم يحرر له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة
ولو استزاهن الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحرر
له وطئ باقيهن ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاصي
انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم
تعتبر وكذا قالوا لو ادخلت امرأة حلة تدبها في فم رضيعه ووقع الشك في
وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك في الوصل الى الجوف وفي النسبة
امراة كانت تعطي تدبها صبيها واشهر ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن في
لدي لبن حين التفتها تدبي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا ينهها ان يتزوج
بهذه الصبيته انتهى **وفي الخامسة** صغير وصغير بعينها شبه الرضاع
ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا باس بالنكاح بينهما هذا اذا اختلف بذلك احد فان
اختلف عدل شاة يوجب بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح
وجاهل به ان قالوا حوط ان يمارقها **ثم اعلم** ان البضع وان كان الاصل

فاعتنق

مطل

مطل

فيه الخطر يقبل في خله خبر الواحد قالوا له شراامة زيد قال بكر وكلني
 زيد يبيعها وكل وطيرها ولذ الوجات امة قالت لرجل ان مولاي يعتني
 اليك هديه وطن صدقها كل وطيرها ولم ارحكم ما اذ اوكل شخصيا في شراجاته
 ووصفها فاستري الوكيل جارية بالصفه ومات قبل ان يسلمها للموكل ففقدني
 القاعدة حرمته على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل شرع
 المعين له ان يستربه لنفسه وان كان شرا الوكيل جارية بالصفه المعينه
 ظاهر في الحل ولكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارد لانه طيفه
 وله نظائر في الفقه ولما كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات
 اذا عقد على ائمة منتزها عن وطيرها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن
 لاحتمال ان تكون حرة او معتقه الغير او مخلوقا عليها بعقبتها وقد حثت
 الخائف وكثير ما يقع لاسيما اذا ابتدأ اولها الايدي انتهى فواقع لبعض
 التافيه من ان وطير الرازي اللاتي يجلبن اليوم من الروم والمهند والترا
 جوام الا ان ينتصب في المقام من حجة الامام من يحسن قسمتها فيقسمها
 من غير حيف ولا ظلم وتصل قسمته من محكم او تزوج بعد العتق باذن
 القاهني والمعتق والاحتياط ان جنتاهن مملوكات وحرابرا انتهى ورع
 لاحكامه زمر فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليدان
 كانت صغيره والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم مالها فلا استكال
تنبيه في معراج الدراية من كتاب الخطر والاباحه ان اصحابنا
 تناطوا في امر الفروج الا في مسيلة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل
 منهما انه يحاق عليها من ثريته وطلب ان توضع على يد عدل لا مال الى
 ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة للملك انتهى **سنة**

لو كانت جارية مملوكة
 ولو كانت حرة مملوكة
 ولو كانت حرة مملوكة

الاصل في الكلام في الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطي وعليه
 حل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء حرمته مزينه **اب**
 كليلته وكذا الوقفي شافعي بطلها لم ينفذ لمخالفته الكتاب بخلاف الفضا
 حل ميسوسسته والفرق في شرعنا وحرمة المعقود عليها بلاوطي بالاجماع
 ولو قال لامته او متزوجته ان نكحتك فعلى الوطي فلو عقد على ائمة بعد عتقها
 او على الزوجه بعد ابايتها لم يثبت كافي كسيف الاسرار **ومنها** لو وقف
 على ولده او وصي لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه
 فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولدا له بن واختلف في ولد البنت
 وظاهر الرواية عدم الدخول وصح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد
 الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف
 على اولاده دخل النسل كله كذا الطينيات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح
 القدير وكانه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي
ومنها حلف لا يبيع ولا يشتري او لا يزوج او لا يستأجر او لا يصلح عن
 مال او لا يقاسم او لا يخاصم او لا يضرب ولده لم يثبت الا بالمباشرة ولا
 يثبت بالتوكيل لانه الحقيقة وهو محار الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك
 بالفعل كالقاضي والامير فحينئذ يثبت بهما وان كان يباشره من وكيل
 فيه اخري فانه يعتبر فيه لا غلب قال في الكنز بعد وما يجب بهما النكاح
 والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دمر العبد والهبة والصدقة
 والعرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخطبة والاباح
 والاستبراء والاعارة والاشتقار وقضا الدين وقبضه والكسوة
 والحمل وانتهى والافعال والعقود في الاعيان هل يختص بها بالصحيح

مزينه الاب كليلته

طالع

او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع يتناول الفاسد والتوكيد
 بالنكاح لا يتناول واليمين على النكاح ان كانت على الماعنى تناولته وان كانت
 على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم
 كافي الظهيرية وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلفت لا يصل اليوم لا يتقيد باليمين
 قياسا وتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط **ومنها** لو
 قال هذه الدار لزيد كان الاقرار بالملك له حتى لو ادعى لها مسكنه لم يقبل
 وفي البرازيه قوله فلان ساكن الدار اقرار بكونه له بخلاف زرغ فلان او
 عرس او بني وادعى انه فعل بالاجرة في المقر **ومنها** حلفت لا ياكل من هذه
 اناء حنت بلحمها لانه الحقيقة دون لبنها وتناجها بخلاف ما اذا حلفت لا ياكل
 من هذه النخلة حنت بقرها وطمحها الا بما اتصل به صنفه حادته كالدبس
 فانه لم يكن لها حنت عما اكله مما استراه من ثمنها **ومنها** حلفت لا
 من هذه الخطة فانه حنت باكل عينها لا مكان ولا حنت باكل خيرها **ومنها**
 حلفت لا يشرب من دجلة حنت بالترج لانه الحقيقة ولا حنت بالشراب به
 او بانا بخلاف من ما دجلة **ومنها** اوصى لوالديه وله عتقا ولهم عتقا
 اختصت بالاولين لا لهم مواليه حقيقة والآخرين بحاجز التسمية
ومنها اوصى لابن زيد وله صليون وحفده فالوصية للصليين ونفق
 علينا الاصل المذكور بالمستامن على ابناءيه ان خول الحفده وبمن حلفا
 لا يضع قدمه في دار زيد حنت بالبدخول مطلقا وبمن اضاف العتق الى يوم
 فم وزيد فقد مر ليعتق وبمن لا يسكن دار زيد عمت النسبية الملك
 وغيره وبان ابا حنيفة ومحمد اقالا فم **وان** لله صوم على **ومنها**
 لليمين انه نذروا فم **واحد** بان الامان لحقن الدم الى كونه

حلفت لا ياكل من هذه النخلة
 حنت بلحمها دون لبنها
 الفصل في الادب
 حنت بلحمها
 لا ياكل من خيرها

فانتم من الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن
 الدخول فعمد واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لطلق الوقت ومن يولهم
 يومين دبره وللمها اذا امتد لكونه معيارا والقدوم غير ممتد فاعتبر
 مطلق الوقت واصنافه الدار الى نسبة للسكنى وهي عامة والقدوم مستفاد
 من الصيغة واليمين من الموجب فان احباب المباح يمين كتحريمه بالنفس ومع
 الاختلاف لا جمع كذا في البديع ومن هذا الاصل لو حلفت لا يصل صلاة فانه
 لا حنت الا بركعتين لانه الحقيقة بخلاف لا يصل فانه لا حنت حتى يقيد بها
 بسجدة لانه يكون ايتا جميع الاركان وهل حنت بوضع الجبهة او بالرفع قول
 همام غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما رجح في الصلاة ولو حلفت لا يصل
 الظهر لم حنت الا بالاربع ولو حلفت لا يصلي جماعة لم حنت بادراك ركعة
 واختلف فيما اذا الى بالاكثر **خاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة اعني
 اليقين لا يزول بانك **القاعدة الاولى** ليستثنى منها ما سئل
الاول المستحاضة المتخيرة يلزمها الاعتساب لكل صلاة وهو الصحيح
الثانية اذا وجد بدلا ولا يدري امدى اومنى وقد من احباب الغل
 مع وجود انك **الثالثة** وجد فاره ميتة ولم يدري متى وقعت وكان
 قد توفاهمها قد من وجوب الاعانة عليه مفصلا مع الشك **الرابعة**
 قد من انه لو شك هل يحل بطلا فتاح او لا او احد ثا ولا او مسح راحه او لا
 وكان اول ما عرض له استقبال **الخامسة** اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري
 اي موضع اصابته غسل الكل على ما قد مناه عن الظهيرية مع ما فيه من اعتلا
السادسة رمى صبيد افجرحه ثم تعقب عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدري
 سببه بجهنم مع وجود انك لكن شرط في الكثر لحفده ان فقد عن ظله

نظرا أصاب ثوبه نجاسة

وسرط قاضي خان ان يتزاري عن بصره واليه يشير كما في الهداية وللقدر الاول
السابع لو اكلت الحبة فارة قالوا ان شربته على فوذها الما تجس كثراب
 الحمر اذا شرب الما على فوزه ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يشخص عند الي
 خيفة لاحتمال غسلها فاما بلعابها وعند محمد بن الحسن بن علي اصله من الحفا
 لا تزول الا بالطلق كالحكيم وهذا ما يدل يحتاج الى الرجعة ولم ارها الا ان
 منها شك ما فر او صل يده اولا ومنها ما فر هل نوى الإقامة اولا
 وينبغي ان لا يجوز له الترخض بانك ثم رايت في التا تاريخا لونه لوسك في الصلاة
 امقبرام ما فر صلا رعا ولتعد على الثانية احتياطا فلك اذا شك في
 نية الإقامة ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاع عنه فصل بطهارته وينبغي
 ان لا يصح ومنها جاز من قدام الامام وشك امتقدم عليه ام لا ومنها شك
 هل سبق الامام بالتخيير ام لا ثم رايت في التا تاريخا لونه واذا لم يعلم الماموم
 هل سبق امامه بالتخيير اولا فان كان اخبارا به انه خبر اجزاء وان كان
 اخبارا به انه قبله لم يحرم وان استترك الطنان اجزاء لان امره محذور على
 ان ادعى في يظهر الخطا انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسألة التي
 قبلها وهي انك في المقدم والتاخر ومنها من عليه فائته وشك في قضاها
 في بيت وفي التا تاريخا لونه رجل لا يدري هل في ذمته قضا الغوايت اولا
 يكره له ان ينوي الغوايت ثم قال واذا لم يدرك الرجل انه بقى عليه شي من
 الغوايت اولا الا فضل ان يغز في سنة الظهر والعصر والعشاء في الرابع
 الفاحية والصور **الفائدة الثانية** انك تساوي الطوفين
 والطن الطوفين الراج وهو ترجح جهة الصواب والوجه في جهة
 الخطا واما اخبار الراي وغالب الظن فهو الطرف الراج اذا اخبر به القلب

وهو المعتبر عند الفقهاء كما ذكره الامام في اصوله وحاصله ان الظن
 عند الفقهاء من قبيل انك لا تفهم بريدون به التردد بين وجود الشيء
 وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له
 علي الف في ظني لا يلزمه شي لانه لا شك وغالب الظن عندهم ملحق
 باليقين وهو الذي تبنتي عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح الكلام
 كلامهم في الابواب مبرحوا في نواقض الرضوء بان الغالب كالتحقق
 ومبرحوا في الطلاق بانه اذا طعن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع
الفائدة الثالثة في الاستصحاب وهو كما في التحرير
 الحكم بينا امر محقق لم يظن عدمه واختلاف في حجته فقبل حجة مطلقا
 ومعناه كثير مطلقا واختار الفحول الثلاث ابو زيد ويشتمس الاعمه وخبر
 الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق وهو المشهور عند الفقهاء والوجه
 ليس حجة اصلا لان الدفع استمثار عدمه الاصيل لان موجب الوجود
 ليس موجب بقايه فالحكم بقايه بلا دليل كذا في التحرير ومما فرغ عليه
 الشقص اذا بيع من الدار وطلب التريك النفعه فانظر المشتري
 ملك الطالب فيما يده والقول له ولا شفعة له الا بيبس **ومنها**
 المغفود لا يبرث عندنا ولا يورث وقد منا فروعا مبنيه عليه في قاعدة
 ان الحادث يضاف الى اقرب اوقانه في اقرار البراريه صب دهنانا
 عند الشهود فادعى مالكة الضمان فقال كانت خمسة بوقوع فارة
 فالقول للصاب لا زكاه الضمان والشهود يشهدون على الصبا على
 عدم النكاح وكذا انك لم تطواف فطوب بالضمان فقال كانت بيته
 فانه يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم يذكي حكم الخال قال

مطلب
 لو قال لهم علي الف في ظني
 وكذا في الطلاق

الغالب كالتحقق

القاضي لا يضمن فاعترض عليه بحيلة كتاب الاستحسان وهي ان رجل لا
 قتل رجلا فالكاف ارتد او قتل **باب** ما يقتله قصاصا او للردة لا يسمع فاذا
 وقال انه لو قتل لادى الى فتح باب العدو وان فانه يقتل ويقول **كان**
 القتل كذلك واسم الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة
 الى الدم اهور حتى يحكم في المال بالكل وفي الدم كحبس حتى يقرر
 او كلف واقتضى بين واحدة في المال وخمسين بميتا في الدم **القاعدة**
الرابعة المستقة كلب التيسير والاصح فيما قوله تعالى يريد
 الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين
 من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله الخفيفية السمحا قال العلماء
 يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب
 التخفيف في العبادات وغيرها سبعة **الاول** اليسر وهو نوعان منه
 ما يحقق بالطول وهو ثلاثة ايام ولياليها وهو القصر والفطر والمسح
 اكثر من يوم وليله وسقوط الاصحى على ما في غاية البيان والثاني ما لا
 يحقق به والمراد به مطلق الخروج عن المصرد هو ترك الجمعة والعديد
 والجمعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين ثيابه
 والقصر لما فرغ عند رخصه اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الامام لم يبق
 مشروعا حتى اتم به وفدت لم لو اتم ولم يقعد على راس الركعتين ان
 لم ينو اقامة قبل سجود الثالثة **الثاني** الرخص وهو رخص كثيرة
 التيمم عند الخوف على رنقه او على عضو او من زيادة الرمن او بطون والقصر
 في صلاة الرمن والاضطجاع فيها والاعمال والتخلف عن الجماعة مع حصول
 الفضيلة والفطر في رمضان وللشيخ الثاني مع وجوب الفدية عليه

والانتقال من الصوم الى الطعام في كفارة الطهارة والفطر في رمضان
 والخروج من المعتكف والاستنابة في الحج وفي ربي الحار واباحة مخطوبات
 الاحرام مع العذبة والتداوي بالنجاسات وبالحجر على احد القولين واختار
 قاضي خان عدمه واساعة اللقمة بها اذا غرض اتفاقا واباحة النظر للطبيب
 حتى للعودة والسوئين **الثالث** الاكراه **الرابع** النسيان **الخامس**
 الجهل وساقى له مباحث **السادس** العسر وعموم البلوى كالصلاة مع
 النجاسة المغضوعة عنها كادون ربع التوب من مخففة وقد رددت في
 المغلظة وحجاسة المعدور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت
 ودم البراءة والبق في التوب وان كثرت وبوب ترشش على التوب
 قدر روس البروتين السوارع والنجاسة عسرة والله وبوب سبور
 في غير اولى الما وعليه الفتوى وممن من اطلق في الهرة والقارة وخروجهم
 وعصفور وان كثرت في الطيور المحرمة في رواية وما لا نفس له سايده
 وريق النائم مطلقا على المفتي به وافواه الصبيان وغيرها السرجين وقيل
 الدخان الخبيث وسفد الحيوان والعفرون عن الرخ والفا اذا اصاب
 السراويل المبتلة او المقلعة على المفتي به وكان الخلوات لا يصلي به سراويله
 ولا تاويل لفعلة الا التحرز من الخلاف ومن ذلك قولنا بان النار مظهره للتو
 والعذرة فقلنا بطهارة رمادها والارتمت نجاسة الحنتر في غالب الامصار
 ومن ذلك طهارة بوب الحفائش وخروجه والبعد اذا وقع في الحلب وربي
 قبل التفت وتخفيف نجاسة الروا عند ما يصيب التوب من
 نجاسات النجاسة على الصحيح وما يصيبه بما من الكنيف ما لم يكن اكبر
 رايه النجاسة وما الطابق غير استحسانا وصورته احرق العذرة في يدي

ومن العلماء من اطلق في
 ربي الحار واباحة مخطوبات
 يعقوب عن الشيخ اذا اصاب
 السراويل المبتلة
 بول الحفائش وخروجه

والاستحسان

فما صاب ما الطابق ثوب الشبان وكذا الاصطبل اذا كان حازا او على كونه
 طابق اوديت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطروا كذا الوكان في الاصطبل
 كوز معلق فيه ما فترشح في اسفل الكوز والقول بظهوره المسك وان كان
 اصله دمر والزيادة وان كان عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر
 اذا جعل طينا بالما التحس او عكسه فالقوى على ان العينة للطاهر
 ايها كان وما ترشش على العائل من غاله الميت مما لا يحسن الاحتراز
 عنه وما رشبه للسوق اذا ابتد به قدماه ومواطي الكلاب والطين المرق
 وردعه الطريق ومشر وعينه الاستنجاء بالجرع انه ليس بمبرئ حتى لو
 نزل المستنجي به في ما تحسبه والقول بان كل ما يع قالع يزيل نجاسة الحقيقة
 ومس المصحف للصبيان للتعليم ومسح الخف في الحضر لم يشقه نوعه في كل وضوء
 ومن ثم وجب نزع الفل لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستنجاء مادام
 منزودا على الضرورة نجاسة الماء اذا لاقى المتحس مالم ينفصل عنه وانه لا ينعى
 التغير بالكت والطين والطحلب وكل ما يعرضونه عنه واباحة المشي
 والاستدبار عند سبق الحدث واباحته في صلاة الخوف واباحة النافلة
 على الدابة خارج المصير بالاعا وفيه في رواية عن ابي يوسف واباحة العقوبة فيها
 بلعد روى وسع ابو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل ان مس الذكرو والمرأة
 ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا الدلائل ووسع في المياه ففوضه الى
 راي المتبلي به ولم يشترط مفارقة النية للتكبير ولم يعين ثمن القرآن شيئا
 حتى الفاخه عملا بقوله فاقروا ما يتيسر من القرآن والنعين حيث لا يجوز
 ان يعم عرو واستقط القراءه عن المأمور بل منهجه منها تنفقه على الامام دفعا
 للتخليط عنه كما يشاهد بالجامع الارض ولم يخص تكبيره الا فتحة بلقط والمأ

الزاد المسكن طاهر ان
 الزاد الطاهر اذا جعل
 طينا بالما التحس

الزاد مغموس في
 الماء يزيل

جوزها بكل ما يفيد التعظيم واستقط تعلم القرآن عن المصلي فحوزه بالفارسي
 تيسر اعل الخاشعين وروى رجوعه واستقط فرض الطائفة في الركوع
 والسجود تيسيرا واستقط لروم القريق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصلة
 الفطرو جوز تأخير النية في الصوم وعدم النعيق لصوم رمضان ولم يجعل
 للحج الاكئين الوقوف وطواف الزبارة ولم يشترط الطهارة له ولا الستر
 ولم يجعل السبعة كلها اركان بل الاكثر ولم يوجب العمرة كل ذلك للتيسير
 على المؤمنين ومن ذلك الابراء بالطهر في شدة الحر لا يواد في الجمعة استنجاء
 السكير اليها على ما قيل ولكن ذكره الا سبيحاني انها للطهر في الرومان
 وتترك الحاجة للطرا والجمعة بالاعدار المعروفة وكذا السقط ابو حنيفة
 عن ابي الجعة والحج وان وجد قايدها دفعا للشقة وعنه عدم وجوب
 فضا الصلاة على الحايض لتكررها بخلاف الصوم وظل في المستحاضه
 لذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا اراد على يوم وليلة وعن
 المبرين العاخر عن الامام الواس كذلك على الصحيح وجواز صلاة الغرض
 في السفينة قاعد امع القدح على القيام ولحوق دوران الرأس وكان
 الصوم في السنة ستمرا والحج في العمرة مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا وكذا قلنا
 انها وجبت بقدره ميسرة حتى سقطت ففلاك المالم يزل وكل النية
 ومال الغريم صفان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم
 بقدر حاجة عمله وجواز تقدم النية على السروع في الصلاة اذا لم يفصل
 احبني وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الحجر
 الى ما قبل نصف النهار السروع دفعا للشقة عن جنس الصاعين
 لان الحايض يطهر بعدة والكافر يسلم والصغير يبلغ كذلك واباحة

المطهر من النجاسة

يقط القضاء عن الغيم
 اذا كان يوم ما يقط

حز الرعي والولي الا من الالحام
 بقدر عمله

التخلل من الخ بالاحصار والقوات وابعاح ابو يوسف رعي الحسين في الحرم
للحاج في الموسم بيسير او ليس الحرير للحكمة والقتال ربيع الموصوف في
الذمة كالمسلم جوز على خلاف القياس دفعا للحاجة المفا ليس والاقتباروة
ظاهر الصبر والاموذج ومشتروعية خيار الشرط للزوي دفعا للندم
وخيار نقدا الثمن دفعا للماطلة ومن هذا القليل بيع الامانة المسمي
بيع الوفا جوزة مناجيل وجرار توسعة وساية في شرح الكثر من باب خيار
الشرط ومن ذلك اقنى المناخرين بالرد بخيار العين الفاحش اما مطلقا
او اذا كان فيه غرور رجه على المشتري ومنه الرد بالعيب والتعالف
والافالة والحوالة والرهن والصفان والابرا والقرض والسوكة والصح
والجرو والوكالة والاحارة والزراعة والمساواة على قولها المعقبة للحاجة
والمضاربة والعازية والودعية للمشفقة العظيمة في ان كل احد لا يتبع
الاعاصو ملكه ولا يستوفي الا من عليه حقه ولا ياجد الا بكاله ولا
يتقاضي امور الانفس فسهل الامرياجاة الانتفاع بملك الغير بطريق
الاجارة والاعان والقرض وبالاستغانة بالغير وكالة وايداعا سيرة
ومضاربة ومساواة وبالاستيفاء من غير المدبون حوالة وبالتوثيق
على اثنين برهن وكفيل ولو بالنفس واسقاط بعض الدين صلحا او كلة
ابرا والحاجة ائتمدا بحينه جوزنا الصلح على انكار ولنفقت ما شرعت
الاجارة له لكن جعل المنافع اجرة عند اتحاد الحبس قلنا لا يجوز قلنا
الاجارة على منفعة غير المقصود من العين لا يجوز هي للاستغناء عنها
بالعارية كما علم في اجارة البرارية ومن التخفيف جواز العقود الجانبية
لان لزومها سابق يكون سببا لعدم تعاطيها ولزوم اللزوم والام

يعنى بالرد بخيار العين الفاحش

يستتريبع ولا غيره ووقفنا عزرا الوكيل على علمه دفعا للمخرج عنه
وكذا الفاضل وصاحب وطيفة ومنه اياجة الرطير للطبيب والهد
وعند الخطبة ونلسيد ومنه جواز النكاح من غير زطرا في استراجه
من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناهم واخوانهم من نظر
كل خاطب فتاسب التيسير فلم يكن فيه خيار روية بخلاف البيع يصح
قبل الروية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر احباب في
النكاح ومن هنا وسع فيه ابو خيفة جوزة بلاوي ومن غير استراط
مدالة الشهود ولم يفسد بالشرط المعسدة ولم يخصه بلفظ
النكاح والتزوج بل قال ينفق بما يقيد ملك العين للحال وصحة حضور
ابني العاقدين وناعسين وسكاري يذكرون به الصحو وبعبارة النساء
وجوز شهادتهن فيه فانفقت حضرة رجل وامرأتين كل ذلك
دفعا للمشقة الزنا وما يترتب على عليه ومن هنا قيل عجبت لحفي
يؤتي ومنه اياجة اربع نسوة فلم يقض على واحدة بيسير اعز الرجل
والث ايضا للثلاث ولم يرد على اربع لما فيه من المشقة على الزو
في القهر وعيونه ومنه مشروعية الطلاق لما في البقا على الزوجية
من المشقة عند التناحر وكذا مشروعية الخلع والافتة او الرصة
في العدة قبل الثلاث ولم تشترع دائما لما فيه من المشقة على الزوجية
ومنه وقوع الطلاق على المولى بمعنى اربعة اشهر دفعا للضرر عنها
ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين بيسير اعز المطيق وكذا
التخيير في كفارة نكورها بخلاف بقية الكفارات لئلا يروقعها
او مشروعية التخيير في نذر معلق بشرط لا يبراد كونه بين كفارة اليمين

خلاف البيع

حين

والوفاء بالندور على ما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل موته بسبع
ايام ومنه مشروعية الاثباته لتخلص العبد من دوام الرق لما فيه
من العسر ولم يظلمها بالشروط الفاسده توسعه ومنه مشروعية
الوصية عند الموت لئلا يترك الانسان ما فرض الله في حال حيوته
ومسح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا لصرف الورثة حتى آخرها
بالجميع عند عدم الوارث واوقفناها على اجازة بعينه الورثة اذا كانت
لوارث وابقينا التركة على ملكه الميت كما حتى تقضى حوائجه منها
عليه ووسعنا الامر في الوصية فجوزناها بالمعذور ولم نطلبها بالشرط
الفاسده ومنه اسقاط الائم عن المجتهدين في الخطا والتيسير عليهم
بالاكتفاء بالظن ولو كلفوا الاخذ باليقين لشتى وغير الوصول اليه
ووسع ابو حنيفة في باب القضا والشهادات تيسيرا لصح تولية
الفاسق وقال ان فسقه لا يعوله وانما يستحقه ولم يوجب تركه
الشهود حمل حال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المجرد في الاشياء
ووسع ابو يوسف في القضا والوقف والفتوى على قوله مما يتعلق بهما
للقاضي تلقين التاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير ضرورة
بشرط فيه شيئا ما شرطه الامام وصح الوقف على النفس وعلاجه
تقطع ووقف المناع ولم يشترط التسلم الى المتولي ولا حكم القاضي وجوز
استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط بغيره
الوقت وتيسيرا على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع
اليها غالب ابواب الفقه **السبب الرابع النقيض** فانه نوع من المشقة
فناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففرض امر

الكتابة لا تسقط بالندور

يجوز الوصية بجميع المال عند عدم الورثة

يجوز تركه للمعذور

اموالها الى الولي وتزويته وحفاسته الى النسارحة عليه ولم يجبرهن على
الحضانه تيسيرا عليهن وعدم تكليف النساء كثير مما وجب على الرجال كالجماع
والجمعة والجهاد والجزية وحمل القتل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس
الجوهر وحلى الذهب وعدم تكليف الارقا بكثير مما على الاحرار ككونه على البصق
من الحر في الحدود والعدد مما ساقى في احكام العبيد وهذه فوايد مرهمة
تخففها الكلام على هذه القاعدة **الاولى** المشاق على قسمين مشقة لا تتفك
عنها العباد غاليا كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة
الحار وطول النهار ومشقة السفر التي لا تفك كان للحج والجهاد عنها ومشقة
الحدود ووجع الرثاء وقتل الجارية وقال البغاه فلا اثر له في اسقاط
العبادات في كل الاوقات واما جوار التيمم للحوث من شدة البرد للجناية
فالمراد من الحوث الحوث من الاغتسال على نفة او على عضو من اعضائه
او من حصول مرض وكذا اشترط في البدائع لجواره من الجناية ان لا يجد
مكانا يابيه ولا ماء مسحنا ولا حماما والصحيح انه لا يجوز للحديث الاصغر
كافي الحائض لعدم اعتبار ذلك الحوث في اعضا الوضوء واما المشقة
التي تتفك عنها العبادات غالبا فعلى مراتب **الاولى** مشقة عظيمة قاذرة
كمشقة الحوث على النفوس والاطراف ومناقع الاعضاء فهي موجبة
للتخفيف وكذا اذا لم يكن للحج طريق الامن البحر وكان الغالب عدم
اللامه لم يجب الثاني مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع وادنى
صداع في الرأس او سوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه
لان تحصيل مصالح العبادات اولي من دفع مثل هذه المفاسد التي
لا اثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايجنا ان المريض اذا نوى الصوم

عة

رمضان من واجب خوفه يقع مما نوى ان كان مريضا لا يصوم معه الصوم
والا فيقع عن رمضان بان ما لا يقدر ليس مريض للفطر في رمضان وكما
وكلامنا في مريض رخص له الفطر **باب** مطلق المرض وان لم يضر ان
كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها الثالث متوسطه
بين هاتين كرم في رمضان يحاف من الصوم زيادة المرض او بطوء
البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض البسيط للتيقن واعتبروا في الحج الزاد
والراحلة للمناسبين للشخص حتى قال في فتح التذير يعتبر في كل حق
انما ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكفي بالعقبة في الراحلة بل لا بد من
شق مجلد او راس زائلة ومن المشكل التيمم فالفطر اشترطوا في المرض
البسيط له ان يحاف من الماء لئلا او عضو ذهابا او منفعة او حدوث
مرض او بطوء برء ولم يوجبوا اشتراط زيادة فاحش على قيمته لا يسيرة
القائمة الثانية تخفيفات الشريعة انواع **الاول** تخفيف
استيفاء كاستيفاء العبادات عند وجود عذر لها **الثاني** تخفيف
تقديم كالقصر في السفر على القول بان الامام اصل واما عذر قولنا من ان
القصر اصل والامام فرض بعد فلا الصورة **الثالث** تخفيف ابدال
كابدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام في الصلاة بالقعود او الاجتماع
والركوع والسجود بالانحيا والصيام بالطعام **الرابع** تخفيف تقديم
كاجمع يعرفان وتقدم الركوع على الحول وذكره الفطر في رمضان وقبله على
الصحيح بعد ملك النصاب في الاول ووجود الراس بصفه المونة
والولاية **الخامس** تخفيف تاخير كاجمع بمرد لفته وتأخير رمضان

يناف

للمريض والمافر وتأخير الصلاة عن وقتها في حق مستغفل بالفتاد غريق وكفى
السادس تخفيف ترخيص كصلاة المسافر مع بقية الخجوش شرب
الحرم للمغصه **الباع** تخفيف تغيير تغيير نظر الصلاة للحرف **القائمة**
الثالث المشقة والخرج اما يعتبر في موضع لا يضر فيه واما مع النفس
خلافة فلا وكذا قال ابو حنيفة ومحمد حرمه رعي حشيش الحرم وقطعه
الا اذ حوز ابو يوسف رعيه للخرج ورد عليه بما ذكرنا ذكره الربيع
في كتابات الاحرام **وقال في باب الخامس** ان الامام يقول بتغليظ
خاصة الارواح لقوله عليه السلام الفهارس اي جنس ولا اعتبار عنه
بالهوى في موضع النص كافي بول الادبي فان الهوى فيه اعم انتهى
وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على
قول الى حنيفة ولا خرج في اجتنابه كافي الاختيار وفي الغليظة غير
قولها وفي اصابتها كافي الاختيار ايضا والمحيط وهو زيادة حسنه
لشهادتها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا خرج في احتياجه ولا
يلوى في اصابتها على اختلاف العباوتين اما هو بالنسبة الى جنس
المطهرين فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ما عمت
بليته خفت قضيته انتهى **القائمة الرابعة** ذكر بعضهم
ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجع بينهما بعضهم بقوله
كلما خاور عن حله انعكس الى ضده ونظيرها تين القاعدة تين في
التعاكس فظهر يعتري في الدوام ما لا يعتري في الاستد او قولهم يعتري
في الاستد اما لا يعتري في البقا ويبقى ان شاء الله ذكره فروعها
القائمة الخامسة الضرر بزال اصلها قوله صلى

الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرج ما لك في الموطا عن عمر بن يحيى
 عن ابيه مرسل لا اخرج الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني
 من حديث ابي سعيد الخدري واخرجه بن ماجه من حديث ابن عباس
 وعبيدة ابن الصامت ونسره في المغرب بانه لا يضرب الرجل اخاه ابدا
 ولا جزائته وذكره صاحبنا في كتاب الغضب والشفقة وغيرهما في
 القواعد كثير من ابواب الفقه من ذلك الرد بالعيب وجمع
 ابواب الخيارات والحجرات انواعه على المعنى به والشفقة فانها تترك
 لدفع ضرر القسمة والحجرات لدفع جوار السوء بحيزها تعلق الدائم
 وتخص والقصاص والحدود والكفارات وضمان المثلقات والحيث
 القسمة بشرطه ونصب الامية والقضاء ودفع الصايل وقال المشركين
 والبغاء وفي كتاب الزارية من كتاب الكراهية باع اغصان فصاد
 والمسترى اذ الرصع تقى لقطعهما يطلع على عورات الجيران يومربان
 خبرهم وقت الارتقا ليستروا امرأة او مرتين فان فعل والاربع الى
 الحاكم ليمتعه من الارتقا انتهى وهذه القواعد مع التي قبلها متحدة او
 متداخلة ويتعلق بها **قواعد اولي الضرورات** تبين المحظورات
 ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضه واناعة اللقمة بالخمر واللفظ بكلمة
 الكفر لا كراهه وكذا انلاف المال واخذ مال الممنوع من اداء الدين
 بغير اذنه ودفع الصايل ولو ادى الى قتله وراد ان افعيه عليه
 القاعده بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج ما لو كان الميت نسياناً
 لا يحل اكله المضطرا انتهى ولكن ذكر صاحبنا ما يفيد فانه قالوا ان
 حرمة اعطى في نظر الشرع من ممانعة المضطرا انتهى ولكن ذكر صاحبنا

يجوز اخذ مال الممنوع
 من اداء الدين بغير اذنه

ما يفيد فانه قالوا انكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله اثم
 فان مفسدة قتل نفسه اخف من قتل غيره وقالوا لو دفن بلا كفنتين لا يفسد
 عليه لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام
 السبب بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل واهيل التراب صلى
 قبره ولا يخرج **التاسعة** ما ايج للضرورة يتعد رقبتهما وكذا قال
 في ايمان الطهيري ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض
 انتهى يعني لا تدفعها بالتعريض ومن فروع المضطر لا ياكل من الميتة
 الا قدر سد الرمق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه
 انما ايج للضرورة قال في الكفر وتتفع فيها بعلف وطعام وحب
 وعين وسلاح ودرهم بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل
 رد الى الغنيمة وانما يعفو عن بول السنور في السباب دون
 الاواني لانه لا ضرور في الاواني لجريان العادة بتخيروها وبقوت كثير
 من الحاج في البعريين ابار الغلوات فيعفى عن قليله للضرورة
 لان ليس لها روس حاضرة والابل تبعر حو لها وبين ابار الامصار لعدم
 الضرورة وبخلاف الكثير ولكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الغلوات
 والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى
 عن ثياب المتوفى اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة
 للضرورة ولا يعفى عن ما يصيب ثوب غيره من الخالعة وما ودم السريد
 طاهر في حق نفسه خيس في حق غيره لعدم الضرورة والحجس يجب
 ان لا تستر من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطبيب انما ينظر
 انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفروع الا فعيه عليها ان الحيون

دون الاواني لانه لا ضرور في الاواني

لا فرق بين ابار الامصار
 وبين الصحيح والمنكسر

لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة لا بد فاع الحاجة لها انتهى ولم اده لنا حجتا
تدنب يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل نزواله فبطل
 التيمم اذا قدر على استعانة المافان كان لعقد الما بطل بالعذر عليه
 وان كان لم يزل بطل بروه وان كان لم يزل بطل نزواله وينبغي ان يخرج
 عن هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل موقفا فصح لعذر
 الاستهاد او ما فرأه من ان تبطل الاستهاد على القول بانها لا يجوز الا
 لو ان الاصل او مرفعه او سقره **الثالث** الضرر لا يزال الا بالضرر
 وهي مقيدة لقولهم الضرر يزال اي لا يضرر ومن فروعها عدم وجوب
 العام على قولهم التريك وانما يقال لمزيد ها انفق واحبس العين
 الى استيفاء قيمة البناء وما انفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي
 والثاني ان كان باذنه والمعمد وكسبنا في شرح الكنز في ما يلبس شي من
 كتاب القاصق القضا ان التريك يجبر عليها في ثلاث ما يلبس ولا يجبر على
 تزويج عبده وامته وان تضرر او لا ياكل المضطر طعام مضطر اخر ولا
 شيء من بدنه **تدنب** يتحمل الضرر الخاص لا جمل دفع ضرر عام
 وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثير **ومنها**
 جواز البري الى كفاية رتوسوا بصبيان المسلمين **ومنها** وجوب
 نقص حائط مملوك مال الى طريق العامة علم ما لكها دفعا للضرر
 العام **ومنها** جواز الحجر على البائع العاقل الخرعند اي خليفه
 في ثلاث المقتى الماحن والطبيب الجاهل والمكاري الفلاس دفعا
 للضرر العام **ومنها** جواره على السفينة عند هاهما وعليه التوري
 لدفع الضرر العام **ومنها** بيع مال المديون المحبوس عند هاد دفعا

وعدم وجوب العام على التريك ومثله

على العاقل البالغ الحر

بيع مال المديون المحبوس

للضرر عن العرما وهو المعتمد **ومنها** التسعير عند تعدي ارباب
 الطعام في بيعه بغين فاحش **ومنها** بيع طعام المختر جيرا عليه في
 عند الحاجة واعتناعه من البيع دفعا للضرر العام ومنها منع اتخاذ نوت
 للطبخ بين البرازين وكذا الكل ضرر عام كذا في الكافي وغيره ونعامه في شرح
 منظومة ابن وهبان من الد عوي **تدنب** لعقد القاعدة ايضا بما
 لو كان احدها اعظم ضررا فان الاشد يزال بالاخر لمن ذلك الاجبار
 على قضا الدين والنفقات الواجبه ومنها حبس الاب اذا امتنع عن
 الاتفاق على ولده بخلاف الديون **ومنها** لو غضب ساجدة اي خبنة
 وادخلها في بنائه فان كانت قيمة البناء اكثر مما صاحبها بالقيمة وان
 كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها **ومنها** لو غضب
 ارضا بنى فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر قلعا وردت والا
 ضمن له قيمتها **ومنها** لو ابتلعت دجاجة لؤلؤ ينظر الى اكثرها قيمة
 فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا الوا دخل فضيل غيره في وان
 فخير فيها ولم يمكن اخراجه الا بعد مر الحدار وكذا الوا دخل الضرر ارس
 في قدر من النحاس ولم يفتقد اخراجه هكذا اذ كرا صاحبنا كما ذكره الربيعي
 في كتاب الغصب وفصل الا فحيه فقالوا ان كان صاحب البهيمه معها
 فهو مغرط بترك الحفظ فان كانت غير ما كوله كسرت القدر وعليه
 ارس الفتر او ما كولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب
 القدر كسرت ولا ارس والا فله الارش وينبغي ان يلحق بمسألة البقر
 ما لو سقط دينار في بحيرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما **ومنها** جواز
 دخول بيت غيره اذا سقط مناعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه

بيع الطعام اذا بيع بغير حاجة

بيع طعام المختر جيرا عليه

حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده

يجوز دخول التيمم في غيره

عن رسول الله صلى الله عليه وآله

لا خفاء **ومنها** مسيلة الطفر جند بينه **ومنها** جوارش بطن الميتة
لا خراج الميتة اذا كانت تروى حيوتها وقد امر ابو حنيفة فغاش الولد ^{الولد} قاه
في الملقط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع لولوة فانت فانه لا يثبت بطنه
لان حرمة الادى اعظم من حرمة المال وسوى النافعية بينهما في جواز
الشق وفي تحديق القلاسنى من الخطر والاباحة وقيمة الدر في
تركه وان لم يترك شيئا لاجب شئ انتهى **ومنها** طلب صاحب الاثر
القسمه وشريكه يتضرر فان صاحب الله الكثير حجاب على احد الاقوال
لان ضرره وعقوبته في عدم القسمه اعظم من ضرر شريكه بها وثان
هذه القاعدة قاعدة رابعة وهي اذا تعارضت من معسدين تان روى اعظمها
ضررا باد كتاب اخفها قال الربيعي في باب شروط الصلاة ثم الاصل
في جنس هذه المايل ان من ابتلي ببليتين وهما متساويتان ياخذ
بما يشاء وان اختلفا اختار اهورهما لان مباحة الحرام لا يجوز الا للضرورة
ولا ضرورة في حق الزنايه مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه وان
لم يسجد لم يزل فانه يصلي قاعد ايوي بالركوع والسجود لان ترك
السجود اهور من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود خارج
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال ولذا شيخ
لا يقدر على القراءة قايما ويقدر عليها قاعد يصير قاعد الا انه يجوز حاله الا
في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قايما مع الحدث
وترك القراءة لم يجوز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر
الدرهم تخير ما لم يبلغ احداهما ربع الثوب لا يستوي ايهما في المنع ولو
كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلهما دما ولا يجوز عكسه

لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما
اكثر لكن لا يبلغ ثلثه ارباعه وفي الاخر قدر الربع يصلي في ايهما شاء استويا
في الحكم والافضل ان يصلي في اقلهما نجاسة ولو كان ربع احداهما طاهر
والاقل اقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهر ولا يجوز في العكس ولو
ان امرأة لوصلت قايمة ينكشف منها شيء وفاتها تصلي قاعد لما ذكر ان ترك
صلت قاعد لا ينكشف منها شيء وفاتها تصلي قاعد لما ذكر ان ترك
القيام اهون ولو كان الثوب يغطي جدها وربع راسها فترك تغطية
الراس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يصير لان للربع حكم الكل وما
ذونه لا يجوز يعطى له حكمه الكل والستر افضل قليل لا لا تنكشف انتهى
ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر
على القيام ولو صلى في بيته صلي قايما يخرج اليها ويصلي قاعدا وهو الصحيح
ونقل في شرح منية المصلي تصحيا اخرانه يصلي في بيته قايما وهو الا
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومالك الغير فانه يأكل الميتة
وعن بعض اصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن بن سماعه
الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخبر الكرخي كذا في البراءة
ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد اكلها ذونه على المعتمد وفي البراءة
لو كان الصيد مذبوحا فالصيد اوى وفاقا ولو اضطر وعنده صيد
ومالك الغير فالصيد اوى وكذا الصيد اوى من لحم اثنان وعن محمد
الصيد اوى من الخنزير انتهى **ود ذكر الربيعي** من اخر كتاب
الاكره لو قال له لتلقين نفسك في النار او من الجبل او لا تقتلك وكان
اللقا جيب لا يجواه ولكن فيه نوع خفة فله الحيا وان فعل ذلك وان

طهر

زبه

به

شام يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة لأنه استلبي بليتين فيجاء
 ما هو إلا هو في زعمه وعند ما يصير ولا يفعل ذلك لأن مباشره الفعل
 سبي في اهلان نفيه فيصير كما يصير واصله ان المحرق اذا وقع في
 سفينة وعلم انه لو صبر فيه يترق ولو وقع في الماء فترق فعنده خيارا
 شأ وعنده ما يصير ثم اذا التي نفيه في النار فاحترق فعلى المكرة التقصير
 خلاف ما اذا قال لثقتين نفي من راس الجبل او قتلته بالسيف
 فالتى نفيه فان فعند أبي حنيفة يجب الدية وهي مسيلة القتل بالثقل
 انتهى ونظير القاعدة الرابعة فاعلمه خامسة وهي في المفسد او في
 جلب المصالح فاذا تعارض مفسده ومصلحة قدم دفع المفسده غالباً
 لان اعتبار الشرع بالمنهيات اشد من اعتنايه بالمأمورات ولكن اقال
 عليه اللام اذا امرتكم بشئ فانوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم
 عن شئ فاجتنبوه وروي في الكشف حديث لترك ذرة كافري الله
 افضل من عبادة الثقلين ومن ترك الواجب دفعاً للمسقة ولم يباح
 في الاقدام على المنهيات خصوصاً الكبار من ذلك ما ذكره البرادي في فتاواه
 ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على صسطه من لان النهي ارجح على
 الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار انتهى
 والمرأة اذا وجب عليها الغل ولم تجد ستره من الرجال فوضه والرجل
 اذا لم يجد ستره من الرجال لا يوضه ويعتزل وفي الاستنجاء اذا لم
 يجد ستره يتركه والفرق ان الحاجة شبه الحكمة اقوى والمرأة
 بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النقاية ومن فزع ذلك
 المبالغة في التفضيه والاستنشاق مسنونته وتكره للصيام وتخليل

من لا يجد ستره ترك الاستنجاء

الشعر سنه في الطهارة ويكره المحرم وقد نزع المصلحة لغلبتها على
 المفسده فمن ذلك الصلاة مع شرط من شرط طهارة او السنن او
 الاستقبال فان في كل ذلك مفسد لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى
 فان لا يباي الا على اكل الاحوال ومتى تعذر شئ من ذلك جازت الصلاة
 بدونه فقد عا المصلحة الصلاة على هذه المفسد ومنه الكذب مفسد
 محرمه ومتى تضمن جلب مصلحة تربوا عليه جاز كالكذب للاصلاح
 بين الناس وعلى الزوجة لا صلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب اخذ
 المفسد بين في الخيفة **القاعدة الرابعة** من الخامسة الحاجة
 تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا اجوزت الاجارة على
 خلاف القياس للحاجة وكذا اقلنا لا يجوز اجارة بيت بمنافع بيت لا تخاد
 حبس النفعه فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف **ومنها** صفان الدرر جواز
 على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه بيع للعدوم
 دفعاً للحاجة القائلين **ومنها** جواز الاستصناع للحاجة ودفعاً للحام
 مع جهالة مكشئه فيها وما يستعمل من ما يباع وشربة السقا ومنها الاقفا
 بصفة بيع الوفا حين كثر الدين على اهل بخارا وهكذا المصروف قد يسموه
 بيع الامانة والنافعية يسمونه الرهن المعاد وهكذا اسماء به في الملقط
 وقد ذكرناه في شرح التلزم من باب خيار الشوط وفي الفقيه والبيعية جواز
 الاحتياج الاستقراض بالزجر انتهى **القاعدة السادسة** العادة محكمة
 واصله قوله صلى الله عليه وسلم ما زأه الملم حسن فهو عند الله حسن فمال
 العلامة رحمه مرفوعاً في شئ من ثقب الحديث اصلاً ولا بسند ضعيف بعد
 طول البحث وكثره الكشف والحوال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود

الكذب مفسد لكونه يفسد جلال الله

بيع الوفاء

في جواز الاحتياج الاستقراض

موقو فاعليه اخرجه احد في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف
 رجع اليه في الفقه في ما ييل كثيره حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في اصول
 في باب ما تترك به الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة
 هكذا ذكره الامام فاختلف في عطف العادة من الاستعمال فقبل
 متراد فان قيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصلي المعنى
 الجاري شروعا وغلبة استعماله فيه ومن نقله الى معناه الجاري عرفا وتامه
 في الكسوف الكبير وذكر المفتي في شرح المعنى العادة عبارة عما يستعمل
 النفوس من الامور المتكررة العقوله عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة
 العرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة
 مخصوصه كالرفع للتحاه والنزق والحج والنقص للتطار والعرفية الشريعة
 كالصلاة والزكاة والحج تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى
 فافرح على هذه القاعدة حد الجاري الاصح انه ما بعدة الناس جارا ومنها
 وقوع البحر الكثير في البحر الاصح ان الكثير ما يستكره الناظر ومنها
 حد الماء الكثير المالح بالجاري الاصح تفويضة الى رأي المتبالي والتقدير
 من العشر في العشر ونحوه ومنها الحيض والنفاس قالوا لا بد ان لا
 غير اكثر من الحيض والنفاس تد الى ايام عاداتها ومن ذلك العمل المفيد للصلاة
 نفوس الى العرف لو كان بحيث لوراه رأي يظن انه خارج الصلاة ومنه
 تناول النار لاقطه وفي اجارة الطير وفيما لا يضر فيه من الاموال
 الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيدا ووزنا واما المنصوص على كيد
 او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عندنا في حقيقته ومحمد خلافه في بوسه
 وقواه في فتح القدير من باب الربو ولا خصوصية للربا واما العرف

يعرف العادة فقال هي عبارة عما يستعمل في النفوس من الامور المتكررة العقوله

المنصوص على كيد او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه

معتبر في المنصوص عليه قال في الظهيرية من الصلوات وكان محمد بن الفضل
 يقول السيرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست بعورة لتعامل المال
 في الابداع من ذلك الموضوع عند التوارو في النزع عن العادة الظاهرة نوع
 خرج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل خلاف النزع لا يعتبر انتهى بلفظه
 وفي صوم يوم انك فلا يكره لمن له عادة وكان اصوم يومين قبله والذهب
 عند كرمه بنيه النقل مطلقا ومنه قبول الهدية للقاضي بمن له عادة
 بالاهداء قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد
 الزايد والاكل من الطعام المقدم مضايقة بلا صريح الاذن ومنه الفاظ
 الواقفين تنبي على عرفهم كافي وقف فتح القدير وكذا لفظ الناذر والمو
 والحالف وكذا الاقرار برتبتي عليه الا فيما تذكر وينتفي ما ييل الايمان
 ويتعلق بهذه القاعدة مباحث الاول بما اذا ثبتت العادة وفي ذلك
 فروع الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها فعند ابي حنيفة
 ومحمد لا تثبت الا بمرتين وعند ابي يوسف تثبت بمرة واحدة قالوا
 وعليه الفتوى وهل الخلاف في اصلية او في الجعلية او في ما مستوفى
 في الخلاصه وغيرها الثاني تعليم الكلب الصايد بترك اكله للصيد
 بان يصير الترن عادة له وذلك بتركه للاكل ثلاث مرات الثالث
 لما اذا ثبتت العادة بالاهداء للقاضي المتقضية للقبول **المبحث**
 الثالث انما تعتبر اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم
 او دنانير وكان في بلد اختلفت فيها النقود مع الاختلاف في الماالية
 والرواج انصرف البيع الى الغلب قال في الهداية لانه هو المقار
 فيصرف المطلق اليه ومنها الوباغ لتاجر في السوق شيئا بمن ولم

مي

لظن في العادة في الحيض والمراد بالمرتين

يهو حاحل ولا اجل تاجيل وكان المقادير فيها بينهم ان البائع ياخذ كل
جمعة قدر معلوما انصرف اليه بلبان قالوا لان المعروف كالمستور
ولكن اذا باعه المشتري توليه ولم يبين التسييط للمشتري هل للمشتري
المشتري الحياض من اثبتة والجمهور عليه ان يبيعه مولجة بلبان تكون
حالا بالعقد ذكره الربيعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب قالوا
الحبر عليه والخط قالوا الخط والاراع عليه علا بالعرف وينبغي ان يكون
الكمل على الحال للعرف ومن هذا القليل طعام العبد فانه على المتاجر
بخلق الدابة فانه على الوجرحي لو شرط على المتاجر فدت كافي
الزارية بخلاف استيجار الطير بطعامها وكسوتها فانه جائز وان
كان بمجولة للعرف وتفرع على ان علف الدابة على مالهما دون المتاجر
ان المستاجر لو تركها بالعلف حتى ماتت جوعا لم يضمن كذا في الزارية
ومنها ما في وقف القتيه بعد ستمعا في شهر رمضان الى مسجد فاحرق
وبقي منه ثلثة اودونه ليس للامام ولا للمودن ان ياخذ بطريق بغير اذن
النافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمودن ياخذ من غير
مترج الاذن في ذلك فله ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس كايام
الاعباد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لمرادها صريحة
في كلامهم والميل على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من العلوم
شي ولا ينبغي ان يلحق ببطالة القاصي وقد اختلفوا في اخذ القاصي
ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه ياخذ يوم
البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا اخذنا انتهى وفي المنية القاصي
يستحق التعاقب من بيت المال في اليوم البطالة في الاصح واخاره في منظومة

علقه

المتاحر ادرك الدابة جوعا فماتت بغير علف

ليس للامام والمودن اخذ الفاع الباقي في الوقوف

الزوهيان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم
البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتحرير عند فري
الظهر ولكن تعارف الفقهاء في رخصا بطالة طويلة اودت الى ان صار
الغالب البطالة وايام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في اخذ
المعلوم على غيره محتجا بما حكى بان المدرس من العاير مستند لما قال
في الحاوي القدسي مع ان ما في الحاوي انما هو في المدرس للدرسة
لا في كل مدرس فخرج مدرسا المسجد كاهن في مصر والفرق بينهما ان
المدرسة تعطل اذا غاب المدرس بحيث تعطل اصلا بخلاف المسجد
فانه لا تعطل لغيبه المدرس **فايد** نقل في القتيه ان الامام
للمسجد يباح في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله عبادته
في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارته اقرباياه في الرضا بن ابي
او خوه او لصبيه او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع
انتهى ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف
فيها هل يدرس فيها علم الحديث القوي هو معرفة المصطلح المختصر
ابن الصلاح او يقرأ من الحديث كالبخاري ومسلم وخومه ما وتكلم
عليه ما في الحديث من فقه او غريب ولغة ومشكل واختلفا كما هو
عرف الناس الا ان قال الحلال الاسيوطي وهو شرط المدرس السني
كارتبه في شرط واقفها قال وقد قيل شيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر
شيخه الحافظ ابا الفضل العراقي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتيان
شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط ولكن ذلك اصطلاح كل بلد
فان اهل الشام يلقون درس الحديث كالسمع وينظم المدرس في بعض

الافاق خلاف المصيرين فان العاقد حزن بينهم في هذه المصير بالجمع بين الامرين حيث
ما يفرهما من الحديث **فصل في تقاض العرف**
مع الشرع فاذا تقاضا قد عرف الاستعمال خصوصاً في اليمان قال حلف
لا يجلس على الفراش او على البساط او لا يستضي بالسراج ثم حلف بجلوسه على
الارض ولا بالاستهانة بالشمس وان سماها الله تعالى فواتا وسمي الشمس افا
ولو حلف لا ياكل لحما حلف بالكل الحرام السمك وان سماها الله تعالى في القوان ولو حلف
لا يركب دابة فركب كافر لم يحلف وان سماها الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت
سقف فجلس تحت السماء لم يحلف وان سماها الله تعالى سقفا الا في ما يلبس فيندم
الشرع على العرف **الاول** لو حلف لا يصير لم يحلف بصلاته الجارة كافي عامة الكتب
الثاني لو حلف لا يصوم لم يحلف بمطلق الامساك وانما حلف بصوم عام
بعد الفجر بنية من اهله **الثالث** حلف لا ينكح فلانه حلف بالعقد لان النكاح
بالعقد شرعا لا بالوطي كما في كشف الاسرار بخلاف ما لو حلف لا ينكح زوجته فانه للوطي
الرابعة لو قال لهما ان رايت الهلال فانت طالق فقلت به من غير رويه
يلغي ان يقع لكون الشارع استعمل الرويه فيه بمعنى العلم في قوله عليه السلام
صوم الرويه فلو كان الشرع يقتضي الحضور واللفظ يقتضي الغوم اعتبرنا
حضور الشرع قالوا الوادعي لا قاربه لا يدخل الوارث اعتبارا الحضور الشرع
ولا يدخل الوالدان والولد للعرف وهذا فرعان يجوز ان يراه الا ان صرح بالاحد
حلف لا ياكل لحما لم يحلف باكل الميتة الثاني حلف لا يطعم لحما لم يحلف بالوطي **السادس**
واما لو حلف لا يشرب ما فشرط ما تغير تغيرا فالغير للغالب كما صرحوا به في
الوضاع **فصل** في تقاض العرف مع اللغة صرح الرزلي وغيره بان اليمان
مبينه على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع منها لو حلف لا ياكل لحما

حيث بما يعتاده اهل بلده ففي القاهرة لا يحلف الا بخبز البر وفي طبرستان يقصرون
الى خبز الارز وفي ربيع الى خبز الدرة والدخن ولو اكل الخائف خلاف ما عندهم
من الخبز لم يحلف ولا يحلف بكل النفايات الا بالنينه ومنها السواو الطبخ على اللحم
فلا يحلف بالبادجان والجزر المستوى فلا يحلف بالزور في الطبخ بالارز المطبوخ
بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسها ومنها الراس ما يباع في
مصره فلا يحلف الا براس الفم ومنها حلف لا يدخل بيتا قد دخل بغيره او كنيسة
او بيت نار او الكعبة لم يحلف **تسبحة** خرج عن بنا اليمان على العرف
ما يلبس في حلف لا ياكل لحما حلف باكل لحم الخنزير والادمي علم ما في الكذب ولكن
الفتوي غير خلافة وجواب الرزلي بانه عرف علي فلا يصلح مقيد بخلاف العرف
اللفظي فقد رده في فتح القدير ليقولهم في الاصول الحقيقة تنزل به لانه القا
اذ ليست العادة الاعرفا عليها انتهى الثانية حلف لا يركب حيوانا بالركوب
على انسان لتناول اللفظ والعرف العلي وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد
لرزلي بخلاف لا يركب دابة كما قد مناه وقد استمر على ما محمد وقد علمت
رده لكن لم يجب ابن المهام عن هذا الفرع الثالثة حلف لا يهدم بيتا حلف
لهدم بيت العاكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وقرن الرزلي بينهما بامكان العمل
حقيقته اللغوية الرابعة حلف لا ياكل لحما حلف باكل الكبد والكروني علوما في
الشرع مع انه لا يسمى لحما عرفا وكذا قال في المحيط انه انما يحلف على عادة اهل
الكونه واما في عرفنا فلا يحلف لانه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هيب
ومقاله علم ان العمى يعتبر عرفه قطعا ومن هنا قال الرزلي في قول الكذب والوا
على السطح داخلان المختاران لا يحلف في الحجر لانه لا يسمى دافلا عندهم انتهى
المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط

حلف

قال في اجارة الطهيري والمعروف عرفا كالمشروط سترظا انتهى وقالوا في الاجارات
لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه له او الى مساع ليصبغه له ولم يعين له اجراما لخصما في
الاجرة وعده وقد جرت العادة عاده بالعمل بالاجرة فحصل يتوزل منزلة مشروط الاجرة
فيه اختلاف قال الامام الاعظم لا اجرة له وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفا له
اي معاملته فله الاجر والا وقال محمد ان كان الصانع معروفا فله الصنفه بالا
وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للطاهر المعتاد قال الربيعي والقبلي
على قول محمد انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل باجر فان
السكون كالاستراط ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كاني
البرازيه ومن هذا القبيل المعد للاستغلا وكذا قالوا المعروف كالمشروط
فعلى المتقي به صارت عادته كالمشروط صريحا وهما مبيحان لمارها ان يمكن
تخرجها على ان المعروف كالمشروط وفي البرازيه المشروط عرفا كالمشروط شرعا
منها الوجرت عادة المتضمن براد زيد مما اقتضى هل يحرم اقتراضه تنزيلا لعادة
منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلما واخذت العادة بالامان للكون هل
يكون بمنزلة استراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه وحين
تأليف هذا المحل ورد على سواك في من اجر مطبخا الطبخ السكر وفيه في
اذن للمستاجر في استعماله فقلت وقد جري العرف في المطابخ بعضها على
المستاجر فاجبت بان العرف كالمشروط فصار كانه صريح بضمائها عليه
والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير قصير مضمونه عند باقي روايه
ذكر الربيعي في باب العارية وجزم به في الجوهر ولم يقل في رواية لكن نقله
فروع البرازيه عن الشيباني ثم قال اما البربعة والعين الموجه فلا يضمنان
خال انتهى ولعن في البرازيه قال اعرف في هذا اعلم انه ان صانع فانما خاص له

والصانع نصب نفسه للعمل باجر فان السكون
كالمشروط

مطلوب العارية اذا شرط
الضمان قصير مضمونه

فأجاره فصاع لم يقم انتهى ومما تفرع عن ان المعروف كالمشروط ولو جهر
الاب بنته جهازا ودفعه لها فادعى انه عارية ولا بينه فغلب اختلاف
والخيار للقبلي انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز فلكا
لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مستورا كالمشروط لا كذا في شرح
منظومة ابن وهبان وقال قاضي خان وعندي ان الاب ان كان من كرام الناس
واشرا فله لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى
وفي الخبري لخاصي ان القول للزوج بعد موافقا وعلى الاب البينة لان الظاهر
شاهد للزوج كن دفع ثوبا الى خياط ليصبغه له ولم يذكر الاجرة فانه مجهول على الاجرة
بشهادة الظاهر انتهى وعلى كل من قول فالمنظور اليه العرف والقول للمفتي
به نظري عرف بلدها وقاضي خان نظري حال الاب في العرف وما في
الخبري نظري مطلق العرف من ان الاب انما يحرم ملكا وفي الملتقط من
البيع وعن ابي القاسم الصغار الاسيا على ما جرت به العادة فان كان الغالب
الحلال في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت او كان
الرجل يأخذ المال من حيث وجدته ولا يتأمل في الحرام والحلال فالسؤال
عنه حين انتهى وفيه ايضا ان دخول البردعه والاكاف في بيع المحار مبيح على العرف
وفيه ايضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل الباب داخل في التفارق ذكره
في الاجارات وفي اجارات منية المفتي دفع غلامه الى حايك مدة معلومة لتعليم
النسخ ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى
والمولى من الاستاذ فبقول عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان
العرف يشهد للاستاذ فيحكم باجره مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان
يشهد للمولى فيحكم باجره مثل الغلام على الاستاذ ولكن لو دفع ابنه اعمى محاربا

اختلاف الاب والزوج في الخمر

والصانع نصب نفسه للعمل باجر فان السكون
كالمشروط

بنوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استاجروا حارسا وكره الباقون فان
 الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتعامه في سيرة المنى وفيها لودفع
 عزلا الى حايك لم يمسجه بالنصف جورة مباح تجاري وابوالديت وغيره
 للعرف انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو
 المقارن السابق دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر
 العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليل فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف
 وفي آخر الميسوط اذا اراد الرجل ان يغيب خلفته امراته فقال كل جارية
 استتر بها في حره وهو يعني على كل غيبه جارية عملت بنيتها ولا يقع عليه
 العتق قال الله تعالى وله الخوار المنشأة في البحر كالاعلام والمراد السفر فاذا
 نوى ذلك عملت نية لفظا لانه في هذا الاستحلاف ونية المعلوم في هذا
 فيما حلفت عليه معتبره وان حلفته بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقل
 كل امرأة اتزوجها عليك في طلق وهو ينوي بذلك كل امرأة غير رقتك
 فتعمل بنيتها لانه نوي حقيقة كلامه انتهى واما الاقرار فهو اخبار عن وجوب
 سابق ورعا تقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا الواقر يد راعه فسر
 الخارنوق او ينهرجه يصدق ان وصل وان اقر بالثمن من متاع او يقرض
 لم يصدق عند الامام اذ قال هي رنوق وصل او فصل وصدقاه ان وصل
 وان اقر بالثمن غصبا او ودعيه ثم قال هي رنوق صدق مطلقا وكذا الكلام
 لا ينزل على القادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم من لا يقيد العرف
 المتأخر بخلاف العقد فانه يشترط في الحال فقيه العرف **ق** في البرازيه
 من الدعوى مغريا الى اللامسئى اذا كانت النفوذ في البلد مختلفة احدها
 اروج لا تنفع الدعوى ما لم يبين وكذا الواقر بعثه حمرو في البلد نفوذ محله

في اهل السوق او ارادوا ان
 يستتر بها في حره وهو يعني على كل غيبه جارية عملت بنيتها ولا يقع عليه العتق

حمرا لبيع بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الارواح انتهى وقد اوسعنا في
 ذلك في شرح الكثر من اول البيع ويحس ان خرج عليها مسئلتان احدها مسألة
 البطالة في المدارس فاذا استمر على عرف بها في شهر مخصوصه حمل عليها ما وقف
 بعد ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا كان
 شافعيان صار لان حقيقا لا قاضي غيره الا نياه هل يكون النظر له لانه الحاكم
 اولا لانه متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فتعني القاعدة الثاني وكذا قال الوالي
 الايمان لوحقه والى بلده ليعلمه بكل داعر دخل البلده بطلت اليمين بعرف
 الوالي فلا يحتج اذا لم يعلم الوالي الثاني ولم ار ان حكم ما اذا حلفت متى راي منكرا
 دفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حالة اليمين ومن هذا النوع لو وقف ببلده
 على الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد
 الموقوفه او قاضي بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان اليتيم
 في بلد وماله في بلد اخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم او لقاضي بلد ماله
 صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الرابع كون
 النظر لقاضي البلد الموقوفه لانه اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصد
 وبه فصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان الفقار في ولاية القاضي وتنازعا
 عند قاض اخر فمنهم من لم يخرج قضاؤه ومنهم من ينظر الى البدعي والرافع وخالف
 الصحيح في هذه المسئلة **تلييه** هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 او مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب **الاول** قال في البرازيه
 مغريا الى امام التجاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف
 الخاص وتلي يثبت انتهى وينتفع على ذلك لو استقر من الفاء واستاجر المهر من
 لغيره امرأة او معلقة كل شهر بعشرون وثلثمائة لا يربط على الاخر فينبغي ان لا يثبت احوال

محنة الاجاره بلا كراهة اعتبارا لعرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة لا
والفاد لان محنة الاجارة بالتعارف العادم ولم يوجد وقد افق الاكار بفسادها
وفي الفقيه من باب استيجار المستقرض المقرض بالتعارف الذي يثبت به
الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض ان كان
يثبت لكن احدهم بعض اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا
الشيء لم يعرفه عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر
قال رضي الله عنه وهو القواب انتهى وذكر من كتاب الكراهية قبل الحري
لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجا نفهم التي يوزن بها الدرهم والابريسم
على مخالفة ساير البلدة ان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البراري وفي اجارة
الاصل استاجره ليحل طعامه بفقير منه فالاجاره فاسد ويجب اجوالمثل
لا يتجاوز به المسمى وكذا الودع الى حايك غزاة على ان ينسجه بالثلث وشاخ
بلخ وخوار رفرافوا اجارة الحايك للعرف وبه افق ابو علي النسفي ايضا
والفتوي على جوار القاب لانه منصوم عليه فيلزم ابطال النص انتهى
وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاق القول السادس من انه
مصحح فالواجبة الناس اليه لحرار من الربا بلخ اعتادوا الدين والاجارة
وهي لا تقع في الكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا تملك في الاشجار
فاضطروا الي بيعها وفاقا ما عاق على الناس امر الا اتسع حكمه انتهى على
ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افق كثير من المتأخرين باعتباره فاق
على اعتباره ينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلا
الحوائث لا يرد ويصير الخلوي الحائث حلالا فلا يملك صاحب الحائث اجارة
منها ولا اجارة لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائث الجولون بالقاهرة

والحوائث

ان السلطان الغوري لما بناها استعملها للتجار بالخلو وجعل لكل حائث قدرا
اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا افق على اعتبار العرف الخاص
قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوطائف بما يعطي لصاحبها وتعارفوا
بذلك فينبغي الجواز وانه لو نزل له وقين المبلغ منه ثم اراد الرجوع عليه
لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبر واعرف القاهرة
في ما يل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون
غيرها لان يوفهم طبقات لا يتفق بها الا به وقد تمت القواعد الكلية وهي
ست **الاولى** اثواب الامم بالنية **الثانية** الامور بمقاصدها **الثالثة**
اليقين لا يزول **بالرابعة** المشتقة تجلب التيسير **الخامسة**
الضرر يزال **السادسة** العادة الحكمه والان تشريع **في النوع الثاني**
من القواعد في قواعد كليه يتخرج عليها ما لا يتصور من الصور الخريبة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي
الله عنه في ما يل وخالفه عمر فيها ولم ينقض حكمه وعلمته بانه ليس الاجتهاد
الثاني باقوى من **الاول** وانه يودي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة
شديده وهذا اولى من قوله في الهداية لان اجتهاد الثاني كاجتهاد **الاول**
وقد ترجح **الاول** بانقضاء انقضايه فلا ينقض بما هو دونها انتهى لانه تكفي
بان الثاني ك**الاول** ولا حاجة الى ترجيح **الاول** بغير السابق مع ما اورده في
القضايا على قوله ان **الاول** ترجح بانقضاء القضا بانه ترجيح للاصل بفرعة
لان الاصل في القضا راي المجتهد فكيف يترجح بالقضا وان اجاب عنه بان
الفرع يرجح اصله من حيث بقاؤه لا من حيث انه منه فالشيان اذا تساوى
في القوة وكان لاحدهما فرع فانه يترجح على الاخر له الى اخره من فروع ذلك

مطابق
في العرف
عن الوطائف
بالدراهم

النوع الثاني

لو تغير اجتهاده في الصلوة على الثاني حتى لو صل اربع ركعات لا ربح جهنم
 بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختاروا فيها الوصل ركعة بالبحر الى حجة ثم تغير
 الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في المصلحة
 منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى **ومنها** لو حكم القاضي
 برده شهادة القاسق ثم رآه واعادها لم تقبل وعنده بعضهم بان قبول
 شهادته بعد التوبة يضمن نقص الاجتهاد وبالا جتهاد واصله كافي في الا
 ومن ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم اعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا
 في اربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى **ومنها** لو كان لرجل ثوبان
 احدهما نجس فتخري وصل ثم وقع بحرية على طهارة الاحمر لم يعتبر الثاني
 وعلى هذا مسيلة في الشهادات ان شهدت طائفة بقتله يوم الخميس
 وطائفة بومه بالكونه لغنا فان قضى باحد هاتين حضورا الاخر لم يعتبر
 الثاني لان قال القضاء بها ومقتضى الاول انه لو تخري وطن طهارة احد
 الاخرين فاستعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم ولكن
 هذا مبني على جواز التخري في الاثنيين وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كانا اثنيين
 يرتقيهما ويتيمم اتفاقا انتهى **ومنها** لو حكم القاضي بشي ثم تغير اجتهاده
 لا ينفق الاول وحكم في المستقبل عاراه ثانيا ومنها حكم القاضي في
 المايل الاجتهاد به لا ينفق وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء
 واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه انه لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع
 وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضا في شرح الكنتز وكتبنا المايل
 المستثنى في النوع الثاني ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة
 اعني الاجتهاد لا ينفق بالاجتهاد مسيلتان احدهما نقص القسم اذا

والجواب

ظهر فيها عين فاحش فانها وقعت باجتهاد قليل تنفق بمثله والجواب ان
 نقصها لقوان شرطها في الابتداء وهو العادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من
 الابتداء فلو ظهر خطأ القاضي بقوت شرط فانه ينفق قضاء **والثانية**
 اذا راي الامام شيئا مات او غول فلثاني تغيره حيث كان من امور
 العامة والجواب ان هذا حكم بد وربع المصلحة فاذا رايها الثاني وجب اتباعها
تنبيهات الاول كثرة في زماننا وقبله ان الموثقين يكتنون عقيب
 الواقعة عند القاضي من بيع ونكاح واجارة ووقف واقرار وحكم عوجه
 فهل يبيع النقص لورفع الى اخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة به
 ودعوى صحيحة من حضره على حضور منعه والا فلا يكون حكما صحيحا غسقا
 بما ذكره القادي في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والردى في فتاواه
 البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجهلات
 ان يكون في حادثة ودعوى فان كان هذا الشرط كان فتوى لاحكام وراد
 العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لوقفي شافعي بموجب بيع عقار لا يكون
 فضلا عن الشفعة للمجاز الى اخره ما ذكره من الفروع ومشي عليه ابن القوس
 واوضحه بمسئلة الثاني لوقال الموثق وحكم عوجه حكما صحيحا مستوفيا
 شرائطه لشريعة فهل يكتفى به فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به ولا بد من بيان
 تلك الحادثة والدعوى وكيفيه لما في الملحق من كتاب الشهادات ولو كتب
 في السجل ثبت عندي بما ثبت الحوادث الحكيم انه لا يصح عالم يبين الامر
 على التفصيل ثم قال وعلى انه لما استنفق قاضي عنده بخاري وكان
 يكتب الامام الخواري في محضرهم لا فاوردوا عليه اجوبتهم في سجلاتهم
 كتبت في تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تضررون الشهادة وقيل

شرطان ان القضاء في الحدود
 يكون في حادثة وتخري
 هذا الشرطان في

القاضي على السعدي وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما فاما ان
او مثالا لا يوقف بالوقف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وغير الابدال
الى شجاع قال كنا نساهل في ذلك لما كنا نحنا حتى طالبتهم بتفسير السهارة فلم
ياتوا بها صحيحة فحقق عندي ان الصواب هو الاستيفار انتهى وفي الخلاء
من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر
والبيان بالصرح ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان يكتب
فلان واحضر معه فلانا فادعي هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا
الذي حضر على هذا الذي احضره الى ان قال وكذا لا يكتب في ذكر قوله
فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا
الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظه الشهادة بتمامها ولا يكتب
بما يكتب ثبت عندي على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكيمة الى اخره وعلى
فيها واقعة الخلو في مع قاضي عنده الى ان قال والمختار في هذا الباب
ان يكتب به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر اخر فلا
يكون في التدارك خرج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصفة والحكم
بالموجب باعتبار الاستواء في التلخيص السابق فان وقع التنازع بين خصمين
في الصفة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فلا وكذا الحكم بالمو
ان وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي
ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره والا
فلا فاد القروى وقف عقاره عند القاضي بشرط فيه شروطا وثبت ملكه
لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازعا عند قاض حنفى وحكم بصفة الوقت
ولزمه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط

باب في الحكم بالصفة

في الحوائج

عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفى السابق اذ لم
يحكم بغير الترتيب انما حكم باصل الوقف ولا يمنعه من صحة الشروط
فليس لنا في الحكم باطلاله باعتبار الفقه والنظر او الاستيفار
الرابع ينبغي الترخيم حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح
عنها واما اذا خالف مذهبه عما اتوا به من التماس مما لا ينفذ القضاء
به ما اذا قضى بشي مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الامة الاربعة
مخالفا للاجماع وان كان فيه خلاف لغيره فقد صرح في التخيير ان الاجماع
انفذ على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة انضباط مذاهبهم واشتمها
وكنه اتباعهم الى ادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالفضا خلافا
النسفي انفذ لقول الفاضل شرط الواقف كضمان الناح صرح به في شرحي
المجمع للصف و ابن الملك وصرح بمقتضى السبكي في فتاواه بان ما خالف
شرط الواقف فهو مخالف للنسب وهو حكم لا دليل عليه سواء كان بضه
في الوقف بضاه او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما قال في الهداية
ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قوله لا دليل
عليه وفي بعض نسخ القدوري بان الى اخره يدل عليه ايضا ما في الدخيرة
والولوية وغيرهما من ان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط
الواقف لم يجل له ولا يجل للفراس تناول المعلوم انتهى وبهذا علم
حرمة احداث الوطائف واحداث المرتبات بالاولي وان فعل القاضي
ان وافق الرعية نفذ ولا رد عليه والله اعلم **القاعدة الثانية**
اذا اجتمع الجلال والحرام غلب الحرام وبعضها ما اجتمع محرم ومباح
اغلب المحرم والعبادة الاولى لفظ حديث اورده جماعة مما اجتمع

رها

في اد الاجماع الجلال والاول

الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه
 البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن مسعود وذكره الربيعي
 شارح الدرر في كتاب الصيد مرفوعا من فروعه ما اذا تعارض دليلان
 احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحه قدم التحريم وعنده الاصوليون
 بتقليل النسخ لانه لو قدم المبيع لم يكرر النسخ لان الاصل في الاشياء
 الاباحه فاذا جعل المبيع متاخرا كان المحرم ناسخا للاباحه الاصلية
 ثم يصير منسوخا بالمبيع ولو جعل المحرم متاخرا كان ناسخا للمبيع وهوم
 ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي التحريم يقدم تقليلا وقد اوضحناه
 في شرح المنار في باب التعارض ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما
 سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليمين احلتهما اياه وحرمتها اياه فالتحريم
 احب اليانا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديثه ذلك من الحايض ما فوق
 الارار وحديث كل شئ الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السوء
 والركبه والثاني يقتضي اباحه ما عدا الوطي فزوج التحريم احتياطا وهر
 قول ابي حنيفة والي يوسف ومالك والشافعي وحضر محمد شعاروبه
 قال احمد عملا بالثاني ومنها الواشيتة تحرم باجنبيات محصورات
 لم تحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احد
 ابويه مأكول والاخر غير مأكول لا يحل اكله غير الاصم فاذا اترك الكلب على
 شاه فولدت لا يوكلا الولد واذا انزا الحمار على فرس فولدت بغلا لم
 يوكلا والاهلي اذا انزا على الوحشي فتبع لا يجوز الاضحية كذا في القواعد
 الناجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلبه غير مجوسي
 او كلب لم يذكروا اسم الله عليه عمدا حرم كما في الهداية ومنها اما في صيد

ابو يونس مأكول والاخر
 لا يحل الاكله

والحوان

الحائضه مجوسي اخذ بيد معتمل فذبح والكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع
 المحرم والمبيح فيحرم كالوحر مسلم عن مد قوسه بنفسه فاعانته على يد مجوسي
 لا يحل اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة ومنها لو
 كان بعض الشجره في الحقل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في
 الحقل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاستيعابي ان الاعتبار
 لقوامه لا لرأسه حتى لو كان قايما في الحقل ورأسه في الحرم فلا شئ بقتله ولا
 يشترط ان تكون جميع قوايمه في الحرم والبعض في الحقل وجب اجرا بقتله
 لتغليب الخطر على الاباحه انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان
 تابعة لاصولها وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم والاعضا
 في الحقل واعضاؤها في الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واعضاؤها والثالث
 بعض اصلها في الحرم وبعضه في الحقل فعلى القاطع الضمان بسوا كان
 الغصن من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت ماله الخمر بالماء بمساليح
 الميتة ولا علامه تميز ولا كانت الغلبة للميتة او استويا لم يحزنا ولو
 شئ منها ولا بالتخري الا عند المحضه واما اذا كانت الغلبة للمذكاه فانه
 يجوز التخري ومنها لو اختلط ودك الميتة بالزيت وخوه لم يوكلا عند
 الضرورة والمسيلتان في صلاة الخلاصه من فضل اشتباه الثقيله
 ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقريلين انا او ما وبول عدم
 جواز تناول ولا بالتخري ومنها لو اختلطت زوجته بغيرها فليس
 له الوطي ولا بالتخري سوا كن محصورا او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق الممهم
 قالوا يطلق احدي زوجته من ما حرم الوطي قبل التعيين ولهذا كان وطي
 احدهما تقيينا الطلاق الاخرى من صورها على اكثر من اربع فانه يحرم عليه

بعض
 في اصله
 في حقل
 في حقل

الوطى قبل الاختيار على قول من خبره وهو قول محمد والشافعي وأما الشافعيان
 فقد لا يطلان النكاح قال في الجمع من فصل فحاح الكافر ولو أسلم وتحت حش
 أو اضان أو امر وبنت بطل النكاح فان وثب فالأخر وخيره في اختيار أربع
 مطلقا واحد الاختيار والبدن انتهى **ومنها** لو رمي صيدا فوق في
 ما أو على سطح أو جبل ثم ردى منه إلى الأرض جرم الاحتمال والاحتياط
 الحرمه خلاف ما إذا وقع على الأرض ابتداء فإنه يجل لأنه لا يمكن التحريم
 فسقط اعتباره وخرج عن هذه القاعدة **أبدا** الأولى من أحاديثه
 كتابي والأخر مجوسي فإنه يجعل نكاحه وذيبحته ويجعل كتابا وهي تنقضي
 أن يجعل مجوسيا وبه قال الشافعي ولو كان الكتابي الأب في الأظهر عنده
 تغليباً لحاب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظراً للصغير فإن المجوسي
 شر من الكتابي فلا يجعل الولد تابعاً له الثانية الاجتهاد في الأولى
 إذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والأقل نجس جائز ويرى ما غالب
 على طهه أنه نجس مع أن الاحتياط أن يريق الكل ويتيمم إذا كان
 الأقل طاهراً على الأقل غالب فيهما الثالثة الاجتهاد في ثياب محتطه
 بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الأكثر نجساً أو لا والفرق
 بين الثياب والأولى أنه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء
 في التطهر وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما في حالة الضرورة
 فيتحري للشرب اتفاقاً كما في شرح الجمع قبيل التيمم وينبغي أن يكون
 بمسألة الأولى الثوب المشوي لمخنة حرير وغيره فيجل أن كان الحرير
 أقل وزناً أو استوياً خلاف ما إذا زاد وزناً ولم يره إلا في الخلاصة
 من التحري في كتاب الصلوة لو احتلط أو ألبس ما أو في أصحابه في السمن

كتاب

في الأولى
الثانية الإخبار

مخنة من حرير وغيره
للزنا والحرارة

والحوادث

وغيره غيب أو اختلط رغبته بلوغه غيره قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري
 ويتبرهن حتى يحمي أصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري
 مطلقاً انتهى وقد جزم أصحابنا من كتب النفس للمحدث ولم يفضلوا بين كون
 الأكثر تفسيراً أو قرأنا ولو قيل به اعتباراً للغالب كان حسناً الرابع
 لو سقى شاة جراً ثم دجها من ساعته فاحتل بلأكراهه كذا في البرازيه ومقتضى
 القاعدة التحريم ومقتضى النزاع أنه لو علمها علناً فحراماً لم يجز لمنها ولحمها
 وإن كان الورع التزود ثم قال في البرازيه بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تخل
 مع الكراهه انتهى الخامسة أن يكون الحرام مستهلكاً فلو أكل الحرام شيئاً
 قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أوجبناه في شرح الكثر من جنائز
 الأحكام السادسة إذا اختلط ما بين طاهر بما مطلق واليهرة للغالب فإن
 غلب الما جازت الطهارة به والأفلاويين في الطهارات من شرح الأكثر عباداً
 تعتبر الغلبة السابعة لو اختلط لبن المرأة بما أورد وأورد لبن شاة والمعتبر
 الغالب وثبت الحرمه إذا استويا احتياطاً كما في الغايه واختلفت في ثياب إذا
 اختلط لبن امرأة بلبن أخرى والصحيح ثبوت الحرمه منهما من غير اعتبار
 للغلبة كإبنياء في الرضاع السابعة إذا كان غالب مال المهدى صلاً أو لا
 بأس بقبول هديته وأكله ماله ما لم يتبين أنه من حرام وإن غالب ماله الحرام
 لا يتبدل ولا يأكل إلا إذا قال أنه حلال ورثه أو استقرضه قال الحلواني
 وكان الإمام أبو القاسم الحاكم يأخذ جوايز اللطان والحليلة فيه أن يشتري
 شيئاً مطلقاً ثم ينفقه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الإمام
 وعن الإمام أن المتبالي بطعام اللطان وأنظله يتحري فإن وقع في قلبه حله
 قبل وأكل إلا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب

في الأولى
الثانية الإخبار

في الأولى
الثانية الإخبار

المستأجر بطعام اللطان
فإن وقع في قلبه حله

الامام فبين به ورع وصفا قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في
البرازية من الكراهة الناصية اذا اختلط حمامه المملوك بغير المملوك فظاهر
كلهم انه لا يحرم وانما يكرهه قال في البرازية من النقطة اتخذ برج حمام في
قرية ينبغي له ان يحفظها ويولمها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس
فان اختلط حمام غير صاحبه لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها طلب صلحها
كالضالة الى اخر ما فيها العاسرة قال في العنينة من الكراهية عليه على
طه ان التريعات اهل السوق لا تخلوا عن الفاد فان كان الغالب هو الحرام
يتزه عن شرايه ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له ان يبيعه وقد مناه عن
الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشرا
جوز الدلال الذي يبعد الحوز فيأخذ من كل الف عشرة وشرائح الدلاخين
اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شرا بغير المقامرين الكسرة
وجوز القمار اذا عرف انه اخذها قار انتهى واما مسيلة الخلط فذكره
بافسارهما في البرازية من الوديعه واما مسيلة ماذا اختلط الحلال
بالحرام في البلد فانه يجوز الشرا والاخذ الا ان تقوم دلاله على انه من الحرام
كما في نفسه يدخل في هذه القاعدة ما اذا اجمع بين حلال وحرام في عقد او
فيه ويدخل ذلك في ابواب منها النكاح قالوا الواقع بين من نخل او لا نخل كحرفة
والموسيقى وورثية وخطبة وملكوة ومعتدة ومحرمه مع نكاح الحلال
اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انعام المسيحي من المهر وعده
وهي في الهداية وليس منه ما اذا اجمع بين خمس او اثنين في عقد فانه
يبطل في الكل لان المحرم المجمع لا احدهن او احدهما فقط وكذا التزويج
امة وحرقة معاني عقد بطل فيها ومنها المهر فاذا سمي ما يحل بعينه

فان اختلط حمام غير صاحبه

الامام

والحوادث

كان تزويجها على عشرة دراهم ودين من خرفها العن ويطول الحز ومنها
الخلع فكالم يرقبها غلب الحلال والحرام لما ان اشترطه بمنزله الشرط
الفاسد وهما لا يبطلان به واما اذا زوج الولي الصغير باكثر من مهر
المثل فان كان ابا او جده صحيح عليه والافد النكاح وقيل يصح عي
المثل ومنها البيع فاذا اجمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان
الحرام ليس بمالك كالمجمع بين الذكية والميتة والحز والعبد فانه يسرى
البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا اجمع بين حلال وحرام
وان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الجملة كما اذا اجمع بين المدبر والفقن
او بين القن والمكاتب او امر الولد او عبد غيره فانه لا يسرى الفاد
الى القن لضعفه واختلف فيما اذا اجمع بين وقف ومطلك والاصح انه لا يسرى
الفاد الى القن لان الوقف مال نعم اذا كان مسجدا عامرا فهو كالحر
بخلاف العامر بالمعجمه اي الخراب فكالم يدبر ومن هذا القبيل ما اذا
شرط الخيارية اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة وبطل فيما زاد بل
يبطل في الكل لكن اذا سقط الرايد بعد قبل فغوله انقلب البيع صحيحا
ومعه ما اذا اجمع بين مجهول ومعلوم في البيع كان المجهول لا يقتضي جهالة
الى المنازعة لا يضر والافد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة
وهي كالبيع لا شرا كما في انهما يبطلان بالشرط الفاسد ومهر جوا
بانه لو اشترى جردا اكل شربا بكن افانه في الشهيرة الاول فقط ولم
ار الان حكم ما اذا استاجر جارا لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا
فخالفت بزيادة او نقص هل يستحق بقدره او لا يستحق اصلا ومنها
الكفالة والابرا وينبغي ان لا يتعدى الى الجائز وقا او الوفا لها ضمن

لته

لذلك نفقنا كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تقبل
بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجائز ومنها الهدا قالوا الواهب
الى القاصي من له عادة بالهدا له قبل القضا وزاد في القاصي الراية الك
كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائز وطاهر كلامه انه زاد في القدر واما
اداراد في المعنى كان كانت عاداته اهدا ثوب كان فاهدي ثوبا حريرا لم
اره الان لا صحابنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تحيزها
من الجائز ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فلا جنبي نصفها
وبطلت للوارث كما في الكنز وكذا الواصي للقاتل ولا جنبي ومنها الاقرار قال
الربيعي لو اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضا
انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر لوارث مع اجنبي فكذا بالتركه صح
في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا جع فيها بين من يجوز
الشهادة ومن لا يجوز ففي الظهيرية منها رجل مات واوصى لغفرا
جيرانه بسن وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه
لها اولاد محتاج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا لادلهما فيما
خص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت
اصلا لان الشهادة واحدة كالوشهدا على رجل انه قد ذابهما وفلا
لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقت الاصل ان اوقف على فقرا جيرانه
فشهد بذلك فقرا من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه
ابو الليث ما ذكره في الوقت قول ابى يوسف اما على قياس قول محمد فينبغي
ان لا تقبل في الوقت ايضا لان عند ابى يوسف يجوز ان تطل الشهادة في
البعض وتبني في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا ويحتمل ان ماد كفي

والحوادث

الوقوف يجوز على ما اذا كان قابلا لخصون انتهى وفي الفقيه اخ واض
ادعي ارضا وشهد زوجها ورجل اخر ترد شهادتهما في حق الاخت والاخ
قال الشهاده انكارا لبعضهما لردكهما وفي روضه الفقيه ان اشهد لمن لا يجوز
له الشهادة بالانفاق واختلف الاخر فقيل بطل وقيل لا تطل انتهى وكتبنا
في شرح الشتران شهادته العدة ولا تقبل الا اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت
عارة وه او على غيره بنا على انها تسبق وهو لا يخفى ومن هذا القبيل
اختلاف الناهدين مانع من قبولها لان احدها طابق الدعوى والاخر خالفها
وكتبنا في الفوائد المستثنى من ذلك ومنها القضا فاذا امتنع القضا
للبعض امتنع للباقيين كما في شهادات البزارية ومنها باب العبادات
فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا
عمل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك المصاب فهو صحيح فيهما والا فلا
فيهما وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحرم بهما معا فانا نقول بدخوله
فيهما لكن اختلفوا في وقت دفعته لاحدهما كما علم في باب اضافة الاحرام الى
الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لغرضين لا فانقول يجوز له ان يصلي
بالصوم الواحد ما يشاء من الغرائض والنوافل ومنها اذا صلى على جنبي
وميت وينبغي ان تفصح على الميت ومنها ما اذا استنحى للبول فحرم نام
فاختم فامني فاصاب ثوبه لم يطهر بالفرن ولا بالبول لا يطهر به فلا
يطهر المني كما صرحوا به ومحمد اقال شمس الائمة السرخسي مسيله المني
مشطه لان كل خل عذني اولا والمذي لا يطهر بالفرن الا ان يجعل تبعا
انتهى وقد يقال يمكن جعل البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا ايضا
وحوايه ان السبعية فيما هو لا زهره وهو الذي يخل في البول ولم ار

منى

لو اصابني بول
فاصابني

من نية عليه **ومنها** بابا الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها او
عبده وعبد غيره او طلقها او معا فقد فيما عكلكه ومنها لو استعارة
لزوجته على قدر معين فزوجه باز يد قال في الكفر ولو عين قدر او جينا
او ولد الخالف ضمن المعير المستعير او المورث واستثنى **الشارح** ما اذا
عين له اكثر من قيمته فزوجه باقل من ذلك بمثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن
لكونه خلافا الى خير ومنها لو شرط الواقف ان لا يوجر وقفه اكثر من
سنة فزاد الناطر عليها وظهر كلامهم الفادى جميع المدة لا في ما اراد
على المشروط لا نقلا كالباع لا قبل تقرب الصفقة وصرح به في فتاوى قاضي
الهداية ثم قال والعقد اذا **فد** في بعضه فسد في كله **تنبيه**
وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبارة جانب الحضر وجانب السفر
فان لا تغلب جانب الحضر ومقتضاها تعليلها لانه اجتمع المبيع والحرم لان
لان اصحابنا قالوا في المسح على الخفين لو ابتداءه مقيم فمسح قبل ان ينام يوم
وليلته انتقلت مدته الى مده المافر فيمسح ثلثا ولو كان في عكسه
انتقلت الى مده المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها تعليلها لجانب
الحضر وبه قال النافعي وعنده لو مسح لحدى الخفين حضر او اخرى سقرا
فكانت على الاصح طرد القاعدة واما عندنا فلا يخاف من مدة الى
واما لو احرم قاصر اقبلت سفينته دار اقامته فليس له القصر ولم ارها
الان وعنده نافية السفر اذا قضاه في الحضر فيقضيهما رغبين وعكسه
يقضى لان القضاء على الداء واعايب الصوم فاذا اصام مقيما فافترق في انشاء
النهار او عكسه حرم الفطر **فصل** هل يدخل في هذه القاعدة
قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلا يضاق الوقت

الشيخ خواجه

والحوادث

او المانع سنن الطهارة حرم فعلها ولو جرحه جرحا عدا وخطا او مضربا
وهذا رايان هما فلا يقصا من وخرج عنها مايل **الاولى** لو استشهد
الجنب فانه يفعل عند الامام ومقتضاها ان لا يفعل كقولها **الثانية**
لو اخلط موى المسلمين بموى الكفار فقتضاها عدم التغميس لكل
والنافعية قالوا بتغميس الكل ولم يفصلوا واصحابنا فصلوا فقال الحاكم
في الكافي من كتاب الحجى واذا اخلط موى المسلمين وموى الكفار فمن
كانت عليه علامة المسلمين عليه ومن كانت علامة الكفار ترك فان لم
يكن عليهم علامة والمسلمين التزغسلوا او لغسوا واصلوا عليهم وينزلون
بالصلاة والدعاء للمسلمين وكون الكفار ويدينون في مقابر المسلمين وان
كان الفريقان سوا وكانت الكفار التزغسلوا يصل عليهم ويغسلون ويكفون
ويدينون في مقابر المشركين وقد رجحوا المانع على المقتضى في نسيله فدل
لرجل وعلو لا خرفان كلامهما ممنوع عن التصرف في ملكه لحق الاخر فملكه
مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع وكذا انصرف الراجح والموجر في المهر
والعين الموجر منع لحق المرتين والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك
لانه لا نفوت به الا منفعة بالاخير وفي تقديم الملك نفوت عين غير
الاخر وعامة في العلامة من مايل الحيطان **القاعدة الثالثة**
لما رها الان اصحابنا وارجوا من كرم الفتاح ان يفتح لها او يفتح من جانيها
وهي الاشارة في التوب قال النافعية الاشارة في التوب ب مكروه وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويوترون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
قال الشيخ عز الدين لا اشارة في القربات فلا اشارة بالطهارة ولا بستر
العورة ولا بالصف الاول لان الغرض من العبادات المعظم والاجلال

من دخل الوقت

من أثره فقد ترك اجلاب الاله وتفضيحه وقال الامام لو دخل الوقت
ومعه ما يتوضا به فوضه لغيره ليتوضا به لم يجز لا اعرف منه خلافا لان
الاشارة انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالعزب والعبادات
وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجله لجلس في موضع
فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كره قال اصحابنا انه
انما بالقرية وقال الشيخ ابو محمد في الترويض من دخل وقت الصلاة ومعه
ما يكتفيه لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز الا بشار ولو اراد
المضطر اشارة غيره بالطهارة لا يستيف ما يحتاجه كان له ذلك وان طاف فوات
محتاجه والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحق
في حال المحضه لنفسه وكره اشارة الطالب بنوبته في القراءة لان قراءة العلم
والمادة اليه قريبة والاشارة بالقرب مكروه قال الاستيوطي من المشكل
على هذه القاعدة من جاء لم يجد في الصف فوجه فاته بغير شح فبعد الامام
ويندب للجور وان ياعده فخذ انبوب عن نفسه قرينة وهو امر الهف
الاول انتهى ثم راي في الهبة من متيقن المفتي فقبح محتاج معه
دراهم فاراد ان يوتر الفقرا على نفسه ان علم انه يصير على الشدة قال
افضل والا فالافتاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة**
الرابعة التابع تابع يدخل فيها قواعد **الاولى** انه لا يتردد بالحكم
ومن فروعهما الحل يدخل في بيع الامام تبعا ولا يترددان بالبيع على الاظهر
ومنها الاقان في قتل الحل ومنها الاقان بنفقيه وخرج عنها مسائل
منها يصح اعتناق دون امه بشرط ان تلده لا قبل من سنة اشهر ومنها
يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الاتصال ولو حل دابة

في الحوائج

ومنها يصح الاقرار له ان بين القرسيين صالحا ولو لا قبل من سنة اشهر
ومنها انه يوث بشرط ولا دته حيا ومنها انه يورث فقشتر الفقه بين
ورثته الخيين اذا ضربت بطنها فالقنة ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين
له سببا اذا جاز به لا قبل له في الادبي في مدة مقصور عند اهل الخبرة
في الهياير ومنها صحة التدبير ومنها بثوث نسبته فقول صاحب الهداية
في باب اللعان ان الاحكام لا ترتب على الحل قبل وضعه على الحلاقة لما علم
من بثوث الاحكام له قبله فالمراد بعصمها كما اشار اليه في الغاية وخرج
عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او ابطلته او جعلت المارحلا
فانه يبطل الاجل كما في الثانية وغيرها مع انه صفة للدين والدين الصفة
تابعة لموصوفها فلا تفرد في حكم ومما خرج عنها لو اسقط الجوده فانه يصح
لانه حقه كما في ومما خرج لو اسقط حقه في جسد الرهن قالوا
صح ذكره العمادي في الفصول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح صح مع ان
الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا ان تافيه في الرهن والكفيل
على الامح وخالفونا في الاجل والجوده فارقين بان شرط القاعده ان لا يكون
الوصف مما يفرد بال عقد فان افرد كالرهن والكفيل افرد بالحكم **الثانية**
التابع يستقط بسقوط المتبوع منها من فاته صلاه في ايام الجنون وقلنا
بعدم القضا لا تقضي ستمها الروايت ومنها من فاته الحج وتخلل بافعال
العم لا ياتي بالري والميت لانها تابعان للوقوف وتسقط ومنها التومان
التارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنه من له حق في ديوان الخراج
كالمقاتله والعلماء وطلبتهن والمفتيين وطلبتهن والفقهاء بقرض لا وادهم تبعا
ولا يقطع موت الاصل ترغيبا وقد اوضحناه في شرح العنز ومما خرج الاخر

يلزمه تحويله الى النكاح في تكبيره الافتتاح والتكبير على القول به واما بالمرأة
فلا على المختار مع ان المتزوج قد سقط وهو التلقظ ومنها اجرا الموسي على
راس الاقرب فانه واجب على المختار **باب** يقرب من ذلك ما قيل
يسقط الفرع اذا سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برى الأصل
برى الكلين خلافا للعكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الأصل
فروعه لوقال لزيد على عمرو الف وانا ضامن به فانكر عمرو ولم يكف
اداد عاهار زيد دون الأصل كما في الثانية ومنها لو ادعى الزوج الخلع
فانكرت المرأة بآنت ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع ومنها
لو قال بعت عبيدي من زيد فاعتقه فانكر زيد عتق العبد ولم يثبت
المال ومنها لو قال بعت من نفعه فانكر العبد عتق بلا عوض
الثانية التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقديم المأموم على
امامه في تكبيره الافتتاح ولا في الأركان ان استقل قبل مشاركة الإمام
وفرغ عليه قاضي خان في الفتاوي ما اذا سبق امامه في الركوع والسمو
في الرابعة **الرابعة** يقتصر في التوابع مالا يقتصر في غيرها وترب
منها يقتصر في الشيء فمما لا يقتصر قصدا وفي الفصل التابع مع
والثلاثين من جامع الفضولين مما ثبت ضمنا كما لا يثبت قصدا منه
في ائمة اعتقه احدها وهو موسر فلو شري المعتق نصيب الساكن
لم يجز ولا يمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لكن ادي المعتق لغيره
الى الساكن ملك نصيبه ومنه غضب قنا فابتق من يده ومنه المالك
ملكه الفاضل ولو شراه قصدا لم يجز ومنه فضولي روجه امرأة
برضاها ثم الزوج وكله لعدة بان يزوجه امرأة فقال سقط ذلك

النكاح لم يتحقق ولو لم يتحققه قوله ولكن روجه اياها بعد ذلك استحق النكاح
الاول ومنه شري كبر عتقا ثم المشتري الباع بغيره المشتري لم يصح ولو دفع
اليه غرامة وامره ان يكله فيما صح اذا الباع لا يصلح وكلاهما في القبض
قصدا ويصلح ضمنا وحالا لجل الغرامة ومن سراملم يره فكل وكلاهما في قبض
الوكيل قد سقطت الخيار اعني خيار الروية لم يسقط خيار الوكيل ولو قصده
الوكيل وهو براه سقط خيار رويه موكله عنداني خليفه خلافا لما وقرب من
هذا الجنس من لا يجوز اجارته ابتداء وجوز ان يضمنه القاضي اذا استخلف
مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز ومع هذا الوكيل خليفه وهو يصلح
ان يكون قاضيا واجار القاضي احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك
التوكيل به ويعمل اجارة بيع بابعه فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز تخيط
عليه بما اتي به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجارته في الاشياء عن بصيرة
خلافا لاجارة في الابتداء ومنه القاضي لو قضي في كل اسبوع يومين بان كان
له ولاية القضاء يومين من كل اسبوع لا غير فقضي في الايام التي لم تكن ولا
القضا فادانونه اجاز ما قضي جازت اجارته انتهى **باب** طهرت
بمسلمين يقتصر في الابتداء مالا يقتصر في البناء عكس القاعدة المشهورة
الاولى يصح التوكيد القاسق القضا ابتداء ولو كان عدلا ففسق يعرف عند
بعض المتأخرين وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه الثانية لو ابق الماذون الجروا
اذن الا ببق مع كافي قضا المعراج وقته قاضي خان بما في يده **القاعدة**
الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به
في مواضع منها في كتاب الصلح في مسيلة صلح الامام عن الظلة المبينية في طريق
العامه وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وهو حواشي كتاب

الخبايا ان اللطائف لا يعجز عن غيره عن قائل من لا ولي له وانما القصاص والصالح
 وعلمه في قلبه بانه نصب ناطرا وليس من النظر للمستحق العفو واصلا ما اخرجه
 سعيد بن منصور عن البراقاب عمر رضي الله عنه اني انزلت نفسي من مال
 الله تعالى بمنزلة والى التيسر ان احدثت منه فاذا ايسرت رددته
 فان استغنيت استعفت وذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج قال روي
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عمار بن ياسر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 عبد الله بن مسعود عن القضا وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على
 مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم سطورها ويطهرها لعمار وربعها
 لعبد الله بن مسعود وربعها لآخر لعثمان ابن حنيف وقال اني انزلت نفسي
 واياكم من هذا المال بمنزلة والى التيسر فان الله تبارك وتعالى قال
 ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما اري
 لرضا يوجب من شاة في كل يوم الا استسرع خرابها انتهى فعلى هذا الجواز
 له التفضل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والراي الى الامام من تفضل
 وتشويه من غير ان يميل ذلك الى هوي ولا يحل لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعوانهم
 بالمعروف وان فضل من الناس شئ بعد اتصال الحقوق الى اربابها فستة
 بين الناس المسلمين وان قصر في ذلك كان الله عليه حيا انتهى
 وذكر الزبلي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال
 وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضه
 ببعض لا لكل نوع حكا يختص به الى ان قال وجب على الامام ان يتقرب الله تعالى
 ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان
 الله حيا عليه انتهى وفي كتاب الخراج لابي يوسف ان ابا بكر رضي الله عنه

يطلب شاة من كل يوم
 في قول سعيد بن منصور

والمحوان

تسو المال بين الناس بالتسوية فجاناس فقالوا له يا خليفة رسول الله انك
 فتمت هذا المال فتسويت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقد
 توفضت اهل السوابق والقدم والفضل ففضلهم فقال اماما ذكره من السوابق
 والقدم والفضل فما اعرفتي بذلك شئ ثوابه على الله تعالى وهذا معاش
 والاسوة فيه خير من الاثره فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجا الفتح
 فضل وقال لا حظ من قائل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قاتل معه ففرض
 لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار ممن شهد بدر او لم يشهد بدر
 اربعة الاف وقرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انظر عمر
 تدرنا زهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يحل للدرس والتعلم
 كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان
 عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاحد بما فعله
 عمر رضي الله عنه في زماننا الحسن فتعبر الامور الثلاثة انتهى وفي التوازيه
 اللطائف اذ اترك العشرين هو عليه حيا كان او فقيرا لكن ان كان المتروك
 له فقيرا فلا ضمان على اللطائف وان كان غنيا ضمن اللطائف العشر للفقير من بيت
 مال الخراج لبيت مال الصدقة انتهى **تنبيه** اذا كان فعل الامام مبني
 على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقها ما كان
 حاله لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب احيا
 الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف انتهى
 وقال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا
 ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفه على المسجد او امرهم ان يزيدوا في
 المسجد هم قالوا ان كانت البلدة فتمت غنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس

وانما ذلك

يتعد امر اللطاف فيها انتهى وان كانت تحت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا يتعد
 امر اللطاف فيها انتهى وفي صلح البرازيه له عطافى الديوان مات عن اثنين
 فاصطالحا ان يكتب في الديوان اسم احدها وياخذ العطا والاخر لا يبي له من العطا
 ويبدل له من العطا ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد يد الصلح والعطا الذي
 جعل الامام العطا له لان الاستحقاق للعطا باثبات الامام لا دخل له لرضا الغير
 وجعله غير ان اللطافان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق
 واثبات غير مقامه انتهى **سبب** اخر تصرف القاضى فيما له فعلة في اموال
 التبايى والتركات والاوقاف مقيدا بالمصلحة فان لم يكن مبدئا عليها لم يصح ولهذا
 قال في شرح تلميح الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشترى بالثلث ويعتق
 فبان بعد الايمان دين يحيط الثلثين فشر القاضى عجز عن الموصى كيلا يصير
 حصما بالعهد واعتاقه لغو لتعدي الوصية وهي الثلث بعد الدين قال
 الفارسي شارحه ولما اعتاقه فهو لغو لتعدي تنقيده باعتبار الولاية العامة
 لان ولاية القاضي متفيدة بالنظر ولم يوجد فليغوا انتهى وفي قضا الوالوجيه
 رجل اوصى الى رجل وامراه ان يتصدق من ماله على فقرا لبلدة كذا بمائة دينار
 وكان الوصى بعد من تلك البلدة وله بتلك البلدة عزم له عليه الدراهم
 ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضى الغريم ان يصرف ما عليه
 من الدراهم الى الفقرا فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية للث
 قائمة انتهى ولهذا علم ان امر القاضى لا يتعد الا اذا وافق الشرع انتهى وصح
 في الذخيرة والولواجيه وغيرهما بان القاضى اذا قرر فوات المسجد بغير
 شرط الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للفراس تناور المعلوم انتهى
 وبه علم حرمة احدات الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه

امر القاضى لا يتعد الا اذا وافق الشرع انتهى

في المحام

للفراس

للفراس لم يحز تقريره لان مكان استيجار فراس بلا تقرير فتعبر غيره من الوظائف
 لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة احدات المرتبات بالاوقاف بالاولى وقد سبقت
 عن تقرير القاضى المرتبات بالاوقاف فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط
 للفقرا فالقاضي لا يصح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع
 الاول الا اذا حكم القاضى بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في اوقاف الخصال
 وغيرها وان لم يكن من وقف الفقرا لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف
 او قرره لمن يملك نصابا لم يسلط لو قرر من فايض وقف وسكت الواقف
 عن ميعود فايضه فقد يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في التبايى خاتمه ان
 فايض الوقف لا يصرف للفقرا او انما يشترى به المولى مستغلا وصح في
 البرازيه وتبعه في الدرر والعزربانه لا يصرف فايض وقف لوقف اخر اخذ
 باوقافها او اخذت انتهى وكتبنا في شرح الكنز في كتاب القضا ان من
 القضا الباطل القضا بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كخالفة النص وفي
 الملتقط القاضى اذا روج الصغيره من غير كفول لم يحز انتهى فعلم ان فعله مقبلا
 بالمصلحة ولهذا اصرحوا بان الحايطة اذا مات الى الطريق فاستبد واحد على
 الكهانة ابراه القاضى لم يصح كافي التقديس وكذا لا يصح تاجيل القاضى
 لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين **القاعدة السادسة**
 الحدود تدربا بالشبهات وهو حديث رواه الاسيوطى مغزيا الى ابن عدي من
 حديث بن عباس واخرج بن ماجه من حديث ابي هريرة ادفعوا الحدود
 ما استطعتم فان وجدتم المسلمين مخروجا فيلوا سبيلا فان الامام لان يخطي
 في العقوبة من ان يخطي في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقفا
 ان روا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير راجع فقها

مطلب

تقرير القاضى الى بقاء الاوقاف
 صحيح ان كان من وقف مشروط
 للفقرا فالقاضي لا يصح له ان يبيع
 ولناظر الصرف الى غيره

من القضا الباطل القضا
 بخلاف شرط الواقف

الامصار على ان الحد وبتد روا بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه
وتلقنه الامة بالتبوت والشبهة ما يشبهه **الثابت** وليس بثابت واصحابنا
قسموها الى شبهة في الفقه وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة في المحل والاولى
تتحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمه فظن غير الدليل **دليلا** فلا بد
من الظن والاولى شبهة اصلا كظنه حل ووطي جارية زوجته او ابنة اولمه
او جده او جدته وان عليا ووطي المطلقة ثلاثا في العدة او باينا على
مال او المتلعة وام الولد اذا اعتقها وهي في العدة ووطي العبد جارية
مولا والمرقن في حق المرهونه في رواية ومستعير الرهن كالمرقن ففي
هذه المواضع لا حد اذا قال ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها حرام علي
وجب الحد ولو ادعى احد هما الظن والاخر لم يدع لاحد عليهما حتى يترجعا
بعلم ما في الحرمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة والمطلقة
طلاقا باينا بالكتابيات والجارية المبيعة اذا وطئها البايع قبل تسليمها الى المشتري
والمجولة مبرا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجه والمشتري بين
الراطي وغيره والمرهونه اذا وطئها المرقن في رواية كتاب الرهن وعلمت
انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا حد وان قال علمت انها حرام علي
لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني ووطي جارية
عبد الماذون المديون ومكاتبه ووطي البايع الجارية المبيعة بعد التبرع
البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي اخته من الرضاع
وجاريته قبل الاستبراء او الزوجه المحرمه بالردة وبالمطاعة لانه او جماعة
لامها انتهى ما في الفتح وهنا شبهة ثالثه عند ابني حنيفة وهي شبهة العدة
فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة فلا حد

والحوادث

اصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعدده فانه يصار الى المحار فلو
حلف لا ياكل من هذه النخلة او هذا الدقيق حث في الاول باكل ما يخرج
ويشتمها ان باعها واشترى به ما كولا وفي الثاني عما يتخذ منه كالحبر ولو
اكل عين الشجر والدقيق لم حث على الصبيح والمهجور شرعا او عرفا
كالنقدروان تعدرت الحقيقة والمحار او كان اللفظ مشتركا بلا مرجح
اهل لعدم الامكان فالاول قوله لامرأة المعروفة لا ينهاه عن نكاحه لم يحرم
بذلك ابد او الثاني لو اوصى لوالديه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح
رطلت ولو لم يكن معتق بالكسر وله موال اعتمهم وله موال اعتقوهم
انصرف الى مواله لا فقه الحقيقة ولا شئ لو اوصى لوالديه لا فقه المحار ولا جمع
بينها ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الخانية رجل له امرأتان فقال لا بد
انت طالق اربعاً فقالت الثلاث تكفيني فقال الزوج او قعت الزيادة على ثلاثة
لا يقع على الاخرى شئ وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي لصا جئتك
لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاهل لان الشارع حكم بطلاق ما راد
فلا يخص ايقاعه على احد وفيها حكاية لاسناد الطحاوي حكاه في شيمه
انهم من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال
احد كاطلق في الخانية ولو جمع بين منكوخته ورجل وقال احدا كاطلق
لا يقع الطلاق على امراته في قول ابني حنيفة وعن ابني يوسف انه يقع ولو جمع
بين امراته واجنبية وقال طلق احدا كاطلقت امراته ولو قال احدا كاطلق
طالق ولم يوسئ لا تطلق امراته وعن ابني يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع
بين امراته وبين ما ليس بمحل الطلاق كالهدية والمحرور قال احدا كاطلق
اطلقت امراته في قول ابني حنيفة وابني يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين

امراة الحية والميتة وقال احد اكا طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال غيرها ولو
جمع بين امرأتين احدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال
احد اكا طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالوجع بين منكوحته واجنبية وقال
وقال احد اكا طالق انتهى وحاصله انه اذا جمع بين امراته وغيرها وقال
احد اكا طالق لم يقع على امراته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جبار
او هيمية لان الجبار لما لم يكن اهلا لعمل اللفظ في امراته بخلاف ما اذا كان
المضموم ادسيا فانه صالح في الجاه الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلا
عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق لم يقد يقار اذا الطلاق لارائه الوصله
وهي مشتركة بينهما وما فرغته على القاعده قول الامام الاعظم لعبد الله
سنانه هذا ابني فانه اعلمه غنقا مجازا عن هذا احوها اهله وقال في
المناز من تحت الحروف من او وقاله لا اذ قال لعبد دود ابنته هذا احوها
انه باطل لانه اسم واحد فما غير عين وذلك غير محل للفق وعنده هو كذلك
لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في العبد بن والعمال بالمحتمل الاول
من الاهداء لجعل ما وضع حقيقته مجازا عما يحتمله وان استقامت حقيقته
وهي انكران الاستغارة عند استحالة الحكم انتهى قيد باولاهه لوقال
لعبد ود ابنته احدها جرت على العبد بالاجماع كما في المحيط وبيننا الترق في شرح
المناز ومنها لو وقت عبد اولاده وليس له الا اولاد اولاد دخل عليهم
صونا للفظ عن الاهمال عملا بما جاز وكذا الوقف على مواليه وليس له
موال وانما له موالى موالى استحقر اكا في التحرير وليس منها موالى
بالشرط والجواب بلافا فانا لا نقول بالتقليد لعدم امكانه فبشجرة لا
ولا ينوي خلافا لما عرابي يوسف وكذا انت طالق في مكة فيشجر الا اذا

مسئلة

والحوادث

الطريق مضان فانها تسقطها اوله الاجب مع النسيان والخطا وباحسام صوم
تختلف في تحته كاعلم في حله واما القديس فهل تسقطها لمرادها الا ومن العجب
ان الكافية شرط في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي
الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا لراي ابي حنيفة ومن شرب النبيذ حد ولا
يراعي خلاف ابي حنيفة انتهى **القاعدة السابعة** الحرة لا يدخل
تحت اليد فلا يضمن بالعقب ولو صبي او غصب صبي فان في يده حاة او
حكي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاغة او لهشته حية او بقله الى رهن مسبعة
اولى مكان الصواعق او الى مكان يغلب فيه الحي والامراض فان ديتة على عاقلة
الغاصب لانه ضمان اتلاف لاضمان عصب والحريضين بالانلاف والعبد يضمن
بهما والمكاتب كالحرة لا يضمن بالعقب ولو صغير او غاصبه في شرح الزيلعي قبيل
باب القامة وامر الولد كالحرة لم ارحم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاجلها وماتت
بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت امه ومن فروع القاعدة
لو طاعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الحاشية ولو كان الواطئ صبي فلا حد ولا
مهر وهذا مما يقال لنا وطئ طلاع عن الفقر او الفقر بخلاف ما اذا طاعته امه
يكون المهر حق السيد وخرج عن القاعدة قول اصحابنا اذا النارع رطلان
في امرأة وكانت في بيت احدها ودخل بها احدها فهو الاولى لكونه دليا اعلى
سبق عبده والاولى ان يقال ان الزوجية في يد الزوج لما قد مناه وتقولهم في
باب التحالف ان القود قوله فيما يصلح اماما معللين بالضافي بيد الزوج وما في
يدها في يده فيقال في اصل القاعدة الحرة لا يدخل تحت يد احد الا الزوجية فانها
في يد زوجها والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رايت في جامع الفضولين من التاسع
عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعي انها امراته وخارج يد غيرها وهي تصدق

فانقول لرب النار قد صرح بان اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كما في المربع انتهى
القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف
مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا فنزوعها اذا اجتمع حدث وجباة او
جباة وحيف كفي الفصل الواحد ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولو منه ساء ثم
جامع ومقتضاها الاكتفاء بحجب الجماع ولم اره الا ان صرحا **ومنها** لو قف
المحرم بديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان في
مجلس فذلك عندك وعلى قولها يجب لكل يد دم ولكل رجل دم اذا وجد
ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد او رجل
فجعلنا جباة واحدة معنى لا اتحاد المقصود وهو الاتفاق فاذا احتل المجلس
يعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر جبايات كوقوفها اعضاء متباينة وعلى هذا الاطلاق
لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشايخنا قالوا في الجماع
بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في
المبسوط وفي الحاشية فان جامعها مرة اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف
بعرفه ولم يقصد به رفع الحجة القاسدة يلزمه دم اخر بالجماع الثاني في قولنا
خليفه وابي يوسف ولو نوي بالجماع الثاني رفع الحجة القاسدة لا يلزمه بالجماع
الثاني شي انتهى **ومنها** لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراتبة دخلت
فيه الحجة ولو طأى القاد من فرض ونذر دخل فيه طواف القد ومختلف
ما لو طأى للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلامهما مقصود ومقصودهما
مختلف ولو دخل المسجد الحرام فغلب مع الجماعة لا ينور عن تحية البيت لا خلاص
الجنس ولو صلى فرضه عقب طواف ينبغي ان لا يقنيه عن ركعتي الطواف بخلاف
تحية المسجد ولولا اية مسجد صليبه قبل ان يقرأ ثلاث ايات كف عن الثلاث

والحوادث

لحصول المقصود وهو التقطيم ولذا الورع لها فورا اجزات قياسا وهذا من الواضع
التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار ولذا الوفاق تلايته وكورها
في مجلس واحد اكتفى بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعد
الجائز بخلاف الجائز في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجباية اذا اختلف جنسها
لان التقصد بسجود السهو وغمران الشيطان وقد حصل بالسجدة تين
اخر الصلاة والمقصود في الثاني جبر هذه الحرمه فكل جبر فاضلت المقصود
ولو زنى او شرب او سرق مرارا كفى واحد سواء كان الاو موحدا لما اوجبه
الثاني ولا فلوزنى بجرائم ثيبا كفى الرجوع ولو قد مرارا او احدا او جماعة في
مجلس او مجلس كفى واحد بخلاف ما اذا زنى في حذر زنى فانه يجب ثانيا ولو زنى
وسرق وشرب اقيم الكل لا خلاص الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم
يلزم بالثاني وما بعده شي ولو في يومين فان كانا من رمضان تعددت
والافان كثر الاول تعددت والاخذت ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه
جزا واحد للاحرام لكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان
لاختلاف الجنس ولذا قال الربيعي في قول الكذا وضرب راسه كذا هذا
اذا كان ما يعاوان كان ملبدا فعليه دمان دم للنظف ودم لتغطية الرأس
انتهى ويتعدد الجرائم القارن فيما على المفردية دم لكونه محرما باحرامين
عندنا وقوله الا ان يتجا وزالمقات غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاورة
لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت بشبهة ملك لم يجب
الا ان يهرل ان وطئ صادق ملك الغير فالاول كوطئ جاريته ابنه او مكانته
والنكوحه فاسدا ومن الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ
مكانته مشتركة مرارا احدى في نصفه لها وتعددت في نصيب شريكه

طواف

والكل لها ولا يتعد في الحادية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زينة بامة
فقتلها الرمة الحد والقيمة لا جلاهما ولورني جرة فقتلها وجبا الحد الذي
ولورني بكيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعلمها
الحد ولا شيء في الافضا لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى
شبهة فلا حد ولا شيء في الافضا ووجب العقردان كانت مكروهة **من**
غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها فان لم تستمسك بولها
فعليه الدية كاملة والحد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة
فلا حد عليهما وان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ووجب المهر
في طاهر الرواية وان لم يستمسك البول فعليه الدية كاملة ولا **يجب**
المهر عند ما خلا الحد وان كانت حايض مثلها فان كان يستمسك بولها
فعليه ثلث الدية وكال المهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح
الزبلي من الحد ودواها الجناية اذا تعدت لقطع عضو ثم قتله فاقطع
لا تدخل فيها الا اذا كانا خطاين على واحد ولم يجلها بزوج وصورها
سبعة عشر لاند اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عدينا او خطاين او احدهما
والاخر خطا وكل من الاربعة اماعلا واحد او اثنين وكل من الثمانية ايا
ان يكون الثاني قبل البر او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في
الاداء والقضا والمعتدة اذا وطئت بشبهة وحيث اخرى وتدخلت
والمرى منهما سو كان الواطئ صاحب العدة الاولى او غير حصو **المقتور**
وقد علمت ما احتزنا عنه بقولنا من جنس واحد ويقولنا ولم يجل
مقتودها ويقولنا غالباً والله الموفق للصواب **القاعدة التاسعة**
اعمال الكلام اولى من اعماله متى امكن فان لم يكن اهل ولد النفق

والحوادث

وطي امرأه تزوجها بلا شهود او بغير اذن مولاها او مولاة زوجها لا يجد في وطئ محرمه
المعتود عليها اذا قال علمت افخراهم والفنوي على قولهما في الخلاصة ومن شبهه
وطي امرأة اخلف في صحة نكاحها **ومنها** شرب الخمر المتداوي وان كان المعتد مخربه
ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحد واخلت في التوكيل باتباعها ومما **يجب**
على القاتل ان لا تثبت بشهادة النساء ولا يقاب القاضى الى القاضى ولا بالشهادة على
الشهادة ولا يقبل الشهادة عند متقادم سوى حد القذف الا اذا كان بعد هجر
عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود والخاصة الا انه يعفى المال ولا يستعمل
فيما لا له لرجا النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير عيب ولا يقع
الكتالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين او رجل وامرأتين على
اقرار القاذف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن ثلاثة على الزنا حد واحد ولا قطع
لسرقه مال اصله وان علو فرعه وان سفل واحد الزوجين وسيد وعبد
ومن بليت ماذون في ذنوبه ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت في اربعة في كتاب
السرقه ويستقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص
الطريف وكذا اذا ادعى ان الموطوع زوجته ولم يعلم ذلك **تلييه** يقبل
تحويل المتزجر في الحد وكغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المتزجر بدل
عن عبارة العجم والحد ولا تثبت بالابدال الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على الشهاد
وكتاب القاضى الى القاضى اجيب بان كلام المتزجر ليس ببدل عن كلام العجم
لكن القاضى لا يعرف لانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المتزجر يعرفه ويقف
عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصاله لانه
يصار الى ترجمه عند العجم عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم
الاقرار كذا في شرح الادب **للمصدر** الشهيد من الثامن والثلاثين **تلييه**

القصاص كالحدود في الرق بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت الحد ومما خرج عليه انه
لو دبح بما يما فقال دبحته وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما في الجراحات
العمدة ومنها لو ضحك القاتل الحليم عليه بالقصاص فانه يعقل دية ولا قصاص يقتل
من قال اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال
اقتل عدي او اخي او ابني او ابني لکن لا شيء في العبد ووجب الدية في عينه ويستثنى
في حرانه المقتولين ما اذا قال اقل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماثل
في البراريه وينبغي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محبوس الدر على الباطل او
وفي الثانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنهم قال
الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد في
هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل وفي حق الواحد وقال الحسن اقبل في حراله
انتهى وكتبنا مسيلة في العفو في شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل حصه
اعطه كفيلا فلا تراجع وكتب في الفوائد ان القصاص كالحد ودل في ما قبل الاول
جوز القصاص بعله في القصاص دون الحد وكما في الخلاصة **الثاني** الحد ودل في
والقصاص موقوف **الثالث** لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف خلاف
القصاص **الرابع** التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل خلاف الحد ودل في
حد القذف **الخامسة** يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرى خلاف الحد ودل
كما في الهداية من ما يلحق **السادسة** لا يجوز الشفاعة في الحد ودل في
السابعة الحد ودل في حد القذف لا يتوقف على الدعوى خلاف القصاص
فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم **تيسر** التعزير يثبت
مع الشهادة ولذا قال يثبت بما يثبت به المال ويجوز جوري فيه الحلف واليمين
فيه بالحدود والكفارات تثبت بما يثبت به المال تثبت معها ايضا الا ان

والحوادث

اراد في الحدود مكة فيدين واذا دخلت مكة تعليق وقد جعل الامام الاستيعاب
من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي فتذكر كلامه ما ان التام ثم تذكر ما يسهل الله
تعالى بما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على
اولادهم ونسله وعقبه ذكرنا وانني للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي
عنه من ولد او نسل عام ما كان جارا بعلقه من ذلك غير ولد له ثم على ولد ولد
ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من توفي عن غير نسل عام ما كان جارا بعلقه
على من في رتبة من اهل الوقف المذكور بقدر الاقرب اليه فالاقرب ويستحق
الاخ المستقيم والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لستى
من منافع الوقف وترك ولد او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى
لويحيى الى ان يصير اليه لستى من منافع الوقف المذكور في الاستحقاق مقام
المتوفى فاذا انقضوا غير الفتر او توفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى
ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي
وعمر ولطفية وولد ابنة محمد المتوفى في حياته والده وهما عبد الرحمن
وملكة ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطفية وترك بنتا شبي فاطمة
ثم توفي علي وترك بنتا شبي زينب ثم توفيت فاطمة المذكورة فاجاب
الذي طهر الى ان ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم على هذا الوقف على
ستين جزءا بعد الرض منه اثنان وعشرون وللملكة احد عشر وثلثون
سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في اعقابهم بل كل وقت حكمه
قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة
وهو عمر وعلي ولطفية للذكر مثل حظ الانثيين لعلي خمسة والعمر خمسة
ولطفية خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال يستأثر بهم

عبد الرحمن ومملكه ولذا اجد المتوفى في حياة ابيه ونزله منزله انما يكون
لما السبعان وعلبي السبعان ولعم السبعان وللطفيفه السبع وهذا
وان كان كحتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ماخذ ثلاثه امور
احدها ان مقصود الواقف ان لا يجر احد من ذريته وهذا ضعيف
لان المقاصد اذ لم يدبر عليها اللفظ لا تعتبر **الثاني** اذا ظهر في الحكم وجعل
الترتيب بين كل اصل وفرعه بين التطبيقين جميعا وهذا محتمل لكنه
خلاف الظاهر وقد كتبت قلت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست
اعلم في كل ترتيب **الثالث** الاستناد الي قول الواقف ان من
مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده مقامه وهذا قوي
لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده انه من اهل الوقف
وهذه مسيله كان قد وقع مثلها في ان اقبل التسعين وسمايه وطلب
فيها نقلها لخدمته فارسلوا الي الديار المصرية ليسلمون عنها واولاده
ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الصحاب فيما اذا وقف على اولاده
ان من مات منهم انتقل الي اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل الي الباين
من اهل الوقف فان واحد عن ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات من
عن غير ولد انتقل نصيبه الي اخيه لا نه صار من اهل الوقف لهذا
التعليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فثبت
ان ابن عبد القادر المتوفى في حال حياة والده ليس من اهل الوقف
وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا **الاب** اليه الاستحقاق
قال ومما ينبغي له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموما ونظرا
من وجه فاذا وقف مثلا علي زيد ثم عموه واولاده فعمو وموقوف

ت الاستناد الي قول الواقف

علي

والحوادث

عليه في حياته زيد لا نه معين فقدم الواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس
من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد واولاده اذا ال اليهم
الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه
بخصوصه لا نه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كالفراق
فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا
ولا موقوفا عليه لان الواقف لم يصر على اسم قال وقد يقال ان المتوفى في حياة
ابيه يستحق انه لو مات ابوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الي
اولاده قال وهذا قد كتبت في وقته اجته شر رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي فتد سماه من اهل الوقف مع
عدم استحقاقه فيدل علي انه اطلق اهل الوقف علي من يصل اليه الوقف فيه
خل محمد والد عبد الرحمن ومملكه في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الاوقات الي
ما دل عليه لفظ واقفيهما سواء وفق ذلك عرف الفقهاء ام لا قلت لا نسلم مخالفه
ذلك لما قلنا اما اولاده لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشي
فيجوز ان يكون قد استحق شي صار به من اهل الوقف ويترتب استحقاقا اخر
فيكون قبله فنص الواقف علي ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشئ الذي لم يصل
اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيحتمل ان يقال الموقوف عليه او يظن
الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد يتأخر
استحقاقه اما لانه مشروط بمدة كمواله في كل سنة كما افيموت في اثنائها او لانه
ظالم فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والي الا ما استحق من العلة شيئا
اما لعدم شرط الاستحقاق بمضي زمان او غيره هذا حكم الوقف
بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير سنل انتقل نصيبه الي اخوته عملا

بشرط الواقف لمن في درجته فيصيب عبد القادر كله بينهما **الاول**
على الثلثان وللطيفة الثلث ويستحق حرم عبد الرحمن ومملكه فلان بنت
لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن ومملكه شي
لوجود اولاد عبد القادر وهم كجوههم لا يضر اولاد وقد قدم على اولاد الاولاد
الذين هم منهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان
يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر لهما عمل يقول الواقف من باب
منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبني هي وبنت عنهما مستوعبين **الثاني**
بنصيب حدهما لزينب ثلثاه ولفاطمة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد
القادر كله ينقسم الى اولاد فاطمة وعلا يقول الواقف ثم على اولاد عبد القادر
فقد انت جيع اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد وانما جيعا عبد الرحمن
وملكه وهما من اولاد الاولاد فاذ الفرض الاولاد زال الجيع فيستحقا
ويقسم نصيب القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب
ابيهما وينتفع ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر اقضاه النور الطاهر
باعتراض طيفه الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعد
ولا سلك ان فيه مخالفه لطاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان طاهر
يقضي ان نصيب علي لبنته زينب واستقرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة **الثاني**
خالفناه لهذا العمل فيهما جميعا ولو لم يخالف ذلك لومناه مخالفه قول الواقف
ان بعد الاولاد يكون الاولاد فقط اهره يستعمل الجميع فهذا ان الطاهر ان
تعارضنا وهو تفاد من قوي صعب ليس في هذا الوقت محرا صعب منه وليس
الترجيح فيه بالحق بل هو محل نظر الفتية وخطري فيه طرق منها ان الشرط
المعقني لا يستحق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط

والحوادث

المعقني لا يستحق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط
الاول ان هذا ليس من باب النسخ حتي يقال العمل بالمسار اولي **ومنها**
ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده **ففي** وتفصيل
لذلك اصل فكان التمسك بالاصل اولي ومنها ان من صيغته عامه بقوله
من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واد اريد مجموعهم كان انتقال
نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعلا له من وجه
مع اعمال الاول وان لم نقل بذلك كان الفال الاول من كل وجه وهو مرجوح **ومنها**
اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرماتهم تعارض لا يرجح
فيه فالاعطاء اولي لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين **ومنها** ان استحقاق
زينب لقل الامر بين وهو الذي يخصها اذا اشرك بينها وبين بقية اولاد الاولاد
محقق وكذا فاطمة والرايد على المحقق في حقها مستكوك فيه ومشكوك في استحقاق
عبد الرحمن ومملكه فان لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللقطين ينقسم
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن خمسة ولكل من الامانات
حصة نظرا اليهم دون اصولهم او ينظر الى اصولهم فينزلون منزلة لهم لو كانوا
موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد الرحمن ومملكه خمسة
فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل في علي في هذا المقدار بعد موت
الاستحقاق فلما توفي فاطمة من غير **ثاني** والباقي من اهل الوقت زينب
بنت خالها وعبد الرحمن وحكمها ملكه ولدا عمرها وكلم في درجتها واجب قسم
نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وللملكه نصفه ربعه ولزينب ربعه ولا يقول
هنا نظرا الى اصولهم لان الانتقال من مساويعهم ومن هو في درجتهم فكان
اعتبارهم بانفسهم اولي فاجتمع لعبد الرحمن ومملكه الخمسان حصلا لهما

يموت على ورع الجنس الذي لفاطمة بينهما بانقرضه فلعبد الرحمن خمس ونصف
 خمس وثلاث خمس وللملكة ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزينب الحيات بموت
 والدها ورع خمس فاطمة فاحتجنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث
 ورع وهم ستون فقسما نصيب القادر عليه لزينب خمسة ورع خمس
 وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس وللملكة احد عشر وهي ثلثا خمس ورع خمس فهذا ما ظهر
 ولا اشتهر احد من القضاة يقلد في بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله
 قلت قابله الاسيوطي الذي يظهر اختياره اولاد حوله عبد الرحمن ومملكه لعبد
 موت عبد القادر على بقوله ومن مات من اهل الوقت الى اخره وما ذكره
 السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقت ممنوع وما ذكره في
 تاويل قوله قبل استحفاة خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر
 الى الافهام بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل الوقت الذي مات قبل استحقاق
 الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد ان يصير اليه وقوله
 لشي من منافع الوقت دليل على قولي ذلك فانه تكرر في سياق الشرط
 وفي سياق كلام معناه التقى فيعم لان المعنى ولم يستحق شي من منافع
 الوقت وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى ولو بقي حيا الى ان يصير له شي من منافع الوقت
 فهذا ابالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد
 ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولا علان من مات عن ولد عا دما كان
 جاريا عليه غير ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه بالترتيب
 في الطبقات ثم لان ذلك عام حصصه هذا كما حصصه ايضا قوله علان

والحوادث

منها

من مات عن ولد الى اخره وايضا فانما اذاعلها بعموم اشتراط الترتيب لزوم من هذا
 الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومملكه
 لما استوفوا في الدرجة احدا من قوله عاد على من في درجته فبقي قوله ومن مات قبل
 استحفاة الى اخره مما لا يظن بوله اثر في صورة خلاف ما اذا اعلناه وخصه بانه
 عموم الترتيب فان فيه اعلا للكلامين وجها بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به
 حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده
 اسما لعبد الرحمن ومملكه السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير سبل انتقل نصيبه
 الى اخويه وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم لعلي حنان وطيبة
 خمس ولعبد الرحمن ومملكه خمس اثنان ولما توفيت طيبة انتقل نصيبها
 بكاملها لزينب فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكامله لزينب ولما توفيت
 فاطمة بنت بنت لطيبة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن ومملكه قسم
 نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن
 نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة
 نصف خمس وللملكة بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب
 عبد القادر بين جزو الزينب سبعة وعشرون وهي حنان ورع خمس ولعبد
 الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث وللملكة احد عشر وهي ثلث
 خمس ورع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ومملكه
 والمزج بينهما بصفة هذه القسمة والسبكي ترددها وجعلها من بابها فصح
 المشكوك في استحفاة وكن لا ترد في ذلك وسيل التلوي السبكي ايضا عن
 رجل وقت على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات من اولاده انتقل
 نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحفاة لشي من منافع الوقت

ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فان حمزة وخلف ولدين
 هما عماد الدين وخديجه وولد لمات ابوه في حياة والده وهو عم الدين بن
 مريد الدين بن حمزة فاذا الوالدان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان
 حيا الا انه لم مات خديجه لم ينجس احوها بالباقي او شاركه ولد اخيه عم الدين
 فاجاب تعارض فيه اللفظان فيحمل المشاركة ولكن الارح اختصاص الاخ وبرحمته
 ان النصيب على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل
 الاستحقاق كالعام فيتقدم الخاص على العام انتهى هذا ما اوردته الاسيوطي رحمه
 الله في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما
 فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك وما اطيل فيها كثره وقوعها وقد
 اقتيت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على رتبته مرتب بين البطون
 يتم للذكر مثل حظ الانثيين وشروط استحقاق نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غير
 ولد الى من هو في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو
 لم يمت في حياته الواقف عن ولدين ثم مات احد هما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق
 ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات احد
 الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما حضر المتوفى وهو النصف
 تحتقر مابين اولاد الثلاثة ولا شيء لولدي ابنة المتوفى في حياته ومن مات
 من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات
 عن ولد فنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه فمن مات بعد ثم نصيبه بين
 جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة ابيه فتتقصد القسمة
 بموت الطبقة الثانية ويترك الحجب عن ولدي المتوفى في حياة ابيه عما يقوله
 فهو ثم يراد اولاد اولاده وانما يجعل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى

والحوار

ولده مادام البطن الاول تنقضي القسمة ويكون بينهم بالسوية فمن مات من اهل
 الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان يتقصد من اهل تلك الطبقة فتتقصد
 القسمة وينقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي
 له في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يحرمون مع بقا الطبقة الاولى
 وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمة قل ما مخالفته في امارة
 المتوفى في حياة ابيه فواجبه ما ذكره الاسيوطي واما قوله بالنقص القسمة بعد
 انقراض كل بطن فقد افنى به بعض علماء العصر وعروا ذلك الى الخصاف ولم يتبعوا
 لما صوره الخصاف وما صوره السبكي فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاف بالاقتضا
 وايين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صورة الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب
 بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتتقصد القسمة في كل
 سنة بحسب قلمهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شريطة تقديم البطن الاعلى
 ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات
 عن ولد فلا شيء لولده وليسحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن
 الثاني لامع الاول لكونه منهم **الثالثة** وقف على ولده واولادهم
 ونسلهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه حصص اولاد الوالد
 الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله **الرابعة** وقف على اولاده واولاد ابوه
 وذريته على ان يبدوا بالبطن الاعلى ثم وقر قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام
 واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى
 ثم العرض الاعلى فلامشاركه له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقضى
 الثاني شارك الثالث **الخامسة** وقف على اولاده واولاد اولاد
 اولاده ونسله وذريته ولم يرتب وشروط ان من مات عن ولد فنصيبه له

فمن مات عن ولد انتقل نصيبه
 الى ولده ويقسم الرابع على هذا
 فان لم يبق احد من البطن الاول

وحكمه فنصفه بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب الموتي كان لولده فيكون
 لحق الولد سهما سميها المحرول له معهم بالسوية وما انقل اليه من والده
السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلا اولاد الذكور من ولده
 واولاد اولادهم ونسلكهم وحكمه فسمه الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور
 ذكر او انثى بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم
 اخفض ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا انقضوا اصاب اولادهم لولده البنين دون
 اولاد البنات ثم اولادها ولا يابدا **السابعة** وقف على بناته واولادهن
 واولاد اولادهم وحكمه ان الغلة لبناته ونسلكهن فلو قال يقدم البطن الاعلى
 اتبع فان شرط بعد انقضائهن ونسلكهن لولده الذكور ونسلكهم اتبع فان
 مات بعض ولد الذكور عن اولاد وبقي البعض وله اولاد وحكمه عند علم
 الترتيب ان الغلة لهم روا فان رتب فالغلة للباقيين من ولده فاذا انقضوا
 كانت لولد الموتي **الثامنة** وقف على ولده وولد ولده ونسلكهم مرتبا
 شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غيره ولد فراجع الى الوقت
 وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثر فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسلك
 قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقت وعلا اولاده لولد
 ثم بقية فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من
 مات حصته ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى
 لكونه قال بقية ان مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفاة الاعلى او احد النسلك
 سيم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان من البطن
 الاعلى عشر ثمات اثنان بلا ولد **فصل** في مات اخوان عن ولد لكل ثمات
 اخوان عن غيره ولو حكمه ان تقسم الغلة على سنته هؤلاء الاربعة وعلى البنين

والخواتم

الاولاد

الذين تركوا اولاد افا اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميت كان لاولادها
 ولو مات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير **فصل** تقسم على
 سمين سمي للحي وسيم للميت يكون لاولاده فلو قسمناها ستين بين الاعلى
 وهم عشر ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن اربعة اولاد وواحد عن
 اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا او مات اخر عن غير ولد تقسم
 الغلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم لكل
 سهم ابيه ثم ننظر الى ما اصاب الاربعة ليعتبر ارباعا فيرد سهم من مات عن غير
 ولد الى اصل الوقت فتعاد القسمة على ثمانية فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين
 الباقيين وبين اخيهما البيت الذي مات عن ولد اثنان فما اصاب الميت كان لولده
 فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد او مات
 بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات
 قبل ابيه ولا لاولاده من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحصا
 رحمه الله الصورة الثانية من غير زياده ولا نقص وخرج ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة
 وكان له اثنان ماتا قبل الوقت وترك كل ولد الاحق لهما مدام واحد من الاعلى
 لانهم من البطن الثاني فلاحق لهما حتى ينقض فلو مات العشر وترك كل ولدا
 اخذ كل نصيب ابيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقت وان استووا في
 الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الى اخذ وما اصاب
 الموتي كان لاولادهم فان مات العاشق عن ولد انتقلت القسمة لانتوا من
 البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فننظر الى اولاد العشرة واولاد الميت
 قبل الوقت فنقسمهم بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده
 الا قبل انقضائهم البطن الاعلى فنقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب

الميت كان لولده فاذا انقضت البطن الا غير بنقصنا القسمة وجعلنا هاعلى عدد
البطن الثاني ولم يفعل باشرائط انتقال نصيب الميت الى ولده لكونه الواقف
قال علي ولده وولد ولده فلم يرد حول اولاد من مات قبل الوقف فلم يرد
بنقص القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فما اتوا واحد بعد واحد وكل ما
مات واحد ترك اولاد احق مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم
من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحد
ليس قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشرون كيف تقسم العدة
قال انقص القسمة الاولى واورد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر
جماعتهم فاقسمها على عدد دهم ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
لولده لان الامر يؤول الى قوله وولد ولدي وكذلك لو مات جميع ولد
ولد الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية
انفس وكذلك كل بطن نصير لهم فانما تقسم على عدد دهم ويبطل ما كان
قبل ذلك انتهى واخذ بعضهم بعض العصريين من الصورة الثانية وبيان
حكمها ان الحضايف قائل بنقص القسمة في مثل سيلة البكي ولما ائبل
البرق بين الصوريين فان في سيلة في البكي وقف على اولاده ثم
اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي سيلة الحضايف وقف على
ولده وولد ولده بالاولاد ثم فصد ر سيلة الحضايف اتفق
استراكان البطن الاعلى مع السفلى وصد ر سيلة البكي اتفق
عدم الاستراكان فالقول بنقص القسمة وعدمه مبني على هذا
والدليل على علمه ان الحضايف بعد ما قرر نقص القسمة كاذب
قال قلت فلم كان هذا القول عندك الممول به وتوكت قول

كلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسبه
ابدا ما ناسلوا قال من قبل ان اوجدنا بعضهم يدخل في القلة وحج حقه
فيها بنفسه لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا العدة على عدد دهم انتهى فقد
افاد ان سبب نقصها هو موت ولد الولد مع الولد بصدرا الكلام فاذا كان
صدرا لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج كيف قال بنقص القسمة
فان قلت صدق ان الحضايف هو دها الواد ولكن ذكر بعد ما يفيد
معنى ثم وهو بعد من البطن الاعلى فاستدركت نعم لكن هو اخراج بعد الدار
في الاول بخلاف المتخير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل
مع البطن الاول فكيف تقسم ان يستند في كلام الحضايف على سيلة
السبكي مع بني القوت بنقص القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين
متعارضين يعمل بالاولى ما قال وليس هذا من باب المسخ حتى يعمل بالماخر
فان كان هذا راى البكي في الشرطين فلا كلام في عدم التحويل عليه وان كان
مذهبنا في رجة الله فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنقص
الشارع فانه يقتضي العمل بالماخر حيث كان مبضا كلام البكي على ذلك
ليرفع القول به على مد هبنا فان مد هبنا العمل بالماخر من ما قال الامام
الحضايف انه لو كتب في اول المذنب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وتجب
في اخره على ان لا يلا بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال
قال من قبل ان اخرنا نسخ الاول ولو كان على عكسه امتنع بعبه انتهى
ما حاصل ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد
اولاده ثم على ذرية ونسبه طبقه بعد طبقه ويطنا بعد بطن بحج
العليا القلي على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات

عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة وعلا
من مات قبل حوله في هذا الوقت واستحقاقه لشي من منافعه وترك
ولدا او ولد ولد او اسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا
هذه الصورة كثيره الوقوع بالماهره لكن بعضهم يعبرون بين الطبقات وبعضهم
بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفي
في حياته الواقف قبل دخوله فلم يماض اياهم لو كان جامع اخوته من مات
من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان
نصيبه لاحوه فيستمر الحال كذلك الى اقراض البطن الاعلى وهي ميله
الحضاف الذي قال فيها ينقص النصف حيث ذكر بالواو وقد علمته وان
ذكرتم من مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده
ولست قوله لا ينقص اصلا بعده ولو انقرض من اهل البطن الاول قاذما
احد ولدي الواقف عن ولد والاخر عن غيره كان النصف لولد من مات
وله ولد والنصف الاخر للغيره فاذا مات ابن الواقف استمر النصف للواو
والنصف للغيره وان استوروا في الطبقة فقوله عبدان من مات وله ولد
مقصود من ترتيب البطون فلا يراى الترتيب فيه ثم من كان له شيء
ينتقل الى ولده وهكذا الى اخر البطون حتى لو قدر ان الميت عن ولد واحد
او هلك الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة اخلف كل اولاد احدى وصلوا
الى ما بقي في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين الثاني
وان استوروا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة السفلى
ان لم يستطع انتقال نصيب من مات لولده ان كان اصل تحجب فرع وفرع
غيره ولا حتى لا اهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان

75
شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل تحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع
في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة
العليا السفلى ولا شك انه من باب التاكيد وان تحجب العليا للسفلى مستثنا
من قوله طبقة بعد طبقة وفيه بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك
انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيد الان ترتيب الطبقات
مستفاد من ثم كما افاده الطرطوسي في انفع الوسايل ثم اعلم ان العلامة
عبد البر اجمع السجدة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السكي واقفين
غير ما نقله الاسيوطي وذكر ان بعضهم ينسب البكر الى الناقص وحكي
عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن الفلاح بسبب ثم يتبين له خطأه فرجع عنه
واطال في تقريره وتظهر للواقعة ابياتنا فمن رام زياده الاطلاع فليرجع اليه
تول العلماء في ايام الاعصار مختلفين في فهم شرط الواقفين الا من رجم الله
وهو الموفق الميسر لكل عسير **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة
قولهم التأسيس حين من التاكيد فاذا اراد اللقطة بينهما تعين الحمل على
التأسيس ولذا قال اصحابنا لو قال لزوجتي انت طالق طالق طالق طلق
ثلاثا فان اردت به التاكيد صدق ديانته لا قضاء ذكره الريلعي والكتابا
وفي الخلاصة اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس **تنبيه**
لمجلس اقران لا يفعله ابدا ثم فعله ان نوى عينا والتأسيس اوله ينو
فعليه كفارة عيني يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة
وفي التجويد عن ابي حنيفة اذا حلف بايمان فعليه لكل عيني والمجلس
والجاء السرفيه سوا ولو قال عنيت بالثاني الاول لم يستقر ذلك في
اليمين بالله تعالى ولو حلف تحجه او عزمه يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال

كفارة

هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا عيين واحد ولو قال هو يهودي ان
فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا انما عيينان وفي النوار لرجل قال لا
وانه لا اكله يوما والله لا اكله شهرا والله لا اكله سنة ان كلف بعد ساعة
فعلية ثلاثة ايمان وان كلف بعد الغد فعلية عيمان وان كلف بعد شهر فعلية
عين واحدة وان كلف بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة **القاعدة**
العاشرة الخراج بالصمان هو حديث صحيح رواه احمد وابوداود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عايشة وفي بعض طرقه ذكر
السبب وهو ان رجلا ابتاع عبد اقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد
به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه فرده عليه فقال الرجل يا رسول
الله قد اسندت علي عيب فقال الخراج بالصمان قال ابو عبيد الخراج في هذا
الحديث غله العبد يستريه الرجل فيستغله زمانا ثم يعثر منه عيب
ولسه البايع ويرده وياخذ جميع الثمن وينزع بخله طهرا لانه كان في ضمانه
ولو هلك هلك من ماله انتهى وفي الفائق كلما خرج من شيء فهو خراج
الشجر عثره وخراج الحيوان دره ونسله انتهى وذكر في الاسلام في اصوله
ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب
الحا والعيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب
كالكسب والغلة وتسلم للمستري ولا يضر حصصها له مجازا لانها لم تكن
خبر من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالصمان وبمثلها في بطيب الرج
الحديث وهنا سوالان لم ارهما لاصحابنا احدهما لو كان الخراج في مقابلة
الصمان لكان الروايد قبل القبض للبائع ثم العقد والنسخ لكونه من ضمان
ولا قابلية واجيب بان الخراج يعدل قبل القبض بالملك وبعد به وبالصمان

معا واتفقوا في الحديث على التقليل بالصمان لانه اظهر عند البالغ واقطع لطلبه واستسعا
ان الخراج للمستري الثاني لو كانت الغلة الصمان لزم ان تكون الروايد للغاصب
لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا الاحتج لا في حقيقته في قولنا ان الغاصب
لا يضمن منافع العقب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في
ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه اما تلفتك غير ملكه وهو للمستري
والغاصب لا يملك المعضوب وبان الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الصمان
ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المعضوب بل اذا تلفها فالحلاف في ضمانها عليه
ولا يتناول موضع الخلاف ذكره الاسيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذ وقع
الاصيل الدين الى الكفيل قبل الاداعته فرج الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الرج
يطيب له واستدل لهما في فتح البدر بالحديث وقال الامام يرده علي الاصيل
في روايته ويتصدق به في روايه وقالوا في المبيع فاسد اذا فسخ فانه يطيب
للبياع مازح للمستري والحاصل ان الخبز ان كان لعدم الملك فان الرج
لا يطيب كما اذ ارج في المعضوب والامانة ولا فرق بين المنعين وعين وان
كان لفساد الملك فاما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في البيع القاسد
قال الاسيوطي خرج عن هذا الاصل مسيله وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا
فان ولا يكون لا يباع ولو جني جنابه خطأ والعقل على عصبته اذ وانه وقدر
مثله في بعض العصبية يعقل ولا يبرأ انتهى واما منقول مشايخنا
فيها **القاعدة الحادية عشر السوال** معاد في الجواب قال
البراري في فتاواه من اوخر الوكالة وعن الثاني قال امرأة ربي طالق او عبده
حرو عليه الشئ الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الدار فقال ربي نعم كان
بكلية لان الجواب يتضمن اعادة ما في السوال ولو قال اجرت ذلك علي

ولم يقل نعم فهو لم يخلع على سعي ولو قال اجرت ذلك علي ان دخلت الدار او
الرفقة نفسي ان دخلت لوم وان دخل قبل الاجارة لا يقع سعي الى اخره وفيها
من كتاب الطلاق قالت له انا طالق فقال نعم بطلن ولو قالت طلقى فقال نعم لا
وان نوى قبل الست طلق امرأته قال بلى طلقته لانه جواب الاستسهاام
بالايجاب ولو قال نعم لا نه جواب الاستسهاام بالقبول كانه قال نعم ما طلق
اسمى انتهى ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا الميس فقال نعم فقال البطل
وانه لم يفعلها فقال نعم فهو حال انتهى وفي قرار القنية قال لا خلاف
عليه كذا افاد فيها الى فقال استسهاام نعم احسنت فهو اقوال عليه وبوان
به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ عليه ذلك في شرح المنار من فصل الأدلة
الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج الجزا الى اخره من رام الاطلاع فليرجع
اليه وفي سميته الدهر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجهما اخلت علي فقل ان طالق
ثلاثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد هذا بتضمن
الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا ام يكون تحييزا فقال بل يكون تحييزا
انتهى **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب الى ساكت قول فلوراي
اجنبي يبيع ماله فسكت ولم يرد به منه لم يكن وكذا يسكتونه ولوراي الفاسد
المعنى او المعنوه او عبد هما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولو
راى الركن الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون ايضا في روايته ولوراي
تخير تبلف ماله فسكت لا يكون اذنا بالاداه ولوراي عبد يبيع عينا من اعيان
المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في المادون ولو سكت عن وطى
امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه احد من سكوته عند الاف
ماله ولوراي المالك ارجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضيا عنده

خلافا لابن ابي ليلى ولوراي فنه يتزوج فسكت ولم يرد به لا يصير اذنا له في النكاح
ولو تزوجت غيره لم يفسكوت الولى عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طار
ذلك وكذا اسكوت امرأة العنين ليس برضا ولو اقامت مع مسنين وهي
في جامع الفضولين وفي عارديه الحانية الاعارة لا تثبت بالسكوت وخرج
عن هذا القاعدة ما يلى كبره يكون السكوت فيها كالتطيق **الاولى** سكوت
المكر عند استسهاام وليها قبل التزوج وبعد **الثانية** سكوتها عند قبض
مهرها **الثالثة** سكوتها اذا بلغت بكرة **الرابعة** حلفت ان لا تتزوج
فزوجها الوها فسكت خذت **الخامسة** سكوت المصدق عليه قبول
لا الوهب له **السادسة** سكوت المالك عند قبض الموهوب له او
المصدق عليه اذن **السابعة** سكوت الوكيل قبول ويرتد برده
الثامنة سكوت المته قبول ويرتد برده **التاسعة** سكوت الموهوب
اليه قبول للتفويض وله رده **العاشر** سكوت الموقوف عليه قبول
ويرتد برده وقيل لا **الحادية عشر** سكوت احد المتبايعين في بيع
التحية حين قال صاحبه قد يد الى ان اجعله بيعا صحى **الثاني عشر**
سكوت المالك القيد بمرحين قسمة ماله بين الغاعين رضيا **الثالث عشر**
سكوت المشتري بالخيار حين راى العبد يبيع ويشترى مسقطا خيار
الرابع عشر سكوت الرابع الذي له حق حبس المبيع حين راى المشتري
قبض المبيع اذن بقبضه صحى كان البيع او فاسد **الخامس عشر**
سكوت الشفيع حين علم بالبيع **السادس عشر** سكوت المولى حين راى
عبد يبيع ويشترى اذن في التجارة **السابع عشر** لو حلف المولى لا ياذن
له فسكت حين في ظاهر الرواية **الثامن عشر** سكوت الترس وانقياده

عند بيعه او رهنه او دفعة بخبايه اقرار بوقته ان كان يعقل بخلاف سكوتها
عند اجارته او عرضه للبيع او تزوجه **التاسع عشر** لو حلف لا ينزل فلانا
في داره وهو نازل في داره فسكت حيث لا ولو قال له اخرج منها فاني ان
يخرج فسكت **العشرون** سكوت الرقيق عند ولادة المرأة وتعيينته
اقرار به فلا عليك نفية **الحادية والعشرون** سكوت المولي عنده ولادة
ام ولده اقرار به **الثاني والعشرون** المسكوت قبل البيع عند الاضرار
بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لا لو فاسقا عنده وعندهما هو
رضي ولو فاسقا **الثالث والعشرون** سكوت البكر عند اخبار بتزوج
الولي على هذا الخلاف **الرابع والعشرون** سكوتة عند بيع زوجته او
قريبه عقارا اقرارا بانه ليس له على ما افق به مانع سحر قد خلافا
لما يجاري فيظهر المفق **الخامس والعشرون** راه يبيع عرضا او
دارا فتصرف فيه المشتري وما ناه وهو ساكت تسقط دعواه **السادس**
والعشرون احد شريكى الغنان قال للاخراى اشتري هذه الامنة
لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما **السابع والعشرون** سكوت
الموكل حين قال له الوكيل بشرا معين اني اريد شراءه لنفسى فراه
فكان له **الثامن والعشرون** سكوت ولي الصبي العاقل اذا راه يبيع
ويشتري اذن **التاسع والعشرون** سكوتة عند روية غيره شق
زقه حتى يسأل ما فيه رضى **الثلاثون** سكوت الخائف لا يستعمل
مملوكه اذا خدعه بلامره ولم يمتدح حيث هذه الثلاثون في جامع الفوائد
وعبره وزدت ثلاثا اثنين من القنية **الاولى** دفعت في تخميرها لثمنها
اشيا من امتعه الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد **الثانية** الفت

الامر في جهادها هو ممتنع فسكت الاب لم تضمن الام **الثالثة** باع جارية
وعليها حلي وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لا لكن لتسلم المشتري
الجارية وذهب لها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزله التسليم فكان الحلي
لها كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى الغزاة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة
نظرة في الاصح والاخرى على خلاف فيها سكوت المتي عليه ولا عذرية انكار
وقيل لا ويجيب وهي في فضا الخلاصة ففي خمس وثلاثون ثم راي اخرى
كتبها في الشرح من الشهادات ان سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد
تعديل الابعه والثلثون سكوت الراهن من عند قبض المرفق العين
المروونه كافي القنية **القاعدة الثالثة عشر** الفرض من النفل الا في ما يبد
الاولى ابر المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثانية الوضو قبل
الوقت مندوب افضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض **القاعدة**
الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان الكا
والرثوة واجرة الناجية والامر الا في ما يبد الرثوة خوف على نفسه او ماله
او ليسوى امره عند سلطان او امير الا للقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطا
كما بيناه في شرح الكثر من القضاء وفن الا سير واعطاشى لمن خاف مجوع
ولو خاف الوصى ان يسوقى غاصب على المال فله اد ارشى لخلصه **كاف**
الخلاصة وهو جلد دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الاكل
في شرح المارق فيه فمقتضى اصل القاعدة الحرمة الا ان يقال ان الصدقة
هنا هبة كالتصدق على الفقير **تيسر** بقرب منها قاعدة ما حرم
فعله حرم طلبه الا في مسيلين الاولى ادعي دعوى صادقة فانكر الغريم
فله خليفه الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه

افضل

هـ

اعطاوها لانه فممكن من ارادة الله ان يملأه بسلام فاعطاوه اياها انما هو
لا يستخاره على الله وهو حرام والاولى من قوله عندنا وله ان الثانية **القاعدة**
الخامسة عشر من استعمل الشئ قبل اوانه عوقب حرمانه ومن ثروها
حرمان القائل مورثة عن الارث ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الامار
ان المكاتب اذا كان له قدره على الاداء فاحزه ليدوم له النظر الى سيده
لم يحزله ذلك لانه منع واجبا عليه ليبقى ما يحرم عليه اذا اذاه نقله عنه
البكي في شرح المبراج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة الفقه انتهى
ولم يظهر لي كونه من فروعه وانما هي من فروعه صدها وهو انه من اجز
الشئ قبل اوانه فليست امل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الحوازم بغير
حرمان شئ ومن فروعه لو طلقها لارضها فاصد احرامها من الارث
في مرض موته فانها ترثه وخروج عنها ما يمل الاولي لو قتلت ام الولد بسيد
عتقت ولا حرمت الثانية لو قتلت المد برسيه عتق ولكن يسعي في جميع
قيمتها لانه لا وصية لقائل الثالثة قتل صاحب الدين المد بوجاهة بينه
الرابعة امسك زوجته مسييا عشرتها لاجل ارضها ورضها الخامسة
امسكها لانه لاجل الخلع نفذ ابا دسه شربت دوا في ارضت لم تقن
اصلا له الباعه باع مال الزكاة قبل الحول فراد اعنها مع ولم يح
الثامنة شرب شيا ليمرض قبل الجرفا صبح مريضها جازله القطر لطيفة
قال الاسيوطي رايته هذه القاعدة نظير في العربية وهو ان اسم القائل
يجوز ان ينفذ قبل استيفاء معموله فاذا نفذ قبله امتنع عمله من اصلا
انتهى **القاعدة السادسة عشر** الولاية الخاصة اقوى من
الولاية العامة ولجهد اقل والاولى ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمه الا عند

عدم ولي لها في النكاح ولزاد حرمتها او اما او معتقا وللولى الخاص استيفاء
القصاص والصلح والعفو محابا والام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في
الكنز ولا في المغتوه العفو والصلح لا العفو يقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي
المغتوه كانه قال في الكنز والقاصي كالب والومى يصلح فقط ولا يقتل
ولا يعفو اضابط الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجدة وقد
يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والامروء والارحام وقد
يكون في المال فقط وهو الولي الاجنبي وظاهر كلام المتأخرين ان الفاعل هو الولي
الولاية الاب والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن البكي الاجماع على انهما
لو عزلوا نفسيهما لم ينزعوا الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير
لازمه فللموكل عزله ان علمه وللوكيل عزله لانه يعلم موكله الثالثة
الوصية وهي بينهما فلم يحزله ان يقول لفيه الرابعة ناظر الوقف واختلف
الشيخان في جزأ الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالثة
واختلف النكاح والعتق في الاوقاف والقضا قول الثاني واما اذا
غلب نفسه فان اخرجه القاصي خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك
القاصي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
انتهى وعنده الا يملك القاصي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ونحو
من قبله **القاعدة السابعة عشر** لا عبرة بالظن البين خطاؤه
صرح بها اصحابنا في مواضع منها في باب قضا الفوائت قالوا لو ظن ان
وقت الجرفا قضا فصل الجرفا تبين انه كان في الوقت ساعة بطل الجرفا اذا
بطل بظرفان كان في الوقت ساعة يصير القاصي بعيد الجرفا فان لم يكن فيه
ساعة بعيد الجرفا فقط وتامه في شرح الزيلعي **ومنها** لو ظن الما جحسا

لوطن الماشي ^{منه}
 ثم قيل انه طاهر ^{منه}
 فخرج من القاعة مسائل
 الاولى لوطنه مصر فالزكاة
 فخرج ثم تبين انه عنى
 لجزائه
 فنوضاه ثنتين انه طاهر جاز وصفه كذا في الخلاصة ومنها لوطن المدفوع
 اليه غير مصرف للزكاة ودفع له ثنتين انه يصرف اجزاه اتفاقا وخرج عن
 القاعدة ما يدل الاولى لوطنه مصر فالزكاة فدفع ثنتين انه عنى او ابنه
 اجزاه عند ما خلا لابي يوسف ولو تبين انه عنده او مكاتبه او حر في لمر
 حرة اتفاقا الثانية لوصل في ثوب وعنده انه نجس فظهر انه طاهر اعاده
 الثالثة لوصل له وعنده انه محدث فظهر انه متومني الرابعة صلب للفرس
 وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم تجزه فيما هي في فتح القدر
 من الصلاة والثانية تقتضي ان تحمل سيلة الخلاصة سابقا على ادم يصل
 اما اذا صلي فانه يعيد ففي هذه المايل الاعتبار لما طنه المكلف لا لما في نفس
 الامر وعلى عكسهما الاعتبار لما في نفس الامر ولو صل وعنده ان الثوب
 طاهر وان الوقت قد دخل او انه متومني فبان خلافة اعاده وينبغي انه لو تزوج
 امرأه وعنده انها غير محل قتيان الخاضع او عكسه ان يكون الاعتبار لما
 في نفس الامر وقالوا في الحد ودلو وطى امرأة وجدها على فراشه طائفا بالزنا
 فانه يحد ولو كان اعلى الا اذا ناداها فاجابته ولو اقرب بطلاق زوجته طائفا
 الوقوع باقتنا المفتي قتيان عدمه لم يقع كما في القنية ولو اكل طنه ليلها
 بعد الطلوع قضا بلا تكفير ولوطن الغروب فاكل ثنتين بقاء النهار
 قضى وقالوا الور او اسواد افطنوه عدد افضلوا صلاة الخوف فبان خلافة
 لم يقع لان الشرط حصرة العدو وقالوا لو استناب المربيع في حجة العرف
 طائفا انه لا يعيش ثم صرح اداه بنفسه ولوطن ان عليه دين فبان خلافة
 رجع بما ادي ولو خاطب امرأة بالطلاق طائفا اجنبية فبان طائفا وقته
 طلقت وكذا في العتاق **القاعدة الثامنة عشر** ذكر بعض ما لا

يتجرى كذا كركله فاذا اطلق نصف تطبيقه وقعت واحدة او اطلق نصف المراه
 طلقت ومنها العفو عن القصاص اذا عفى عن بعض القاتل كان عفو عن كركله
 وكذا اذا عفى بعض الاوليا سقط كله وان انقلب نصيب الباقيين صلا
 ومنها اذا قالت احرمت بنصف نسك كان محرما ولم اره الا ان صرح بها
 وخرج عن القاعدة العتق عند ابي حنيفة فانه اذا اعتق بعض عبده
 لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجرى عنده والكلام فيما لا يتجرى ضابط
 لا يزيد البعض غير الكل الا في سيلة واحدة وهي اذا قال انت عبد لظري امي
 فانه مبرح ولو قال كاي كان كتابه **القاعدة التاسعة عشر**
 اذا اجتمع المباشرة والمنسب اصنف الحكم الى المباشرة فلا ضمان على
 حافر البئر بقدر ما يتلف بالغا غيره ولا يضمن من ذلك سارقا على ما
 انان فسروا ولا سهم لمن دل على حصص في دار الحرب ولا ضمان على من قال
 تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انه فها امة ولا ضمان على من دفع الى
 صبي سكيئا او سلاجا لم يسكه فقتل به نفسه وخرج عنها ما يدل
 منها لودع المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لتزك الحفظ
 الثانية لو قال ولي المراه تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك
 فولدت فظهر انها امة الغير رجع المخور ببقية الولد الرابعة دل
 محرم طلاقا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بسوطه في محله لان الة
 الامن بخلاف الدلالة على صيد المحرم فانها لا توجب شيئا لبقائه بالمكان
 بعد ما الخامسة الا فتا بضمن الساعي وهو قول المتأخرين لعلية السعي
 الداسه لو دفع الى صبي سكيئا لم يسكه له فوقع عليه فخرجه كان
 على الدافع **قاعدة** في حق البئر قال الولي سقط وقال الحافر

استقط لنفسه فالقول للحاكم ان في التوضيح ذكره بلفظ الحكم الى حفر البئر
وسق الرق وقطع حبيل القنديل وفتح باب الفقص على قول محمد وعندهما
لا ضمان لكل قيد العبد وغامه في شرحنا على النار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا
احر ما كتبناه وحررناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد
الكليه وهو الفن المهم منها والى هنا صارت خماس عشر من قاعده كليه
وتتلوه الفن الثاني من القواعد **الفصل الثاني في القواعد**
لسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد فقد كنت الفت النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو القواعد
على سبيل التقدير ادحتي وصلت الى خمسماية **فايده** ولم اجعل لها ابوابا
ثم رايت ان ادرتها على كتب الفقه المشهورة كالمهدي والكاشغري
الرجوع اليها وضمنت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكثير القواعد
وفي الحقيقة هو الضوابط والاستثنائات والفرق بين الضابط والقاعدة
ان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد فلهذا
هو الاصل **كتاب الطهارة** شرائطها ثوبان
شروط وجوب وهي نية الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث
ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدره على استعماله وعدم الحيض
وعدم النفاس وتجز خطاب المكنت وبضيق الوقت وشروط صحة وهي
اربعة مباشره الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض والنفاس
وعدم التلبس في ماله التطهير بما ينقصه في حق غير المحدث ورياء ذلك
الطهران للنجاسة حرمه عز المايع الطاهر القالع وذلك **التعلل بالارض**
وجفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل وخت الخشب وقرن المني من التور

ومسح الحاجر بالحرق المبتهل بالماء والباد وانقلاب العين والدباغة والتفوري
الفارة اذ امانت في سمن والذكوته من الاهل في محل ونزع البير ودخول الماء
من جانب وخروجه من اخر وجوز الارض بقلب الاعلى بسفل وذكر بعضهم ان نجاسة
الثاني من النظائر فلو تجسس برقتهم طهر وفي التحقيق لا طهر به واما جاز لكل
الانتفاع للسكك فيها حتى لو جمع عادت الثوب يطهر بالبرق من المني الذي في ميلتين
ان يكون الثوب جديدا او امسى عقب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكفر
الابوالكلها نجسه الابوال الحفائش فانه طاهر واختلف المصنف في بول الصبي
ومرارة كل شيء كوله وجرة البعير كسرفينه الدماكلها نجسه الا دم الشهيد
والدم الباقي في اللحم المزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد
والطحال ودم قلب الثاء وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق
ودم البراغيت ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عنه الخروخس والخرور
طير ما كول وغير ما كول على احد القولين وخرو الفارة على احد الروايتين
الجزء المنفصل من الحي كمينته كالاذن المقطوعة والسنن الاقطه التي من
صاحبه فطاهروا ان حترما لا ينقص اذا تجسس فلا بد من التحفيف في
البدن فتوالي الغسلات يقوم مقامه يشترط في الاستنجاء ازالة الرائحة
عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه عافوا
نوضا من ما نجس وهذا ان من يعلمه يغتفر من عليه الاعلام راي في ثوب عتيق
نجاسة ما نفعان غلب على طنه انه لو اخبره ازالها وجب والا فلا الموقفة
اذ انشئت لا تتنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم ولان
والزيت والسمن اذا انشئت لا يحرم اكله الا اذا خبت وتنف ريشها
واعلمت في الما قبل شق رطبها صار الما نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق

الابوالكلها نجسه الاما مستثنى

نظر

لاكلها الا ان تحمل الحفرة اثنيها ناكلها **كتاب الصلوة** اذا ارسل
 في صلاة وقطعها قبل ان تكملها ثلثه يقضيها الا الفرض والسنة فلا يقضي
 فيها وانما يودي بها وكن اذا ارسل غطانا ان عليه فريضة ولم يكن عليه اقتدا
 الا ان يادي حاله فاسد مطلقا وبالاعلى صحيح مطلقا وبالميل الا
 ثلثه المستحاضة والفضالة والختي القراءة في الفرض الرباعي فرض في
 ركعتين الا فيما اذا احدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قراهما فاستقل
 مسبوقا فاما فافرض عليه في الاربعة المسبوق منه فحقا يقضي الاربعة
 اربع لا يقضي ولا يقضي به ولو كبرنا وبالا استئناف صحيح ويتابع امامه
 في سجود السهو فان لم يعد اليه سجد اخرها وباني بتكبيرات التشريق
 اجماعا المسبوق لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكر
 ملا خسر والمسبوق يقضي اول صلاته في حق القراءة واخرها في حق
 التشهد وتماه في شئ البرازية لا اعتبار بنية الكافر اذا قصد العز
 ثلاثا ثم اسلم في اثنا المدة فانه يقصر بنا على قصده السابق خلاف الصبي
 اذا بلغ في الخلاصة اذا كرر اية السجدة في مكان متحد كفته واحدة الا في صلاة
 اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها أعادها في مكانه في الصلاة فانه يكرر
 اخرى لا يكرر جهرا الا في ما قبل في عيد الاصح وفي يوم عرفة للتشريق وبارا
 عدو وبارا فطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الحياوف كذا في عيد
 النباه النبوة بالعب ولا يقوم الدان مقامه الا عند التقدير كما في الترح
 الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة
 مشايخنا كذا في النبيمة اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المأموم الا اذا
 احدث الامام عمدا بعد الفقد الاخير وخلفه مسبوق فان صلا

الدعوة المستجابة يوم الجمعة

الامام صحيحة دون هذا المأموم اذا فسدت صلاة المأموم لا تفقد صلاة
 الامام الا في صلاة اقتدى قاري بامي فضلا فاما باطله فاسدة والميل
 في الايضاح اذا ذكر ان الامام ركعا فشرعه **تحصيل الركعة في الصنف**
 الاخير افضل من وصل الصنف الاول مع فوات شرع متفلا بثلاث وسيل
 لومة قضا ركعتين شرع في العجزنا سباسبنته معني ولا يقضيها الاستفا
 بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء فراه الفاتحة افضل من الدعاء
 المأمور كل ذكر فان حمله لربان به ولا يكمل التسيجات بعد رفع راسه
 ولا ياتي بالتسليم بعد رفع راسه من الركوع صلى مكشوف الرأس بركعة
 الرباعية المستزنة كالنصر فلا يصلي في الركعة الاولى ولا يستفتح اذا
 قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في حق جميع ركعاتها يقرا في كل
 ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي يمسح
 به كل صلاة ادبت مع ترك واجب او فعل مكره خربا فالحاقاد وجوبا
 في الوقت فان خرج لا تقاد اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود الى السجود
 من جمع باهله لا يبال بوار الجماعة الا اذا كان بعد دخول المسجد في العجز
 فوجب الامام بصلية فانه ياتي بالسنة بعيد عن الصفوف الا اذا خاف
 سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان عالما ومسجد المحلة
 في حق السوق لها اما كان عند خانوته وليل ما كان عند منزله بركه
 ان لا يرب بين السور الا في النافذة لتقليل القراءة في سنة الجحرا افضل من
 تطويلها ندرة النافذة افضل من وقيل لا التكلم بين السنة والفرض
 لا يسقطها ولكن ينقص التوا بركه ان يخصص لصلاة مكانا في
 المسجد وان فقد فسبقة غير لا يترجى يكون ثارعا بالتعبير الا اذا

اذا رفع الموم راسه قبل امامه مات
 يعود الى السجود

التكلم بين السنة والفرض

اراد به التعجب دون التعظيم اذا تفكر المصلي في غير صلاة كجاءته ودرسه
 لم ينطل وان شغله همومة عن خشوعه لم ينقص اجزه ان لم يكن عن تقصير
 ولا يستحب اعادتها التزك الحشوع لا ينبغي للموذن والامام انتظار احد الا ان يكون
 شريرا يصح اقتداء الرجل المصلي وان لم يوا امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى
 امامتها الا في الجمعة والعيد ينزل في غيبته من خرج الخطيب بعد شروعه
 متنفلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتم العمل الصحيح
 لم يجد ثوب حرير يصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب الجنس حيث يحذر فلو لم يجد الا
 هما صلي في الحرير فاما المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء وان لم تقبل الصفوف
 المانع من الاقتداء الطريق تعرفه العجالة او يخرج في السفن او خلا في الصحراء
 يسع صفين والحل في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه الا ان له حكم بقعه واحدة
 واختلوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يستحب حال امامته
 الما اذا لم يقعد على راس الركعتين فالحل ان ينطل الا اذا نوى الإقامة قبل ان
 يقيد الثالثة بسجدة الاسير اذ تخلص يقضي صلاة المقيمين الا اذا دخل المسجد
 به الى مكان اراد والاقامة فيه الى خمسة عشر يوما فيقضيها صلاة المأوفين ولو لم
 به شقيقه براسه الاما لو كان المريض لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى
 في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج ويصلي قاعدا الا ان المرض مقدر كانه في الامس
 وعلا اعتبره سقط القيام واختلوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة
 القراءة وان فقد قدر الاصح انه يقعد ويراعيها قدر المريض على بعض القيام قام
 بقدره اذ الرأية سجدة واحدة في مجلس واحد فالفضل الاكتفاء بسجدة واحدة
 واذا ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالفضل تكرار الصلاة عليه وان كثر
 واحدة فيهما ولا يرفع يديه لسجود التلاوة ولا يديه لسجود التلاوة ولا يجب فيه

المانع من الاقتداء

اذا كرر اية سجدة واحدة

ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم

العين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام اية سجدة فالفضل ان لو كوع لها ان كان
 في صلاة الجماعة والاسجد لها يكره ترك التسوية في الآخرين من الطوع عدا
 وان سهر او فعله السهو ولو ضمن باقي اخرى الغرض ساهبا لا يصح يسجد وعليه
 الفتوى لا يجوز الاقتداء بالافاعي في الوتر وان كان لا يقطع القرآن خرج عن القراء
 بقصد التثاقف والحب الفاضل بقصد التثاقف والحب وان قصد بها التثاقف
 الجارة لم يكن الا اذا قرأ المصلي قاصدا التثاقف الجارة لا ربا في القرائين في حق
 سقوطها الا اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء يتركها قراءة الفاتحة لاجل المهمات
 عقب المدبوبة يدعه القراءة في الحمام جهرا مكرهة وسرا لا هو المختار ولا يكره
 للحديث مسكت الفقه والحديث على الاصح وضع المعلمة على الكتاب مكره الا
 لاجل الكتابة وضع المصحف تحت راسه مكره الا للحفاظ لا ينبغي تاقبت
 الدعاء الا في الصلاة يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبلة القدر
 الا اذا قلندرت كذا ركعة فهذا الامام بالحاجة كذا في البرازية تعدد السهو
 لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق يكره الا اذا كان قاعدا الا لنفسه الاستغفار
 بالنجم افضل الا بعد ذلك الحاج تاخير المغرب مكره الا في السجود او على ما يبدى
 والله سبحانه وتعالى **كتاب الزكاة** الفقه لا يكون غنيا
 بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتناع لقضا الدين كذا في منظومه ابن
 وهبان الاعتبار لوزن مكة من له دين غير فليس مفرق بين علي المختار والمريض
 مرض الموت اذا وقع زكوة الى اخيه ثمرات وهي وارثته اجزاء ووقعت موقعا
 فان كان له وارث اخر دون لانه لا وصية لوارث تصدق بطعام الغير عرضة
 فطهره توقف على اجازته فان اجاز بشرائها ضمنه جازت المأمور بدفع
 الزكاة اذا تصدق بدارهم لانه اجزا ان كان عليه الرجوع وكانت دراهم

لا يجوز الاقتداء بالسافعي في الوتر

لو كان المصلي قاصدا التثاقف
 لا يجوز الاقتداء بالسافعي في الوتر

يكره الاقتداء في صلاة الرغائب

المأمور فإليه نوي الزكاة إلا أنه سماه قرضا احتلوا والصحيح الجواز عند الحذرة
إذا اذن له في التجارة لا يكون التجار فحب صدقة فطره عين النادر مسكيناً فله
اعطائه إذا لم يعين المندور كالوقاف لله غير أن الطعم هذا المسكين شيئاً
فانه يتعين ولو عين مسكينين له الاقتصار على واحد تحبس المنفعة عن
الزكاة واحتلوا في أخذها منه جبراً وللعقد لا حول الزكاة فترى لا تنسب
كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوه أو عمالة في الأوعية أو كفارة أو مندور
إلا المتطوع والوقف شك أنه إذا الزكوة أم لا فإنه يؤذيها لأن وقتها الهرة
أودع ما لا ونسبه ثم تذكره لم يحجب الزكاة إلا إذا كان المودع من العاد
دين العباد مانع من وجوبها إلا المهر الموجل إذا كان الزوج لا يريد إداها بكرة
اعطى نصاب الفقير منها إلا إذا كان مديوناً أو صاحب عيال لفرقة عليهم
لم يحجب كل نصاباً يحكم نقلها إلا إلى قرابة أو أخرج أو من دار الحرب إلى دار
الإسلام أو إلى طالب العلم أو إلى الزهاد أو كانت زكاة معجلة المختارة لا يجوز
دفع الزكاة إلا هل البدع دفعها لخته المتزوجة إن كان زوجها معسراً جاز
وإن كان موسراً وكان مهرها أقل من النصاب قلنا ذلك وإن كان المجلد رده
لم تجزوه يعني وكذا في لزوم الأصحية الولد من الزنا لا يثبت نسبته من الزاني
في سائر الأبي الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني إلى
الولد من الزنا إلا إذا كان من امرأة لها زوج كما في جامع الفضولين الزكاة واجبة
بقدره ميسرة فتستقط جهلاً بالمال بعد الحول وصدقة الفطر واجبة
بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم تستقط أنفق على أقاربه بنية
الزكاة جاز إلا إذا حكم عليه بنفقةهم ويحل الصدقة لمن له علة فقاراً لنفسه
وعياله سنة ومن معه ألف وعليه مثلها كره له الأخذ وأجر الدافع

ولوله قوت سنة ياروي نصاباً أو كسوة سنوية لا يحتاج إليها في الصيف
فالصحيح حل الأخذ عجلها عن نصابه عنده ثم الحول وعنده أقل من نصاب
أن دفعها إلى الفقير لا يستردها مطلقاً وإلى الساعي استردها إن قامها أو قسمها
الساعي بين الفقراء فمنها من مال الزكاة خلا فالحمد ولو عجل زكوه حمل اليوم بعد
وجوه جازة قبله وفي الملتقط من الأجرة المعلم إذا أعطى خليفته شيئاً
نابوا الزكاة فإن كان بحيث يعمل له لولم يعطه يبيع عنها ولا والله سبحانه أعلم

كتاب الصوم

نذر صوم لا بد فاكل بعد زمني لما اكل نذر صوم اليوم الذي يقدر فيه فلا
قدّم بعد ما نواه تطوعاً يتوبه عن النذر والزوج إن منع زوجته عن كل صوم
وجب بإجها لا عن وجب بإجها بالله تعالى وتوقف الحاج في منعها عن قضا
رمضان إذا فطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على قول
المجتبى وعن محمد بن مقاتل أنه كان يسيئهم ويعتمد قولهم بعد أن يتفق
على ذلك جماعة منهم ورده الإمام الرخسي بالحد يمين صدق كاهنا أو
مخافة كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا نقدها إذا أكل
أو شرب ما يتعدى به أو يتعدى به فعلية الكفارة والأفلا لا الدم إذا شربه
فإن عليه الكفان فإنه طعام لبعض الناس الصوم في السر أفضل إلا إذا خاف
عزله أو كان له رفقة استتر كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم
الملك مكروه إلا إذا نوي تطوعاً أو اجباً أخر على الصحيح والأفضل فطره إلا
إذا وافق صوماً كان يصومه أو مفتياً لا يصوم العبد والامه والمدير وامر
الولد تطوعاً إلا بآذن المولي لا يصوم المرأة تطوعاً إلا بآذن الزوج أو كان مافراً
لا يصوم إلا بآذن المولي لا يصوم إلا بآذن المستاجر إذا نذر بالصوم لا يلزم النذر

الاذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على النعمان ولا يصح
البدن بالمعامي ولا بالواجبات فلو نذر رجعة الاسلام لم يلزمه الا واحدة ولو
نذر صلوات سنه وعنى الفرائض لا شئ عليه وان عنى مثلها رخصته ويحل
المغرب ولو نذر عياده المريض لم يلزمه في المشرق ولو نذر التسيب
دبر الصلوات لم يلزمه الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع
ومولى الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يصح
له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى اهله
حاجة نسيها فاكل عند هم فعلية القضاء والفان راي صائما ياكل بالنسيان
الا اذا كان يضعف عنه المافر يوطي صدقة الفطر عن نفسه حيث هو
ويكتب الى اهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه
جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلثين لم يفطر واحد
يصوموا يوما اخر رمضان يقطع التسابع في حق المقيم لفرق بين الجنون والعلة
في وجوب الكفارة بمجامعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح الجواز
في قضا رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيجوز نصف النهار
ويستريح الباقي وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقتضائهم الشاغلين طوع
المحرفا كل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة **كتاب الحج**
فمن البطل يتعد ويتعد الفاعل وضمان المحل لا فلو استترك حرمان في قتل
صيد تعدد الجرا ولو جلا لان في قتل صيد الحرمان كضمان حقوق العباد طاع
مرارا فعلية لكل مرة دمر الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد
لا باكل من الهدايا الا بانه هدى النعمة والتوان والتطوع الحج تطوعا افضل
من الصدقة النافلة يكس الحج على الحارثا الرباط بحسب ينتفع به المسلمون

افضل من الحج الثانية اذا كان الغالب اللامه على الطريق فالج فرض والا لا حج العزم
اولى من طاعة الوالد من خلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لمحل الخروج
وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشرة لا يقبل الطافير ولا يأخذ من شعر راسه
قال ابن المبارك السنه لا تؤخر به آخر اخذ الفقيه معه الف درهم وهو
كاف الغرويه فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بلده فان كان قبله
جازه التزوج الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له يجوز ان اخذ المأمور
المال والخبره ونحو حج عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجزيه الحج خلافا
لمحمد الحارثا من لا يجوز له تكاها تايبدا الا الصبي والفاسق والمجوسى اتفق
المأمور بالحج الكل في الذهاب ورجع من ماله فمن المال يبدى بالحج الفرض
قبل زياره النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز ان كان تطوعا حج الغنى افضل من حج
الفقر لان القدير يودي الفرض من ماله وهو منطوع في ذهابه وفضيله الفرض
افضل من فضيله التطوع اذا جمع بين الصلاتين يعرفه لا يتنفل بعدهما كما في
التيمة المأمور بالحج له ان يؤخر عن السنه الاولى ثم حج ولا يصح كما في التاتار
ولو عين له هذه السنه لان تذكرها للاستيعاب لا للتبديد كما في الثانية
والهيج وقوعه عن الامر والفاصل من النفقة للامر ولو ارته ان كان ميتا لان
يقول وكذلك ان لهبه الفضل من نفسه وتقبله لنفسه وللوصى عند الطلاق
الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المالمس حج عبي او كان الوصى وارث الميت فيتوقف
على امارتهم والمأمور بالاتفاق من مال الامر اذا اقام ببلده عند عثريوما
الا اذا كان لا تعدر على الخروج قبل التاقلد واقامته بمكة بعد الحج اقامه بعد
معناه كسمن وعزمه على الاقامة وزيادة على المعتاد مبطل لنفقة الا اذا
عزم بعده على الخروج فانه فقود اذا التحن مكة دارا ونفقة خادم المأمور

عليه الا اذا كان ممن لا يجد منه وللمامور رطل الدراهم مع الرقعة والابلاغ
وان منع المالك عكة او يقرب من بابا نفق من مال نفسه رجع به وان يعبر قضا اللادن
دلالة المامور اذا امسك مونه الكراوج ماشيا ضمن المالك ادعى المامور انه منع
عن الحج وقد اتفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان امرا ظاهرا يشهد على صدقه واذا
ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مدعيون الميت وقد امر بالانفاق منه
ولا تقبل بينه الوارث انه كان يوم الحزب بالكوفة الا اذا برهنوا على اقواله انه لم
يحج ليس للمامور بالرجوع الاعتماد قبله وبعده وكل دم وجب على المامور ان يوفي ماله
ادمر الاحصاء في قول الامام اوصي الميت بالرجوع فتنزع الوارث او الوصي الرجوع
ولو ارجع الوصي بماله ليرجع جاز وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجني
ليس للمامور الا امر بالرجوع ولو لم يرض الا اذا فاك له الامرا صنع ما شئت فقله ذلك
مطلقا يصح استيجار الحاج عن الغير وله اجر مثله والمامور اذا امسك بعض
وجع بالبعثه جاز ويضمن ما خلف واذا اتفق من ماله ومال الميت فانه يقضي
الا اذا كان اكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكر او عامة
الخدمة كذا في الخاتمة **كتاب النكاح** المقبوض على رسوم النكاح
مضمون كذا في جامع الفصولين اختا ط اصحابنا في الفروع الا في مسئلة
ما اذا كانت الجارية بين سترين فادعى كل الخوف عليها من سترينها وطلب
الوضع عند عدل لا حجاب الي ذلك وانما يكون عند كل يوم ما شئت للملك
كذا في كراهيه المعراج ما ثبت لجماعة في نهيهم على سبيل الاستئذان الا في
ما قبل الاولى ولا ية الا نكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولى على سبيل
الرجال لكل الثانية القضا من الموروث يثبت لكل من الورثة على الكال
حتى قال الامام للوارث الكبير استينافه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا

كان للمنفين فان المامور لا يملكه في غيبته الا حوائقا فاحتمال العفو الثالثة
ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين تثبت لكل من له حق
المروور على الكال والضايط ان الحق اذا كان مما لا يتجزى فانه يثبت لكل على
الكال فلا استخدام في الملوك مما يتجزى ليس لنا عبادته شرعت من عهد
ادمر الى الان لم تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على
عبده دينافلا يبرأ من روج عبده من امته ولا ضمان عليه بالاقعة ما
سببه ولو قتل العبد مولا له انان يغني احد هاسف القضا من ولم
حجب سني لغير العاني عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها
تحتاج الى القضا وستة لا فالاول الفرقه بالجانب والعنه وخيار البلوغ
وبعد الكفالة وينقصان المهر وبابا الزوج عن الاسلام وبالفان والثاني
الفرقة خيار العتق وبالا يلا وبالوده وبتباين الدارين وبملك احد الزوجين
صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الشفع قبل التمام لا بعده فلم يصح
اقالته ولا يفسخ بالحد الا في ميلتين فيقبله بعده ردة احد هاسف ملكه
لحد هاسف المهر باربعة باله خول وبالخلوة الصحيحة وبوجوب العدة
عليها منه سابقا وبموت احد هاسف الزوج ان يضر من امته على اربع وما يبعثها
على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها على الى راسه وهي طاهره
من الحيض والنفس وعلى خروجها من منزلها بغير اذنه بغير حق وعلى ترك
الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان بمعناها لها ان
تخرج بغير اذنه قبل ايقاف المعجل مطلقا وبعد اذا كان لها حق او عليها او
كانت قابله او غالة او لزياره او ليهاكل جمعة من ولزيان الحارم كل سنة
وفيما بعد ذلك من زياره الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولا ياذنه

طلب العرق في هذه المسئلة
تحتاج الى قضا العاني

ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واحداً واذا في خروجها للحام والمعتد الجواز شرط
 عدم التزوي والتطيب يتعقد النكاح بما افاد ملك العين للحال الا في الملقط للنفقة
 فانه يفيد ملك العين لما في هبة الخائنة لوقال متعنتك لهذا الثوب كان
 هبة مع ان النكاح لا يتعقد به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر
 الا في ميلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعاً فلا
 حد ولا مهر كان الخائنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر
 ويستقط من الثمن ما قابل النكاح والا فلا كما في بيع الولو لحيه لا يجوز
 للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يجل لها وصل شعر غيرها بشعرها
 تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر والعدة **تذهب**
 باسبها فللمهر الطن بها كذا في الملقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم
 ابنها ولم تكن حاضرة لا يتعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يلد
 لا يسعه ذلك وان علم انه بعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكناً على حدة جازله ذلك ان يفعل فان لم يفعل فهو باجور
 لنزك الغرم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل ما لها من ثمنه واماض المسمى
 فلا يقدر به ثمنه قد يمر خمسين الف دينار ولا يعمل الاقل من الف ثم ان شرط لها شيئاً
 معلوماً من المهر محلاً فافاد ذلك ليس ان تمتنع وكذا المشروط عادة فوالف
 والملاعب وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو عرف نسوة قد وان شرطوا
 ان لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير
 تردد في الاعطاء مثلها في مثله والعرف الضعيف لا يسكت المشروط عنه
 المشروط كذا في الملقط الفقير لا يكون كفواً للغنية كمين او صغير الا ان
 يكون عالماً او ثوباً كذا في الملقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضا

الفقير لا يكون كفواً
 للغنية الا ان يكون عالماً
 او شريفاً

فالتقوى لها اذا طاعت في الرفاق ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج
 فغيرت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملقط لا ينبغي للمقاضي ان يزوج
 صغيره الا اذا كانت مراهمه تطلب ذلك منه ايضاً يحبس من خدع بنت
 رجل وامرأته واخرجهما من منزله يحبس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها كذا في
 في الملقط اختلاف في الصحة والقاد قالوا لم ينعى الصحة كذا في الخائنة الاقرار
 بالولد من حق اقرار بنكاحها الا اقرار عمرها وقوله خذني هذا من نفقة
 عندك لا يكون اقراراً بطلاقها وقولها اعطني مهرى اقراراً بالنكاح كذا في
 اقرار القيمة بجواز خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر المثل
 الا في صغيره تزوجها غير الاب والجد والمجورة وموكله عينته النكاح لا يقبل
 الفسخ بعد التمام هكذا ذكروا وبنوا عليه ان مجنون لا يكون فسخاً **قلت**
 بعده في ردة احد مما كانا كتبناه في الترجع واما طرد الرضاع عليه والمصاهرة
 فنقد بالفسخ ولا يفسخه كذا في الترجع **كتاب الطلاق**
 السكران المطلق كالصالح الا في الاقرار بالجد ود الخائنة والره والاسماء
 عرسها ثمنه كذا في طلع الخائنة البتة للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بالطلاق وفي العتق يا حرو في الحد وديانته وفي التعزير يا سارق
 فتفرع على الاول لوقال لجاريتته يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها فطعن
 المشتري بقول البائع لا يربها لانه لا اعلام لا للمحقق ولو قال لزوجته
 يا كافرة بيني ما كذا في الجامع وكذا الملاعبة لا يتفق فيه في جميع الاحكام
 من الشهادة والزكاة والمناكحة والعتق بملك التزويب الا في حكمين الموت
 والنفقة كذا في البدائع المجنون لا يقع طلاقه الا في ما يبل الا اذا علق
 عاقلاً ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنوناً فانه يفرق بينهما بطلبها

البتة للاعلام لا يثبت
 به حكم الا في
 الطلاق

وهي طلاق وفيما اذا كان غنيا بوجوب طليها فان لم يصل فوق بينهما محصورة
وليه وفيما اذا اسلمت وهما كزوجين ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق
الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت فعرض عليه تمير ابائي وقع الطلاق غير الصحيح
وفيما اذا كان مجبوا بوجوب طليها فلو طلق غير الصحيح ولو همل له لكونه مستحقا
عليه كعق قريبه كذا في غني المعراج المعلق بالشرط ~~ان لا يقع~~ لا ينفذ
سببا للمال والمضاي منعت في الطلاق والعناق والند رفاذ اقال انت حر عند
لم يملك ببيع اليوم ومملكه اذا اقال اذا جاعل ولو قال لله علي الصدق بدرهم
عند امكن التخييل بخلافه اذا جاعل ولو قال لله الا في مسيلتين فقد سوا
بينها الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال
اذا جاعل فقد ابطلت خيارى اوقال ابطالته عند الجاعل ابطال خياره كذا في
خيار الشرط من الحائنه الثانية قال الفقهاء ابو الليث والاسكاف لو قال
اخرتك عند او اذا جاعل فقد اخرجتك صحت مع ان الاجاب لا يصح تعليقها بوضع
اضافتها من فروع ^{اصل} للمسيله ما في ايمان الجامع لو حلف لا يحلف ثم قال لها
اذا عند فانت طالق حيث بخلاف ان دخلت الدار وفي الحائنه نعم اضافه
فسخ الاجاره المضافه ولا يصح تعليقها بغيره طلي المراه الخلع الا اذا
علق طليها البايين الشرط فشهد وبوجوده فلم يقص بها فعملها ان تحلف
في طلب الفد المبرقه القول له ان اخلتني وجود الشرط فيما لا يعلم من
جهتها الا في ما يل لو علمها بعد موصول نفقتها شرافادعاه واركون
فالقول لها في المال والطلاق غير الصحيح كما في الخلاصه وفيما اذا طليها باللسه
بواو عي جامعها في الحين وانكوت وفيما اذا ادعى المولي قربا لها بعد المدة فيها
واركون وفيما اذا علق عتقه بطلاقها خيرها وادعى لها اختارت

او عي ان يعدم وصول نفقتها شرافادعاه
وانكوت والقول له في المال والطلاق

الجلس وهي فيه كما في الكافي اذا علقه بنعلها القلبي تعلق باخبارها ولو كاذبه الا
اذا قال ان سررتك فانت طالق فصرحها فقامت ردت لم يقع كما في الحائنه من الطلاق
اذا علقه بما لا يعلم الا منها لم ينفذها فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم
الا منه فالقول له علي الاصح لقول طالعبد ان اخلت فانت حر فقال اخلت وقع
باخبار كما في المحيط وقرن بينهما في الحائنه بامكن النظر الى خروج المتي خلاق
الدم الخارج من الرحم ككرر الشرط ثلاثا والجزا واحد فوجد الشرط من طليقت
واحدة ولو تعدد الجزا تعدد الوقوع كما في الحائنه ولو طليقتها ثم عطفها مع اخرى
بالاو او امر او الناطقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طليقتها ثم ضرب
واثنت لها لا يتعد دالا بالنيه ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضراب تعدد علي
الاولى اذا دخل كلمة او في الايقاع علي امراتين واعقبته بشرط فان التقيين له
بوجود الشرط اذا اطلق ثم اتى باو فان كان بعد او كذا وقع بالاول والا
كرر الشرط ثم اعقبه جزا واحد تعدد الشرط لا الجزا ولو ذكر الجزا بين شرطين
تعدد الشرط كل امرأه تزوجها حنت بالمبانه عنده ما حلفا للثاني وبه اقد
الفقيه ابو الليث يكرر الجزا بتكرار الشرط كلما دخلت فكل اكلما تعدد
عندك فكل اقد ساعه طليقت ثلاثا كما ضربت بك فصرحها ساعه طليقت
ثنتين وان يكف واحد فواحد كذا لم ينفذ فطلعتا وطلعتا وقع ثنتان كلما وقع
عليك طلاق فطلعتا طليقت ثلاثا وسقط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني
وتعلق الاول ذكرنا دي بين شرط وجزا ثم نأدي اخرى تعلق طلاق الاول
ويؤي في الاخرى ولو بد ابالند الواحد ثم ذكر الشرط والجزا ثم نأدي اخرى
فان اوجد الشرط طليقتا كلك في التعليق عند عدم امكان الاطافه بالافراد
منفرد الي ثلاثه لقولهم لو قال لها ان لم اقل عندك لاحيك بكل قبيح في الدنيا فانت

كذا يبرئ منه انواع من العيب اذ اعلنت بوصف قائم لها كان غير وجوده في التفسير
كقوله للحايض ان حفت ولم يحضه ان مرضت الا اذا قال لصحيحة ان حفت
والصابط ان ما عتد فله وامه حكم الابتداء او الا ان على التراقي الا بقومية التور
ومنه طلب جامعها فابت فقال ان لم تدخلي معي البيت قد خلت بعد سكن
شهوته ومنه طلقى فقال ان لم اطلقك علقه غير زناه فسمي هذا على اقراره به
وقع وان على المعايير لا كما لو شهد الاربعة به فعد منهن اثنتان قال اربع
المدخولات كل امرأة لم اجامعها منكم الدليل فالخبر بان طوائف في جامع واحد
ثم طلع النحر طلقت التي جامعها ثلاثا وغير هاتين اصافه وعلته فان
قدم الحز او اخر الرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافه ولو قدم الشرط
تعلق الصاق به ولو ذكر شرط او لا ثم خرا ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزا اخر
تعلق الاوليان بالاول والثاني بالثاني ولو كان الجزا واحدا كان المعلق بالثاني
كان المعلق بالثاني جزا الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم وهذه المسائل
في الصلحتين مع ايضا حما من الحاتيه كل من علق على صفة لم يقع دون وجود
الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق الحيا ولم ار الا ان ما اذ علقه بربها
الهلل فراه غيرها وينبغي الوقوع لان المراد دخول السرى استئنا الكل من
الكل بالمد وخرج عليه في النهاية من ما يدل شئ من القضا انه اقرب يقين
عشره دراهم صايد وقال متصل الا انما يوق لم يصح الاستئنا لانه استئنا
الكل من الكل كالوقال له على مائة درهم ودينار الدينار والدينار لم يقع
انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال علامي حران سالم ويزع الابن يفاع
الاستئنا لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستئنا الى المفسر وانه
ذكرها جملة فصح الاستئنا خلاف ما لوقال سالم حر ويزع حر الابن لانه

افز كلامها بالن كوفكان هذا الاستئنا جملة ما تكلم به فلا يصح انتهى
كتاب العاق وتوابعه في ايضاح الدرمان
رجل له خمس من الرقيق فقال عش من مما لي في الا واحد احرار اعتق الخمس
لان لتدبر تسعة مما لي في احرار اولد خمسة فعتقوا ولو قال مما لي في العرق
احرارا الا واحد اعتق اربعة منهم لانه ذكر العرق على سبيل التفسير وذلك
غلط منه فلغا فانصرف الى ماليكه اذا وجبت قيمة على انان واختلف
المؤمنون فانه يقضي بالوسط الا اذا كانت على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى
يودي الاعلى كما في كتاب الظهيرية احد التركيب في العبد اذا اعتق نصيبه
بلاذن سريكه وكان موسرا فان لريكه ان يضمن حصته الا اذا اعتق
في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام حنابلة كذا في عتق الظهيرية دعوى
الاستئنا لا تستعملت تستند والتحريم يقتصر والاولى اولى وبنيانه في الجامع
مقتوا لبعض المكاتب الا في ثلاث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع
بينه وبين من في البيع بقدرى البطلان الى الشئ بخلاف المكاتب اذا جمع الثالثة
اذا قتل ولم يترك وقال لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وقا
فان القصاص واجب ذكره الربيع في الجنائيات وفي السراج الوهاج والاولى
في المتن التومان كالولد الواحد فالثاني تبع للاول في احكامه فاذا اعتق
ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة اشهر والثاني تمامها فانه لا يوق
واحد منهما الا في سلبين الاولى من جنائيات المسبوط لو ضرب بطن امراه قال
خنيين فخرج احد مما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الاول غرة
فقط الثانية نفاس من التوأمين من الاول وما رآه عقب الثاني لا من مذك
ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن مذك اخته لا يبي من الزنا عتقها والفرق

الثانية

في غايه البيان من باب الاستيلاء التدبير وصية فيعتق المدين من الثلث
 الا في ثلاث لا يبيع الزوج عهده ويبيع عنها وندب المكره صحيح لا وصية
 ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية النافيت الى مدة
 لا يعيش الانسان اليها غالبا سيد معنى في التدبير على المختار فيكون مطلنا
 في الاجارة فقلت الى خوماتي منه الا في النكاح فقايت ففسد المتكلم بما
 يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير الا في ما
 البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمه المال والاجارة والعهدة والاراعن الدين
 كما في نكاح الخاتنة للقول لا يبيع اقراؤه بالرق قلت الا في مسيله لو كان المقتن
 مجهول النسب فاقراؤه لرجل وصدة المقتن فانه يبطل اعتناقه كما في اقراؤه
 التخييص الولاء لا يخل الا بطل قلت الا في مسيله وهي المذكورة فانه يبطل
 الولاء اقراؤه والثانية لو اردت العتقة وسببت فاعتقها الباقى كان
 الولاء ويبطل الولاء على الاول كما في اقراؤه التخييص لو اختلف المولى مع عبده
 في وجود الشرط فالقول للمولى الا في ما يل كل امة الى حرة الامة خبارة الا
 امة اشترتها من زيد الامة نكحتا البارحة الامة ثيبا في هذه الربعة
 اذا انكحت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكذا
 او لم اشترها من فلان او لم اطهاها البارحة او اخر اسانيد فالقول له
 وتعامه في ايمان الكافي المدين اذ اخرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا
 كان اليد سفيها وقت التدبير فانه يسعي في قيمته من تركا في اتيته
 من الحجر وفيما اذا قل سيد كما في شرحنا المدين في زمن سعادته كالمكانة
 فلا تقبل شهادته كما في النزازيه وفي المقتن في المرحن وحنائته جنابة المكاتب
 كما في الكافي وروعت عليه لا يجوز نكاحه ما دام يسعي وعند ما حرمه في الكافي

كتاب الامان

المعروفة لا تدخل تحت المدعى الا
 المعروفة في الحر اكد في ايمان الظهيرية عمن الملقول بواحدة فيها الا في ثلاث
 الطلاق والعناق والتدبير كذا في المحيط الخلاصة لا يجوز نعيم المستتر
 الا في اليمن حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فالصبر كذا في
 المبسوط فبطلت الوصية للموالي والحالة هذه ولو وقف على مكره كذا في
 الفقرا لا يكون الجمع للواحد الا في ما يل وقف على اولاده وليس له الواحد
 بخلاف بينه وقف على اقرابه المقيمين في بلد كذا في الميراث فيمما الا واحد
 كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الواحد حلف لا يكلم ثلاثة اربعة
 من هذا الحب وليس فيه الواحد كما في الواقعات حلف لا يكلم الفقرا والمساكين
 او الرجال حلف بواحد بخلاف حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه
 لا يكلم عبيده ففعل ثلاثة حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقائه واخوته
 لا يجنس الا بالكل والاطعمة والنساء والبيات مما يصح حلف فيه بفعل بعض
 المحلوق عليه الا في ما يل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يحسن لكمة في مجلس
 واحد حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ويا احدهما كلام هو القوم وكلام اهل
 بغداد على حرام فكل واحد الكل من الواقعات الصغير امرأة فحلفت بها
 في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسيله لا يشتري امرأة لم يجنس بالصغير
 الا ايمان مبنية على الا لفاظ على الاعراض فلو حلف لا يفد بينه اليوم والف فاشترى
 فلو كاياله لا يبا ويحلفا عتقه برأى في ما يل حلف لا يشتريه بعشرة حلف
 باحد عشر ولو حلف البايع لم يجنس به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البايع
 المبرور ولو اشترى اوباع يتسعه لم يجنس لان المشتري مستنفذ والبائع
 وان كان مستتر يد الكف لا حلف بالعرض بل بالعسي وتعامه في الجامع من باب

لا يجوز بيع المذرك الا في الكافي

في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسيله لا يشتري امرأة لم يجنس بالصغير

المساومة حلت لا جلت خنت بالمعنى الا في ما يدل ان يعلق بافعال القلوب
او تعلق بحج الشهور في دوات الشهر او بالتطبيق او يقول ان ادبت الى كذا فانت
حروا ونجرت فانت رقيق وان ضفت حبيته او عشرين حبيته او يطولع الشمس
كافي الجامع الحالى على عقد لا يثبت الا بالاجاب والقبول الا في تسع فانه يجنب
بالاجاب وجه الهبة والوصية والقرار والابراء والباحة والصدق والاعان
والقرض والكفالة ان يزوج النساء او اشتريهن العبيد او كملت النساء او بي
امر او اكلت الطعام او طعاما او شربت الشراب او شربا بحيث يواحد الجنس
ولو قال نسا او عبيدا فبثلاثة الجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة
المعلق يتأخر والمضاق يقارن قال لا جنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر
او اطلق لا تنفقد ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر فزوجها
قبل الشهر لا تطلق وبعدة تطلق النية انما تعلية المدخول وهي مسيلة ان اكلت
ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى الى غير المتزوج وفيما
اذا اختلف لا يتزوج ونوى حبشية او غريبة المعرف لا يدخل تحت المنكر قال
ان دخل داري هذه واحد او كلم علابي هذا او ابني هذا او اضاف الى غيره
لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل تحت منكره الا في
الاجزاء كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بقاءه من زكاه
اخرى قال ان شتمتني في المسجد او رميت اليه فستطرح حشته كونه الفعل
فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته كونه المحل فيه الشرط
متى اعترض على الشرط تقدم عليه الموقوف المعلق بشرط من ينزل عند
اخوانه واحد تام عند الاول والمضاق بالعلس مقابلة الجمع بالجمع مستقيم
وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط الحابر للصدق ولغيره الا ان يصلح بالبا

وكن الكتابه والعلم والبشر على الصدق في الطرفين وتجعل بشرط التعتد رصفة
المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشترك لا للادب اسم لمعرد سابق والوسط
فرد بين عددين متساويين والاخر فرد لا حق او في الشيء بغيره في الاثبات ختم الوصف
المقتضى معتبر في الغايب لا في العين اضافة ما عيى الى زمن لاستغراقه مطلقا غير
الوقت الموصوف معرف لا بشرط **كتاب الحدود والتعزير**
اذا صار ان في حفياتها عاد الى مدينه يعزى عند البعض لا يقال له الى المدينه
الا دون كذا في شفعه البرازيه من ادى غيره يقول او فعل يعزى كافي التاخر طيه
ولو يعزى العين ولو قال لذي بكافرا يائما ان شق عليه كذا في القنيه وضابط التعزير
كل معصيه ليس فيها حد فقد رقيها التعزير وظاهرا وقصارا هم انه يعزى على ما فيه
الكفارة ولم ير مسلم دخل ارا الحرب واركنك ما يوجب الحد والعقوبة لم يرجع اليها
لم يواحد بما في القتل فحبب الدينه في ماله عدا او خطا يعزى على الورع السارده
لتعريف خوئهم كذا في التاخر طيه قال يا فاسق ثم اراد اثبات فسقه بالبينه
لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كافي القنيه التعزير لا يسقط بالتوبة كذا في
الدينه من له دعوى على رجل فلم يجد فامسك اهله بالظلم بغير كراهة فقيه
وحسنه وصبره وصبره وغرمه وغرمه غرر كذا في رجل خدع امرأة انسان واخرجها
وزوجها من غيره او صغير خديس الى ان يجدت توبه او يموت لانه ساع في
الارض بالفاد كذا في قضا الوالديه رجل علو عتق عبده على رثاه فادعي
العبد وجود الرط حلف للمولى فان نكل عتق وانكفوا في كون العبد قاذفا
كافي قضا الوالديه وفي مناقب الكردي حرمه اللواحة عقلية فلا وجود لها
في الحصة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل خلق الله تعالى طائفة يكون نصيبها
الاعلى على صفته الكور والنصف الاستدل على الاثبات والصحيح هو الاول انتهى

مطل

وهو

وفي القتيبة ان الاب يعز اذا اسمر ولده مع كونه لا يجده واستثنى ان يفي
من لروم التعزير ذوى المصبات فلا تعزرت عليهم واختلفوا في تعزير من قتل
صاحب الصغير فقط وقيل من اذا اذنب بدم ولم اره لاحبابنا
كتاب السير باب الرد تجيل الكافر كفو لموسلم على
الذي تجيل الكفر ولو قال لجوسي با استاذ تجيل كفو كنت في صلاة الظهيرية
في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا اجعل المؤمن كافر اني حدثت رواية انه لا يكره
لا يصح ردة السكران الا بالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل
ولا يعنى عنه كذا في البراريه كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والارض
الاجاعة الكافر بسبب نبي وبسبب الشيخين او احدهما وبالسحر ولو امرأة
وبالزندقه اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يبت الا للزندقه
ومن كان اسلامه تبعا واليهي اذا السلام والمكره على الاسلام ومن بعت
اسلامه بسمائة رجل وامرأتين ومن بعت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في
شهادات البيهقي حكم الرد وجوب القتل ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا
لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج كالكافر الا اصلي فمسلم ويطل ما رواه
لغيره من الحديث فلا يجوز لما مع منه ان يرويه عنه بعد رده كافي شهادان
الولوالجيه ودينونه امراته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا اذا امان او قتل
على رده لم يدين في مقابر اهل مله وانما يلقي في حفرة كالكلب والمرتد النجس
لعمري من الاصل الايمان تقديق كمن صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه
من الدين ضروره الكفر تكذيب محمد عليه السلام في شئ مما جابه من الدين
ضروره ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بخود ما دخله فيه وحاصل ما ذكر
احبابنا في الفتاوي من الغلط التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف

تجيل الكافر كفو لموسلم على
ما قرنه لا كفو ولو قال لجوسي با استاذ

من الدين ضروره الكفر تكذيب محمد عليه السلام في شئ مما جابه من الدين
ضروره ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بخود ما دخله فيه وحاصل ما ذكر

لكن لا يفتى بما فيه خلاف سبب الشيخين ولعمري ما كفو وان فضل عليا عليه ما يفتى
كن في الخلاصه وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر ما لا يفتى ما او انقض ما لم يفتى ما
لها واذا اوجب عليا الكر مني ما لا يوافق به انتهى وفي التمهيد بعم انما يصير مرتدا
ما انكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلامه او واحد من الانبياء بالاسم
انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالغفل كالصلاة بجاعه وشهود مناسك الحج مع
النكسه انكار الرده توبه فاذا شهد واعلم مسلم بالردة وهو متعرض لا يتعرض له
الا لتكذيب الشهود والعدول بل لو ان كان توبه ورجوع كذا في فتح القدير
فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهاده بالردة من عدل فافيدته قلت
يكون رده والشهادة وانكارها توبه فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من
خط الاعمال وبطلان الوقف ودينونه الزوجه وقوله لا يتعرض له انما هو في
مرتد يقتل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالمرتد بسبب النبي
والشيخين كما قد مناه واختلفوا في تكفير معتقد قطع المائه البعديه في
زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله الا اصلي الا بخود الا يشترط في صحة الايمان
محمد عليه السلام معرفه اسمع ابيه بل تكفي معرفه اسمه وصلى الله تعالى وصلى
زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السما كفرن ولا يكفر بقوله انا فرعون
انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال
عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قيل لها انت كافره فقالت انا كافره كفرن
استحل اللواطه بزوجه كفرن عند الجمهور يكفر بوضع رجله على المصحف
في مستحفا والا لا استمر بالعلم والعلم كفرن ويكفر بانكار اصل الوتر
والاصحيه ويترك العباده لقانونا اي مستحفا ولا اما اذا انكرها كاسلا
كافرا او ما ولا فلا وفي المحتجب ويكفر بادعاء علم الغيب وتكفر بقوله لا اعرف

الله تعالى الاستمزا بالادان كقولنا بالموذن قال التاجر ان الكفار ودار الحرب
خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفروا الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفروا
بقول المسلمين عليه ان ردت الالام ارتكبت كبير عظيمه ولا يكفروا بقوله لا يبي
فمذلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فذلك ويستفسر وان فر
ما يكون كفرا كقوله قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر
ان قال امراني احب من الله ان اراد الشهم وان اراد محبة الطاعة كفر
عبادة الصنم كفرا ولا اعتبارا قلبه وكذا الوسخ بقوله عليه السلام او كسبا
عند عورته وكذا الوصور عيسى ليسجد له وكذا اتخاذ الصنم لذلك
وكن الا استخفاف بالقران والمسجد وخوما يعظم ولو استعمل نجاسة
لفقد الاستخفاف فذلك وكذا التوزن بوزن اليهود والنصارى دخل
كنيسة صليبا ولم يدخل ولو قال كنت استمروا بهم ولا اعتقد دينهم صدق
ديانه ويكفر اذا شك في صدق النبي صلي الله عليه وسلم او سبه او نفقه
او صغره وفي قوله يسجد خلاف والاصح لا كتمنيه ان لا يكون الله بعثه
ان لم يكن عدوة ولو ظن الفاجر نبيا فهو كاذب لا كذبي ويكفر بنسبه
الانبياء الى الفواحش كفور على الزنا وكفه في يوسف لانه استخفاف بهما
وقيل لا ولو قال لم يعصوا احاب النبوه وقبلها كفرا لانه رد الموضوع اذا لم
يعرف ان محمد احب الانبياء فليس علم لانه من الضروريات والدرام

كتاب اللقط واللفظه والابق والمفتود

جعل الجعل لو اذ ابقى الادارده من في عيال السيد او رده احد الابوين
مطلقا او الابن الى احد هما او احد الزوجين للاخرا ووصي اليتيم او من بعده
او من استعان به ماله في رده اليه او رده اللطان او الشحنة او الخنزير

قاله شتاني عن علي اطلاق المنون لو اراد الملقط الانتفاع بها بعد التقريف
وكان غنيا لم يخل له وان كان فقيرا فذلك لا ابا من الغني كما في الحاشية الصبي
في الالتقاط كالبالغ والعبد كالحرة وان رده العبد الا بيق فاجعل لولاه ان استبد
راد الا بيق انه اخذه ليرده على ماله ان شفي الضمان عنه واستحق الجعل والا
فلا يملكها **كتاب الشراكة** الفتوى على جوارها بالضماني لقلوس النبر
لا يصلح الا في موضع تجرى مجرى النفوذ للمفاوضة مع من لا يقبل سهادته
له لا تجوز شراكة الفز او الوعاط والدالين والشحانين والحقت بهم الشهود
في الحاكم وان شرط الرجوع للعامل اكثر من راس ماله لم يصح ويكون
مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الرجوع للدافع اكثر من راس ماله
لم يصح الرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل من ماله
كافي الرجاء اذ عمل احد الشريكين دون الاخر بعد رايه فانه الرجوع
بينهما جازي ما اذا قبل بانه علام من غير عقد شركة فعلمه احد ثم كان
له ثلث الاخر ولا شئ للاخرين ما استمرت اليوم من انواع التجارة فهو
بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترا شيا فقام استركي فقال قد اشترى
فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه ثم اشترى احد هما شركة عن الخروج وعن
بيع النسبة جاز ليس لاحد منهما السفر بغير اذن الاخر فان سافر
فذلك لم يضر فيما له ولا مونه والرجع بينهما نكح الشركة مع الد
اختل رب المال مع المضارب في التقييد والاطلاق قال قول للمضار
وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولي مع غرض العبد قال قول
للموكل انتهى

كتاب الوقف

لو وقف على المصالح لم يمسها
والخطيب والقبور وس الدفن والحصر والمرايح كذا في منظومه ابن

وهي ان كل من بني في ارض غيره بامر فالبنا لما احكاما ولو بني لنفسه بلا امر
 فهو له وله رفعه الا ان يصير بالارض واما البناء في ارض الوقف فان كان البناء
 للميت على فانه كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف فهو وقف
 وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولي ليرجع في
 وقف والا فان بني للوقف فوقف وان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يصير وان
 ضره فهو الضيع لما له فليترتب الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر
 فله باقل القيمتين للوقف من زرع وعاء وغيره من زرع بمال الوقف الناظر
 اذا اجر ثم مان فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان
 جميع الربح له فانها تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان مغزيا الى عدة كتب
 ولكن اطلاق المتون بخالفه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتج
 اليها المصلحة للوقف كغيره وشرائطه ففجوز بشرطين الاول
 اذن القاصي الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها كذا
 حرره ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كما في
 القنية والاستدانة الرهن او الرأب بالنسيئة وهذا يجوز للميت ان يترك
 متاعا ما عدا من قيمته ويبيعه ويصرفه على العار ويكون الرجوع على الوقف
 بخواب نعم كما حرره ابن وهبان لا بشرط لصحة الوقف على شيء وجود
 ذلك الشيء وقتة فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح ونصرف القلة
 الى الفقرا الى ان يوجد له ولد واحتلوا فيما اذا وقف على مد رسه او
 مسجد وهما مكانا لبنانية قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اذا من
 الانية كما في فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جارية الا في ميلتين
 الاولى اذا كان الناظر يحمل الاجرة كما في القنية ومساوي عليه ابن وهبا

القاصي ناظر كما في من نقله
 الثانيه وشرائطه

استند الى الوقف العامر لا يجوز الا في ما يدل الاولي لو شرطه الواقف
 الثانية اذا غصبه غاصب واجري الملاء عليه حتى صار جارا لا يصلح للزرا
 فبضمه القيم وليس يترتب لها ارضاء لا الثالثة ان يحده الغاصب ولا يبينه
 وهي في الثانية الرابعة ان يرغب انسان فيه بنية اخرى غلة واحسن منقعا
 فجوز على قول ابي يوسف عليه الفتوى كما في فتاوى قاري المهدية اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارته الا باقل
 وفيما اذا كان المقصود بيسر اسطرط الوقف تحت ابتاعه لفقهم
 شرط الواقف كض الشارع اي في وجوب العمل به وفي المهور والدلالة
 كما بيناه في الرجوع الا في ما يدل الاولي بشرط القاصي لا يعزب الناظر فله
 عزل غير الاهل الثانية شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والثا
 لا يرغبون في استيجار سنة او كان في الزيادة نفع للفق والمساكين
 الثالثة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يعزب اقل قير فالنقيض بالمد
 الرابعة شرط ان يقصد بفاصل القلة على من يبال في مسجد كذا
 كل يوم لم يبرأ شرطه فللقيم الصدق على ما يلي غير ذلك المسجد
 او خارج المسجد او على من لا يبال الخامسة لو شرط للمستحقين جنزا
 او طعاما كل يوم فللقيم ان يدفع القنية من النقد وفي موضع اخر
 لم يطلب العين واخذ القنية السادسة يجوز الزيادة من القاصي على
 علم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما بقبول السابعة شرط الواقف
 عدم الاستبدال فللقاصي الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز للقاصي
 عزل الناظر المشروط له بلا حياءه ان كان منصوب القاصي اذا عزب
 القاصي الناظر ثم عزب القاصي فتقدم المخرج الى الثاني ان الاول عزله

يجوز الزيادة من القاصي على علم
 الامام

بلا سبب لا يعيده ولكن بامر به باش ثبتت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبتت
اعاده ليس للقاضي عزل الناظر مجرد شكايه المستحقين حتى يثبتوا
عليه ضيانه وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرطه له العزل
حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف وما يجز
اختار واقف الثاني والصد راختار قول محمد وعنده هذا الاختلاف
لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيل عنه فبذلك عزله بلا شرط
وتبطل ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل
بموته والخلاف فيما اذا لم يشرط له الولاية في حياته وبعد مماته
اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا هذا في حاصل ما في الخلاصة
والبرازيه والقوى على قول أبي يوسف كافي الولاية في حياته وبعد مماته
لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له فيما وقضى بتوابعه
لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ارحم عزل الواقف للمدرس
والامام الذي ولاهما ولا يجوز الاحتاق بالناظر لتعليقهم لصحة
عزله عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة وكذا عن
الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم الاشتراط في أصل
الإيقاف لكونهم جعلوا له النصب للامام والمودن بلا شرط لما في البراز
الباني اولى بنصب الامام والمودن وولد الباني وعشيرته اولى من
غيرهم بنى مسجد في محله فنارعه بعض المحلة في العمان قال الباني اولى
مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمودن مع اهل المحلة في العمان
ان كان ما اختار اهل المحلة اولى من الذي اختار فان اختار اهل المحلة
اولى وان كانا موافقين الباني اولى انتهى انتهى في زماننا اجازة

الوقف مقبلا ومن احاقا قصد بين يدك لزوم الاجرة وان لم تروها في النبل
ولا شك في صحة الاجارة لانها لم تستاجر للزراعة وهما منتقيا مقصودتان
لما في اجارة الهداية الارض تستاجر للزراعة وغيرها قال في البناية اي لغير
الزراعة نحو البناء وعرض الاستجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج
وفتح القديرون البيع الفاسد ولا يجوز اجارة المراعي اي الكلا والحيلة في
ذلك ان يستاجر الارض ليعرب فيها قسطاطه او ليحفظها حظيرة لغرض
ثم يستيج المربي وذكر الريلي المربي الحيلة ان يستاجرها ليقاف الذوا
او منفعة اخرى انتهى والحاصل ان المقيد مكان القيلولة وهي التورم
نصف النهار قال الرازي في تفسير القرآن المقيد زمان القيلولة
او مكانها وهو التردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ خيرا
مستقرا واحسن مقبلا وفي القاموس القابله نصف النهار قال
قبلا وقابلا وقيلولة ومقبلا انتهى واسا المراج فقال في القاء
اروح الابل ردها الى المراج بالضم اي لماوي والماوي الصحاح اراج
ابله اي ردها الى المراج وفي المصباح الرواح رواح العسبي وهو من
الرواح الى الليل والمراج بضم الميم حيث ماوى الماشية بالسين
والمناخ والمادي مثله وفتح الميم لهذا المعنى خطأ لانه اسم مكان
واسم المكان والزمان والمصدر منه أفعل بالالف ففعل بضم الميم على
اسم المفعول واما المراج بالفتح فاسم الموضع من راحته بغير الهمزة
واسم المكان من اللام بالفتح والمراج ايضا الموضع الذي يروح الموم منه
ويجئون اليه انتهى فوضع معنى المقيد في الاجارة الى مكان القيلولة
وهو على صحتها قولهم ولو استاجرها لنصب القسطاط جاز لانه

موس

للقبوله ورجع معنى المراح الى مكان ماوي الابل ويبدل على صحتها له
 قوله لو استاجرها لا يقان الدواب او يجعلها خطير لغنه جاره
 تخليه باطله ولو استاجر في ذبيحة وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في
 الحائنه والظهير في البيع ولا جاره بيع وهي كبيع الوقوع في اجارة الاول
 فينبغي للتولي ان يذهب الى القرية مع المتاجر فيجلى بنيه وبينها او يرسل
 وكيله او رسوله احيا للمال الوقف اقر الموقوف عليه بان فلا يستحق
 معه من اوانه يستحق الربح دونه وصدقه فلان صح في حق المقترون
 غيره من اولاده وذريته ولو كان مكنون الوقف بخالفه حملا على ان
 الواقف رجع عن ما شرطه وشرط ما قر به المقترون الخصاف في باب
 مستقل وطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحد منهما
 الا نفرا الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا خرفان للواقف
 الا نفرا لا فلان كما في فتاوى قاضي خان ومقتضاه لو شرط لهما الا
 والاخراج ليس لاحد مما ذكر ولو بعد موت الاخر فيبطل ذلك
 الربح بموت احد مما عدا هذا الوشرط النظر لهما فوات احدهما وعمل
 جميع الوشرط النظر لهما فوات احدهما اقام القاضي غيره وليس للمقترون
 الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر وكيد الواقف عند ابي
 يوسف ووكيل الفقهاء عند محمد بن عيسى بموت الواقف عند ابي
 يوسف وله عزله وينبطل ما شرطه له بموته خلافا لمحمد في الكل
 في الدور والحوادث المسبلة في يد المتاجر فيسكنها بغرض فاحش
 نصف المثل او خمره لا تغد راهد المحلة بالكون عنه اذا امكنهم
 دفعه وجب على الحاكم ان يامر بالاسترجاع راجع المثل ووجه

عليه تسليم رد السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الوقوع
 الى القاضي لاعراضه عليه واعاين على المتاجر واد اظهر الناظر على الساكن
 فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه ففنا وديانه كذا في القنية عمر
 القاضي فادعي القيم انه قد اجرى له كذا اشارة او سافه وصدقه المفقود
 فيه لا يقبل الا بيمينه ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه التكا
 والايحط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى يصح تعليق التفرير في الوطائف اخذا
 من جوار تعليق القضاء والامان بجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التفرير
 فاذا قال القاضي ان مات فلان او شعرت وطيفته كذا فقد قرنتك بينهما
 صح وقد ذكر في نافع الوسايل فقها وهو فقه حسن وفي فوائده صاحب
 المحيط للامام والمودن وقف فلم يستوي فاحش ما ناسقط لانه في معنى
 الهلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجر انتهى ذكره في الدرر والفر
 ويزوم في البقية لم يفسد القنية بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي
 وفي الينبوع للاسيوطي فصرح نذ كرماد كره اصحابنا الفقهاء في الوطائف
 المتعلقة بالاقاق او قاق الامراء واللاطين كلها ان كان لها اصل
 من بيت المال او ترجع اليه فحوز لمن كان بصفة الاستحقاق من العلم
 للعلوم الرعية وطالب العلم كذا وصوفي على طريقة الصوفية اهل
 النذر ان ياكل مما هو وقفه غير متعبد بما شرطوه وحوز في هذه الحقا
 الاستثناء به لعدم رغبة ويتناول العلوم وان لم يباشر ولا استتاب
 واستراك اشمن فاكثر في الوظيفة الواحدة والواحد عشر وظانعا ولم
 ركن بصفه الاستحقاق من بيت المال لم يجعل لكل الاكل من هذا الوقف
 راء وراه الناهر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز عن

معلوم الوطائف

مملوك بحوز الاستحقاق
 في الوطائف

حكمه الرعي جعل احد وما يتوهمه كثير من الناس من يقول في ملك
الذي وقف هو توهيم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما اوقاف ملكها
واقفوها فلها حكم اخر وهي قابله بالنفسه الى تلك واد العجز الوقف
عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال فان كان
في اهل الوظائف من هو بصفه الاستحقاق من بيت المال وليس
كن لك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم والرسول صل
الله عليه وسلم وان كانوا بصفه الاستحقاق منهم منه قدم الاصح فالأصح
فان استووا فالأحاجه قدم الأكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المودن ثم
الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتبع فيه
سروط الواقف فان لم يشرط فيه تقدم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم
كل منهم جمع اهل الوقف بالريه اهل العار وغيرهم انتهى بلنظرة
وقد اختلفت في كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم
الوظائف بغير مباشر او مع مخالفه السروط والحال ان ما نقله الاسطوخودوس
عن فقهاءهم انما هي فيما يفي لبيت المال ولم يثبت له ناقل الا اما الاراضي
التي باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد
من مراعات سروطه فان قلت هل هي في من هبنا لذلك اهل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضيه في الاراضي المصرية وعن سبل عن
ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان للامام البيع اذا كان بالمدين حاجه
والعياد بالله تعالى ويثبت الملك في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة
صح وان لم يكن حاجه كبيع عقار اليتيم عن قول المناظرين المتيقن به فان
قلت هذا في اوقاف الامراء اما اوقاف الالاطين فلا قلت لا فرق بين

كلم

فان السلطان الزامن وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب
عنها المحقق في فتح القدير فانه سبيل عن الشريف يري ان اذ اشترى
من وكيل بيت المال ارضا لم يوقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذ اوقف
السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة العامة فذكر قاضي خان في فتاواه
جوانه وهل يرعى ما سطره دايما واما استواء المستحقين عند الضيق
فما لم يثبت هبنا لما في الحاوي القدسي الذي يبدوا به من ارتفاع الوقف
بما ذكرته سروط الواقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العار واعم للمصلحة كالامام
المسجد والمدرس المدرسه يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط
كذلك انتهى وظاهر ان التقدم في الصرف الامام والمدرس والوفاد والفراس
وما كان بمقتضاهم لتعيين بالكاف لما كان بمقتضاهم الناظر وينبغي الحاق
الناظر من العار والكاتب بما لا في كل زمان وينبغي الحاق الجاني المباشر
لجباية بهم والواق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجعه
والكن المدرس بعد مدرس المدرسه وظاهر اخراج مدرس الجامع ولا
يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسه اذا غاب تعطلت المدرسه
فهو اقرب الى العار كمدرسي الروم واما مدرس الجامع كالمدرسيه
بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسه من العار الا اذا اذن التدريس
على سطر السوط اما مدرسون زماننا فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الحاوي
لتقدم الامام والمدرس على بقية الشعار لتعيينهم بسم فاد اعلمت ذلك
ظهر لك ان الشاهد والمباشر وان اذ في غير زمن العار والمرفلا في
والشخصه وكاتب الغنيه وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا
وينبغي الحاق المودن بالامام وكذا الميثاقين لكثرة الاحتياج اليه

للمسجد وظهر ما في الحاوي فقد بر من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستورا
 عند الفيق لانه جعلهم كالعامة ولو شرط اسوا العار بالمستحقين
 لم يعتبر شرطه وانما قيد عليهم فكذلك اهر الجامكية في الاوقاف لها شبهة
 الاجرة فاعتبرنا شبهة الاجرة في اعتبار من المباشرة وما يقابلها من المعلوم
 والحل للاغنيا وشبهه الصلة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم
 ثم عزز او مات فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبهه الصدقة
 لتجميع اهل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء فاذا مات المدرس في
 انشاء السنة قبل بحج الغلة وقيل الغلة الى مدة مباشرة والى مباشرة من جا
 بعده وبسبب المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس
 والمنفصل والمنفصل فيعطي بحسب مدة ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان
 بحج الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر الحكم بينهم
 وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفتها وهذا هو الاشبه بالفقير
 والاعدل كذا حوره الطرطوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار
 زمن بحج الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجهة على الاقطاعات
 كل اربعة اشهر فستجب اعتبار ادر ان القسط فكل من كان مخلوقا
 قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا
 كما في فتح القدير لا ينسخ الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسيلتين
 ما اذا اجرها الواقف ثم ارتدت ثمرات لبطلان الوقف برده فانتقلت
 الى ورثته وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفا على معين ثمرات تنفس ذكره ابن
 وهبان في اخر شرحه الناطر اذا اجر ارضا فمرب وماال الوقف عليه لم
 يضمن كما في التارخانية بخلاف ما اذا اقرط في حشيش الوقف حتى

مات المدرس في انشاء السنة قبل
 بحج الغلة

احسن انشاء ما يقرب
 في الناطر

فانه يضمن اقربا من في يد غيره الفاوقف وكذا به بر استنزاها او ورثها
 صارت وقفا مواظفة له بزمه وقد كتبتنا ظاهرها في الاوقاف وقفا
 حادثه واقف وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم من بعدهم على
 اولادهم الامير فلان ثم من بعده ثم على ذريتهم ونالهم وعقبهم من
 الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الي كذا
 فكل قوله من الذكور قيد للاباء والابنات حتى لا يستحق اني اولاد
 اني امر بقيد في الابناء دون الابا حتى يستحق ولد الذكور ولو كان
 اني فاجد هو قيد في الابناء دون الاباء لان الاصل كون الوصف
 بعد متعاطف للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى من
 نايكم الذي دخلتمهن بعد قوله ورياي بكم وامهات نايكم
 ولان الظاهر ان المقصود حرمان اولاد البنات فكذلك يمتنع
 الى ابائهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص اولاد البنات ولو كانوا اناثا
 فكذلك يمتنعون الي اليه وبقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد
 الذكور ولم يقل ابنا الذكور ولا ابنا الاولاد والله سبحانه اعلم
 ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيد في الاباء والابنات واقفا بهن
 الحنفية واثبات الامام السنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل
 يرجع الى الجميع عند الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو اما بشر ف يعود
 الى الاخير انما الاستدانة على الوقف لصالح الوقف عند الضرورة
 لا يجوز باذن القاضي وان كان المتولي يبعد عنه لسبب من نفسه
 كذا في خزانه المفتين الناطر اذا قومن النظر لغيره فان كان له التولية
 طمحا مطلقا والا فان قومن في محنته لم يصح وان قومن في مرض موته

مع كذا في الفقيه والتمه وخزانة المفتين وغيرها واد اصح المتوفين
 بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له المتوفين والعزل كما
 حوره الطرسوسي في اتع الوبايل ولهمين كراما اذا فوض في من مونه
 بلا شرط وقلنا بالحقه وينبغي ان له العزل والمتوفين الى غير ذلك
 وسيلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم الدين هل اذا
 النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم اولا فاجبت بانه ان فوض في شخصه ينتقل
 للحاكم بموته لعدم صحة المتوفين وان في مرض موته لا ينتقل له مادام
 الموضع له باقيا لقيامه مقامه وعن واقفيه شرط مرتبا لرجوعه
 ثم من بعده للفرز افرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الترافيق
 بالاستقال ليس للقاضي ان يقرر وظيفه في الوقف بغير شرط الواقف
 ولا يخل للفرز الاخذ الا النظر على الوقف ذكر الحسامي في واقفاته
 ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمسجد
 بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته بكرة اعطافه من وقف
 الفقرا ما بين درهم لانه صدقه فاسميت الزكاة الا اذا وقف على فقرا
 قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتبة
 الكثير من وقف الفقرا لبعض العلماء الفقرا فيلحفظ اذا وقف على فقرا
 قرابته لم يستحق مد عيما الابدية على القرابة والفقرا ولا بد من
 بيان جهله القرابة ولا بد من بيان انه فقير معدوم ومن له نفقة على
 غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالنفقة الدوي الرحم المحرم وان
 كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كاولد الصغير كذا في الاختيار اذا قصد
 تعبير الوقف في منه وقطع معلوم المستحقين كله او بعضه فافهم

ليس للقاضي ان يقرر

لا يبقى لهم دين على الوقف اذا لحق لهم في الغلة من التعديل من
 الاحتياج اليه عموما ولا في الدخيل ما ينبغي ان الناظر اذا صرف لهم
 مع الحاجة الى التعديل فانه يضمن انتهى وفايده ما ذكرناه لوجات الغلة في
 الله الثانية وفان شئ بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيهما الفنا
 عوضا عما قطع وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين
 للفتا وقد قطع للمستحقين في منه شئ بسبب التعديل هل يعطى
 الفاضل في الثانية لهم ام للفقرا فاجبت للفقرا ما ذكرناه والله سبحانه
 اعلم واذا قلنا بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعديل هل
 يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لم يستحقوه اولا لمراره صريحا
 لكن نقول في باب النفقات ان مودع الغايب اذا ابقى الوديعه على ابي
 المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه
 لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كافي
 المدايه وغيرها وقالوا في كتاب العصب ان المضمونات على ما انصاف
 مستند الى وقت التعدي حتى لو غيب القاصب العين المضمونة
 وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت العصب فينفذ بدونه ان
 ولو اعتق العبد المضمون بعد التضمن فنفذ ولو كان محرره عتق
 عليه كابيائه في النوع الثالث من بحث الملك ولا خلافه ما في الفقيه من
 باب الترويض في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم صرف الفاضل الى
 الفقرا فلم يظروا دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصروف المذكور
 ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الت
 ليس في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم عليه

من المستحقين
 الى التعديل فانه يضمن

القاضي فكان للناظر استرداد مخراف ميلتنا لانه متقد لكونه امر
عليهم مع علم بالحاجة الى التعمير ولذا لا يرد ما اذا ادته القاضي بالدفع
الى روضة الغائب فلما حضر تحت النكاح وحلفت قائلة قال في الغنايه ان ثا
ضمن المرأة وان تضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متقد
وقت الدفع وانما ظهر الخطا في الاذن فاما دفع بناء على صحة اذن القاضي
فكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضماني فليس بمتمتع وفي
النوار سبل ابو بكر عن رجل وقف اذ اعلى مسجد عدا ان ما فضل من
عمارة فيقول الفقهاء اذا اجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة للعامة هل
يصرف الى الفقهاء ان لا يصرف الى الفقهاء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز
ان يحدث للمسجد حدث والدار كمال لا تقل قال الفقهاء سبل الفقيه
ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب هكنا او لكن الاختيار عندي انه
اذ اعلم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو اضاح المسجد والدار الى
العامة امكن العامة منها صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى
بلغة فقد استفدنا منه ان الواقف اذا شرط تقديم العامة ثم الفاضل
عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر
امساك قدر ما يحتاج اليه للعامة في المستقبل وان كان الا لا يحتاج الموقوف
الى العامة على القول المختار للفقيه وغيره فافترق بين اشترط تقديم
العامة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العامة عند
الحاجة اليها ولا يبد خرها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم
عند الحاجة ويبد خرها عند عدمها فافترق الباقي لان الواقف انما جعل
الفاضل عنها للفقراء انما اذا اشترط الواقف تقدم غيرها عند الحاجة اليها

لا بد خرها عند الاستغناء وغيره لا يبد خرها لانه في كل سنة قد راعى
ولا يقال انه لا حاجة اليه لانه يقول مد غلته في النوار يجوز ان يحدث
للمسجد حدث والدار كمال لا تقل وحاصلة جاز خراب المسجد وبعض
الموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف الى الفقراء من غير اذ خال شي للتمتع
الى خراب الغير المشروط بغيرها ولا وصى الواقف ناظر على اوقافه كما
هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا
لا ناظر كما في الغنايه من الوقت ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قاله
في الوصايا ان يكون وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين
فليأمل وليراجع غيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب البيوع

لا يجوز بيعه هونابع لانه في احكام الفتن والتدبير المطلق لا الفقد
كافي الظهيرة والاستيلاء والكتابة والحريه الاصليه والرق والمكدر
باير اسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في
البيع الفاسد وفي الدين فبياع مع امة للدين وحق الاصحيه والرهن في
شكل اثني عشر مسيله وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين وبيعهما
في الرهن فاذا اولدت المرهونه كان رهنا معها بخلاف المستاجر والكسندر
والموهبي قد منها فانه لا يتبعها كافي الرهن من الرهن لم ار الا حكم ما اذا
باع جارية وحملا او مع حملا او حملا او دابة كذا فان غلنا فظهر
بفاد البيع فيما لو باع الاحملها بكونه محمولا فيقول هي من ابناء البائع لكونه
جمع بين معلوم ومحمول لكن لم ار من يحاوي في فتح القدير بعد ما علق المحل
لا يجوز بيع الامام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد بيع المحل على الصحيح

كذا في المبسوط ولم أر حكما اذا حملت امه كافر من كافر تكافر فاسلم هل يورث
 ما لكها ببيعها لصيرور الرجل مثل ما بسلا لم ابيه والحال ان سبيله كافر
 ولا يتبع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في
 الهبة ولا في حق الفراق في الزكاة في السابعة ولا في وجوب الفضاص على الام
 ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل وتحد الام بعد وصنعها ولا يندك الجنين
 بدك امه فلا يتبعها في بنت مایل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والامساك
 تحت منها في منع ولا يفرد بحكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في وقت
 احدي عشر يفرد فيها في الاعناق والتدبير والوصية به وله والاقرار به وله
 بالشرط المذكور في المتون في الوصية والاقرار ولم ار الا ان حكم الاجارة له
 وينبغي فيه الصحة لانها يجوز للعدوم والجل اولى وينبغي ان يقع الوقت
 عليه كالوصية بل اذ في ولا فرق في كون الجنين تتعلا امه بين بني ادم
 والحيوانات قال ولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية
 البرازية ويثبت نسبه ونجب نفقته لامه ويرث ويورث فان ما يجب فيه
 من الغزاة يكون مورثا وبني ورثته ويصح الخلع عليها في بطن جارتها ويكون
 الولد له اذا اولدت لاقول من سنة اشهر ولا يتبع امه في سني من الاحكام
 بعد الوضع الا في سله وهي ما اذا استحققت الام بيمينه فانه يتبعها
 ولدها وباقرها لا كما في الذكر ويمكن ان يقال ثابته ولد له بهيمة يتبع امه
 في البيع ان كان معها وقتة غير القول به رد للبيع بغير بقضا فصح في
 حق الكل الا في ميلتين احداهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع
 بغير بقضا الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بغير بقضا من غير
 المشتري وكان منقولة لم يجر ولو كان منقولة لم يجر ولو كان فسخا لم يجر

الفقه الوجوه كما نطق ان يبعه جاز قبل قبضه من المشتري ومن غيره
 لكونه فسخا في حق الكل فيما عدا البيع بعد الاقالة حتى راينا نصا في عدم
 حوان قبل القبض مطلقا كذا في بيع الدخيرة الاعتبار للمعنى لا لللفظ وجوا
 به في مواضع منها الكفالة في شرط برائة الاصيل حواله وهي بشرط عدم برأ
 كماله ولو قال بعتك ان شئت او شأني او زيدا ان ذكر ثلثا بام او اقل كان
 بيعا خيار للمعني والابطال للتعلق وهو لا يمتلئ ولو وهب الدين لمن عليه
 كان ابر للمعني فلا يتوقف على القبول غير الصحيح ولو قال اعتق عبدك
 على بالف كان بيعا للمعني لكنه صحت اقتضا فلا تراعي شروطه وانما تراعي
 شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفد بالفا ورطل
 من حر ولو راجعها بلفظ النكاح صحت للمعني ولو نكحها بلفظ الرجعة صح ايضا
 ولو قال لعبدك ان ادبت الى العاقبات حر كان اذ ناله بالتحارة وتعلق عتقه
 بالادانظر للمعني لا كتابه فاسد ولو وقف على ما لا يحصى كسبي جميع صح نظرا
 للمعني وهو بيان الحق كالفرا لا لفظ ليكون عليه المجهول ويتعقد البيع
 بقوله خذ هذا ابدا فقال اخذت ويتعقد بلفظه الهبة مع ذكر البذل
 وبلفظ الاعطاء والاشارة والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه
 مفصلا معروفا في شرح الكفر وتتعد الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في
 الحائنه وبلفظ الصلح عن النافع وبلفظ العارية ويتعقد النكاح بما يدل
 على ملك الغير للحال كالبيع والراء والهبة والتملك ويتعقد السلم بلفظ
 البيع لعكسه ولو قال لعبدك بعت نفسك منك بالفا كان اعتقا على مال
 نظر للمعني ولو شرط رب المال للمضارب كل الرج كان المال قرضا ولو شرط
 لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق باللفظ العلق ولو صاحبه عن الف على

في بيع الرجوع صحوا ان الاعتبا
 المعنى لا لللفظ

كافي البرازيه التحليه تسليم الا في سابل الاولي قبض المشتري المبيع
قبل العقد بلا اذن البائع ثم يخل بينه وبين البائع لا يكون رد اله الثانيه
في البيع الفاسد علما منحه العادي وصح قاضي خان الفاسد تسليم الثالثه
في الهبه الفاسده اتفاقا الرابعه في الهبه الجائزه في روايه خيار
الرط يثبت في ثمانية المبيع والاجاره والفسحه والصلح عن مال
والكنايه والرهن للراهن والخلع لها والاعتاق علم مال للمنفك للبيده
والزوج هكذا في فصول العمادي معزيا الى الاستر وشي ففلا عن
بعضهم وتبعي ما في جامع الفصولين وزدت عليها في شرح سبعة
اخرى فصار في خمسة عشر الكفاله والحواله كافي البرازيه والابرار
الدين كافي اصول فخر الاسلام من بحث الهزله وتعليم الفقه بعد الطلبين
كما ذكره ايضا منه والوقف على قول ابي يوسف والمزارعه والمعامله
الحما الحاقا لها بالاجاره ولا يده فللخيار في سبعة النكاح والطلاق
الا الخلع لها واليمين والنذر والاقراز الا الاقرار بعقد يقبله والشرط
والسلم يشترط التقاض قبل الافتراق في الصرف فان تقارفا قبله
بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واذا
المشتري ابتاع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمه من المثلث
فان الصرف لا يقيد عندهما خلافا للمحمد كافي الجمع البيع لا يبطل بالشرط
في اثنين وثلاثين موضع بشرط رهن وقيل واحالة معلومين واشهاد
وخيار ونقد ممن الى ثلاثة وتأجيل الثمن الى معلوم وبراهة من العيوب
وقطع الثمار المبيعه وتركها على التخييل بعد ادراكها على المشتري به و
مرغوب فيه وعدم تكليم المبيع حتى يتيسر الثمن وزده بعيب

ب

وجه وكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الاودي
والطعام المشتري الا اذا عين ما يطعم الاودي وحمل الجارية وكونها نقيه وكونها
ملوبا وكون الفرس هلالا وكون الجارية ما ولدت وابقا الثمن في بلد اخر
والجل الى منزل المشتري فبما له حمل بالفارسيه وحرز المغل وحرز الخف
وجعل رقعته غير الثوب في حياطينها وكون الثوب سدا سيبا وكون السويق
ملوثا بسمن وكون الصابون متخذ من لبن اجرة من الزيت وبيع العبد الا اذا
قال من فلان وجعلها ببيعه والمشتري ذي خلل في اشتراط ان يجعلها المسلم
مسبي او يرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار الكمل من الحايثه **الخوده**
في الاموال الربويه هه را في اربع سابل في مال الخويض يعتبر من الثلث
وفي مال اليتيم في الوقف وفي القدي الرهن اذا اكسر ونقصت قيمته
فلله رهن تضمن الرهن قيمته رهنا تكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن
ما جاز ايراد العقد عليه بانفراده مع استثنائه الا الوصيه بالخدمه يصح
افرادها دون استثنائها من اشترى ما لم يره وقت العقد وقبله ووقت
القبض فله الخيار اذا رآه الاحمله البائع يبيت المشتري فلا يردده اذا رآه
اذا اعاده الى البائع **بيع** الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار
فيه للمالك وهي في التنقيح وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدايع وفيما
اذا باع عرضا من غاصب يعرض اخر للمالك به وهي في فتح التدبير **بيع**
البروات التي يكتسبها الديوان على العام لا تنفع فاورد ان ائمة تجاري
جوزوا بيع خطوط ائمة ففرق بين ما بان مال الوقف قائم عنه ولا كذلك
هنا كذا في القفيه **بيع** للمعدوم باطل الا فيما استجره الانسان من البقار
اذا حاسبه على ثمنها بعد استهلاكها فانه جائز استحقاقا كذا في القفيه

من باع او اشترى او اجبر ملك الاقاله الا في ما يملك المشتري الوصفي
مديون الميت دارا عشرين وقيمها خمسون ثم يقع الاقاله لمشتري الملك
غلاما بالفا وقيمته ثلاثه لم يقع ولا يملك الرد بعيب ولا يملكه بخيار
شريط او رويه والولي على الوقف لو اجبر ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على
الوقف والوكيل بالشرا لا يقع اقلته خلاف بالبيع تقع ويضمن والوكيل
بالتمن على خلاف تقع اقاله الوارث والوصي دون الموحي له وللوارث
الرد بالعيب دون الوصي له لا يقع الاجاره بعد هلاك العين التي
اللقطه وفي اجاره العرما بيع الديون بعد هلاك الثمن الوقوف بطل
موت الموقوف على اجارته ولا يقوم الوارث مقامه الا في العتقه وله صور
في شفعه الولوالجيه الموقوف عليه العتد اذا اجازته نفذ ولا رجوع له
الا في مسيله في قسمة الولوالجيه اذا اجاز الفريز قسمة الوارث فان له
الرجوع **الحقوق** المجريه لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعه فلو
صالح عنه بما بطلت ورجع به ولو صالح المجريه بما يختاره ولا شيء
لها ولو صالح احدي زوجتيه بما ليتها لم يلزم ولا شيء لها
هكذا في الشفعه وعليه هذا الاجوز الاعتياض في الوطاف بالاوقاف
وخرج عنها حق القضا ومن ملك النكاح وحق الوق فانه يجوز الاعتياض
عنها كما ذكره الريلعي في الشفعه والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول
له بما لم يبيع ولم يجز وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المروزي
الطريق روايتان وكذا بيع الشرط والعقد لا يتبع **العقد** الثاني
اذ اتفق به حق عبد لفر وارفع الفاد الا في ما يملك اجبر فاسد اقرار
المستاجر صحيحا فلاول نفعها والمشتري من المكره لو باع صحيحا

للمكره نفعه والمشتري فاسد اذا اجبر فللبايع نفعه وكذا اذا
روج **الغش** هو ان يبيعه في ميلتين احداهما في الولوالجيه اشترى الاسير
المسلم من دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا او عروضا مغشوشه
فان كان الاسير عبدا لم يجز الثانيه يجوز اعطا الزبوا والثمن
في الجنايات للبايع حبس المبيع للثمن الحال الا في ما يملك في الزاربه
لو اشترى العبد نفسه من موله ولو امر عبدا اشترى نفسه
من موله فاشترى الامر ولو باع داره وسأكتها قبض المشتري
المبيع بلا اذن البايع قبل نقد الثمن ثم يقرب فللبايع نفعه تصرفه
الا في التصريف **التدبير** والاعتاق والاستيلاء وله ابطل الكتابه
كافي الزاربه سرا الامره فيها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه
الا اذا اشترت من ابيه او منه ومن اجنبي كافي الولوالجيه **اقاله**
الاقاله صحيحه الا في السلم لو كان المسلم فيه ديناسقط والناقط لا يبرؤ
كما ذكره الريلعي في باب التحالف **المستأجر** يبيع مديونه ومكاتبه
دون ام ولده ومن باب مال التاييب بطل بيعه الا اذا اب المحتاج
كذا في نفعات الزاربه **المقبوض** على يوم الثرام مضمون عند
بيان الثمن وعروضه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح
الكثير **الحيله** في عدم رجوع المشتري على بايعه بالتمن عند
استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البايع قبل ذلك
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في الزاربه **خيار الشرط** البيع
ما اخل على الحكم لا على البيع فلا يطله كافي فرق الكراسي في دعوي
الزاربه الموافق عند الامام الثاني المنافع والحقوق والطريق

البايع حبس المبيع

المقبوض على يوم الثرام مضمون عند بيان الثمن وعروضه النظر ليس بمضمون

والميراث في ظاهر الرواية المرافق والمحقق انتهى لا يبطل بموت البائع
الا في الاستقناع فيبطل بموت الصانع البيع اخلفا في اصل التاجيل
فالقول لنا فيه الا في السلم وان اخلفا في مقداره فلا يخالف الا في السلم
راس المال بعد الاقاله كقولنا ما ولا يجوز التصرف فيه بعد ها قبلها
الا في سيلتين لا يخالف اذا اخلفا فيه بعد ها بخلاف قبلها ولا يشترط
قبضه بعد ها قبل الافتراق بخلافه قبلها بذكر الصرف كراس المال
فلا بد من القبض قبل الافتراق فيما ولا يجوز التصرف فيما قبل القبض
الا في مسيلتين لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقاله كقبضها بخلاف
راس المال والكل في الشرح يستلزم قيام المبيع عند الاختلاف
للتخالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كافي الهدايه
الربا حرام الا في ما يلزم من مسلم وحزبي ثمه وبين مسلمين اسما
ثمه ولم يخرجوا بينا وبين المولى وعبدوه وبين المتفاوضين وشريكي
العنان كما في ايضاح الكرماني **كتاب الكفالة والحواله**
براه الاصيل موجب لبراه الكفيل الا اذا ضمنه الالف التي على فلان
فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ
دون الكفيل كذا في الخانيه **التاخير** عن الاصيل تاخير عن
الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بما لم يقبله انان ثم
عجز المكاتب تاخرت مطالبه المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبه
الكفيل الان كذا في الخانيه ولو كان الدين موجلا فلكل به فوات
الكفيل حل عوته عليه فقط فللطالب اخذه من وارث الكفيل ولا
رجوع للوارث ان كانت الكفاله بالامر حتى يجل الاجل عند ذلك

المجع اذا الكفيل بموجب برأته للطالب الا اذا اجالها الكفيل على
مد يونه وشروط براه نفسه خاصه كما في الهدايه **الغرور** لا يجوز
الرجوع به فلو قال اسلك هذا الطريق فانه من فسلكت فاضاع للصوم
او كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فاكله فأت لضمان وكذا لو
اخبره رجل المفاحره فتزوجها ثم ظهرت مملوكه فلا رجوع بقيمة
الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالسوء
زوجه امرأة على المفاحره ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه
المستحق من قيمه الولد الثانيه ان يكون في ضمن عقد معاوضه
فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء
ويرجع بقيمة البنات لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان
يسلم الثالثه واذا قال لاهل الرق بايعوا ابني فقد اذنت له في
التجاره فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال
بايعوا عبدي فقد اذنت له فبايعوه وحقه دين ثم ظهر انه عبد
الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا او الا فيبعد العتق وكذا اذا ظهر
حرا او مدبرا او مكاتبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر
بمبايعته كذا في ما دون السراج الوهاج السالته ان يكون في عقد
رجع نفعه الى الدافع كالوديعه والاجاره حتى لو هلك الوديعه
او العين المستاجره ثم استحققت وضمن المودع والمستاجر فانهما
يرجعان على الدافع بما فضاء وكذا اذا كان بمعاها وفي العاربه
والهبيه لا رجوع لان القبض كان لنفسه وعامه في الخانيه في فصل
الغرور من البيوع وقد ذكر في القفيه ما يبرهن من هذا النوع

منها الوجه المالك نفسه دلالة فاستراه بنا على قوله ثم ظهر انه اراد
 من قيمته وقد اختلف المشتري بعينه فانه يرد مثل ما اختلف ويرجع
 باليمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاستراه
 بنا على قوله ثم ظهر فيه غبن فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري
 ويرده المشتري بغر والدلال وبما قرناه ظهر ان قول الريلقي
 في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد امرين بالشروط او معاوضة
 قاصر وتفرع على الشروط الثاني مسيلتان في باب متفرقات بيوع
 الكثر اشترى فانا عبد ارتهنى فانا عبد **لا يلزم واحد** احضار
 احد فلا يلزم الروح احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى
 عليها ولا يمنعها منه الا في ما يبل الكفيل بالنفس عند القدرة
 وفي الاب اذا امر احديا باحضار بعضهما ابنة فطلبه الضامن منه
 فغلب الاب احضاره لكونه في تدبير كافى جامع الفصولين الثالث
 سيجان القاضي حلي رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه
 فغلب الدين ان يطلب السجان كافى الفقيه الرابع ادعى
 الاب ميراثه من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من
 الاب احضارها فان كانت خرج من حواجرها امر الاب القاضي باحضار
 وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا اخر والا ارسل اليها امينا من امنا
 ذكره الولو الجيه من القضاء من قام عن غيره بواجب بامر فانه يرد
 عليه بما دفع وان لم يسترطه كالامر بانفاق عليه وبتقاضي دينه الا في
 ما يبل امره بتقويض عن هبته او بالاطعام عن كفارته او بادره
 ماله او بان يهب فلان اعنى واصح في وكاله البرازيه في كل موضع

غرض البائع المشتري

غرض الباطل المشتري

باحضاره

بذلك المدفوع اليه المال المدفوع اليه متابلا بملك عاك فان المأموره
 يرجع بلا شرطه والا فلا وذكره اصلا في السراج الوهاج فليراجع **الكفيل**
 الكفيل النفس بطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفر
 بنفسه فلان الى شىء على ان يبرأ بعده لم يصر كفيل اصلا في ظاهر الزوا
 وهى الحيله في كفاه لا تلزم كافى جامع الفصولين امرا الاصيل بوجوب
 ابر الكفيل الا كفيل النفس كافى جامع الفصولين كفل بنفسه
 فاقطاعه انه لا حق له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى
 وهكذا في البرازيه الا اذا قال لا حق لي قبله ولا لموكل ولا ليعينه
 انا وصيه ولا لوقت انا متولىه فيفيد ببرا الكفيل وهى ظاهر
 في اخر وكاله الباع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفاه
 انتهى **الكفيل** منع الاصيل من السران كانت كفاه حاله
 لتحصله منها الا بالاداء او البراوى الكفيل بالنفس يوده اليه
 كافى الصغرى وينبغي ان يفتى بما اذا كانت بامر **لا تقع** الكفاه الا
 بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء او البراوى فلا يصح بغيب كيد
 الكتابه فانه يسقط بالتعجز قلت **الافى** مسيلتان لم ار من افهما
 قالو الوكفل بالنفقة المقرره الما صفيه صحت مع الخفاء تسقط بدونها
 بموت احد هما وكذا الوكفل بنفقة شىء مستقبل وقد قرر لها
 في كل شىء كذا او بيو مياي وقد قرر لها كل يوم كذا كذا حوايه فلها
 صحبه **كتاب التقضا** والشهادات والد عاوى لا يعقد
 على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذى خطوط القضاء
 الما صين لان القاضي لا يقضى الا بالحجه وهى البينه او الاقرار او

لكفيل منع الاصيل

عليه

التكول كافي وقف الخائيه ولو احضر المدعي خط اقرار المدعي عليه
لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على اصل المال كافي قضا الخائيه وفي
بيع القنيه اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على يابه مكتوبا
وقف على مسجد كذا البرده لانها علامه لا تبني الاحكام عليها وعلى
هذا الاعتبار كتابه وقف على كتاب او مصحف قلت الا في مسيلين
الاولي كتاب اهل الحرب وطلب الامان الي الامام بعمل به وبليت
الامان لهم كافي سائر الخائيه ويمكن الحاق البرامات اللطاسه بحساب
بالوظايف في زماننا ان كانت العده انه لا يزور وان كانت العده
في الامان تحقق الدم فلا الثانيه بعمل بد فتر السمسار والصراف
والبيع كافي قضا الخائيه وتعقبه الطرطوسي بان ما يجازد واصل
مالك في عمله بالخط تكون الخطيسه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهان عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتعامده من
الشهادات وفي اقرار البرازيه ادعي ما لا يقال المدعي عليه كما
يوجد في تذكر المدعي بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو
قال ما كان في حريتك فعلا الا اذا كان في الحريره سئ معلوم وذكر
المدعي ما معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان
التصديق لا يلحق بالجمهور وكذا اذا اشار الى الحريره وقال ما فيها
فهو على كذا ابيع ولو لم يكن اشار اليه لا يصح للمجهاله تسمي عليه
حق اذا امتنع عن قضايه فانه لا يضرب وكذا اقالوا ان المديون لا يضرب في
الحبس ولا يقيد ولا يغفل الا في ثلاث اذا امتنع عن الاتفاق على قرضه
ذكروه في النفقات واذا لم يقسم بين نايه ووعظ فلم يرجع كافي

ادعي ما لا يقال المدعي عليه
فلا يوجد في تذكر المدعي عليه
فلا لزمته وليس اقرارا

الوهاب من القسم واذا امتنع عن كفاه الظاهر مع قدرته كما صرحوا به
في بابه والعلة الجامعة ان الحق يعوت بالناخير فيها لان القسم لا يقضي
وكذا القفه القريب فسقط بمعنى الرهن وحقها في الجماع يعوت بالناخير
لا الى الحلف **حكم** القاضى غير حق مجهول فلو ادعي على شريكه خيانة
مبنيه لم يحلف الا في ما يلب الاولى اذا اتهم القاضى وصي اليديمر
الثانيه اذا اتهم متولي الوقف فانه يحلف ما نظر اليديمر والوقف
كافي دعوي الخائيه الثالثه اد ادعي المودع خيانة مطلقا فانه
يحلف كافي القنيه الرابعه الرهن المجهول الخامسه في دعوي
الغصب السادسه في دعوي الرقه وهى الثلاث التي تسمع فيها اله
فصارن سنته **النص** يقتصر على المتقضي عليه ولا يتعدى الى
غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافه الناس فلا تسمع دعوي
احد فيه بعده في الحريره الاصلية والنسب ورة العتاقه والتكاح كافي
فتاوى الصغرى والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافه فتسمع
الدعوي بالملك المحكوم به كافي الخائيه وجامع النصولين وفي واحدة
يتعدى الى من يلقي المتقضي عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
المشترى بالبيئه والقضا كان قضا عليه وعلى من يلقي الملك منه
فلو برهن البائع بعدم الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يده وارثا
بقضايته ذكرت انه ورثها كان قضا على اير الورثه والميت فلا يتبع
بينه وارث اخر كافي البرازيه وفي شرح الدرر والعز لملا حسروه
في باب الاستحقاق والحكم بالحريره الاصلية حكم على الكافه حتى لا تسمع
دعوي الملك من احد وكذا العتق وفروعه واما الحكم في الملك المورث

عوي

فعلى الكافة من التاريخ الى قبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبد ملكك
منذ خمسة اعوام فقال بكي اني كنت عبد بشر ملكي منذ ستة اعوام
فاعتقني فبرهن عليه ان رفع دعوي زيد ثم اذا قال عمرو لبكر انك
عبدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه بقتل
ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويبرهن عليه ان قاضي خازن
في اور البيوع في شرح الزيادات فصارت مايل الباب على قسمين
احد ما عتق في ملك المطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضايه
قضا على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا
على ذكر ملك فان الكتب المشهوره خاليه عن هذه الفايده انتهى **م**
اختلاف ان شاهدين مانع من قبولها ولا بد من التوافق لفظا ومعنى
الا في مايل الاولي في الوقف يقضي باقلها كما في شهادات فتح التبر
معربا الى الخصاف الثانيه في المراد اختلاف في مقدار يقضي الاقل
كما في الزاريه الثالثه شهد احد بما بالهبة والاخر بما بعطيه بقتل
الرابعه شهد احد بما بالكتاب والاخر بالزوج وما في شرح الزاوي
الخامسه شهد انه له عليه الف والاضرانه اقر له بالقتل كما في
العهده السادسه شهد انه اعتقه بالعربيه والاخر بالفارسيه
يقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها وهي الابعه واجمعها
انها لا تقبل في القذف كذا في الضيرفيه وذكرت في الرجز سته
اخرى فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم راي في الخصاف في باب الشهاده
بالوكاله مايل ترا عليها فلتر اجمع وقد ذكرت في الرجز ان المستثنى
اثنان واربعون سيله ويثبتها بفصله **يوم** الموت لا بد من التوافق

القتل ويوم القتل بدخل كذا في الزاريه والولوالجيه فان يوم القتل
لا بد من دليل وبني سيله الزوجه التي منها ولد فانه يقبل بيمينها تاريخ
مناقض لما قضي القاضي به من يوم القتل وفي القنيه من باب
الدفع في الدعوى ذكر سيله الصواب فيها ان يوم الموت بدخلت
القتل فارجع اليها ان شئت وذكر مايل في باب خزانه الاكل في
الدعوى في ترجمه الموت فراجع ذلك وقد اشبعنا الكلام عليها في
الرجح من باب دعوي الرجلين **شاهد** الحسيه اذا اقر شهادته
لغير عذر لا تقبل لنفسه كما في القنيه **ادي** احد الشريكين
القائم مع شريكه فلا جبر عليه الا في جاري يمينهما وصيان ونحو
سقوطه وعلم ان في تركه ضرر اذ ان الاثني من الوصيين يجبر على
الحانيه وينبغي ان يكون في الوقف كذا **الشهاده** بالمجهول
غير صحيحه الا في ثلاث اذا شهدوا انه قتل بنفسه فلان ولا
تفرقه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه او يغضب شي مجهول كما في قضاء
الحانيه **الشهاده** برهن مجهول صحيحه الا اذا لم يعرفوا قدره **م**
ما رهن عليه من الدين كما في القنيه للقاضي ان يبال عن سبب
الدين احتياطا فان الى الخصم اخراج دفتر الحساب باسمه باخراجه ولا
لا يجبره كذا في الحانيه **فصل** القاضي في موضع الاختلاف جابر
الا في موضع الخلاف وحمل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف
والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في التاخر خاينه ومنهم من فرق
بينما بان الاول دليل دون الثاني **كل** من قبل قوله فعليه القامين
الا في مايل عشر في القنيه الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم او رقيقه

الشهاده برهن مجهول

لا يقبل قوله الوصي
وانتفاضي

وفي بيع القاصي ما بالينيم وادعي اشتراط البراه من كل عيب وفوا
 على القاصي اجارة مال وقف واليدير وفيما اذا ادعي الموهوب له هلاك
 العين او اخلاف في اشتراط العوض وفي قول العبد البائع انما دون
 والاب في مقدار الثمن اذا استرى لابنه الصغير واختلف في مع الشفع
 وفيما اذا انكر الاب شراه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه الموهوب المتولي
 من الصرف **المقتضى عليه** في حادثة لا تسمع دعواه ولا يبينه الا اذا ادعي
 تلقى الملك من الدعوى او النتاج او برهن على ابطال القضا كما ذكره العاري
 والدفع لعود القضا بواحد مما ذكره صحيح وينتقض القضا كما يسمع
 الدفع قبله يسمع بعده لكن لحدثة الدلائل وتسمع الدعوى بعد القضا
 بالنكول كما في الخاتبة **تناقض** الشهاح غير مقبول الا فيما كان
 محله الخفا ومنه تناقض الوصي والوارث كما في الخاتبة **الشهران**
 اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادتين الظهيرية الا اذا
 كان عند بين مسلم ونفرائي فشهد نصرانيان عليهما بالعق فالحقا
 تقبل في حق النفرائي فقط كما في العاق منها **تنبيه** شهادة
 النفي غير مقبولة الا في غير فيما اذا علق طلاقا على عدم سبي فشهد
 بالعدم وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول
 النصارى وفيما اذا شهد ابتعاد الداية عنه ولم يزل على ملكه
 وفيما اذا شهد الخلع او طلاق ولم يثبتش وفيما اذا امن الامام
 اهل المدينة فشهد ان هو لم يكونوا فيهم وقت الامان وفيما
 اذا شهد ان الاجل لم يدكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا
 لا وارث له غير وفيما اذا شهد الفها رضعه الطفل بلبس شاة

اداعي الموهوب له هلاك
 العين لا يخلو له القضا
 وفيما اذا ادعيه

الشهران على النفرائي
 لا يقبل الا في غير

بما او طلاق ولا يثبتان
 قبل

لا يلبس نفسها كما في جامع الفضول وتقبل بينه النفي المتواثر كما في
 الظهيرية والبرازية وفي ايمان المديانية لم يرق بين ان يحيط ان اهد
 اوله في عدم القبول يفسر اذ كره في قوله عبده حوان لم يحج الا ان
 نشهد ما يحج في الكوفة لم يفتق بتاعدا انه نفي معني لم يحج
القضا يجوز على الصحة ما امكن ولا ينتقض بان كان كافي شهادة
 الظهيرية **الفتوى** على عدم العمل بعلم القاصي في زماننا كما في جامع
 الفضول الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا كما في اقتضيه
 والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمعروف كما في كلام الناس في ظاهر المذهب
 كالادلة وما ذكر محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
 ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما مفهوم الروا
 حجة كافي الغاية من الحج **الحج** بتقدم الزمن وقد اوفضا صا او
 خالفه كذا في لعان الجوهر اذا سئل المقتنى عن شئ فانه نفى
 بالصحة خلا على الحال وهو وجود التراب كذا في صلح البرازية
 المقتنى انما المقتنى بما يقع عنده من المصلحة كذا في مير البرازية ويتبين
 الاتفاق في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والحواشي القديمة **يقبل**
 قول الواحد في احدى عشر موضع كما في منظومة ابن وهبان
 في تقديم المتكلم وفي الجرح والتعديل والمترجم وفي جودة العلم
 فيه ورداته وفي الاخبار بالفلس بعد مضي المدف وفي زسور
 القاصي الى المزي وفي اسنان العيب ودية رمضان عند الاعتذار
 وفي اخبار الكاهن بالموت وفي تقدير ارس التلث وزدت اخرى
 يقبل قول ابن القاصي اذا اخبر بشهادة شهود على عين تقيد

كذا

لا سقط

تقبل شهادته الواحد في مكان

حضورها كما في الصبري الناس احرار الا في الشهادة والفضاض
والحدود والديه اذا الخطا القاضي كان خطاؤه على المقتضى **ل**
وان تعبد كان عليه كذا في سر الخانية وتعامده في قضا الخلاصة
لا تسمع الدعوى بعد الا بر العام كولا حق في قبله الاضمان الدرك
فانه لا يدخل خلاف الشفعة فانها تنسقط به بخلاف ما لوقا **ل**
لاحق في قبله ثم ادعي لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد الا بر
والنوق في جامع الفضولين وقد ذكرنا بعد هذا اذا ابراع الربا
لا يسمع تسمع الدعوى به وتقبل البيه وفي التيممة لوقا **ل**
لاحق في هذه الضبعة ثم ادعي المضايق وقف عليه وعلاؤه
وفيه اختلاف المتأخرين وفي التيمية ايضا مان عن ورثه ايضا مان **ل**
فاقتسموا التركة بينهم وانراكل واحد منهم صاحبه من جميع الدعا
ثم ان احد الورثة ادعي ديناً على الميت وعلى تركه الميت تسمع **ل**
انتهى وفي قسمة المنية قسما ارضا فستتركه واوكل واحد منهما
انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد احدهما الفسخ بالغير
فله ذلك اذا كان الغبن فاحا عند بعض المأج انتهى وفي اجارات
البرازيه ان الا بر العام انما يمنع اذا لم يقربان الغبن للدعي
فان اقر بعد ان الغبن للدعي سلمه له ولا يمنع الا بر او في دعوى
التيمية ان الا بر العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر
من دعوى البرازيه ابراهه عن دعاوى ثم ادعي عليه بوكالة
او حناية صح بخلاف ما اذا ابر الوارث الوصي ابراعا مان اقترانه
قبض تركه والده ولم يبق له حق منها الا استوفى ثم ادعي في يد

لا تسمع الدعوى بعد الا بر العام

البر العام

الوصي

الوصي ثانيا من تركه ابيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض
جميع ما على الناس من تركه ابيه ثم ادعي على رجل ديناً يسمع كذا في الخانية
و فيه الطرسوسي بخارده ابن وهبان الرابعه صالح احد
الورثة و ابراعا مان ثم يبرهن من التركة ليكن وقت الصلح الاصح جواز
دعواه في حصته كما في صلح البرازيه الخامسة الا بر العام في ضمن عقد
فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازيه **ثم** اعلم ان قولهم لا تسمع
الدعوى بعد الا بر العام الا بحق حادث بعد تبديد جواب حادثه اقر
ان في ذمته لفلان كذا او ابراه علمنا ثم ادعي بعد ما انه اقر بعد ما ان
لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بيئته ولا يمنعها الا بر العام
لانه انما ادعي بما سطل بعد لا قبله وقول فامني خان في الصلح انه لو برهن
بعده على اقرانه قبله بانه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على اقراره
بعده انه لاحق له وانه سطل فيما ادعي يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه
من ان اقراره بعد الا بر العام مبطل ولكن في جامع الفضولين من السنا
كفل عنه بان الرجل يالف يد عليه فبرهن الكفيل على اقرار المذكور
له وهو يجب انهما قارا وعين حملا يقبل ولو اقر لها الطالب عند القاضي
بري وانما لا تقبل البيه على الاقرار لانه تسمع عند صحة الدعوى
وقد بطلت هنا للتناقض لان كماله اقرار يصحها انتهى وانظر
ما كتبناه في الدائيات من سبله دعوى الربا بعد الا بر او اخواني
الجامع يدل على ان التناقض من الاصل معفو عنه حيث قال ويقال
له اطلب حضمك في حاصمه انتهى **تتمتع** الشهادة بدون الدعوى
في الحد الخامس والوقف وعنف الامة وحريتها الاصلية وفيما

اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس

قبض

نحصر فيه تعالى كرمضان وفي الخلاق والابلا والطهار وتعامه في شرح
ابن وهبان دفع الدعوي صحيح وكن ادفع الدفع وما زاد عليه يعم هو
المختار وكما يعم الدفع قبل اقامة البينة يعم عند الحاكم الاول يعم
عند غيره وكما يعم قبل الاستمهال يعم بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى
اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثاني له بينة تكن
قال يبتني به غايبه عن البلد لم تقبل الثالث لو بين دفعاً فاسدا
ولو كان الدفع صحيحاً ولو قال يبتني حاضرة في المصراع عمله الى المجلس الثاني
كن في جامع الفصول والامهال هو المفتي به كما في البرازيه وعبر هذا
لو اقر بالدين وادعى ايقان او الابرأ فان قال يبتني في المصراع يقضي
عليه بالدفع والا فبني عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة
المخمسه كما ذكرته في الشرح **اقر** بالدين بعد الدعوي ثم ادعى ايقانه
لم تقبل للشافعي الا اذا ادعى ايقانه بعد الاقرار به او التفرق عن المجلس
لكن في جامع الفصولين **الوكاله** من غير المدعي لا تصح الا اذا كان
احد الورثة لا ينتصب احد خصما عن احد قصد ابعير وكاله وبيانه
ولا يه الا في ميلتين احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانيه
احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان
عن القنيه لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث
الاولي لرجا الصالح بين الاقارب الثانيه اذا استعمل المدعي الثالثه
اذا اعند ربه **البقا** اسهل من الابتداء الا في مسئلة اذا سبق
القاضي فانه يتعرب واذا ادلى وفاسقاً يعم وهو قول البعض
وجوابه في النهايه والعلاج الثانيه الاذن للابق صحيح واذا سبق

المادون صار محجوراً عليه ذكره الربيعي في القضا **من** عمل اقاربه قبلت
ببنته ومن فلا الا اذا ادعى ارثاً او نفعه او حضانه فلو ادعى انه
اخوه او جده او ابن ابنته لا يقبل بخلاف الابوه والبنوه والزوجه
والولا بنوعيه وكن امعتق ابيه وهو من مواليه وتعامه في باب
دعوى النسب من الجامع **لا يقبل** شهاده كافر على مسلم الا بشها
او ضروره فلا يثبت توكيل كافر كافر بكل حق له بالكوفه عذقم
كافر فيقتل في خصم مسلم اخر وكن اسهادتها على وكيل كافر موكله
مسلم وهذا بخلاف العكس في الميلتين لكوفها شهادته على المسلم قصداً
وبما سبق فمنا والثاني في ميلتين في الايضاسه عند عمل اخر انه ادعى
الي كافر واحضر مسلماً عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النفر
ابن الميت فادعى على مسلم حق وتعامه في باب شهادات الجامع لا يقضي
القاضي لنفسه ولا لمن لا يقبل شهادته له الا في الوصيه لو كان القاضي
غير ميت فائتبان فلانا وصيه صحيح ويري بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع
له قبل القضا امتنع القضا بخلاف الوكاله عن غايب فانه لا يجوز القضا
بها اذا كان القاضي مدلول الغايب سواء كان قبل الدفع او بعده وعما
في نضا الجامع **ابن** القاضي كالقاضي لا عملة عليه بخلاف الوصي
فانه يلحقه العمد ولو كان وصي القامي فيس وصي القامي وامينه فوق
من هذه ومن اخرى هو ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
وصي له وان منصوب القاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي
جعلك في بيع هذا العبد واخلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم
يردوا الصح انه امينه فلا تلحقه عمد وقد اوضحناه في شرح الكفر

كافر

ومع البرازي من الوكالة انه يلحقه العهدة فليراجع **ينصب** القاضي وصيا
 في مواضع اذا كان على الميت من اوله او تنقيب وصيه وفيما اذا كان للميت
 والصغير وفيما اذا كان المستري من مورثه شيئا واراد به رده فعليه
 بعد موته وفيما اذا كان اب الصغير مسرفا مبدرا فينصبه للحفظ ويكره في
 حقه الوالديه موضوعا اخر فينصبه فيه فليراجع وطريق نصبه ان يشهدوا
 عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي
 فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا قاضي القضاة والمأمورين **لا يسل**
 القاضي المحدثه الامن قريب محرم ومن جرت عادته به قبل القضاء بشرط
 ان لا يزيد ولا خصومه لما وردت موضعين من تهذيب العلائقي من
 من اللطمان ووالي البلد ووجهه ظاهر فان منعها انما هو خوف من
 مراعاة لاجلها وهو ان راعي الملك ونائبه لم يراع لاجلها **اذا ثبت**
 افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في ما
 التيسر كما في البرازية والحقت به ما اوقف وفيما اذا كان رب المال
 غائبا **لا يجوز** قضا القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا اورد عليه
 كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في
 السراج الوهاج **للقاتلي** ان يفرق بين الشهود الا في شهادة
 النساء قال في الملتقط حكى ان ام بئر شهدت عند الحاكم فقال فرق
 بينهما فقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تقتل احدا مما تقدم
 احدا مما اتهم في فسكت الحاكم **شاهد** الزور اذا ثبت تقبل لوجه
 الا اذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا في الملتقط **قضا**
 الامر جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخلية

مطلق
 اذا ثبت اعسار بعد
 القضا

قضا الامور
 وجوز قاضي البلد

كذا في الملتقط الحكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسيلة ذكرنا في شرح الدرر
 وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسيلة وذكر الخصايف في باب الشهادة
 بالوكالة مسيلة في اختلاف الناهدين خالف الحكم فيها القاضي **كل**
 موضع يحرم فيه الوكالة فان الوالي ينتصب خفيا عن الصغير فيه
 وما لا ينتصب عنه في التقرب بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم
 الكفاة ولا ينصب عنه في الفرقة بالا باع عن الاسلام واللعان كذا
 في المحرط لا تسمع البينة علم من الا في وارث مقرب من على الميت فقام
 البينة للتعدي وفي مدعاه عليه او بالوصاية فزهر الوصي وفي
 مدعي الوصي عليه اقربا لوكالة فيثبتها الوكيل فعلا للفرق قال في جامع
 النصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوهم
 الفرز ومن غير الفرز لولاها فتكون هذا اصلا انتهى ثم رأيت رأيا
 كتبه في شرح من الدعوى وهو الاستحقاق لتقبل البينة به مع
 اقرار المستحق علمه ليمكن من الرجوع على رايه ولا يسمع على ما كنت
 الا في مسيلة ذكرناها في دعوى الرجوع ثم رأيت خاسيا في القضية مغريا
 الجامع البرعوي لو حوكم الاب بحق عن الصبي فافتر لا يخرج عن الخصومة
 وبين تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا اقر
 خرج عن الخصومة ثم رأيت سادس في القضية لو اقر الوارث للموصي له
 فالتا مع البينة مع اقراره ثم رأيت سابقا في اجاره منية المعنى لجر
 دايه بعينها من رجل ثم اقر فاقام الاول البينة فان كان الاجير حاضرا
 تقبل البينة وان كان مقرا بما يدعيه هذا المدعي وان كان غائبا
 لا تقبل انتهى **كتمان** الشهادة كبير وحرم التناحر بعد الطلب

الا في ما يبل ان يكون عاجزا عن الدهاب وفيما اذا قام الحق لعينه الا ان يكون
اسرع فتولا وان يكون الحاكم جابرا وان يخبره عدلان بما يسقط وان
يكون معتقدا القاصي خلافا معتقدا الكاهن وان يعلم ان القاصي
لا يقبله **القاسق** اذا باب تقبل شهادته الا الحدود في القبول
والمعروف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلا علماني المتطوعه
وفي الخاتيه القبول لا يقبل شهادته الفروع لاصله اذا شهد الحدان
ابنه عدايه شهادته الفرع على امله جابر الا اذا شهد عدايه لاه
او شهد عدايه بطلاق صهره امه والام في نكاحه اذا تقارنت
بينه الطوع مع بينه الاكراه فبينه الاكراه اولى في البيع والامان
والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدي الطوع كما اذا
اختلفا في صحة بيع وفاده فالقول لمدي الصحة اذا اختلفا المتبايعان
خالفنا الا في ميله ما اذا كان المبيع عبدا فحلف كل بعثه غير صفا
دعواه فلا تخالف ولا تسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري
كما في الواقع **المضا** يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصه وعنده الزمان اللطاف
لعدم سماع الدعوى بعد حمله عشر سنه لا تسلم ويجب عليه عدم
سماحه الراي الى القاصي في ما يبل في الوال عن سبب الدين للمدي
ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب الحاسبه بين المدي عليه فان امتنع
لا جبر وهما في الخاتيه وفي التفريق بين الشهود وفي الزمان المكان
والزمان وفي خليف الكاهن ان راه جاز كما في العيريه وفيما اذا باع
الاب او الوصي عقلا الصغير فالراي الى القاصي في تقضيه كما في بيعه

لو ازال ان يمدد بها الدعوى لا تسخ

اد اراي القاصي في تخلف الدين حلفه

الخاتيه

113
اد اراي القاصي ان
يخشي منه العدا

الخاتيه وفي مد حبس المديون وفي تقييد المحبوس اذا خيف قراره
وفي حبس المديون في حبس القاصي او للصوم اذا خيف قراره
كما في جامع الفصولين وفي سوال الكاهن عن الايمان اذا اتقه
وفيما اذا اتقرف الناظر ما لا يجوز كبيع الوقت او رهنه فالراي للقاصي
ان شاغله وان شاعرا اليه ثقه بخلاف الناظر فانه يقصر اليه كما
في القنيه من سعي في نقص ما في من جهته فسيببه مردود عليه
الا في موضع اشترى عبدا او قبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من
فلان القايث يكن او برهن فانه يقبل وهب جاريه واستنوبها
الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او استنوبها وبرهن
تقبل ويسترد ها والعكر كذا في بيع الخلاصه والزازيه وفي فتح
القدير نقل عن الشيخ السافق لا يبر في الحريه وفرو عما انتهى
وظاهر ان البائع اد ادعى التدبير او استيلا لا تسلم فالهيه في
كلام الشاوي مثال وفي دعوى البرازيه سوى بين دعوى البائع
التدبير والاعتناق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما ما يبل الا في
باعه ثم ادعى انه كان اعتقه **الثانيه** اشترى ارضا ثم ادعى ان الباع
كان جعلها مقبوره او مسجد **الثالثه** اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع
كان اعتقه **الرابعه** باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي بيع الخاتيه
وتضايها وفصل في فتح القدير وفيه في اخر باب الاستحقاق فليست
رفصل في الظهيريه فيه تفصيلا او خروجه فظاهر ما في العار
ان المعتد القبول مطلقا **الخامسه** باع الاب ما له والدعوى انه
وقع بعين فاحسن ان دسه الوصي اذا باع ثم ادعى كذا ان باعه

اد ادعى البائع انه من ادعى

المتولي على الوقف كذا ذكر الثلاث في دعوي المبيته ثم قال وكذا
 كل من باع بزيادة الفاد وبشرط العادي التوفيق بانه لم يكن عالما
 به وذكرها اختلافا من فروغ اصل المسيله لو ادعى البائع انه
 قصولي لم يقبل وفيها الوضوح الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل **الاستدلال**
 في صحة الدعوي بيان النسب الا في دعوي الغبن كما في النزاع
لا يثبت اليد في العقار الا بالبينة او علم القاضي ولا يكتفي بالتصادق
 لصحة الدعوي الا في دعوي الغصب كما في الترامنه كما في النزاع
الشهادة ان وافقت الدعوي قبلت الا في **سائل** ادعى ديناً
 بسبب فشهد ابا المطلق لو كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها
 فشهد انها منكروحه ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهد ابا
 بتاريخ على المختار ادعى ان فعل كغصب وقتل فشهد ابا اقاربه
 ادعى كفاله من فلان فشهد ابا كفاله عن اخر ادعى ملكا **عيسى**
 بالسرا من رجل لم يعينه فشهد ابا المطلق ادعى ملكا مطلقا
 فشهد ابا بسبب بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب
 ادعى الا ينافي فشهد ابا لافرا او التخليل ادعى الهبة فشهد ابا لافرا
 كما في التخييص وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير وقد ذكرنا
 في الروح ثلاثة وعشرين مسيله فليراجع **الاسام** يعني بعله
 في حد القذف والقصاص والتزويج كذا في الراجيه وفي التهن
 يعني القاضي بعله الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى
 في مجتهده فيه فقد قضاؤه الا في ما يلبس بحاجتها فيعادل عدم الشا
 لوقفتي ببطلان الحق بمعنى المده او بالتزويج للعجز عن الاتفاق

لا يمام ان يقضي بعله في التفرقة

المسائل التي ينبغي
 انما هي القصص

عما يباع الصبح لاحضرا او بجهة نكاح من نيه ابيه او ابنه عند ابي يوسف
 او بجهة نكاح امر من نيه او بنتها او بنكاح البتة او يستقوط المهر بالنكاح
 او بعد تاجيل العنين او بعد صحة الرجعة بلا رضاها او بعد وقوع
 الثلاث على الحلي او بعد وقوعها قبل الدخول او بعد وقوع
 على الحايض او بعد وقوع ما زاد على الواحد او بعد وقوع الثلاث
 بطله او بعد وقوعه على الموطوء عقبه او بنصب الجمار لمن طلقها
 قبل الوطى قبل الوطى بعد المهر والتجهيز وبشهادته بخط ابيه او في
 قامة لقتل او بالتزويج بين الزوجين **بشهادة** الموضع او
 قضي لولده او رفع اليه حكم صبي او عبد او كافر او الحكم بحراً
 سفينة او بجهة بيع بضياب انا كذا من قن حرره احدهما او بيع مترك
 التسمية عامدا او ببيع امر الولد على الاطهر وقيل بنقد على الاصح
 او بطلان عفو المراه عن القود او بجهة ضمان الخلاص او بزيادة
 هذه الحيل في معلوم الامار من اوقاف المسجد او محل المصلحة ثلاثاً
 محذور عقد الثاني او بعد مملك الكافر مال للمسلم باحراره بدره
 او ببيع درهم بدره من يد ابي او بجهة صلاة المحدث او بقتامة
 على اهل المحلة بثلث مال او عند القذف بالتقريص وبالفرقة في
 مفتح البعض او بعد مضر من المراه في مالها بغير اذن زوجها
 لم ينفذ بالكل هذه اما حرزته من البرازيه والعماديه والغير فيه
 والثنايا رخانه **الكاهن** اذا دعت شهادته لعله ثم زالت
 العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العند والكافر
 على المسلم والاعمى والصبي اذا شهد وافردت ثم زال المانع

فشهد واقتل كذا في الخلاصة وسوا شهد عند من رده او غيره
 وسوا كان بعد سنين او لا كما في القينة **للخصم** ان يطعن في الشاهد
 بثلاثة اقسام عدا ان اوحد ودان او سريكان في المشهود به كذا
 في الخلاصة **النفا** القضي لا يشترط له الدعوى والخصومة فاد
 شهد اعل خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضايد لان
 الحق كان قضا بدنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر
 العادي في فضوله فرعين مختلفين حكما وذكر ان احدهما يقاس على
 الاخر وقرن بينهما في جامع الفصولين فليست طرو وهو من ثبات مايل
 القضا وعليه هذا الوشهد ايان فلانه زوجة فلان وكلت زوجها
 في كذا اعل خصم منكرو قضي بتوكيلها كان قضا بان زوجيه بينهما
 وبهي حادثة الفتوي ونظيره ما في الخلاصة في طريق بالحكمة ببيوت
 الرضائية ان تعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي
 بحق على اخر ويتنازع في دخوله فيقوم البينة على روياء فيبت
 رمضان ضمن ببيوت التوكيل واصل القضا القضي ما ذكره المحقق
 المتون من انه لو ادعي كفا له على رجل بماء باذنه فاقترعها واخر
 الدين بغيره من على الكفيل بالدين وقضي عليه بها كان قضا عليه هذا
 وعلى القايب منها وله تزوج وتفاصيل ذكرناها في الروح **قال**
 في خزانة الفتاوى اذ امان القاضي **نعم** خلفاؤه ولومان واحد
 من الولاة **نعم** خلفاؤه ولومان الخليفة لا ينزول ولانه وقضا
 انتهى وفي الخلاصة وفي هداية الناطقي لومان القاضي **نعم**
 خلفاؤه وكذا موت امرا الناحية بخلاف موت الخليفة **السلطان**

النسب
 مطلب في ثبوت

طلب
 اذ امان القاضي **نعم**

او اعزل القاضي **نعم** لا ينزول النايب بخلاف موت القاضي وفي المحيط
 اذ اعزل السلطان القاضي **نعم** نايبه بخلاف ما اذا امان القاضي
 حيث **نعم** لا ينزول نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينزول النايب
نعم القاضي لانه نايب السلطان او نايب العامة لا يرى انه لا ينزول
 بموت القاضي وعليه كثير من المناج انتهى وفي البرازيه ما من الخليفة
 وله امر او مال فالكمل على ولايته وفي المحيط ما من القاضي **نعم**
 خلفاؤه وكذا امرا الناحية بخلاف موت الخليفة واذا اعزل القاضي
 ينزول نايبه واذا امان لا والفتوي عليه انه لا ينزول **نعم** القاضي
 لانه نايب السلطان او العامة و**نعم** نايب القاضي لا ينزول
 القاضي انتهى وفي العادي وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي
 فتاوى قاضي خان واذا امان الخليفة لا ينزول قضاة وعماله
 وكذا لو كان القاضي مادونا بالاستخلاف واستخلف عنه فان
 القاضي لا ينزول خليفته انتهى فتحرر من ذلك اختلاف المباح في
 انزال القاضي النايب **نعم** القاضي وموته وقول البراري الفتوي
 على انه لا ينزول **نعم** القاضي بيد اعلان الفتوي على انه لا ينزول
 بموته بالاولى ولكن علله بانه نايب السلطان فيدل على ان النواب
 ان ينزلون **نعم** القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل
 وجه هو كالوكيل مع التوكيل الموكل ولا يفهم احد الا ان نايب
 السلطان ولهذا امان العلامة العرس ونايب القاضي في زماننا
 ينزل بقوله وموته فانه نايبه من كل وجه انتهى هو كالوكيل
 مع الموكل لكن جعل في المراج كونه كوكيل قاضي القضا مذهب

الفتوي على ان النايب
 لا ينزول بعد القاضي

الشافعي واحد وعندنا غلبه ونايب اللطان وفي التاثير خارجيه ان القاضي
 انا هو رسول عن اللطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القسيه ثومان
 القاضي او عز بن يمين ما نصبه على حاله ثم رقم بنفي فيما انتهى وفي التهذيب
 وفي زماننا لا تعد رت التوكيه بغلبه العسوق اختار القضاء استخلاف
 الشهود كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبه الطن انتهى وفي مناقب الكرو
 في باب ابي يوسف **اعلم** ان خلف المدعي وان اهد امر منسوخ باطل
 والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوي القاعد بن وخرانه المفتين
 ان السلطان اذا امر قضائه بخلف الشهود يجب على العدا ان يفيحوا
 السلطان ويقولوا له لا تظف قضائك امر ان الهاول يلزم منه سخط
 الخالق وان عصوك يلزم منه سخطك الى اخر ما فيها **ابصح** رجوع القاضي
 عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي او وقعت في تلبيس الشهود او ابطال
 حكمي لم يصح والقضا ما من كافي طائيه وقيد في الخلاصه بما اذا كان مع
 شرائط الصحه وفي الكثر بما اذا كان بعد دعوى بحايجه وشهادة مستثنيه
 انتهى الا في سابل الاولي اذا كان القضا بعله فله الرجوع عنه كما ذكر
 ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصه بالبينه الثانيه اذا ظهر له
 خطاؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا انتدب لراي المجتهد الثالثه اذا
 قضى في مجتهديه مخالف لذهب فله نقضه دون غيره كما في شرح
 المنظومه امر القاضي حكم كقوله سلم الحمد ودالي المدعي والامري في الدين
 والامر بحلبه الا في سبله في العاديه والبرازيه وقف على الفرافض
 بعض قرأه الوقف فامر القاضي بان يصرف من الوقف اليه كان بمنزله القوي
 حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير اصرح فعل القاضي منه فليس له ان يزوج

فتدبر ان يكون هذا

لا يصح رجوع القاضي عن قضائه

مجتهد

سبي

اليتيمه التي لا ولي لها من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له واما اذا اشترى
 القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه او من وصي اقامه قد كونه في جامع الفسور
 من فصل تفرق الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يخر بيع القاضي ماله من
 يقيم وكذا عكسه واما شراؤه من وصيه او باعه من يقيم وقبله وصيه فانه
 يجوز ولو وصيا من جهة القاضي انتهى ولو باع القاضي ما وقفه المريض
 في مرض موته بعد موته لغرميه ثم ظهر مال اخر لم يبطل البيع ويستري باليمن
 ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاطراف فانه يشترى
 بقيمة الثلثين ارض توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيريه
 من الوقف الا في سبله ما اذا اعطي فقير من وقف الفوقا فانه ليس بحكم
 حتى كان له ان يعطي غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا اذن الولي للقاضي
 في تزويج الصغير فزوجها القاضي كان وكيل فلا يكون فعله حكما حتى لو
 رفع حكه الى مخالف له نقضه كذا في القاسميه فالمستثنى ميلتان
 وتظهر ان فعله حكم بيد على ان الدعوى انما هي شرط من الحكم القولي
 دون الفعلي فليتبينه الفعلي وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المفسر سامع
 اقرا لا تشهد على وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصه الا اذا قال
 له المترلة لا تشهد عليه بما اقر فحينئذ لا يسعه كما في حيل التاثير
 من حيل الدائيات ثم قال واقله توافقا اذا رجع قوله وقال اما فقيدك
 لعنه وطلبوا عنه الشهاده قيل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم
 الميت بان الدين واجب لك على الميت وما ابوانه منه ولو كان ثانيا
 باقرار المريض في مرض موته كذا في التاثير خارجيه من كتاب الحيل **الحا**
 يجوز اقامة البينه على السخر اذا لم يعلم القاضي بانه مسخر وان علم

اذا قال القول مع امره ولا يشهد على غيره

به فلا ثبات **التوكيل** عند القاضي بلا خصم جاز ان كان القاضي عوف
الموكل باسمه ونسبه لا يتعزل القاضي بالردة والفسق ولا يتعزل والي
المجوعة بالعلم بالعرف متى تقدم الثاني واختلف المأج في القاضي ان يكون
المستور اذا اتى كتابي فقد عزلك فلا يتعزل ان به **طلب** من القاضي
كتابه حجة الابواب في غيبه خصمه لم يكتب له عندا في بوف خلافا لما في
على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق **قال** قضيت
بكذا عليك بدينية او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المحرم للدعوى
واليمين **لا يمين** على الصبي في الدعوى ولو كان محجورا لا يحضر القاضي
لسماعها وحلف العبد ولو محجورا ويقضي بنبوله ويواضبه بعد الفتن
الاصح انه لا تخلف على الدين الموجب قبل حلول الاجل لا يقبل قول امين
القاضي انه حلف المحرم الا بشاهد من **القضا** يتخضع بالمكان
والزمان فاذا ولاه قاضيا لمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملقط
وقضا القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلافنا فيما اذا كان العقار
لا في ولايته فاختر في اكثر عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة **الصحة**
قاضي عليه والطلاق انما هو في العقار لا في العين والدين كذا في الزنا
وفي القسنة قضائي ولايته ثم اشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح
الاشهاد انتهى ولا تقبل شهادته من قال لا ادري امور من اتاها
للسك وكذا امامته كذا في شهادات الولولجية تقبل الشهاده
على حسب بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامه والوقت وهذا
وغير الاهلال الفطر والامني والحدود والاصد القدو والسرقة واقتل
في قبولها بلا دعوى في النسب كما في الظاهرية من النسب وصرم بالقبول

وتقبل شهادته من قال لا ادري
امور من اتاها لا للشك

ابن وهبان وفي تدبير الامه وحرمية الصاهره والخلع والايلا والظهار
ولا تقبل عتق العبد بدون دعواه عند خلافا لما واختلفوا في علي
توله في الحريمه الاصلية والمعتمد لا والنكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق لا اصل الفرج والحرمه فيه حق الله تعالى فجاز ثبوته من غير
دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح **المشهور** عليه بشي
ان كان حاضر اذ كنت الاشاره اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه
باسمه وابيه وجده ولا تكفي النسبه الى الجد والى الحرفه ولا تكفي
الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبه الزوج لان
المقصود بالاعلام ولا بد من بيان جنسها ويكفي في العبد اسمه ومولاه
ابو مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولها
انه لا يشترط في المحرم للشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين
لانده يسرو القاضي هو الذي ينظر الى وجه المراه ويكتب جلاها لان
الكل البرازيه **الاختبار** بان شاهد الواحد الا اذا اقامه واراد
ان يكتب القاضي الى اضرافانه يكتب كما في البرازيه **ذكر** في القسنة
من باب ما يبطل دعوى المدعي قال شيخ الاسلام القاضي علا الدين
المروزي يقول يقع عندنا كبر ان الرجل يقر على نفسه بما في
صك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه
ربا عليه ونحو فتي انه ان اقام على ذلك بينه تقبل وان كان تناقضا
لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب المدائيات
قال الاستاذ ناو قعت واقعه في زماننا ان الرجل كان يسرى الذهب
الودي زمانا الدينار ونحوه ووافق ثم تدبه فاستحل من ثم فابراوه

هد

عما بقي له عليه حال كون ذلك مباحا فكتبنا اننا وعبري انه يبر او كتب ركن
 الدين الراشدي الابوالايبالي في الربا لان رده بحق الشرع وقال به اجاب
 نجم الدين الحلبي معللا لهذا التعليل وقال فكذا سمعت من طهر طهر الدين
 المرعيني قال رضي الله عنه فقب من طني ان الجواب كذلك مع تروده
 فكنت اطلب الفتوى لا نحو جوابي عنه تعرضت هذه المسئلة على علاه
 الحناطي فاجاب انه يبر اذا كان الاجواب بعد المعلان وغضب من جواب غيره
 انه لا يبر فاذا دعي بصفة حوالى ولم اصحه ويد على صخته ما ذكره البرزوي
 في عنا الفتا من جله صوة البيع الفاسد حمله العقود الربويه بذلك
 العوض فيها بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح ابر
 رد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لا رد عين ما استهلك وبره
 ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد الباقى فليست رقبته الملك في فضل
 الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي
 يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد ضمانه انتهى وقد اقيمت
 اخذ من الاولى بان الشهود اذا شهدوا بان البعض لا حقيقة له واقام
 مواطبة وجيله تقبل **لا حور** اطلاق المحبوس الا برضى خصمه الا اذا
 ثبت اعماره او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه **نصف**
 القاضي في الوقاف مبني على المصلحة فاخرج عنها منه باطل وقد ذكرنا
 من ذلك شيئا في القواعد مما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف من النظر
 المستروط له وولي غير بلا حيايه لم يصح كافي فصول العادي من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للناظر معلوما عزل نظر الثاني
 ان كان ما عينه له بقدر اجرة مثله او دونه اجراه الثاني عليه ولا جعل

راي اطلاق المحبوس

لو عزل القاضي بن الواقف
 من النظر المستروط وولي

له احوال مثل وسط الزيادة كافي القسبة وغيرها ومنها حرمة احوال تقزير
 فاش للمسجد بغير شرط الواقف كافي الدخيم وغيرها وقد ذكرنا في القاعة
 الخامسة ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن
 العهد ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالي ولا يعارضها ما في القسبة
 طالب القيم اهل المحلة ان يعرض من مال المسجد للامام فابي فامر القاضي
 به فافرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم انتهى لانه لا يضمن بالاقراض
 باذن القاضي لان للقاضي ولاية القراض من مال المسجد **وفي الكافي**
 من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم الخصم مستحولا يجوز اقامه البيعة
 عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بالخصم حاضرا لا تقبل شهادته
 العقل وتقبل اقراره كافي الولوالجية شهد اعلانه مات وهي امراته
 واخوان انه طلقها فالاولى اولى **تسارعا في** ولا رجل بعد موت فبره
 كل انه اعتقه وهو مملوك فالمرات بينهما ما كالمبرهنات على نسب ولد كان
 بينهما واولى بيته سبقت وقضى بها لم تقبل اخرى **سبل** الشهود
 بالبيع عن الثمن فقالوا لا تعلم لم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا تعلم لم تقبل
 كافي الصبر فيه **الاصح** انه لا يفتي بحور تحمل الشهادة على المتنفقة ولا غيرها
 على انه لا يتحملها من وراثة دار في الحبس وفي البرازية شهد اطلاق
 او عناق وقال لا ندري كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث
 كان ليدي يصدق حتى يشهد وانما كان صحيح العقل وفي الخزانة قال هو
 زوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى مطلقه اقامة البيعة ان الكبرى هذه
 شغل الفاروق جت نفسها ولم ينم هي الحار امراته او لا او شهدا انه
 باع منه هذا العين ولا ندري انه هل في ملكه في الحار ام لا يقضى بالنكاح

لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية
 بالخصم حاضرا

المعقب الطريق لا يقط
الشرية الاما تشفي

والملك في الحال بالاستصحاب وان اهدى العقد شاهد في الحال انتهى
الترادف مغربا الى الجامع الكاشف عابن دابة تتبع دابة وتوضع له ان يسير
والساج انتهى **لا يخلط** المدعى اذ اطلق المدعى عليه الا في سبيله ذكرناها في
الدعوي من الرج عن المحيط قال فيه انها من خواص هذا الكتاب وعوارضها
اللعب بالسطوح لا يسقط الا بواحد من خمس الفار عليه وكثر الخلل عليه
واخراج الصلاة عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذكر شي من الضيق
عليه كالمبناه في سرج الكز **الدعوي** على غيره ذي اليد لا تتبع الا في
العصب في المقتول وامان في الدور والعقار فلا فرق كافي اليتمية شهادة
الروح على روحه مقبولة الا بزناها وقد فاضا في هذا القدر وفيما اذا
شهد على اقرارها بالهاامة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الروح
اعطاها المهر والمدعي يقول اذنت لها في النكاح كافي بشهادتين الخائيه تقبل
شهادة المدعي على مثله الا في ما يلى فيما اذا شهد بضربان على بضري
انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نكاحيه
كافي بالخلاصه الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارت
ويصلي عليه بقول عليه كافي الخائيه وفيما اذا شهد اعلى بضري ميت
بدين وهو مد بون سلم وفيما اذا شهد اعلى بضري ميت بدين وهو مد
سلم وفيما اذا شهد اعليه بعين اشترها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة
بضاري على بضري انه زنا بمسلمه الا اذا قالوا استكرها فبجد الرجل وحده
كافي الخائيه وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده
فقتى به فلا ان القاصي المسلم له لا تقبل شهادته الا ان لنفسه الذي
سبيله القاتل اذا شهد بعفو في المقتول وصودرته في شهادته الخائيه

لا يخلط الاما تشفي

لانه فلو اذلا عمد ام شهد وابعه التوبه ان الولي عنا عن اقال الحين لا تقبل
شهادته ان يقول اننا من منهم عني عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه
قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل **هـ**
كتاب الوكاله الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مقيدا
اعتبر مطلقا والا فلا وان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان اده باليق
اعتبر ولا الا وعليه فروع منها بعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مقيد
به من فلان فباع من غيره كذا وكذا في المحيط ومن هذا النوع بعه بقبل
بعده من خلاف بعه تنسيه فباعه نقد اخلاف بعه تنسيه له ببعه
نقد ولا يتبع الا تنسيه له ببعه نقد ابعه في سوق كذا فباعه في غيره نقد
لا يتبع الا في سوق كذا الا ونظير بعه بشهود لا يتبعه الا بشهود فلا
خالفه مع النهي الا في قوله لا يتبع الا في سبيله التنسيه وفي قوله لا تسلم حتى
تقبض الشئ كافي الصري فله الخالفه بخلاف ولا يتبع حتى يقبض لان
التسليم من الموقوف وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل على
الوقوف كالتاقد ولا يتهربا وتامة في نطاق الجامع **الوكيل** مصدق في
برائه دون رجوعه فلو دفع اليه الفاء ارم ان يشتري بها عبدا **هـ**
ويؤيد من عنده الى حمايه فاستتري وادعى الزيادة وكذب به اله مسر
قالوا ويقسم الممن ان لا لا للتعذر بخلاف السر المعينه حال قيامها
وتامة في الجامع **لا يصح** عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل ان الوكيل يثرا
شئ بغير عينه او يبيع ماله ذكره في وصايا المهدايه **قلت** وكذا
الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فاحصر في الوكيل بشرا معين والمضمو
لا كبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في ما يلى اذا

ان

وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الحمل اليه والغصوب والامانة
سوا وفيما اذا وكله ببيع اليه سوا كانت مشروطة فيه او لعله وفيما
اذا كان وكيله بالحضومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع
الصل لا يجبر على الوكيل بالاعتناق والتدبير والكتابة والقبض من فلان
والبيع منه وطلاق فلانة وقضايين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل
على غير اجره على تقاضي القضي وانما يحيل الموكل ولا يجلس الوكيل بدين موكله
ولو كانت وكالة عامه الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الباذن او تعميم او تفويض
الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونها فغير المدون
بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل عزم ثم دفعه الا خرجا
ولا يتوقف كما في الضحية الخاضعة **الوكيل** بالبشر اذا دفع القضي من
ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذا
البايع فلا رجوع كما في كفالة الخاضعة وكيل الاب في ماله ابنه كالأب الى
سبيلتين من يبيع الولو الحية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يخرج من حرفة
الاب اذا باع من ابنه واذا باع احد الابنين من الاخر يجوز خلاف ذلك
المأمور بالبشر اذا ظلف في حبس نقد عليه الا في سبيله في بيع الوكيل
السير المسلم في دار الحرب اذا اصرافا بان يشترية بالف درهم كان
في الحبس فانه يرجع عليه بالالف **الوكيل** اذا سمي له الموكل القضي فله
باكثر نقد على الوكيل الا الوكيل سوا السير فانه اذا اشتراه باكثر نقد
على الوكيل لزم الا سري المسمى كما في الواقع **الوكالة** لا تقتصر على
المجلس بخلاف التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه
تقتصر الا اذا قال ان سئت فيقتصر وكذا اطلقها ان ساء كما في الخاضعة

لا يجلس الوكيل بدين موكله
الا ان صرح

الوكيل عامل لغيره فمضى كان عاملا لنفسه بطلب وكذا اقال في الكسب
وبطل توكيله الكليل بمال الا في سبيله ما اذا وكل المدين بابر انفسه فانه
مخرج من ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كما في النزاع
وان كان عاملا لنفسه وكذا لا تقتيد بالمجلس ويصح عزله الوكيل اذا
مال الموكل ودفع مال نفسه فانه يكون متعديا فلو امسك دينارا الموكل وبيع
ديناره لايصح كما في الخاضعة الخلاصة الا في مايل الاولى بالاتفاق على اهله
وفي سبيله الكسب **الثانية** الوكيل بالاتفاق على بناذره كما في الخلاصة
الثالثة الوكيل بالبشر اذا امسك المدفوع ونقد من ماله ل نفسه
الرابعة الوكيل يقبض الدين كذا له وهما في المحيط الخلاصة ايضا
وقيد **الثالثة** فيها بما اذا كان المال قايما ولم يصف السر الى نفسه
الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله ناويا
الرجوع اخر كما في القسمة السادسة ابر الوكيل بالبيع الكسري عن
المن قبل قبضة وهبته صححه عند أبي حنيفة واما حظ الطلعة
فغير صحيح عند ما خلا فالجهد كذا في جبل الثمار خاضعة وما خرج عن قوام
خوز الوكيل بكل ما يقبضه الوكيل لنفسه الوصي فان له ان يشتري
مال النعيم لنفسه والنفق طاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرايه
لغيره كما في النزاع **الامر** اذا قيد الفعل بزمان كبيع هذا غدا او
اعتقه عند افعله المأمور بعد غدا كذا في الخاضعة من ملك
الضرف في شئ ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبد فباع نصفه صح
عند الامام ويوقف عند ما اوفى شرا عبدين معينين ولم يسم عتقا
فاشترى احد ما اوفى فيصرف بينه ملك قبض حصه بعضه الا اذا

امسك

الوكيل

نص على ان نص على ان لا يقبض الا الكل معا في الزاوية واذا اوكله بغير
 عهد فاسترى نفسه توقف ما لم يستر الباقي **كافي الكثر الوكيل**
 اذا اوكل بغير اذن وتعييم واجاز ما فعله وكيه نفد الا الاطلاق والاف
التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا اوكله ان يوكل فلانا في سر كذا ففعل
 واسترى الوكيل رجح بالنص على المأمور وهو على الامر ولا يرجع
 الوكيل على الموكل في فروق الكراي يسي الوكيل ان كانت عاقبه
 ملك كل شيء الاطلاق الزوجه وعنف العبد ووقف البيت وقد
 كتبت فيها رساله المأمور بالدفع الى فلان اذا اعاه وكذا فلان
 فالقول له في براه نفسه الا اذا كان غاصبا او مدونا كافي منظومه
 وهبان بعث المديون المال الى علي يد رسول فهلك فان كان رسول
 الد ابن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول المدين
 ابعت لهما فلان ليس رساله له منه فاذا هلك هلك على المدين
 بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على المدين
 وبيانه في شرح المنظومه **لا يصح** توكيل مجهول الاستقاط عدم الرضي
 بالتوكيل كما بيناه في سايل شئ من كتاب القضاء شرح الكثر ومن
 التوكيل المجهول قول المدين المدينونه من جاب علامه كذا او من احد
 اصبعك او قال لك كذا او ادفع مالي عليك اليه لم يصح انه توكيل مجهول
 فلا يراد به دفع اليه كافي **القبضه الوكيل** يقبل قوله بيمينه فيما يراه
 الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته
 ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كافي في اوى الوكيل الجيه من
 الوكالات وقد ذكرناه في الامانات والاف فيما اذا ادعى بعد موت الموكل

الوكيل اذا كانت وكالته عامه ملك
 كل شيء الاطلاق والزوجه والعنف والوقف

يقبل قول الوكيل بيمينه ال بعد
 موت الموكل فانه لا يقبل الا بيمينه

انه

انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقود او فيما اذا قال بعد غرله بعتة بعد
 غرله وكذب الوكيل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم
 وقبضته او هلكت وكذا به الورثه في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قايما
 بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الوكيل الجيه من الفصل الرابع في اختلاف
 الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كذا ذكرنا في الاولى قال كنت قبضت
 في حياة الوكيل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عالم بملك انشاء فكان من ما وقد
 كذا بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الوديعه كذلك ولم يتنبه لما روي به
 الوكيل بينهما بان الوكيل يقبض الدين يريد احباب الضمان عن الميت اذا
 الدين يرون تقضي بامثالها بخلاف الوكيل يقبض العين فانه يريد في الضمان عن
 نفسه انتهى وكذا في شرح الكثر في باب التوكيل بالخصوم والقبض سبيله
 لا يفسد في قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الوافات الحساميه الوكيل
 يقبض الفرض اذا قال قبضته وصدغته المقرض وكذا به الموكل فالقول
 للموكل اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا بالتوكيل بالبيع وكافي بوجع البرا
 اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحقاقا في الصرف كذا في منيه
 المعنى **الوكيل** اذا جار فعل الففتوى او وكل بلا اذن وتعييم وحصره
 فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعتاق
 لان المقصود عبادته والخلع والكاتب كالباع كافي منية المعنى الشئ المقصود
 الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
 والحكمين والودعين والشروط لما لا يستبدل او الادخال والاخراج
 الا في سبيله ما اذا شرط الواقف النظر له وال استبدال مع فلان فان
 الواقف انفراد دون فلان كافي في الحائيه من الوقف الوكيل لا يكون وكلا

ريه

الاستيحاء اقرار بعدم الاكل له

عبدالله

يعتبر اقرار السارق مكرها

من ملك الان املك الاخبار كالوصي والمولي والراجع والوكيل بالبيع
ومن له الخيار وتفرعية في ايمان الجامع قلت في الشرح الذي سيلة
السنة انه الوصي على المتبرع فانه يملك ان اها دون الاخبارها
القول اذا ارد الاقرار بعد ابي التصديق فلا شيء له الا الوقف كما في
الاسعاف من باب الاقرار بالوقف **الاختلاف** في المقربة يمنع الضمة
وفي سببه لا اقر له بعين وديعه ومضاربه او امانه فقال ليس لي
وديعة لكن لي عليك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء له الا ان يعود الي
تقديره وهو مصر ولو قال اقرضتك فله احدى الاثبات على ملكه الا اذا
صدقه خلافا لابي يوسف ولو اقرها فعصبة فله مثلها في الرد في حق العين
كذا في الجامع الكبير **المقرر** اذا صار ملكا بالمشترى عا بطل اقراره فلو ادعى
المشتري الثا بالف والبايع بالعين واقام اليه فان الشفع ياخذها
بالبين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان
البيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبين فبالقضاء الرجوع بالثمن
على بايعه وان اقرانه للبايع كذا في قضا الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى
عليه كماله معينة فانكره **من المدعي** وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
المدعيون اذا كان باسره وخرج عن هذا الاصل سبلتان في قضا الخلاصة
تجمع بان القاضي اذا قضى باستحقاق الحار لا يكون ثلثه بآله الاولى لو اقر
المشتري ان البايع اتفق العبد قبل البيع وكذب البايع فقضى بان الثمن على المشتري
اي بطل اقراره بالعق حتى يعق عليه الثانية اذا ادعى البايع اذ اقر
عرب الدين محمد وطف وقضى له بالدين لم يصح الفرع مكذب باحق لو
وصيته تقبل **وردت** سائل الاولى اقول المشتري بالملك

للكتيل الرضوع علي المديون اذا
كان امره

للبائع صرحا استحق بدينه ورجع بالثمن لم يطل اقراره فلو عاود اليه
 يوما من الدهر فانه يوم ما يسلم اليه الثاني ولدت وزوجها
 وقطع بعد المد وفرض القاضي له النفقة ولها بينه ثم حفر الاب وفاته
 لا عن وقطع النسب ولها اختان في تخيير الجامع من الشهادة وعرفها
 لو اقر بحرية عبد ثم استراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفيه دارا
 ثم استراه الا يخفى وسيله الوقف مذكور في ان سعاد قال لو اقر
 بارض في يد غيره انها وقف ثم استراها او ورثها صارت وقفا مواظبا
 له بزمعه انتهى وذكر في البرازيه من الوكاله طرفان سايل المفرد اذا صار
 ملكا باسرا وذكر في خزانه الاكل سيلة الوصيه من كتاب الدعوى
 وهي رجل مات عن ثلاثة اعبد وله ابن فقط فادعى رجل ان البنات
 له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن واقوانه او مني بعبد يقال له بريح
 فبرهن المدي فبقي له بالم ولا يطل اقرار الوارث ببيع فلو اشترى
 الوارث بريح صح وغرم قيمته للموصي له ثم ذكر بعدها سيلة مخالفا
 فليراجع قبل قوله ولد **الاقرار** حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى
 غيره فلو اقر الزوجان الدار لغيره لا تنسخ الا جازم الا في سايل فلو اقر
 الزوج بدين فللدين حبسها وان تضر الزوج ولو اقر الزوج الموصي
 بدين لا وقاله الامن عن العيين فله بيعها لقضايه وان تضر المات
 ولو اقرت محموله النسب بانها بنت اب زوجها وصداقها الاب
 انفسخ النكاح بينهما خلافا ما اذا اقرت بالرق وطلقها فبني بولدها
 بالرق لم يملك الرجعه واذا ادعى ولد امته المبيعه وله اخ بنت
 نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه للابن وكذا المالك

مطلق
 لو اقر بحرية عبد ثم استراه عتق عليه
 او بوقفيه دارا ثم استراه

مطلق
 لو اقرت الزوجان الدار لغيره فلا يبرهن
 وان تضر الزوج

اذا ادعى نسب ولد حره في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون
 اخيه كما في الجامع **بيع** المبيع ثم اقر ان البيع كان تجليه وصدقه الشري
 فله الوارث على بايعه بالعيب كما في الجامع **الاقرار** بشي حال باطل كما
 لو اقر له بارس يد التي قطعها خنما به درهم وبداه صحيجتان لم
 يبرهنه شي كما في التنازع خنما به من كتاب الخيل وعليه هذا ان ثبت بطلان
 اقرار انان بقدر من السهام لو ارث وهو اريد من القرضه الشرعية لكونه
 محالا شرعا مثلا لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين
 فالسوية فالاقرار باطل لما ذكرنا ولا بد من كونه محالا من كل وجه والافقد
 ذكر في التنازع خنما به من كتاب الخيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف
 درهم قرض اقرضته او من عن مبيع باعنيته مع الاقرار مع ان الصبي
 ليس من اهل البيع والقرض ولا يقصور ان يكون منه لكن انما يبيع باعتباره
 ان هذا المقر محل الشكوب الدين للصغير عليه بالحل انتهى وانظر الى قوام
 ان الاقرار محل صحيح ان بين سببا صالحا كال ميراث والوصيه وان بين يالا
 يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا **ملك** الاقرار من لا يملك الاث
 فلو اراد احد الدين تأجيل حصته من الدين المشترك وابي القدر لم
 تجز ولو اقرانه حين وجد وجب موجه اقراره ولا يملك المقدوف في العتق
 من القاذف ولو قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى فقط الحد كذا في
 حيل التنازع خنما به من جيل المداينات وقرعت عليه هذا الوافر
 الشروط له الرجوع انه ليستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره صح وكذا
 الشروط له النظر عليه او عليه هذا الوافر المرفيع موصى الموت لاحق
 في علي فلان الوارث لم يبيع الدعوى عليه من وارث اخر وهي في الخيل

مطل

لو قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى
 فقط الحد

في ابراهيم المرحوم وادته في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابراهيم فانه يتوقف
على جيل الحاوي القديسي وعندها الوارث المرحوم بذلك لا يجزي له شيء
الدعوى عليه بشئ من الوارث وكذا اذا اقر بعض ورثته كما في البرازيه
وعندها ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موته تقربا الى ابنته الغلانية
ابيهام لا ملك لها فيها وقد اجبت فيها مزارا بالصحة ولا تستمع دعوى
زوجها فيها مستند المالى التاكارضانية من باب اقرار المريض معزيا
الى العيون ادعى على رجل مالا وابنته وابراه لا تجوز برأيه ان كان عليه
دين وكذا الوارث الوارث لا تجوز سوا كان عليه دين او لا ولو انه قال
لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في القضا انتهى
وفي البرازيه معزيا الى جيل الحضاى قالت فيه ليس لي عار وحي
بهر وقال فيه لم يكن لي عار فلان شئ يبرأ عندنا فلا يقال في القضا
وفيهما قبله وابرأ الوارث لا تجوز فيه قال فيه لم يكن عليه شئ ليس
لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضا وفي الدبانه لا تجوز هذه الاقرار
وفي الجامع اقرار الابن انه ليس له علي والد شئ من تركه امه مع خلا
مالو ابراه او وهبه وكذا الوارث يقبض ماله منه فخذ امه مع خلا
ولا ينافيه ما في البرازيه معزيا الى الدخيرة قولها فيه لا مهر لي عليه او
لا شئ لي عليه او لم يكن لي عليه مهر قبل لا يهرج وقيل بهج والصحيح انه
لا يهرج انتهى لان هذا في خصوص المهر يظهر انه عليه غالبا وكلامنا
في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرازيه ايضا بعد ادعى عليه
مالا وديونا ووديعه فصال مع الطالب على شئ ييسر او اقرارا
في الغلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شئ فكان ذلك في مرض

المدعى

المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه شئ وان يرضوا
بما انه كان لورثته عليه اموال لكنه قصد بهذا الاقرار حرمانا لا يسمع
وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فلهن بقية الورث
على ان ابانا قصد حرمانا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع انتهى
لكونه متما في هذا الاقرار لعدم الدعوى عليه والصالح معه على
يسير والكلام عند عدم قرينة على الصحة ولا ينافيه ايضا ما في البراز
اقر فيه بعد لامرته ثم اعتقه فان صدقه الورثه فيه فالعق بطل
وان كذب به فالعقون الثلث انتهى لان كلامنا فيما اذا افاء من امه بقوله
لم يكن لي الا حق لي واما مجرد الاقرار للوارث فهو قوف على الاقرار سوا كان
بعض او بدين او قبض دين منه او ابرأ الا في ثلاث لو اقر بان لا يورثه ودعيته
المعروفة او اقر قبض ما كان عنده ودعيته او يقبض ما قبضه بالوكالة من
مد يونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات
كلها ولو مال الشركة او العارية والمعنى في الكل انه ليس فيها ثار البعض
فاعتم هذا التحريم فانه من مرددات هذا الكتاب وقد ظن كثير من الاخيرة
له نقل كلامهم ومنهم ان القبيح في قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته
وقد ظنوا ان الاقرار منها بان الشئ الغلاني ملك ابي او امي وانه كان عنده
عاريه بمنزله قولها الحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
لانه فيما اذا قال هذا الغلاني فليتنا مل ومراجع المنقول وفي جنابات البرازيه
ذكر بذكر استشهد المخرج ان فلانا لم يجره ومات المخرج منه ان كان جرحه معزيا
عند الحاكم والناس لا يهرج استهادا لاحفال الصدق فان يرضوا الوارث في هذه
الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان حق الفصل حق الميت

الوارث

الى اخره ثم قال ونظير ما اذا قال المتدعي فلان او لم يكن قد ف
 فلان لمعروفه والبيع اقراره والا لا انتهى الفعل في المرض اصطرتبه من القتل
 في الصحة الا في سائل اسناد الناظر النظر لغرضه لا شرط فانه في مرض الموت
 صحيح لا في الصحة كما في الصحة وغيرها وفي كافي الحاكم باب الاقرار في المضاربة
 لو اقر المضارب بزوج الف درهم في المال ثم قال غلطت انما محتمل لم يصدق
 وهو ضمان لما اقر به انتهى اصله في كون الاقرار للوارث في الصحة او المرض
 فالقول لمن ادعي الصغر كذا في اقرار البرازيه ولد الواعق او طلق ثم قال كنت
 صغيرا فالقول له وان اسند الي حال الجنون فانه كان معهودا قبل والا فلا
 مان المقتله فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقتله صدق او
 كذبه يثبت كافي القسبة اقر في المرض بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان
 بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الي زمن الصحة قال في الخلاصة لو
 اقر في المرض الذي مات فيه اظنه باع هذا العبد من فلان في صحة وقضا
 الثمن وادعي ذلك الماترى فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن
 الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد
 قد مات قبل مرضه انتهى ونعمامه في شرح ابن وهبان مجهول النسب اذا
 اقر بالرق لاسان وصدقه المقتله صح وصار عبده ان كان قبل ذلك تأكد
 حريته بالقضا اما بعد فقضا القاضي عليه حد كامل او بالقصاص في الاطراف
 لا يبيع اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق احكامه بعده في الجاني
 والحد ودا حكم العبد ونعمامه في شرح المنظومة وفي العتق يصدق الا
 في حصة زوجته ومكانته ومدبره وام ولد ومولى عتقه اقر بالرق
 ثم ادعي الحرية لا يقبل البرهان كذا في البرازيه وظاهر ان القاضي لو

مجهول النسب
 اذا اقر بالرق لاسان وصدقه
 المقتله صح وصار عبده ان كان

قضى

قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضا بالملك يقبل
 بالنقض لعدم لغديه كما في البرازيه بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تستمع
 دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازيه لما قد منا ان القضا
 بالنسب بما يتعدى فعلى الوافر عند مجهول انه ابنه وصدقه ومثله
 بوله لملكه ومثله بطريقه لم تنفع دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقتل
 وهي تصلح صلبه لدعوى النسب وشرط في التهاديب تصديق المولى بها
 المترجع الصحة للاقرار الا في صلبه ما اذا قال لك على احدنا الف درهم
 وضع بين نفسه وعبد الا في صلبتين فلا يصح ان يكون العبد مديونا
 او مكاتباً كذا في اللقط وفي النتيجة من الدعوى **س** احد على
 ابن احد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاز رجل فادعي ان
 هذا الميت كان ابني وابنت عند القاضي بالسهمودان اباه اقرار ابنه
 وقضى القاضي له بثبوت النسب فيقول له الوارثون بغير ان هذا الرجل
 الذي مات لك امك فهل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت
 النسب ثبتت نسبته وسبويه ولا حاجة الي الزيادة انتهى الاقرار بالمجهول
 صحيح الا قال علي عبده او دار فانه صحيح كما في البرازيه ثم قال على من شاء
 ان يقره لا يلزمه شئ سواء كان لعينه او لا انتهى اذا اقر مجهول لزمه
 بيانه بيانه اذا قال لا ادري له سند من ام ربع فانه يلزمه الاقل كما في
 البرازيه اذا قال لا تقدر الاقرار موضعين لزمه الشيان الا في الاقرار
 بالقتل او قال قتلت بن فلان وله ابنان وكذا في العبد وكذا الزوج
 والافراد الجرحه في ثلاث كما في اقرار منبه المقتل اذا اقر بالدين بعد اقرار
 منه لم يلزمه كافي التمارضانه الا اذا اقر لزوجته ثم رجع هيبته له

اذا

اذا اقر مجهول لزوجته

اذا اقر مولى بعد اقراره
 بالدين

المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زياده ان قلت والاشبه خلافة
لعدم فقهها كما في مهر الزارية واد القرآن في ذمته لها كسوة ماضية في
قواوي قارى الهداية انها نكاحه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا
ادعت فاذا ادعت بالاقضاء ولا رضا لم يسمعهما للنفوط والاسمها ولا
يستفسر المقران حتى يعنى فيما اذا اقر الخافى ذمته حمل على ايقضا او رضا
فلزمه اللهم اذا صدقت المراه انها بغير رضا وقضاء بعد اقرار المطلق
فينبغي ان لا يلزمه **كتاب الصلح** الصلح عن اقرارين الا في سبيل
في المستصحب **الاولى** ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له
ان يبيعه مراحية فلا بيان **الثانية** لو تصادقا على ان لا ينظر الصلح
وفي الشرا لا انتهى ويراد ما في الجمع لو صلح من شاه على صوفها حتى يحسن ابو
يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعليه هذا صوف غير هال يجوز اتفاقا
كما في الشرح مع ان يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا جعله صاحبه
فانه لا يلزمه وله الرجوع في ثلاث سبل في شفعة الولو الحية اهل البيع
المشتري بعد الطلبين روجها بعد الحول صح وله الرجوع الصلح عند لازم
يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذا نزع وبهجه بعد
جلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعد
على اصل الدعوى لم يقبل الا في الصلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صلح
على بعضه ثم وجد البينة فالحاققت ولو بلغ الصبي فاقامها فقبل ولو
طلب منه لا جلف كما في القنية **الثانية** الثانية ادعى ديناً فاقوته ولا
الايقا او الا برافانكر فصالحه ثم برهن عليه لان الصلح هنا ليس لا قننا
اليمين كذا في العاوية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه

مطل في الدعوى فان كان على اقرار قبل الصلح لم يقبل وان بعد تقبل ولو برهن
او صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في القنية ولكن في القند
في ما يشترى من القضا ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهول فليحفظ
ويحل عرفا بها بسبب مناقضة الدعوى لا ترك شرط المدعى كما ذكره
في القنية وهو توفيق واجب فيقال **الافى** كذا او الله سبحانه وتعالى اعلم الوارث
مع الوصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح الوارث مع الوصي له بخمس
الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيان في حبل النابا حاشية طلب الصلح
والا براعن الدعوى لا يكون اقرار او طلب الصلح والبراعن لئلا يكون اقرار
الصلح على انكار على شى انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قل
ما حلتك على كذا او ابرأتك عن الباقي اذا كان عن مال عتقه كان اجازة
ولو كان على فدية العبد المدعى الا اذا صلح على غلته او غلة النار
فانه غير جائز كمنه الخيل كما في الخلاصة اذا استحق الصلح عليه رجع
الى الدعوى الا اذا كان ما لا يقبل النقص فانه يرجع بيقضه كالقصاص
والعتق والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جاز عن دعوى المنافع
الادعوى اجازة كما في المستصحب لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به الا
حد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الحاشية صالح المحبوس ثم ادعى انه
كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالى لان الغالب حبسه ظلما
كما في الزارية الصلح يقبل الا قاله والنقض الا اذا صلح من عشرة على خمسة
كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعه ان لا شى عليه بطل الصلح كما في
العاوية من العاشر **كتاب المضاربات** اذا ضربت كان للمضارب
الموت مثله ان عمل الا في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربه فاسده فداشنى

الصلح

له اذا عمل كذا اني اذ كان اذا ادعى المضارب فادها فالقول لرب المال او
عكسه فللمضارب فالقول لدعي الفحل الا اذا قال رب المال شرطت له
الثالث فالقول للمضارب كافي الدخيرة من البيوع للمضارب الشرا الا اذا
بالسنة فلا يملكه الا بالنقص كافي الزاربه وللمضارب البيع بالنسبة الا
الي اجل لبيع اليه التجار ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب
ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلاد
والا اذا قيد باهل اللوفة فلا يتقيدهم بخلاف المعين منهم المضاربة يقبل
التقييد بالوقت فتبطل بعينه تصرف او لا كافي الهداية ببيع من رب
المال مضاربة الا اذا صار اثارا عروضا الا اذا قال له اعمل بوابك ثم قال له
لا تقبل بوابك صح منه الا اذا كان بعد العمل اطلقها ثم جاءه عن السرور عمل
منه الا اذا كان بعد الشرا **كتاب الهبة** هبة الموقوف لا يرد
الا في سبيله ما اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الدخيرة فتقول الهبة
العاقلة الهبة صحيحة الا اذا وهب له اعمى لا يقع له ولحقه موته فان قوله
باطل ويرد الى الواهب كافي الدخيرة تعليق الدين من غير من عليه الدين
باطل الا اذا سلطه على نفسه ومنه لو وهبت من ابنها ما عدا اليه لها
فالعند الهبة للتسليم وتفرغ على الاصل لو قضى دين غريمه ان يكون
الدين له لم يخر ولو كان وكلا بالبيع كافي جامع الفضولين وليس منه
ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه عاربه فيه فهو صحيح لكونه
اخبارا لا تعليقاً ويكون للمترولية قبضه كافي الزاربه الهبة تكون
بحازن اقاله في البيع والاحارة كافي اجارة الولو الحية لا جبر على الصلوة
الا في سبيل منها نفقة الزوجه والثانية العين الوصي به يجب للوارث

دفعها الى الوصي له بعد موت الوصي مع انها صفة الثالثة الشفعة
على المستدري تسليم العقار الى الشفع مع انها صفة شرعية وكذا لو
مان الشفع كذا في شرح اديب الفضا للصدر الشهيد من النفقات
قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر بتسليمه للموقوف عليه مع
انه صفة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فبنيه شرايتها **كتاب**
المدائيات وفيه سائل ابراهيم الدين اذا قال الطالب لطلوبه
لا تقبل لي عليك كان ابراهيم اقول له لا حق لي قبلك الا اذا طالب الباين
الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تقبل لي عليك لم ير الاصيل وهو
المختار كافي القنية الا بمرتد بالودا في سائل **الاولى** اذا ابراهيم
عليه فوده لم يرتد كما ذكرنا في شرح الكثر **الثانية** اذا قال الدينون ابراهيم
فابراه فوده لا يرتد كافي الزاربه **الثالثة** اذا ابراهيم الطالب الكفيل فوده
لم يرتد كما ذكره في الكفالة وقيل يرتد كما ذكره الزيلعي من سائل شفي من القضا
الابراهيم يتوقف على القول الا في سائل ابراهيم يبدل المرفوع والمكافى البيع
الابراهيم قضا الدين صحيح لان الساقط بالقضا المطالبة لا اصل الدين
ويرجع الدينون بما اداه براءة اسقاط واذا ابراهيم براءة استيفاء لا رجوع
واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الدخيرة من البيوع وصرح به بن وهان
في شرح الهبة وغيره ان الوعلو طلاقا بابراهيم عن المولى ثم دفعه لها
لا يبطل التعليق فاذا ابراهيم براءة اسقاط وقع صحيح عليها وحلي في الجمع
خلافا في صحة ابراهيم الخصال المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف بناء على انها
تقبل الدين وصحة محمد بناء على انها قبل المطالبة فقط وفي مدائيات
القنية تبرع بقضائين عليان ثم ابراهيم الطالب المطلوب غير وجهه

ما
صريح

طالع
لو علمت انك قد ابراهيم

الاستقاطق للتعديج ان يرجع بما يتبع به انتهى وتفسر على ان تفسر بما لها
 سائل منها لو هلك الرهن بعد الايمان الدين فانه يكون مضمونا على
 هلكه بعد ان يراى الزيلعي **ومنها** الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت
 انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بينه لانه يريد
 لحاج الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض الدين كما في وكاله الوالديه
 هبة الدين لمن الحال عليه رجع به على الخيل ولو ابراه لم يرجع **ومنها**
 في الكفالة كذلك **ومنها** توقفها على القبول على قول بخلاف الا براه **ومنها**
 لو شهد احد ما بالابرا او الاضربا بحصة قوله لان قتل لا تقبل وبما في
 العشرين من جامع الفصولين الا براه عن الدين فيه معنى التملك وبما
 الاستقاطق فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول خو ان ادبت الى غدا
 كنت اقات بوي من الباقي واذا دمتي كان ويصح بمعنى الشرط الثاني قوله
 انت بري من كذا اعلان تؤدي الى غدا كذا او تمام توفيقه في كتاب الصلح
 من باب الصلح عن الدين وللأول يرتد بالردو للثاني لا يتوقف على القبول
 ويصح الا براه من المجهول للثاني ولو قال الدين لدي يونه ابوات احد كالم
 يصح مد يونه مودته غير عالم بعونه ثم بان ميتا فالنظر الى انه انقاط يصح
 وكذا بالنظر اكونه تعليقا لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت الوارث
 ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فمنا بالاولي ولو وكل الدين بامر انفسه قالوا
 صح التوكيل نظرا الى جانب الاستقاطق ولو نظرا الى جانب التملك لم يصح
 كالوكله بان يبيع ونفسه واستشكل انه مامل لنفسه وهو براه نفسه
 والوكيل من بيع الغير واجتناعه في شرح الكثر من باب تفويض الطلاق كل
 قرص جرفعا حرم قلن للمرفقن سكنى الموهونه مادن الراهن كما في الهام

الوكيل يقبض الدين اذا ادعى الموت
 بعد موت الموكل قبل قوله

كلامه براه من الدين
 في الكفالة كذلك

والوكيل من بيع الغير
 واجتناعه في شرح الكثر

من باب تفويض الطلاق كل
 قرص جرفعا حرم قلن للمرفقن

وما روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مد يونه فذلك لم يثبت كذا في
 كراهيتها القول للملك في حصة التملك فلو كان عليه ضمان من جنس
 وادفع شيئا فالتعيين للدفع الا اذا كانا من جنسين لم يصح تعينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نفسه فان كان
 التعيين مقيدا فان كان احدهما او بهر من او كفيلا والاحد لا يصح والا فلا
 ولو ادعى المأثري ان المدفع من الثمن وقال الدال من الاصره قاله **ولو**
 المأثري ولو ادعى الزوج ان المدفع من المهر وقالت هديه بالقول له الا
 في الهيا للكل كذا في جامع الفصولين كل من اجله صلحه فانه يلزم ما جله
 الا في سبعة **الاولى** الثمن **الثانية** الثمن عند الاقاله **الثالثة**
 الثمن بعد الاقاله **والرابعة** الثمن في القينة **والخامسة** اذ لمعان المديون المستقرض
 فاجل الدين الوارث **السادسة** التفع اذ الصدا الدار بالسبعة
 وكان الثمن حالا فاجله المأثري **السابعة** بدل الفرق **الثامنة**
 ارسال السلم اذا اخر الدينين فضا للاول عليه الف فزمن فباع من
 مقرضه شيئا بالف موجهة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع القاصه والو
 اسوق الزمان كذا في الجامع الثمن لا يلزم تاجيله الا في وصيه كما ذكره
 فيل الربا وفيما اذا كان محجورا فانه يلزم تاجيله كما في فرق النظر به وفيما اذا
 حكم بالكي يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا احال المقرض
 به على ان فاجله المستقرض كذا في مد ايمان القينة الوكيل بالابرا
 اذا اراوم نصف الى موكله لم يصح كذا في الخزانة الا براه العام يمنع الدعوى
 خوفا لا دينا فان كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة
 الوالديه لكن في خزانة الفتاوى الفتوى عليه براه فضا وديانة وان

التعيين للمنافع اذا كانت الاثر من

ولو ادعى الزوج ان المدفع من المهر
 وقالت هديه بالقول له

الا براه العام يمنع الدعوى حتى
 نقصا لادبانه

لم يعلم به وفي مد اتيان الفقيه اطالت اننا على الزوج على ان يودي من المهر
 ثم وهبت المهر من الزوج لا يبيع قال استادنا وله ثلاث حيل احدها شرا
 شئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الخصومة الحصة والثانية صلح ان
 معهما عن المهر يسمى ملفوف والثالثة هبة المرأة للمهر لان صغيرها قبل
 الحصة انتهى وفي الاخر نظر في كره في احكام الدين من الجمع والفرق
 الدين الموصل اذا قضاء قتل حلول الاجل بحجر الطالب لان الاجل هو المدة
 فله ان يقطعه كذا ذكره الربيعي في الكفالة وهي ايضا في الخاتبة والنهاية
 وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط لتسليمه في بؤة فلقاه الدان
 بالصعيد وطلب تسليمه فيه مستقطا عنه مائة الحمل الى بؤة فيمنع
 سبله الدين ان يحجر على تسليمه بالصعيد ولكن في الفقيه قولين في السلم
 وظاهرهما ترجيح اذ لا جبر الا للضرورة الا ان يقيم المدين بتلك البلد
 وقد افتتحت به في تلك الحادثة المدة كره لانه وان اسقط عنه مائة الحمل
 الى بؤة فقد لا يتيسر له بر بالصعيد اذا قربان دينه لفلان
 صح وجعل عليه وكيل عنه ولهذا كان حق القرض للمقروء بين المدينين
 بالدفع الى ايهما كان في الخلاصة والبرازية الا في **مسئلة** هي اذا قالت
 المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان او لوالدي فانه لا يبيع في سرج النظر
 وفي الفتنه وظاهر لعدم امكان حله على انها وكيله في سبب المهر كالاخت
 والحيلة في ان المهر لا يبيع قبضه ولا يبراه منه بعد اقراره بما يكون في قس
 الحمل منه وفي وكاله البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة في حق
 النفقة بلا رضى الزوج بخلاف ما بر الدين لان دين النفقة اضعف فصار كالاخت
 الحبس فانه ما اذا اخذ الحقين جدي او الاخر ديا لا يبيع النقص

بدین

بالارض عند رجل وديعه والمودع عليه دين من جنس او ديعه لم تصرف فاصا
 الدين متى تمتعوا وبعد الاجتماع لا تصرف فاصا لم يملك احد منه فاصا وان
 في يده يملك الاجتماع بلا تحديد قبض نفق القاسم وعلم المقصود عند قيامه
 في يد رب الدين كالوديعه انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينه البراه ولم
 يعلم التاريخ قدمت بينة البراه واذا تعارضت بينة البيع وبينه البراه قدمت
 بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين **كتاب الاحارار**
 وفي انضاع الترماني من باب الاستضاع والاحار عندنا يتوقف على الاجازة
 فان اجازها المالك قبل استيفاء العتق وعليه فالاجرة وان كان بعد فلا
 وان كان بعض البعض فالكل للمالك عندنا في يوقف وقال محمد الماضي للفا
 والمستقبل للمالك انتهى العقب ليستقط الاجرة من المستاجر الا اذا
 انكر اخراج العاصب لشفاعه او حايه كافي الما ارجاسه والفتية الحكم
 من الانتفاع بوجوب الاجر الا في سابل **الاول** اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب
 الحقيقة الانتفاع كافي فصول العادي وظاهر ما في الاستطاف اخراج الوقت
 فوجب اجرة في الفاسد بالتمكن **الثانية** اذا استاجر دابة للركوب
 خارج المهر فحبسها ولم يركبها **الثالثة** استاجر ثوبا لكل يوم بدائع
 فامسكه من غير ان يركب اجبر ما بعد الدية التي لوليس بها التحرق
 كافي الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو هلك في زمان امسكها عند
 يمين لانه للموجب الاجر لم يكن ما ذونا في امسكها بخلاف ما اذا استاجر
 للركوب في الصر فملك بعد امسكها كافي فوقوف الكرا بديسي الزيادة
 في الاجرة من المستاجر من غير ان يزيد عليه احد بعد معنى الدية لم يصح الخط
 والزيادة في الدية جازية وان زيد على المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا

العقب يستقط الاجرة عن المستاجر

استاجر ثوبا لكل يوم بدائع فامسكه

طلب الزيادة على مستاجر
 لا يجوز الزيادة على مستاجر
 الملك مطلقا لا في الوقت

كما لو خصت وهو اصل مال النبي بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت
 الاجارة فاسده اجرتها الناظر بلا عرض غير الاول اد لا حق له لكن الاصل
 وقوعها صحيحه باجره المثل فاذا ادعى رجل انها بعين فاحش رجوع القاصي
 على اهل البصر والامانة فان اخبروا انها كذلك ففسخها والواحد ينفذ بها
 خلافا للمثل كما في وصايا الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا
 وقت العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كانت اضرار او
 تعسالم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالمختار قبولها فيفسخها بالتقوى وفيه
 القاصي واذن التقوى في فسخها القاصي كما حرم في انفع الوسائل في بصرها من
 اراد فان كانت دارا او طائفة عرضها على المتاجر فان قبلها فهو الاصح وكان
 عليه الزيادة من وقت قبولها لا من اول المدة وان انكر زيادة امر المثل وادعى
 انها ارضا فارغه عن الزرع فكالد ادوان كانت مشغولة لم يقع اضرارها الغير
 صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المتاجر بعد ثبوتها او غرس
 فان كان استاجر مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ السمر ان لم يقبلها والبنا
 يملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناؤه
 وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما تقم عليه الزيادة كالزيادة وبها
 ولما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فالتقوى فيفسخها عليه
 التقوى وما لم يفسخ كان على المتاجر المسيحي كما في الصغرى هذه اما حرمته
 في هذه المسئلة من كلام الشيخ اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل صحيحا كان
 كان العقد او فاسدا فلا تعجيل حبس البدل حتى يستوفي البدل ذكره
 الربيعي في البيع الفاسد مصرح بان للمتاجر حبس العين حتى يستوفي
 ما عجله ولا يخالفها في اجارات الاولوية لانه فيما اذا كانت العين في يد المتاجر

ملاحظة
 قبل الزيادة في الوقف ولو شهدوا
 وقت العقد انها باجرة المثل ما لم
 تكن تعسلا وضروا

للمتاجر حبس العين حتى
 يستوفي ما عجل

وما ذكره الربيعي انما هو اذا كانت في يد المتاجر وقد صحح به في الاجارة الفا
 من جامع الفصولين الاجارة عقد لا رقة لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت
 على استهلاك عين كالا استكتاب فله صاحب الورق فسخها بلا عذر
 واصله في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العاقل من اعدارها المجوز
 لفسخها العين على الوجوه ولا وفاله الا ان ثمنها فله فسخها ضمن بيعها
 الا اذا كانت الاصل العجلة لتستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه
 الفعل كعمل الميت وحله ودفعه والاجارة صح فلم يبان الاجر والمدة اجبر
 القاصي ثم هلك تعدت استجار ارضا لوضع شبكه الصيد جاز وكذا
 استجار طريق للورود ان بين المدة استاجر مشغولا وفارغاً صح في القايغ
 فقط اجرتها المتاجر من الموصول لم تصح استجار بصراني مسلما للخدمة
 لم تجز ولغيرها جاز كالا استجار للكتابة الغنا او لبنا بعيه وكيسه
 استاجر ليصيد له او ليحطب جاز ان وقت استاجرت روجها الغزو
 روجها لم تجز استاجر شاه لارضاع ولده او حديده لم تجز استاجر
 الى مائتي سنة لم تجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جاز في دفع داره
 الى ارض ليرثها ولا اجر عليه وهي عارية المتاجر فاسدا اذا اجر
 صحيا جاز وقيل لا استاجر دراهم ليحل فيها كل شيء يركب انهي فاسد
 ولا اجر ويضمنها ولو لدن لها جاز ان وقت لا تجوز اجارة الشجر والكرم
 باجر على ان يكون الملك المملوك وكذا البان الغنم وصوفها ولو استاجر
 الشجر مطلقا قال خواصه لقابل ان يقول بالجواز ويتصرف الى شد
 الساب عليها او الدابة او بعد مده لان المنفعة المنصورة منها المسمى
 دفع غزاة الى حايك ليسجحه بالنصف فسدن كاستيجار الكتابة

سده

اجرتها المتاجر من الموصول لم تصح

وتبع داره الى ارضه جاز
اجرتها

في الإجارة رضى وقبول فال راعى لا أرض بالمسمى وإنما أرض بكذا فنسكت
المالك فرعى لزمته وكذا الوفاة للساكن أسكن بكذا أو لا فاستقل فسكن لزمه
ما سمي الإجارة للأرض كإخراج على المصنف فإذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع
أفقه وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهاب بها
ولا إرسال غلام وانما يجب الأجر بتخليتها استأجرها له فمعرض عنه
في عشر وبين العتق خمسة وحضر خمسة في حقه كان له ربع الأجر لأن العتق
في العشر مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العتق استأجر
لحضر قربة فمعرضه ودفع فيه غير ميت المستأجر فلا أجر له ربع إلى كذا وكذا
كذا أبيع له أجر المثل مبني وجب أجر المثل وجب الوسط منه أكثرها بمثل
ما يتكاري الناس أن يتفادوا لم يفتح والأصح داري لك هبة إجارة أو إجارة
هبة هي إجارة أجره لك بغير شئ فاسد لا عارية أجبر القصار لم ينه لا يقضي
الأب القوي والقضاء على الأضلاع في المشترك وحله عند عدم اشتراط الضمان
عليه أما بعد فيضمن اتفاقا المستأجر إذا بنى فيها بلا إذن وبلين فله ردها
وان تبرأها فلا ضمان على الحاي والشيء لا يجامضن به المودع لنفسه
إجارة الجاه بطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الإجارة بشرط
الحاي أن أجره من التقطيل محوط عنه صحيح لأن يحط كذا ونفسه بشرط
بونه الرد على المتأجر وبأشراط إخراجها أو عشرها على المتأجر ويرد
لكروية إجارة حال حفظه المقرض عليه من استأجره إلا إذا استأجره المقرض
فأذن المستأجر امتنع الإجارة عن العمل في اليوم الثاني أو جبر نزع
بنت الحالا لا يجب على الموصر ولكن يجبر أن لا يبيع ولا يملك ولا يملك الميزاب
ونظير السطح وحكمه لأن المالك لا يجبر على إصلاحه وأجره أبواب

للقتران مطلقا فيفسد بها الشرط كالاشتراط الطعام العبد وعلق الدابة
وتطيين الدار موسمها وتغلق الباب وادخال جند في سقيها على
المتاجر لا يجوز الاستيجار لاستيفاء الحد والفضاض استعان برجل في
السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة بعادتهم وكذا الوادخل رجلا
في خانوته ليعمل له استاجر ليعتق به خارج المصروفات يتبع به في المصروفات
كان ثوبا واجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فغلبه الامر الا اذا
تغذرت بها الاجير الكاتب اذا اخطا في البعض فان كان الخطا في كل ورفه
خير ان شاء الله واعطاه اجر مثله وان شأ تركه عليه واخذ منه القيمة
وان كان في البعض فقط اعطاه بحا به من المسيحي واخذت استخدامه بعد
محوها وجب الاجر وقيمتها لو هلك وحل احد الاجيرين فقط فان كانا
شركيين وجب اهما كله والا فلا لحامل النصف قصر الثوب المحجود فان قبله
فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنسيج لا يستحق الخطا بل يضاهيه
الصير في باجر اذا ظهر الزيادة في الكل استرد الاجر وفي البعض بحا
دفع الوصله المفتاح فلم يقدر على الفتح لصنابعه ان امكن الفتح بلا كونه وجب
الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتا فيها فلا اجر من ذلك
فكرت اقله كذا فهو باطل ولا اجر له لمن دله ان وللتني غير كذا
فكذلك اكد له فله الاجر المثل للمشي لاطله وفي السير الكبير قال امير
السرية من دناء على موضع كذا اقله كذا ايصح ويتعين الاجر بالدلالة
فيجب الاجر كذا في الترازية وظاهر وجوب المسي والظاهر وجوب اجور
المثل اذ لا عقبة اجابة هذا وهذا انخصص لمثله الدلالة على العموم كونه
بين الوضع اجابة المناوي والسمار والجار وكورها جان الحاجة الى ذلك

ان الله للمعطي في هذا ان لا يكتفوا فويله
فله آخر المثل

المستاجر عليه وكناسته وماده لا تفيج بالبوعه رد المستاجر على المجر
واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت
الثانية الاجارة لا تصح ولا تنتقض الاولى بالنقصان عن اجر المثل
في الوقف اذا كان يسير اجاز اجورها من غير فالثانية موقوفة
على اجارة الاول فان ردها بطلت وان اجارها فالاجرة له استاجر
لعمل سنة ومعنى نصفها بلا عمل فله الفسخ تنفس الاجارة بموت
الموخر العاقد لنفسه الا لضرورة كونه في طريق مكة ولا قاضي
في الطريق ولا سلطان فيبقى الي ملكه ويرفع الي الامرالي القاضي
ليفعل الاصل للميت والورثة فيوجرها له ان كان امينا او يبيعها
بالقيمة فان برهن المستاجر على قبض الاجرة الاياب رد عليه
خصته من الثمن وتقبل البيه هنا بل الخصم لانه يريد الاخذ
من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثنا المدة يخبر فان فسخها
فللولي اجرا ما مضى وان اجارة فالاجرة للولي ولو بلغ التيميم
في اثنا المدة لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر التيميم ففسخها
اجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقة فلو اياه
وفي عتقه له ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد
واباقة وسرقته عند رلتا جري ففسخها وكذا ان كان عمله فاسدا
لا عدم حذقه ادعي نازل الخان ودخل الحمام وساكن المعبد
الغضب لم يصدق والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والملاح
في مقدار فالقول لصاحبه وياخذ بحسابه الا ان يكون الاجر
مسما له اخلفنا في لو بها مشغولة او فارغة حكم الحال اذا اخلفنا

في صحتها او فسادها فالقول لمدعي الصحة قال الفضلي الا اذا ادعي
الموخر بها كانت مشغولة بالزرع وادعي المتاجر بها كانت
فارغة فالقول للموخر كما في اخراج ارات البرازيه اجرها للمستاجر
بكثر مما استاجر لا تطيب الزبارة له ويتصدق لها الا في ميلتين
ان يوجرها بخلاف جنس ما استاجر وان يعمل بها عملا كبناء
في البرازيه اخلفنا في الحشيب والاجر والفلق والميزاب
فالقول لصاحب الدار الا في اللين الموضوع والباب والاجر
والحصص والجدع الموضوع فانه للمستاجر كتاب الامانة
من الوديعة والعارية وغيرها الامانات تنقلب مضمونة بالموت
عن تحصيل الا في ثلاث الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف والقاضي
اذا كان مجهلا اموال البتاني عند من اودعها والسلطان اذا اودع
بعض الغنمة عند الغاري ثم مات ولم يبين عند من اودعها
هكذا في فتاوى قاضي خان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة
وذكرها للولوي والحي وذكر الناس ثلاثة احد المتفاوضين او ا
مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر القاضي فصار
المستثنى بالتلفيق اربعة وردت عليها مايل الاولى
الوصي اذ امان مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين
الثانية الاب اذ امان مجهلا مال ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة
الوامات اذ امان الوارث مجهلا لما القته الرج في بيته الحاشية
اذ امان مجهلا لما وصعه مالكة في بيته بغير علمه السابعة
اذ امان الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا وهذه الثلاث

اجرها المتاجر بالزما استاجر
لا تطيب له الزمان

في تلخيص الجامع الكبير للخلاطى فصار المستثنى عشرة وفيه وا
بجهيل الغلة لان الناظر اذا مات مجهلا المال البلد فانه
بضمه كما في الثانية **ومعنى** كونه مجهلا ان لا يبين حال الامانة
وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حياته ردوها
فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والا لم يقبل قوله وان
كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في البرازيه والوكيل
انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف
والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث
انا علمتها وذكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا او هلك
صدق انتهى ومعنى ضمانها صبر ورخصا دينا في تركه وكذا
لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة
يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح
كذا في البرازيه **فكلم** العارية فيما اذا استعار جدارا
لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان للشئى
لا يمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع
كذا في القنية اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان
كالمستعبر والمتاجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ
او بالاستيجار والمضارب والمشفع والسريك عنانا او
مفاوضة والمودع والمستعبر الرهن وهي في الفصول الا
الاخير فهي في المبسوط **الوديعه** لا تودع ولا تغار ولا ترهن
والمستاجر يوجر ويغار ولا ترهن والعارية تغار ولا تودع

قيل يودع المستاجر والعارية لا توضع اعارتها وهي اقوى من البيع
وقيل لان الامين لا يسلمها الى غيره عياله وانما جازت الاعارة
لادن المعبر والموجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في البيع
فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا ضمني لا قصدي والرهن
كالوديعه لا يودع ولا يعار ولا يوجر واما الوصي فيملك البيع
والا حارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصه وكذا الموقوف
على الوقف والوكيل يقبض الدين بعد مودع فلا يمكن التملك
كما في جامع الفصولين **العاسل** لغیر امانة لا اجر له الا الوصي
والناظر فيستحقان بقدر اجره المثل اذا عملا الا اذا شرط
الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل ولو كان الوقف
طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا اجر للناظر كما في
الخانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للنظار في المستقف اذا
احيل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع
الفصولين الوكيل يقبض الوديعه اذا سمى له اجر الياتي بها
جاز خلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استيجاره الا اذا
وقت له وقتا وفي البرازيه لو جعل للكيل اجر لم يصح ذكر
الربا لى ان الوديعه باجر مضمونة وفي الصبر فيه تراجم
الوديعه اذا استاجر المودع صح خلاف الرهن اذا استاجر
المرفق **كل** امين ادعى ايصال الامانة الي مستحقها
قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى
الصرف الى الموقوف عليهم وسوا كان في حياة مستحقها



الناظر يستحق الاجر المسمى بالوديعة

الوديعه باجر مضمون

القول قول الناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم

مطلب لا ينفصل
الوكيل يقض الدين بعد موت
الموكل انه لا ينفصل في حياته الا
بغيره خلافاً للوكيل يقض الدين

يقبل قول الامين الا اذا اكد به
الظاهر

الامين اذا خلط اموال الناس
ببعض او الامانة بما لم يمتص

السيار اذا خلط اموال الناس
ببعضها وضاعت ضمن الامين

الامين اذا سقطت يده
في الامانة لم يملك فانه يضمن

او بعد موته الا في الوكيل يقض الدين اذا ادعي بعد موت الموكل
انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بدينه خلافاً للوكيل
يقض الدين والعين والفرق في الوالديه **القول** للامين مع اليقين
الا اذا اكد به الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زانية
خالفت الظاهر وكذا المتولي **الامين** اذا خلط بعض
بعض اموال الناس ببعض او الامانة بما له فانه ضامن فالزوج
اذا خلطها بما له بحيث لا يتميز ضمنها ولو اتفق بعضها فله حصة
فيها ضمنها والعامل اذا اسال للفقراء شيئاً وخلط اموالهم
دفعها ضمنها لا رباها ولا يخرجهم عن الزكاة عن الا ان يامن
الفقراء او لا بالاختار والمتولي اذا خلط اموال اوقاف مختلفة
يضمن الا اذا كان باذن القاضي والسمسار اذا خلط اموال
الناس واثمان ما باعه ضمن الا في موضع جرت العادة
بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في
سائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله
بمال غيره او مال رجل بمال اخر والمتولي اذا خلط مال
الوقف بما لنفسه وقيل يضمن ولو اتلف المتولي مال الوقف
ثم وضع مثله لم يبرأ والحيلة في برائه انفاقه في التقدير
او ان يرفع الامر الى القاضي فينصب من ياحظه منه فيبرأ
ثم يبرأ عليه **الامين** اذا اهلك الامانة عنده لم يضمن الا اذا
سقطت يده شيئاً عليها فملك كذا في الوالديه وفي
البرازيه الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئاً من كسبه

واودعه وهلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى
مع ان للعبد يد معتبر حتى لو اودع شيئاً وعاب فلم يمس
للمولى اخذه **المأذون له** في شيء كاذبه امانة وضماناً ورجوعاً
وعدم رجوع وخرج عنه مبلتان المودع اذا اذن انساناً
في دفع الوديعة الى المودع قد فعلها له ثم استخفت بدينه
بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق مضيق الدافع
كما في جامع الفصولين الثانية حمام مشترك بين اثنين اجر
كل واحد منهما حصته لرجل ثم اذن احدهما مستاجر بالعمارة
فمجز لا رجوع للمستاجر على الشريك السالك ولو عمر احد
الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه
بخصته كذا في اجابة الوالديه **لا يجوز** للمودع المنع بعد
الطلب الا في ما يملك لو كانت سيفاً فطلبه ليضرب به
فلما لو كانت كتاباً فيه اقراء عال لغيب او قبضه كذا في الحاشية
المودع اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع
موقفاً فتعدي بعده ثم ازاله لم يضمن بزل الضمان كما في
جامع الفصولين المودع اذا اخذها ضمنها الا اذا هلك
قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت
باجر فضمنونه ذكره الزيلعي وتقدمت **المعابر** ان يسود
الغاربه متى ساءل في سائل لو استعار امه لا رضاع واره
وصار لا ياحظه الا يندبها له الرجوع لا الرد اجر المثل الى
الانظام ولو رجع في فرس الغاري قبل المدة في مكان

عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه
فانه يرجع على شريكه بخصته

مطلب
الوديعة امانة الا اذا كانت
باجر فضمنونه

اسعار ارض الزراعة وتقدرها
بما توجب منه حتى يوافق الزرع

لا يتقدر على الشراء والكرافله اجر المثل وهما في الخائيه وفيما اذا استغفار
ارض الزراعة وررعها لم يوصد منه حتى يحدد ولو لم يوقت وتنزل
باجر المثل موته رد العاربه على المستعير الا في عاربه الرهن كما في
المبسوط **خلف** الامين عند دعوى الرد او الهلاك قبل
لغى التهمة وتبيل لا تكاره الصمان ولا يثبت الرد تيمينه حتى لو
الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودعيه المبسوط
لو رد الوديعه الى عبد ربه لم يبرأ سوا كان يقوم عليها اولا
هو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى بيت مالها اولى
من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث فلا امر القاضي ضمن
اذا كان مستغرة بالدين ولم يكن موثقا ولا فلا الا اذا دفع
لبعضهم ولو قضى المودع لمها دين المودع ضمن على الصحيح **وكذا**
يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين
ادعى المودع دفعها الى ماذون مالها ولياها **فالقول** له
في برائه لا في وجوب الصمان عليه الماذون له بالدفع اذا
ادعاه وكذا بابه فان كانت امانه **فالقول** له وان كان مضمونا
كالعصب والدين لا كما في فتاوى قارى الهداية ومن الثاني
ما اذا اذن المودع للمستاجر بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان
وهي في احكام العمان من فضول العمادي استاجر ليعير
الى مركبة فهو على الذهاب دون الجي ولو استجار ليعير
فهو على ما كذا في اجارة الولا الجية وفي وكالة البرازيه
المستبضع لا يملك الاضاع والابداع والابضاع المطلقه

استاجر يعير الى ملكه هو على الدعا
دون الجي

اذن المودع المستاجر بالتعير من الاجرة
فلا بد من البيان

كالوكالة المقرونة بالمسئله حتى لو ادفع اليه ثوبا وقال له اشتره
لي به ثوبا صح كما اذا قال اشتر لي به اي ثوب شئت وكذلك لو دفع
اليه بضاعة وامره ان يشتري له به ثوبا صح والبضاعة تكال المضاربة
الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده
ما يعلم انه قصده الاسترباح او نص على ذلك انتهى **العاربه**
كالاجرة تنفسح بموت احد هما كما في المنية القول للمودع في دعوى الرد
والهلاك الا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه
وكذبه ربه في الامر **فالقول** الرضا والمودع ضامن عند اصحابنا
خلافا لابي ليلى كذا في اخوالوديعه من الاصل لمجد المودع اذا
قال لا ادري ايها استودعني وادعاه ارجلان واي ارجل
لما ولا يثبت يعطيها اما نصفين ويضمن مثلها بين مالائه انلف
ما استودع محمله **باب** رجل وعليه دين وعنده وديعه بغير
بغير عينها خضع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعه بالخصص
كذا في الاصل ايضا **كتاب الحجر والماذون** المحجور
عليه بالسفه على قولها المفتي به كالصغير في جميع احكامه
الا في النكاح والطلاق والعناق والاستيلاء والتدبير وجوب
الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه او جده وفي صحة
وصاياه بالقراب من الثلث فهو كالبايع في هذه وحكمه كالعبد
في الكفاره فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة طهاره
صح العتق ولا يجزيه عنها وبصوم طهاره تمامه في شريح ابن
وهبان واما اقواله في التافار خفيه انه صحيح عندنا في حقيقه

القول للمودع في دعوى الرد والهلاك

لا عندهما انتهى يعني بها الحجر على الدية **الصبي** المحجور عليه يواخذ
 بأفعاله فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة
 الا في سبيل لو تلف ما اقتضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما
 اعبره وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداعه ما اذا اودع
 صبي بحجر مثله وبني ملك غيرهما فلما ملك تضمن الدافع او اخذ
 قال في جامع الفصولين وبني من مشكلات ابداع الصبي قلت
 لا اشكال لانه لم يضمنه الصبي لعدم التسليم من مالكها وهما
 لم يوجد كما لا يخفى الاذن في الاحارة اذن في التجارة وعكسه
 كذا في السراجيه لا يصح الاذن للابن والمغضوب المحجور ولا بدنة
 ولا يصير محجورا بها على الصحيح اذن لعبد ولم يعلم ان يكون اذا
 الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد ائتمته في التجارة فبايعوه
 لا يعلم بخلافه اذا قال بايعوا ابني **اذا** قال له اجر نفسك
 ولم يقل من فلان او بيع ولم يقل من فلان كان اذا بالتجارة كما في
 الحانية والامر بالشراء كذلك كما في الرولوا الجبه فلو قال اشترى ثوبا
 ولم يقل من فلان ولا للباس كان اذا وبني حادثة الفتوى فليحفظ
 الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في
 نوع واحد فاذن للعبد في المضاربة فانه يكون ماذونا في ذلك
 النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التعميم كما في الظهير
 اذا راي المولى عبده يبيع وليشترى فسكت كان ماذونا الا اذا
 كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفينة اذا زوجت نفسها
 من كزوج فان قصر عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض ولو

طالع
 اذا راي المولى عبده يبيع ويشترى
 فان قصر عن مهر مثلها كان للمولى قاضيا

اختلفت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفينة
 ولا اشهادا عليه ولو دفع القاضي المال الى اليتيم بعد بلوغه
 سنها ضمنه ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاضي على سفينة فاطلقة
 اخر جاز اطلاقه لان الحجر ليس بقضا ولا يجوز للثالث تنقيذ الحجر
 الاول خلافا للخصاف ووقف الحجر عليه بالسفينة باطل واقتلوا
 فيما اذا وقف باذن القاضي فصح البطلان وبطله ابو القاسم
 ولا يصبر السفينة محجورا عليه بالسفينة عند الثاني ولا بد
 من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرسد ولا بد من اطلاق
 القاضي خلافا لمحمد فيها ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في
 خزانة المفتين **وقفت** حادثة حجر القاضي على سفينة ثم ادعى
 الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفينة وبرهنا فلم ارفعهما فلا يصح ان ينفق
 لعدم بدنة المقاعلي السفينة في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفينة
 لان عقده يمنع عنه عند ذكره في دليل اي يوسف علي ان السفينة لا يحجر
 الا حجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التخالل اذا اختلف
 الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا في شهود له مهر المثل
 لم يقبل بدئته لانها لا تثبت فكل بدنة تشهد لها الظاهر فلم يقبل
 الماذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا
 في البيع والشرا كما في اجارة منية المقني العبد الماذون المدون
 اذا اوصى به سيده لرجل ثمر مات ولم يحجز الغريم كان ملكا للموصي
 له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملك الوارث والدين ورقبته
 ولو وهبه في حياته فله الغريم ابطاها ويبيعه القاضي فما فصل

طالع
 لا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه

طالع
 وفي المحجور عليه بالسفينة باطل

طالع
 لا يرتفع الحجر بالرسد ولا بد من اطلاق

طالع
 لا يرتفع الحجر بالرسد ولا بد من اطلاق

طالع
 لعدم بدنة المقاعلي السفينة

طالع
 الماذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا
 في البيع والشرا

من عثته فلو اذهب كذا في خزانه المفتحين من الوصايا المأذورة لا يكون
مادونا قبل العلم به الا في سبيل ما اذا قال المولى لاهل السوق يا ايها
عبيدي ولم يعلم العبد **كتاب الشفعة** هي بيع في جميع
الاحكام الا ضمان الغرر للجبر فاذا استحق المبيع بعد البناء
فلا رجوع للمتزى على الشفيع كالموهوب له واما كذا القديم
واستبدال الاب بخلاف الباي فروية المتزى ورضاه بالعيب
لا يظهر في حق الشفيع كالاصل ويردها على الباي ولا يعلم للمتزى
وذلك المسألة على الفسخ دون التحول قال الاسيحاوي والفحل
اصح والابطل به **المعلوم** لا يجوز للموهوم فلو قطع بعيني رجلين
فحضر احدهما اقتصر له وللاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين
فقتل له بكلمها كذا في جنائيات شرح الجمع باع ما في اجارة مع الغيرة
شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطل الاجارة ان
ردها كذا في الولوالجية الاب اذا استزى دار الابنه الصغير
وكان شفيعها كان له الاخذتها والوصي كالأب اذا كانت دار الشفيع
ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما الاصفه فقط وان كان
فيه تفريق الصفقة والفتوى على اربع ددره مائة ووجوب الشفعة
فيها يصح الطلب من الوكيل بالشرا ان لم يسلم الى موكله فان ساء
لم يصح وابطل هو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلق
سبع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب الموائمة ثم يشهد اربعة
والاوكل او كتب كتابا وارسله والابطل تسليم الجار مع الشريك
صحيح حتى لو سلم الشريك لم يباخذ الجار سلام الشفيع على المتزى

لا يطلبها المختار الا بصر العام من الشفيع بطلها قضاء مطلقا
ولا يطلها ديانته ان لم يعلم بها اذا صبح المتزى البناء الشفيع
هو مختار ان شاء اعطاه ما زاد الصبح وان سائر كذا في الولوالجية
وفيه نظرا جبر الشفيع الجار اذا اخرج الطلب لكون القاصي لايبراهه
هو معدور وكذا الطلب من القاصي احضاره فامتنع فاحضر
اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا لتعاقب
ارطالها بالشرط جابر انكر المتزى طلب الشفيع حين علم فاقول
له مع ميمنه على نفى العلم ادعى الشفيع على المتزى انه احتال
لا يطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان
خلافه **استزى** الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في
مقدار الثمن فالقول للاب بلا عيب **هـ** بعض الثمن يظهر
في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع بالثمن
فلا يظهر في حق الشفيع له دعوى في رتبة الدار وشفعه فيها
يقول هذه الدار اري وانا ادعيها فان وصلت الى والا فانما
على شفيعي فيها استولي الشفيع عليها بلا قضا ان اعتمد
قول عالم لا يكون ظالم او الا كان ظالم او في جنائيات الملتقط وعي
اي حقيقه اشياء على عدد الروس العقل والشفعة واحصره
للقسام والطريق اذا اختلفت نوافه اسمي **كتاب القسمة**
الفرمان ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان
كانت لحفظ النفس فهي على عدد الروس وقرع عليها الولوالجية
في القسمة ما اذا اعزم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا

وفي كفاية الناصر خانيه وفي فتاوي قاري الهداية اذا خيف الوق
فاتفقوا على القابض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعد الروس
لانها الحفظ الانفس القسمة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض
وهي تبطل بالشروط الفاسدة بحوزة المسجد في الطريق العام
ان كان واسع لا يضروا ولا اهل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق
في دورهم ان لم يضروا له بناظلة في الطريق ان لم يضروا
خوصم قبل البناء منع منه وبعد هدم المترك اذا انقضى واني
احدهما العاين فان احتمل القسمة فلا جبر وقسم والا بنى ثم اصر
ليرجع بنا احدهما بغير اذن الاخر وطلب رفع بنايه قسم فان
وقع في تضيق الباني فيها والاهدم له التصرف في ملكه وان
تضر جاره في ظاهرها الرواية فله ان يجعل فيها تنورا وحاما
ولا يضمن ما تلف به ينتقض القسمة بظهور دين او وصية
الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضى
الموصي له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي اما بقضا القاضي
لا ينتقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصي له **كتاب**
الاراء بيع الملك يخالف البيع الفاسد في اربع حوزة الاطاعة
خلاى الفاسد وينقض تصرف المشتري منه وتعتبر القصة
وقت الاعتاق دون القبض والتمس والممن امانة في بيع
الملك مضمون في غير كذا في المجتبى امر السلطان اكره
وان لم يتوعدة وامر عمره الا ان يعلم بدالة الحال انه
لو لم يحتل امره بقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخلف على

امر السلطان اكره

نفسه او تلف عضو كما في منية الفتى اجرا الكفر على لانه يوعد
حبس او قيد لغرو بابت امراته اكره بالقتل على القطع لم يسعه
اكره الحزم على قتل صبيد فاني حتى قتل كان ما جاور اكره على العفو
عن دم محمد لم يضمن المكره اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
الا اذا اكره على شرا من يعتق عليه باليمين او بالقرابة اذا فرق
المشترى من المالك فانه يغني تصرفه من كتابة او اجارة الا التذبير
والاستيلاء والاعتاق اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على
التوكيل به فوكل اكره على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قدوم
وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره مبني **كتاب الغصب**
المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب
الا اذا كان في الوقف المغصوب بان اغصب وقسمته اكثر وكان
الثاني املي من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في الوقف
الخانية اذا تصرف في ملك غيره ادعى انه كان باذنه فالقول
للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فماتت وادعى انه كان باذنها
وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القسمة من هدم حائط
غير فله يضمن نقصانها ولا يومر بعمارها الا في حائط المسجد
كما في كراهية الخانية الاجارة لا تلحق الا ثلاث فلو تلف ما
غيره تعد بافعال المالك اجرتا ورصنت لم يبرأ من الضمان
انما في دعوى الزانية الامر لا يضمن بالابوا الا في خمسة
الاول اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للامور
الثالثة اذا كان المامور عبدا الغير فامر عبدا الغير بالابا

اكره على الاعتاق

او يقتل نفسه فان الامر يضمن الا الا امر بان لا مال سببه فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سببه فان الضمان الذي يجره المولي يرجع به على سببه الرابعة اذ كان المأمور صبيها كما اذا امر صبيها بان لا مال الغير فانلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامس اذ امره بخرباب من حائط الغير ففعل الضمان على الحافز ويرجع به على الامر وعامة في جامع الفصولين لا يجوز التفرق في مال غير يغير اذنه ولا ولاية الا في سبلة في السراجيه يجوز للولد والوالد الشتر من اموال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع راي القاضي لم يضمن استخانا الثالثة ما في بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته وحموضه بغيره وردوا البقية الي الورثة او اعطى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استخانا ومبي واقعة اصحاب محمد ذكره الزيلعي في اخر النفقات ومن هذا النوع المايل الاستحسانية ذبح شاة فصاب شد هالم يضمن ذبح اضحية غيره بلا اذنه في ايامها اطلته في الاصل وقيد بعضهم بما اذا اصبحت للنخ وكذا اذا وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الخطب فاوقد غير وطبخه وكذا الوطن بواجبه في دورق وربط الحال فساقه وكذا الواعانه في رفع الحجر فانكسرت وكذا الوقع في فوهة الطريق فسقاها حين سدها صاحبها ومنها احرام رقيقه لا غمايه وسقي ارضه بعد بذر الزارع وليس

علم
يجوز للموالد والولد الثانی مال
المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه

فان ذكروا ذلك في الساقط في ١١

منها سلاح الا انه بعد تغلبتها للنفقات والكلم من كتاب المرحي من جامع الفصولين المباشر ضمان وان لم يتعد والمنسب الا الا اذا كان متعديا فلورمي سهام من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بيرا في ملكه فاصاب السحاما فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لغير نصف مهر الصغير الا بتعدد الاقصاد بان تعلم بالنكاح ويكون الاضاع لنفسه الا ان يكون لغير حاجة والجرم عندنا معتبر في الفساد كما في رضاع الهدية **العقار** لا يضمن الا في ما يبل اذا احمده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضا كاي جامع الفصولين منافع الغصب لا يضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال بمضمون الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احد ما بالغليه بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا للسكنى او الاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسيلة سكنت امه مع زوجها في دار بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها ما كان في وصايا القنية لا تصير الدار معدة له باجارها انما تصير معدة اذا ابناءها لذلك او اشترها له وباعدها البائع لا تصير معدة في حق المشرى الغاصب اذا اجر منافع مضمونه من مال وقف او يتيم او معدة وتعلي المستاجر المسيحي لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجرا المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بتاويل عقد سكن المرتضى لو استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها

علم
المباشر ضمان وان لم يتعد
والمنسب الا اذا كان متعديا

علم
راجع الغصب لا يضمن الا في ثلاث
مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال

سنتين ودفع اجرهما ليس له الا استرداد والتخرج على الاصول فيقتضي
ان له ذلك اذا لم يكن معه دفع ما ليس بواجب فيسترد الا
اذا دفع علي وجه الهبة واستهلكه الموهب اجرا الفضيولي دار الوقف
وقبض الاخر خرج المستاجر عن العهدة اذا كان ذلك اجرا للمثل
وبوجه الى الوقف اجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك نظير
له لان اخذ الاجرة اجازة للحمق يقي بالغااصب فتحققها فان
هلك قبل التصحية ضمنها وان بعد لا الاجر يقي وكذا الخمر
امر ان ينظر الى خابيته فنظر اليها فسال الدهر من انفه ضمن
نقصان الخل الحشيب اذا كسر الغاصب فاحشا لا يملكه ولو
كسر الموهوب له لم ينقطع الرجوع عثر في زق انسان وضعه
في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغرض ضرورة الامر كضمان عليه
بالامور الا في ثلاثة ما اذا كان الامر سلطانا او مولى للمامور او كان
المامور عبدا الامر بان لا يدفع مال غيره فائلفه فان الضمان على
العبد ويخرج به على امره كما في جامع الفصولين وزدت رابعا
ما اذا امر الاب ابنه كما في القنية لا يجوز دخول بيت انسان
الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه
في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه كما في الودعة حفر قبرا
فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه فان كان في ارض مملوكة
للخافر فللمالك النيش عليه واخراجه وله التسوية والزرع
فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن الخافر قيمة حفره من دفن
فيه وان كان في ارض موقوفه لا يكره ان كان في الارض سعة لان

الاجر يقي وكذا الخمر

عثر في زق انسان وضعه

في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغرض ضرورة الامر كضمان عليه

حفر قبرا فدفن فيه

الخافر

الخافر لا يدرى باي ارض يحوت هناك اذكر الفروع الثلاثة في
الواقعات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من
قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل بثبوته عن الضمان في
صورة الوقف عليه فهي صورتان في ارض مملوكة فللمالك الخيار
وفي مباحة فله تقمين قيمة الحفر **كتاب الصيد والذباح**
والاصح الصيد مباح الا للتلبي ا وحرقة كذا في البزار
وعلى هذا افتخاذه حرقة لصياد السمك حرام واسباب الملك
ثلاثة مثبت الملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح وتاقل
بالباع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارد فالاول شرطه
خلو الخل عن الملك فلو استولى على حطب غيره من المفازة
لم يملكه ولا لخل للقلبيس ما تجده بلا تعريف ولو ارسل احرار
ملكه وقال من اخذه فحوله لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه
اخذ بعدة حتى قسور الرمان الملقاه في الطريق لكن الخيار
انه يملك قسور الرمان ولو التي تهيمته الميته فجارل فسلخها
واخذ جلد ها فللمالك اخذه فلو دبعه رد له ما زاد الدباغ
ان كان بماله قيمة والاستيلاء قسما حقيقي وحكي فالاول
وضع اليد والثانية بالحقية فاذا نصب السبيل للصيد
ملك ما يفعل بخلاف ما اذا نصبها للجفاف واذا نصب
الفسطاط فتعقل الصيد به ملكه ولو نصبها له فتعقل بها
فاخذه غيره فان كان الاول لو بحث مد يده اخذه ملكه وفيما
من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذي باب وغاب فقدم

لا يملك الناس ما تجده بلا تعريف

أخر ميتة لصيدها فوق الغائب في البئر فهو لحافه وما تغسل في
أرضه فهو له وإن لم يجهزها لأنه من أنزلها خلقي الخلل والظبي
إذا تنكس أو باض الصيد فإنه لا يكون لصاحبها إلا بالتقنية
ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مده يده لأخذه ولو وقع في حجر من
النسار سعى فأخذه فهو لأخذ إلا أن يجهز حجره له وأما الثاني
فشرط وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القناص والغاص
لعدم الملك لا محل ديجة الجبري إن كان أبو سنيا وإن كان أبو
جبري أحلت سمكة في في سمكة فإن كانت صالحة حلت والألا
لأنها مستقدرة وإن وجد فيها دنة ملكها حلالا وإن وجد
خامها أو دينار مضروب بالآ وهو لقطه فله أن يصرفها على نفسه
أن كان محتاجا بعد التعريف وكذا إن كان غنيا عندنا أرسلت
السمكة في الماء الخمس فكبرت فيه لا بأس بأكلها للحال ويجوز
أكلها إذا كانت مجروحة طافية استترى سمكة مسدودة في
الشبكة في الماء قبضها كذلك لحات سمكة فاستلقتها والمبتلة
للبيع والمسدودة للمتزى فإن كانت المبتلة هي المسدودة
فما للمتزى قبضها أو لا ذبح لقتوم الأمير أو واحد من العظام
بحرم ولو ذكر الله تعالى وللضيف لا الشتر على الأمير لا يجوز وكذا
القطاطه وفي العرس جازر العضو المنفصل من حي كمينه الأس
من بوج قبل موته فيحل أكله من المأكول كما في مينة المفتي
كتاب الحظر والاباحة ليس زمانا زمان اجتناب
الشبهات كما فيه من الجناية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز

دبح لقتوم أمير واحد من العظام
حرام

ذكر اسم الله تعالى للتعظيم

أعطا الزئوف لداين ولو بيع العروض المغشوشة بالبيان الإتي شرا لا
من دار الحرب والثانية في أعطا الجعل يجوز له أعطا الزئوف والسوقه
ومما في واقعات الحسابي من شرا الأسير الفتوى في حق الجاهل بمثولة
الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضا الخائنة المحرقة تعدد في الأموال
مع العلم لها إلا في حق الوارث فإن مال مورثه حلال له وإن علم حرمة
منه من الخائنة وقيده في الظهيرية بأن لا يعلم أرباب الأموال
من قبل يد غيره فسق إلا إذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفرات
الظهيرية ويدخل السلطان العادل والأمير تحت ذى الشرف
يكره معاشرة من لا يصلي ولو كانت زوجته إلا إذا كان الزوج
لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرة كذا في تفقات الظهيرية الخلف
في الوعد حرام كذا في أصحبه الدخيرة وفي القنية وعده أن يأتي
فلم يأت له لا يأم ولا يلزم الوعد إلا إذا كان معلقا كما في كفالة البرازيه
وفي بيع الوفا كما ذكره الزيلعي استخدام اليتيم بالأجر حرام ولو
لأخيه ومعه الألامه وفيما إذا أرسله المعلم لأحضار شريكه
كما في القنية **لبس** الحر يصرام على الرجل الأكلف قتل أو حكة
كما في الحداد من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده
ما حرم على البالغ فعليه حرام عليه فعليه لولده الصغير فلا
يجوز أن يسقيه خمرا ولا أن يلبسه حريرا ولا أن يخضب
بدهن أو رجله ولا أن يجلس الصغير لغايط أو يول مستقبلا
أو مستندرا الخلو بالأجنبية حرام إلا للضرورة مدونة
هربت ودخلت خربة وفيما إذا كانت عجوزا شوها وفيما إذا

الحرم تعدد في الأموال مع العلم بها

من قبل يد غيره فسق إلا إذا كان
ذا علم أو شرف كذا في مكفرات

استخدام اليتيم بالأجر حرام

الخالص

الخلو بالأجنبية حرام

كان بينهما ما حبل في بيت الخلق بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضا
والصحة الشابة من مات على الكفر ابيع لعنه الاول الذي روي
الله صلى الله عليه وسلم لثوب ان الله تعالى احياها له حتى امنا
به كذا في مناقب الكردي استماع القرآن الووب من قراته كذا في
منطوقة ابن وهبان **كتاب الرهن** ما قبل البيع قبل الرهن الا
اربعة بيع المتاع جاز لا رهنه ببيع المغول جاز لا رهنه ببيع المنقل
ببيع جاز لا رهنه ببيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوه في غير
الدين جاز لا رهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناب دور الارض
فان اجره المرهون لا يطيب له الاجراذن الراهن للمرهون في الاجارة
فاجز خرج عن الرهن ولا يعود الاجراذرهن العين عند المتاجر
على دين له صح وانفسخت اباح الراهن للمرهون اكل الثمار فاكلها
لم يضمن باع الراهن من زيد ثم باعه من المرهون انفسخ الاول
يكره للمرهون الانتفاع بالرهن باذن الراهن واذا اذن له
في السكنى فلا رجوع له بالاجر رهنه على بن موعود فدفع
له البعض وامتنع الا جاز لا يبيع القاضي الرهن بغيبة المرهون
المقبوض على سوم الشراذلم يبين المقدار ليس بضمنون في الام
الاجل في الرهن بفسده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون
لفظه بل يحفظه الى ظهور المالك القول لمنكر مع اليمين
وفي تعيين الرهن ومقدار رهنه به اختلف الراهن والمرهون
فيما باع به العدل الراهن فالقول للمرهون وان صدق العدل
الراهن كالاختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في زيد

استماع القرآن افضل من غيره

رهن البناب دور الارض غير جاز

لا يبيع القاضي الرهن بغيبة المرهون

المقبوض على سوم الشراذلم يبين المقدار ليس بضمنون

العدل

العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل
واذعي المرهون انه باعه باقل من قيمته وكذا به الراهن فالقول
للاهن بالنسبة الى المرهون لا العدل ما جازت الكفالة
به جاز الرهن به الا في بدل المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن
وتجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن وفي الكفالة للعقله تجوز
اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ابضاح
الكرمانى **كتاب الجنابات** العاقله لا تعقل العدل الا في مسئلة
ما اذا عبي بعض الاوليا او صالح فان نصيب الباقي يتقلب
مالا وتحمله العاقله كما في شرح الجمع صالح الاوليا وعنه هم عن
القائل بسقط حقهم في القصاص والدية لاحق القول كذا
في المنية الواجب لا يتقيد بوصف السلامه والمباح يتقيد
به فلا ضمان لو سري فطع القاضي الى النفس وكذا اذا مات
المعزور وكذا اذا سري الفصد الى النفس ولم يجاوز العقاد
لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يده قاطعه فسرت ضمن
الدية لانه مباح فتقيد وضمن لو عزوز زوجته فماتت ومنه
المروى في الطريق فقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا
او الاما الوصي ومن الاول ضرب الاما الوصي او المعلم باذن
الاب تعليمات لا ضمان فضرر الناديب مقيد لكونه مباحا
فضرر اليتيم لا كونه واجبا وحله في الضرب المعتاد اما غير
موجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ
زوجته فانضاهها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا

مطال
الروح اذا عور زوجته ضمن

لكون الوطى اخذ موجهه وهو المهر فلم يجب به اخرو تمامه في التقرير
من الربيعي الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما دوطها
لا يتد اخلان الا اذا كانا خطا ولا يتخلل بينهما بر فحب دية واحدة ذكر
الربيعي القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل
العبد مولا له ابنان فعني احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير
العاني عند الامام وصح عفو المخرج ويقضي بونه منه لو انقلب
مالا وهو موروث على فرايض الله تعالى فبرئ الزوجان كالأموال
الا اعتبار في ضمان النفس بعد الجناه لا بعد الجنائيات وعليه
رفع الوالحي في الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط فضره
احد عشر فمات منه رفع عنه ما نقصت العشرة وضمن ما نقصه
الاخر فيضمنه مضروبا بعشرة اسواط ونصف قيمته دية
القتل خطأ وشبهه عمد على العاقله الا اذا ثبت باقراره او كان
القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم
فلا قصاص ولا دية على قاتله هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز
لانه لا يجري فيه التملك كن اني اجارة الوالحيه لا يجب على
المكروه دية المحرم على القتل اذا قتله الاخر دفعه عن نفسه
لكل احد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا يأمون
بالسكون عنه يضمن المباشرون لم يكن متعد يا فبضم
الحداد اذا طرق المدينة ففقا عينا والقصاص اذا دق في
حاوته فانهدم حاوت جاره لا اعتبار برصني اهل الحلة في السكة
النافه حصونهم في قرية في غير غير الناس ليعلم ما وقع فيها

على
نحو القتل اذا قتله الاخر دفعه
عن نفسه

قطع

قطع الجمار لجامر عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
من هب الاصوليين ان الامام شرط الاستيفاء القصاص كالحذود
ومن هب الفتا الفرق القصاص كالحذود الا في خمسة ذكرناها
في قاعدة ان الحدود تدبر بالشبهات عفو الوطى عن القاتل
افضل من القصاص وكن اعفو المخرج وعفو الوطى يوجب براءة
القاتل في الدنيا ولا يبرأ من قتله كالوارث اذا ابرأ المديون
بري ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال المخرج قتلني فلان
ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بنية الوارث ان فلانا اضر
قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا
اضر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عفو المخرج والوارث قبل
موته لا نقاد السبب لها كما في البرازيه الحدود تدبر بالشبهات
ولا يثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحد ودمع ان فيها
شبهة كما في شرح ادب القضا **كتاب الوصايا** لا يجوز للوصي بيع
عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث
كذكر الربيعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم **النفقة**
ولا مال له سواه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه
وزدت اربعة اصابصار المستثنى سبعة ثلاثة من الطهيرة
فيما اذا كانت في التركة وصية مرسلة لانفاذها الامنه وفيما
اذا كانت غلانة لا تزيد على مئنته وفيما اذا كان حائونا او دارا
تخشي عليه النقصان انتهى والرابعة من بيع الحائنه فيما
اذا كان العقار في يده متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى

عفو الوطى عن القاتل افضل
من القصاص

يباع عقار اليتيم اذا احتاج
الى النفقة

وفي الجمع ويضم القاضى الى العاجز من بعينه فان سلك اليه ذلك
 لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استقبل به وان شح منه
 الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيائته انتهى وفيه بيع الوصى
 من اليتيم او شراره لنفسه وفيه نفع للصبي جاز انتهى واختلفوا
 في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشران
 نصف القيمة وقيل درهمان في العرة نقصان وزيان وعامة
 في وصايا الخائبة وقسمة الوصى ما لا مشترك بينه وبين الصغير
 يجوز ان كان فيهما نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في
 قسمة القنية وفي بيع القنية ولو باع القاضى من وصى الميت
 شيئا من تركه بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يمكن الشراء
 لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وقيل
 قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلاث في فائدة
 اتفاقا وفيما اذا فرض القاضى نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم
 فادعى الوصى الدفع كذا في شرح الجمع معلل بان هذا ليس
 من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي
 ان لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يسكل
 عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصوفى على المستحقين
 بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي شئتين اختلفوا
 لو قال ادبت خراج ارضه وجعل عبده الايق قال ابو يوسف لا شأن
 عليه وقال محمد بالبيان كافي الجمع وفي جامع الفصولي ليس
 قضى وصيه ديننا بغير امر القاضى فلما ذكر اليتيم انكر ديننا على

يقبل قول الناظر في الصوفى
 على المستحقين

ابنه

ابنه ضمن وصيه ما دفعه لو لم يجد بينه اذا اقر بسبب الضمان
 وهو الدفع للاجنبي ولو ظهر غرم اخر يغرم له حصته لدفعه
 باختيار بعض حقه ولو الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بينة
 على الدين يضمن الوصى كادفعه لو دفعه بغير حجة وصى ادى
 ديننا فانكر الورثة تقبل بينته ولو لم تكن له بينة فله تخليف
 الورثة انتهى فقد علم ان الوصى لا يقبل قوله في هذه قضايا على
 الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة
 فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزائنه المفتين
 وفيه في جامع الفصولي على قول بالموجب عرفا وفي الملتقط
 انفق الوصى على الوصى في حياته وهو معتقل للسان يضمن ولو
 انفق الوصل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان
 باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا في دعوى
 خزانة الاكل والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في
 مايل الاولي ادعى قضا دين الميت الثاني ادعى ان اليتيم
 استملك مال اخرود مع ضمانه الثالث ادعى انه جعل عبده
 الايق من غير اجارة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت
 لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم الميت اداسه
 ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركب ديون فقضاها عنه
 سبعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله
 واراد الرجوع اليه منه ادعى الاتفاق على رقيقته الذي يمازوا
 التاسعة اخروا محرم ادعى انه كان مضاربا العاشر قد اعطاه
 ادعى

هذا ما ورد من المسائل الذي
 قول الوصى به فيه

الجاني الحادي عشر ادعي قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة
قبل قبض ثمنها الثاني عشر ادعي انه زوج اليتيم امرأة وورث
مهرها من ماله وهي مبيته الكل في فتاوى العتاني من الوصايا
وذكر ضابطا وهو ان كل شيء كان مسطاعا عليه فانه
يصدق فيه وما لا فلا وصي القاضي كوصي الميت الا في ما يباين
الاول او وصي الميت انه يبيع من نفسه ويترك لنفسه ان كان
فيه نفع ظاهر عند ائتمنه خلافا لظاهره او اما وصي القاضي
فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا
في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذ خصه القاضي بخصيص
وصي الميت الثالث اذ اباغ ممن لا تقبل شهادته له لم يصح خلاف
وصي الميت ومما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استوائهما
في رواية في الاولى الرابعة لوصي الميت ان يواجر الصغير لحياته
الن هب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي كذا في القنية
الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي
وله عزل وصي القاضي العدل كافي القنية خلافا لما في اليتيم
السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ
من القاضي بعد الايضاح خلافا لوصي الميت كذا في الخلاصة
من المحاضر والسجلات ان اباغ يعمل بها لابي القاضي عن بعض
التصرفات ولا يعمل بها الميت كافي البرازيه وبني راجد
قبول التخصيص وعدمه الثاني عشر وصي القاضي اذ جعل
وصيا عند عدمه لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت

كافي

كذا في اليتيم وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذ كانت الوصية
عامة انتهى وبه حصل التوفيق تبرع المريض في مرض موته اغلقت
من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه في المنافع وانه نافذ من جميع
المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهره ما في تلخيص الجامع
الكبير من الوصايا بخلافه وصورة الزبلي في كتاب الغصب بان
المريض اعاز من اجنبي والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من
اجر المثل فانه ينقد من الجميع وقال الطرسوسي انها حالفت
القواعد وليس كذلك فان الاعارة والاجارة يبطلان بموته
فلا اضرار على الورثة بعد موته للافساخ وفي حياته لا ملك
لغيرهم اذ ابرا الوصي من مال اليتيم ولم يجب يعقده لم يصح
في الاصح وضمن الا في سبلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم لا يوطئ
من البدل لم يصح كما في الخانية والمتولى على الوقف كالوصي كما في جامع
الفصولين الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في
الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التنقيح
واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في المجمع والفتوى على صحتها
ان دام العقلة الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي
العدل الكافي فان عزل له كان جائزا انما كافي المحيط واختلفوا في
صحته عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء
بعدم صحته كما في جامع الفصولين واما عزل الخائب فواجب واما
العاجز فيضم اليه اجر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه
والجيلة فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان

ليس القاضي عزل الوصي

يعزل نفسه متى شا الثاني ان يدعي ديناً على الميت ليشتمه القاض
فيخرجه كذا في الولولجية وفي الخاينة القاضى اذا ائتم الوصي
لا تخرجه على قول ابي حنيفة فانما يضم اليه اخرو قال ابو يوسف
مخرجه وعليه الفتوى المعتبر في مرض الموت كالمكاتب في زمنه
فلو عتق عبده فيه فقتل مولاة خطا فعليه قيمتان يسعي فيهما
واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل واخرى
ومبي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب اذا
جبي خطا ولو شهد في زمن السعاية لم يقبل كما في شهادان
الصغرى والمدبر بعد موت مولاة كالمعتق وصريح في الكافي قبل
القسامة بان المدبر في زمن سعائته كالمكاتب عنده وحرره
عند موته او كذا الومان وترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر رجلا
خطا فعليه ان يسعي في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندها
عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبر ان تزوج نفسها من
سعائتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعند هذا لها ذلك لا نفاه
وقد اقيمت به القاضى لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا
ظهرت خيانتة او عرف ما لا يجوز عالما مختار او ادعى ديناً على الميت
وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له اما ان تبرى الميت او تترك
ولا ينصب وصيا مع وجوه الا ان يغيب عينة منقطعة او اقله
الدين كما في الخزانة لا يملك الوصي بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في
ما اذا بيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثلث المثل فله الخط
الوارث اذا تصدق بالثلث الموصي به للفقير هناك وصي اخر

القاضي اذا ائتم الوصي مخرجه على
القول ابو يوسف وعليه الفتوى

ويأخذ الوصي الثلث من اخري ويتصدق به كما في القنية الوصي يملك
الا يساسوا كان وصي الميت او القاضى منها كما في الخاينة الوصي اذا خلط
مال الصغير بماله لم يضم منها اليه الوصي اطلاق غريم اليتم من المجلس
ان كان معسرا الا ان كان موسرا لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم
مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع القنية لا يضم الوصي
ماله على وليمة ختان اليتيم ان كان متعارفا لا سرف فيه ونهم من
شرط اذن القاضى وقيل يضم مطلقا كما في غصب البيتة القاضى
اذا اقام فيما العجز الوصي لا يعزل الاول وان اقامه مقام الاول العزل
كذا في قسمة الولولجية اذا مات احد الوصيين اقام القاضى الحى
وصيا او ضم اليه اخرو ولا تبطل الا اذا اوصى لهما بالتصدق بالثلث
يفضاه حيث شا كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي
ابرا عما وجب بعقده صح وبضم الا اذا ابر من كانبه عن بدل
الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا لم يكن ابو حاركا فليس
لمن هو في حجر تعليمه الحياكة لانه يعجزها وللام ولاية اجارة ابنها
ولو كان في حجر عمته قال القاضى جعلتكم وكيلا في تركه فلان
كان وصيا في الكل اذا مات الوصي خرج الوصي به عن ملكه ولم
يدخل في ملك احد حتى يقبل الوصي له فيدخل في ملكه
او في يد رجل في ملك الورد كذا في التهذيب اوصى الى رجل
في اخري فما سري كان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي
الدين ثم ظهر اخرهم له حصته الا اذا قضى بامر القاضى
فقضى الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل اليتيم

الغلام اذا لم يكن ابو حاركا
فليس لمن هو في حجر تعليمه الحياكة
لا نه حاركا

كتاب الفرائض الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة
الصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث
عنه ذكره الربيعي من المكاتب العطا لا يورث كذا في صلح البرازيه
وذكر الربيعي من اخو كتاب الوالا ان بنت المعتق تراث المعتق في زماننا
وكن اما فضل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه وكن المالكين
للبيت رصاعا وعزاه الى النهاية بنا على انه ليس في زماننا
بيت مال لا يملكه لا يضعونه موضع كل انسان يرث ويورث الا
ثلاثة الانبياء ابرهون ولا يورثون وما قيل من انه صلى الله عليه
ورث حنيفة لم يصح وانما وهبت مالها له في صحته والمرثه لا يرث
ورثته ورثته المسلمون والجنين يرث ولا يورث كذا في اخره
في الثالث فظهر يعلم مما قد مناه في البيوع واختلفوا في وقت
الارث فقال شيخ العراق في اخر جزء من اجزاء حياة المورث وقال
شيخ بلخ عند الموت وفايته الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية
المورث ان مات مولد فان كانت حرة فعلى الاول تعق لا على الثاني كذا
في التمه الارث بحري في الاعيان واما الحقوق فمنها ما لا يحري فيه
كحق الشفعة وخيار الشرط وحد القذف والنكاح لا يورث
وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات والعواري والودائع
لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من
انبت له للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في النكاح
فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز
ان يقال يورث عند خلافه اما اخذ من حيلة لو رهن احد

الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضروا
عنده خلافه لما كذا في اخر التمه واما خيار التعيين فانفقوا
على انه يثبت للوارث ابتداء الحد كالأب الا في احد عشر حيلة
حسب في الفرائض وست في غيرها اما الحسن فالاولى الجده ام الأب
لا يرث لهما مع الأب ولا تحجب بالجد الثانيه الاخوة ابوين او لأب
يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد على قولهما ويسقطون به
كأب على قول الامام وعليه الفتوى فالمخالفة على قولهما خاصة
الثالثة للام ذلك ما يبقى مع احد الزوجين والأب ولو كان مكان
الأب جد فلام ذلك جميع المال عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
خلافه لابي يوسف الرابعه لومات المعتق عن اب معتقه فلا يرث
السدس والباقي للابن في رواية ولو كان مكان الأب جد فالكل
للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جد
معتقه واخاه قال ابو حنيفة رحمه الله تختص الجد بالولا
وقال الولا بينهما ولو كان مكان الجد اب فالمرث كله له اتفاقا
واما المايل الست فاربعة في الكتب المشهورة لو اوصي لا قريبا
فلان لا يدخل الأب ويدخل في ظاهر الرواية وفي صدقة
الزطرب تحجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده
ولو اعيتق الأب جردا ولده الى مواليه دون الجد ويصير
للورثة مسلمات اسلام ابيه دون جده الخامسة لومات وترك
لاد اصغار او مالا فالولاية للأب فهو كوصي الميت بخلاف الجد
والسادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير براخ وجد فلي قول

الى يوسف يشتركان وعلى قول الامام تختص الجد ولو كان تركانه
 اب اختص اتفاقا ثم زدت اخرى وهو انه اذا مات ابو وصار
 يتما لا يقوم الجد مكان الاب لانه لا يتم عنه فهي اثنا عشر ميلة
 ثم رايت اخرى في نفقات الخاينة لومات وترك اولاد اصغارا ولا
 مال لهم ولهم ام وصدا اب الاب فالتفتة عليهما اثلاي الثالث على الام
 والثلاث على الجد انتهى ولو كان كالأب كانت كلها عليه كالأب
 لا تتشارك الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر الجدة الفاسدة من ذوى
 الارحام فليس كالأب فلا يلي الانكاح مع العصبات ولا يملك
 التصرفات في مال الصغير ولو ادعى بسبب جارية ابن بنته لم
 يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في ميلة
 ما اذا تتل ولد بنته فانه لا يقتل به كالأب كما ذكره الربيعي
 والحدادي من الجنايات وصى الميت كالأب الا في نيل الجوارح
 الاب الا في رواية الكاينة لا يبيع وليستري لنقه بشرط الجارية
 للقيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر الثالث له للأب ان يقضي به
 من مال دينه ولده بخلاف الوصي الرابعه الاكل من مال ولده عند
 الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامس للأب ان يرهن مال ولده على
 دينه بخلاف الوصي ان دسه لا تقوم عبارته مقام عبارته فاذا
 باع او اشترى لنقه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الاحاب
 خلاي الاب ان بعة لا يلي الانكاح بخلاف الاب العاشر
 خلاي الاب الحادية عشر احضانة له بخلاف الاب الميت لا يورث
 الا في ميلة ما اذا ضرب بطن امراته فالنقه ميتان الا في

يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنابات المبسوط ولا يملك الميت
 الاميلة ذكرناها في الصبي ولا يضمن الا في ميلة ما اذا حفر
 لم يورثه بام مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلته
 ولو حفر بغيره بام مات فوقه مولا له ثم مات العبد فوقه امان فيها
 فالدية على عاقلته المولي كما في الجامع لومات المتنا من في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدر موافا ذاه
 قد موافا بد من بينه ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا تغل له وارثا
 غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقتل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه
 كذا في مستان فتح القدر وقال الشيخ عبد القادر في الطبقات
 في باب الهز في احد قال الجرحاني في الخزانه قال ابو العباس
 رايت بخط بعض ما يخفى في رجل جعل لآخر ماله دارا بنته
 على ان لا يكون بيعة له بعد موت الاب ميراثا جاز وافتي به الفقه
 ابو جعفر محمد بن اليماني احد اصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكي ذلك
 اصحاب احمد بن ابي الحارث وابو عمر الطبري انتهى والله اعلم
 ثم بعون الله تعالى الفن الثاني وهو من الفوائد من الاسباه
 والنظاير **الفن الثالث** وهو من الجمع والفرق لاسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على ما انعم والحمد وفتح من دقايق الحقايق وفهم وصلي
 الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وبعد فهذا هو الفن
 الثالث من الاسباه والنظاير وهو من الجمع والفرق وينتهي
 على احكام بكثر وروده او يقبح بالفتية جهلها هي احكام
 النكاح والجاهل في المكر واحكام الصبيان والعبيد والسكاري

الفن الثالث

والاعجى واحكام الحمل قد بيناها في الفوائد من كتاب البيع والاحكام
الاربعة الاقتصار والاستثنا والتعيين والانتقال وحكم النفوذ
من ما يتعين وما لا يتعين وبيان جريان احكامها مكان الاخر وبيان
حكم الساقط هل يعود ام لا وما فرع على ذلك وبيان ان النايب يملك
ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبله
وبيان ان الزبوف كالجباية في بعض دون بعض واحكام النايب واحكام
المجنون وبيان ما يقيم فيه المعنى دون اللفظ واحكام الامني
احكام الجن احكام الذمي احكام المحارم احكام غيبوبة الحشفة
احكام العتود احكام المفسوخ احكام الكتاب احكام الاشياء القول
في الملك القول في الدين واحكامه القول في ثمن المثل واجرة المثل
ومهر المثل القول في الشرط والتعليق القول في السفر وفي احكام
المسجد والحرم ويوم الجمعة احكام النسي وجحد النسيان
في التجريد بانه عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلاف في الفرق
بين السهو والنسيان والمعتد انهما مترادفان واتفق العلماء
انه يستقط الاثم مطلقا للحديث الحسن ان الله وضع عن امي
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه قال الاصوليون انه
ترك الحقيقة بدلالة تحمل الكلام لان عليه عين الخطا واخبره
غير مرفوع فالمراد حكمها وهو انواع اخرى وهو المائم ودينري وهو
الفساد والحكماء مختلفان فصار الاثم بعد كونه مجازا مشكوكا
فلا يعم اما عندنا فلان المشترك لا يعموم له واما عندنا في
فلان الحجاز لا يعموم له فاذا ثبت الاخر في اجماعنا فلا يثبت الاخر

طلب في احكام النايب
والدفعين السهو والنسيان

كذا في التفتيح ونظامه في شرحنا على المنار واما الحكم الدينوي فان
ما في ترك ما مور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب المتيقن
اليه او فعل منه عنده فان اوجب عقوبة كان شبهة في استقامتها
فمن نسي صلاة او صوما او حجا او زكاة او كفارة او نذرا وجب
قضاؤه بلا خلاف في كذا الوقت بغير عرفة غلط يجب القضا اتفاقا
ومنهما من صلي بخاتمة مانعة ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلاة
او تيقن الخطا في الاجتهاد في الما والتوب ووقت الصلاة والعموم
او نسي نية الصوم او تكلم في الصلاة ناسيا وما سقط حكمه من
النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يسقط او احل
ناسيا في الصلاة لم تنطبل ولو سلم ناسيا في الصلاة الرباعية
فلي رأتس الركعتين والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في
الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في العتاق
وكذا في محظورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم فقال
انه ان كان مع مذكور ولا داعي له كاكل المصلي لم يسقط التقصير
بخلاف سلامه في الغفلة لو لا معه مع داع كاكل الصائم يسقط او لا
ولا فولي كترك الذابح التسمية انتهى ومن حاييل النسيان لو نسي
المديون الدين حتى مات فان كان ممن مبيع او فرض لم يواخذ
به وان كان غصبا يواخذ به كذا في الحائنه ومنها لو علم الوصي
ان الموصى له اوصي بوصايا الا انه نسي مقدارها وحكمه في
اخراجها المقتين واما الجهل فحقيقته عدم العلم بها عامر
شانه فان قارب لعنقاد اليقين فهو المركب وهو المراد بالشعور

بالشيء على خلاف ما هو به ولا ينسقط وهو المراد بعدم الشهور
واقسامه على ما ذكره الأصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
لا يصلح عند رافى الأفرقة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحواله
الأخرى وجهل صاحب الهدى وجهل الباغي حتى يضمن مال
العادل إذا اتلفه وجهل من خالف في اجتتهان الكتاب والسنة
كالفتوى ببيع أمهات الأولاد والثالث في الجهل في موضع الاجتهاد
الصحيح وفي الشبهة أو في وانه يصلح عند رافى شبهة كالحجة إذا
افطر على الفاطرية ولكن رضى بخارية والده أو زوجته على ظن الحكماء
خل له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
عذر أو يلحق به جهل الشفيع وجهل الأمة بالاعتناق وجهل البكر
بنكاح الولي وجهل الوكيل والمادون وصده انتهى وما فرقوا فيه
بين العلم والجهل لوقال ان لم يقتل فلا فائدة وهو ميت ان علم به
حنث والا لكان في الكفر وقالوا لو تعلم بان لها خيار القتل لا يبطل
بسكوها ولو لم تعلم الصغير بخيار البلوغ بطل وقالوا الاستنساخ جاز
مستقبه أو نوباً ما فوق فظهر انه مدكه بعد الكشف قبل بعد إذا ادعى
الجهل في موضع الحفا وقيل لا والعتمد الأول وقالوا بعد الوارث
والوصي والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا إذا قبلت الخلع ثم ادعى
الثلاث قبله يسمع فادبر هنت استردت البلد للجهل في علمه
ولو قبل الكتابة وأدبى البذل ثم ادعى الاعتناق قبله يسمع ويسترد
إذا برهن وقالوا إذا باع الوصي أو الأب ثم ادعى انه وقع له
فاحش وقال لم اعلم تقبل وقالوا في باب الرضاع ولا ينسقط

التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في المحرم باب
الفرقات ان الجهل يعتبر عند نال دفع الفساد فلا ضمان على
الكبير لو جعلت ان الارضاع يفسد كما في الهداية وفي الخلا
إذا تكلم بكلمة الكفر جاهد الا قال بعضهم لا يكفر وعامتهم انه يكفر
ولا بعد رانته وفي آخر القيمة ظن لجهله ان ما فعله من الخطور
حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة
كفره والا وقالوا في باب خيار الروية من اشترى ما كان راه ولم
يتغير فلا خلاف له الا اذا كان لا يعلم انه مربيته لعدم الرضا به
كان في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال
الغريب دفع الأثم لا الضمان وفي اقرار البيعة سبيل احمد عن رجل
اقر ان عليه لفلان حنطة من سلم عقد أم يدينه ما لم انه قال بعد
ذلك سالت الفقهاء عن العقد فقالوا هو عقد فاسد فلا يجب عليه
شيء والمقر معروف بالجهل هل يواخذ باقراره فقال لا يسقط
عنه الحق بدعوى الجهل انتهى وقال قبله اذا اقر باطلاق
الثلاث على ظن صدق المفتى بالوقوع ثم تبين خطأه ما فتى
الأصل لم يقع ديانة ولم يصدق في الحكم ولو وقع الحكم قبل
ولوباع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم تجز البيع ولو باع الوصي
قبل العلم بالايضا جاز ولو باع ملك ابية ولم يعلم بموته ثم علم
بموته كان الوباة الجدة مال ابية ولم يعلم بموته نقد على الصغير
وقد يبيع الوارث انه لو زوج ابنة ثم بان ميتا نقد ولو باعه
على انه ابن فبان رجعا ينبغي ان ينقد وما فسد قوامه ما في

عظم الجهل بكونه مال الغريب يدفع الله

وكالة الخائنه الوكالة بقضا الدين اذا دفعه الى الطالب بعد
ما وهب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن و
فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق
العقل ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن ما دفعه
والا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق
العقل ما بعد دفع الموكل فعن ابي يوسف الفرق بين العلم والجهل
والذهب الضمان مطلقا كالمنفق وضمان اذا اذن كل منهما
لصاحبه بآداء الزكاة ادي احدهما عن نفسه وعن صاحبه
ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا
والمأمور بقضا الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قضى للمأمور
فانه يضمن اذا لم يعلم بقضا الموكل قالوا هذا على قولها
اما على قوله يضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الرعية
ولم يعلموا ما اوصى به لم يصح اجازتهم كذا في وصايا الخائنة
وفي وكالة المنية امر رجلا ببيع غلامه مائة دينار فباعه
بالف درهم ولم يقل للموكل بماباعه فقال المأمور بعث الغلام
فقال اجزت حاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت
ما امرتك به لم تجز انتهى وفي وكالة الوالديه ادى عن
بعض الورثة عبد القاتل عمه ثم قتله الباقي ان علم ان عمرو
البعث يسقط القصاص اقتصر منه والا لان هذا اما
يشرك كل البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسلامه و رده
ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا او تبعا و تحته

على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكله يقض دينه فقبضه
ثم ابرأ الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن وللدافع ضمن
الموكل ولو وكله ببيع عبد فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن
وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل **احكام المراه**
مذكورة في آخر وهي شبيهة في التروع تركناها فقصدا
احكام الصبيان هو جنين ما دام في بطن امه فاذا
انفصل ذكر اقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ
فغلام الى تسعة عشر فتساب الى اربع وثلاثين فكهل الى
احد وخمسين فشبيخ الى اخر عمره هذا في اللغة وفي الشرع
يسمى غلاما الى البلوغ وبعد شابا وفتا الى ثلاثين فكهل الى
خمسين ونظامه في ايمان البنوازية فلا تكليف عليه بشي من
العبادات حتى الزكاة عندنا ولا بشي من المنهيات فلا حد
عليه لو فعل اسبابها ولا قصاص عليه وعمه خطأ واما الايمان
بالله تعالى ففي التحرير واستثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان
فثبت اصل وجوبه في الصبي لسبب حدوث العالم الا اذا
واذا اسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تحذيره بالغاف فتجبل الزكاة
بعد السبب ونفاه شمس الامعة لعدم حكمه ولو اذاه وقع
فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد
والاول اوجه واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله
والاصحية والمعتمد الوجوب في يده الوالي ويذبحها ولا يتصدق
بشي من لحمها فبطحه منه ويتباع له بالباقي ما تبقى عنده وانفقوا

الدين
10

على وجوب العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته
وعبالة وقرابته كالبالغ وعلى بطلان عبادته بفعل ما يفسدها
من نحو كراه في الصلاة واكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف
لكن لا دمر عليه في فعل محظور او حرمة ولا تنتقض طهارته
بالتحقق في صلاته وان اربطت الصلاة وتصح عبادته
وان لم تجب عليه واختل في نواحيها والمعتد انفاله وللعلم
باب التعليم وكذا اجمع حسناته ولا تصح امامته واختلافها
في صحتها في التراخي والمعتد عدمها وجب سجدة التلاوة على
سامعها من صغير وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة
بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بتلاوته هو منهم وليس هو
من اهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة
مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ غير حجاز
وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازيه مات السلطان
واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغير له ينبغي ان يفوض
امور التقليد على وال ويعد هذا الوالي نفسه تبعه لان السلطان
لشرفه وال سلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي
لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من من لا ولاية له انتهى ويصح
وليا وناظر او يقيم القاضي مكانه بالغا الى بلوغه كما في منظر
ابن وهبان من الوصايا وفي الاشعار وفي الملتقط ولا تصح
خصومة الصبي الا ان يكون مازونا في الخصومة وهو كالبالغ
في نواقض الوضوء الا التحققة ويصح اذانه مع الكراهة كما في

ولا يصح امامته لو اصابه
في محضها المأثور واحد
طحا

طحا
ادامات الهمم ولا يصح

والله في نواقض الوضوء

الجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل
في طهارته الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تربيته
في وظيفة الاذان واما قيامه في صلاة العريضة فظاهر كلامهم
انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرايطها لا تنافي
بالوجوب في حقها واما فرض الكفاية فمحل يسقط بفعله فقالوا
وتقبل روايته وتصح الاجازة له وتقبل قوله في المعبدة والاذن
ويمنع من مس المصحف وتنع الصبية المطلقة والمتوفى
عنهما زوجهما من التزوج الى انقضاء العدة ولا نقول بوجوبها
عليها على المعتد ويصح امانه ولا يد اوى الا بادن وليه
وبت اذن رب الطفل مكرو قيا سا ولا بأس به استحسانا
كما في الملتقط اذا اهدى للصبي شي وعلم انه له فليس الموالد
الاكل منه بغير حاجة كما في الملتقط ويصح توكيله اذا كان يعقل
العقد ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل لموكله
وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل ويعمل بقول
المميز في المعاملات طهنية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح
الخصومة من الصبي الا ان يكون مازونا انتهى ويحصل موطنه
التحليل للمطلقة ثلاثا اذا كان مراهاقا تحرك التره ويستترى
الناس ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاطه
كالقاط البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسلامه وردته
ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا او تبعا وتحل بيعة
لشروطه ان يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان الحل يحصل

لا تجب على الصبي العاقل

مستطاع
المطلقة ثلاثا

الا يهاك اني الكافي ويوكل الصبي برميته اذا سمي وليس كالبالغ
في النظر الى الاجنبية والخلوة فيها يجوز له الدخول على النكاح
الى خمسة عشرين سنة كما في الملتقط ولا يقع طلاقه وعنفه الا
كما في سابل ذكرناها في النوع الثاني في الفوائد في الطلاق
والحجر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيقتضى ما اختلف
الا في سابل ذكرناها في الفوائد من الحجر وتثبت حرمة المصاهرة
بوطيه ان كان من يشتهى النساء والا فلا ويثبت ايضا بوطي
الصبيته المستهواه وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي
في القسامة والعاقلة وان وجد في قتل في داره فالدية على
عاقلة كما في الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الحرامات السلطنة
كما في قسمة الولوالجية ولا يؤخذ صبيان اهل الذمة بالتمييز
عن صبيان المسلمين كما في ولا شيء على صبيان بني تغلب
ولا يقتل الصبي الحر في اذ لم يقتل ولو قتله مجاهد بعد قول
الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل
ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل الصبي
استحق سلب مقتوله لقول الزبلي يدخل فيه كل من يستحق
القسمة سواء ارضخا انتهى وفي الكنز ان الصبي ممن يرضخ
له فاذا قاتل ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فضلي
بالناس الجمعة حاز وفي البرازيه السلطان او الوالي اذا كان
غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد انتهى ولا ينعقد بمبنيه
ولو كان ماذونا فباع فوجد المأثرى به عيبا لا يحلله حتى يدرك

يجوز للصبي الدخول على
النكاح خمسة عشر سنة

مسند

كافي العدة ولو ادعى على صبي محجور ولا يبينه له لا يحضره الى باب
القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضي كذا في العدة ويقام التعزير
عليه تأديبا ويتوقف من اقواله ما يحض ضررا ومنه اقراضه
واستقراضه او محجورا لو كان ماذونا وكفالتة باطلة ولو عن
ابيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العادي في فصول احكام
الصبيان فمن اراد كثره فروعها وحسن تقريرها واستيعابها
وعلى نعم الله فيما نقصد من جمع المتفرقات فليست بطر ما ذكر العادي
وقد ذكر العادي ما يكون به بالغ او ما يتعلق به تركناه قصدا
لتصريحهم به في كتاب الحجر وكتابنا هذا ان شاء الله كتاب المفردات
الملتقطات والصبيته التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم
ولا يقضي الصبي بالغصب ولو غصب صبيا فمات عنده لم يضمنه
الا اذا نقله الى مسبعة او مكان الويا او الحار وقد سبلت
عن من اخذ ابن انسان صغيرا واخرجه من البلد هل يلزمه
احضاره فاجبت عما في الخاتمة رجل غصب صبيا حرافعاب
الصبي عن يده فان الغاصب بخمس حتى يحجى بالصبي او يعلم انه
مات انتهى ولو خذعه حتى اخذ بوضاه لم يضمنه ما في الخاتمة
لانه ما غصبه لانه اخذ فقرا وفي الملتقط من النكاح وفي
وعن محمد بن خديع بنت رجل او امرائه واخرجها من مبراله
قال اجبسه ابد احتجى ياتي بها او يعلم موتها انتهى ولو قطع
طرف صبي لم تعلم صحته ففيه حكومة عدل لاديه ولو دفع
سكيننا الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل

يقام التعزير على الصبي

غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجى نفعها على الدافع وكذا
لو امر صبي بقتل انسان فقتله ولو امر صبي بالوقوف من شجرة
فوقع ضمن ديتته ولو ارسله في حاجة فعوطب ضمنه وكذا لو
امر بطلوع شجرة لنقض عمره له فوقع وكذا لو امر بكسر
الحطب كذا في الخانية وفيها ايضا صبي ابن تسع سنين
سقط من سطح او غرق في ما قال لاشي على الوالد من لانه
من تحفظ نفسه وان كان لا يعقل او اصغر سنا قالوا يكون
على الوالد من يكون الصبي في حجر الكفارة لترك الحفظ
وقال بعضهم ليس على الوالد من شي الا الاستغفار وهو صحيح
الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة ولو حمل صبي اداة
وقال امسكها لي وهي واقعة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقا وان سير الصبي الدابة فاوطأت
انما قتلته فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي
لا يستمسك عليها فهدر ولو كان الرجل راكباً فحمل صبي
معه فقتلت الدابة انما فان كان الصبي لا يستمسك
فالدية على عاقلة الرجل فقط والاعلى عاقلتهما انتهى ولو امر صبي
كوزاً من حوض ثم صب فيه لم يحل لاحد ان يشرب منه ولا يجوز للزاني
الباسه الحوير والذهب ولا ان يسقيه خمر او لا ان يجلسه للبول
والغايط مستقبلاً او مستند بر او لا ان يخضب يده ورجله بالحم
وفي الملقط زوج ابنته من رجل وذهبت ولا يدري الجبر زوجه
على الطلب انتهى **احكام السكران** هو ممكن لقوله تعالى

لو امر صبي في حاجة
فعوطب ضمنه

لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى خاطبهم تعالى ولما هم حال سكرهم فان
كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكاف وان كان من كباح
فلا فهو كالمغني عليه لا يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما اذا سكر
مكرها او مضطراً فطلق وقد مناه في الفوائد ان من محرم كالقتل
الا في ثلاث الرقة والاقرار بالحد ودهم الخالصه والاشهاد على
شهادة نفيه وزدت على الثلاثة تزوج الضعفين والضعفين
باقبل من مهر المثل او او احرافانه لا ينفذ الثانية الوكيل
بالطلاق صاحبها اذا سكر وطلق لورقع الثالثة الوكيل بالبيع
لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غضب من صاح وردد عليه
وهو سكران فهو كالصاحي الا في سبع فيواخذ باقواله وافعاله
واقفات التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من الخبث
او العمل والفتوى على انه سكر من محرم فيقع طلاقه وعنه
ولوزال عقله بالبنج والد والمريقع وعن الامام انه كان يعلم
انه حين شرب يقع والافلا وصرحوا بكرهه اذا ان السكران واستحوا
اعادته وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون واما صومه في رمضان
فلا اشكال انه ان صح قبل حزوج وقت النية انه يصح منه
اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها واذا اخرج وقتها قبل صحوم
الم وقضى ولا يبطل الاعتكاف سكر ويصح وقوفه بعراق كالغني
عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلف في حد السكران فقيل
من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم
وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بيان وهو قولها وبه اخذ

مطلوبه
في حد السكران

أكثر الكناج والمعتبر في القدر المسكر ما قاله احتياط في الحرمان
والخلاف في الحد والفتوى على قوطها في انتقال من الطهارة به
وفي عينه أن لا يسكر كما في بيناه في شرح **الكفر بنسبه**
قوله أن السكر من مباح كالأغذية يستثنى منه سقوط القضا
فانه لا يقطع عنه وإن كان أكثر من يوم وليله لأنه يصنع كذا في
المحيط انتهى **أحكام العبد** لجمعة عليه ولا عبد ولا شريك ولا أذن
ولا أقالمة ولا ج ولا عمة وعورتها كالرجل وتزاد البطن والظهر
وحرم نظر غير محرم إلى عورتها فقط وما عداها أن انتهى ولا يجوز
كونه شاهدا أو أمرا كإعلانية ولا عاشر أو قاسما ولا مقوما
ولا كاتب حكم ولا أمينا لحاكم ولا إماما أعظم ولا قاضيا ولا وليا
في نكاح أو قود ولا تبلى أمرا عاما إلا نيابة عن الإمام الأعظم
فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
أذن لعبد بالقضا فقصي بعد عتقه جاز بلا خلاف جديد أذن
ولا وصيا إلا إذا كان عبد الموصى والورثة صغار عند الإمام
الأعظم ولا يملك وإن ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا فطر
وأما هي على مولاة أن كان للخدمة ولا اضحية ولا هدي عليه
ولا يكره إلا بالصوم ولا يصوم غير فرض الأباذن السيد ولا فطر
وجب بإجابه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ أقران
بما لم يادونا أو مكانا إلا بأذن مولاة ولا إذا أقر المأذون في
نيابته ولو بعد حج وكذا أقران بخاتبة مرجبة للدفوع أو القذا
غير صحيح بخلافه عدا وقود ولا ينفرد بتزوج نفسه ولا يجوز عليه

أقران العبد بخاتبة
صحيحة وجنابته
لأنه تبرقته

وتجعل صداقا ويكون رهنا ونذر أو لا يرث ولا يرث ولا ينفقها
حالة الأباذن سيده ولا دية في قتله وقيمة مقامها كالأباذن
ولا ينفقها ولا عاقلة له ولا سهم منهم وحده النصف ولا أحضان
له وجنابته متعلقة برقبته كدبته ولا سهم له من الغنمة وإنما
يرضخ له أن قاتل ويباع في دينه ويدفع في جنابته أن لم ينفق
سيده وينكح اثنين ولا تشري له مطلقا وطلاقتان وعقد
حيضتان ونصف المقدر ولا لعان بعد نكاحها ولا تنكح على حق ويصح
عتقها عن الكفارات ولا يجد قاذفه وإنما يعرر وقسمها على النصف
من قسم الحرة ومهرها غيرها ولا يلحق ولدها مولاها الأباذن غوته
ولو أقر موطنها وأبلا الأمة المنكوحة شهران ولا خادم لها
ولو جملته ولا تجب نفقتها إلا بالتبويه ولا توطأ إلا بعد الاستبراء
بخلاف الحرة ولا حصر بعد السراري ويجوز جمعها في مسكن
بدون الرضا ولاظهار ولا أباذن من أمة ولا مطالبة لها إذا كان
نولاها عينا ولا حضنة لأقاربه بل لسيده ولا قصاص بدينه
وبين الحر في الأطراف بخلاف النفس وحجب الحكومة بخلاف
لحمته ودواؤه مريض على مولاة بخلاف الحر ولو زوجة وإذا لم يقدر
على الوضوء لم يعين فعلى السيد أن يوضيه بخلاف الحر ولا
يتزوج الأباذن مولاة ومنه يتعلق برقبته كالدبنة ويباع في
نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها إلا بالتبويه
ولا تسع الدعوى والشهانة عليه إلا بحضور سيده ولا جديس
في دينه ويملكه الكفار بالاستيلاء ولا يصح تضاد العبد

لا تسع الدعوى على العبد
حضور سيده كذا

والامة علي النكاح الا في المسيبين قبل القسمة بخلاف الحرك في النار
واعتاقه باطل ولو معلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا اوصيته وهبته
وصدقته وتبرعه الا الهدا اليسير من الماذون والمجاهد اليه
منه والاذن في الغزل الي مولاها وهو الطالب لزوجها العير
والجرب بالتفريق وليس مصرفا للصدقات الواجبة الا اذا
كان مولا فقيرا او مكاتبا ولا يتخل عنه مولا مونة الا دم احصان
عن احترام ماذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكلا محورا
ولا جزية عليه ولا يدخل في القسامة ووطي احدى الامتين
ليس ببيان في العتق المبرم بخلاف وطى احدى المراتين يكون
بيانا في الطلاق المبرم وامر عبد باتفاف شئ موجب لضمانه
وامر عبد الغير باتفاف مال غير مولاه يوجب الضمان على الامر
مطلقا بخلاف الحرا اذا كان سلطانا ويضمن بالغصب بخلاف
الحول لو صغيرا ولا يصح وقفه وعتقه موقوف على اجازة مولاه
وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت
المال ولا يؤخذ بالتبذير عنها لو كان عبد ذمي ولا يصلح الوقت
على عبد نفيه او ايمته عند محمد رحمه الله الا المدبر وام الولد
ولم ارجح التقاطه واستبداله على المباح وينبغي في الثاني
ان يملكه مولاه اخذ من قولهم لو رد ابقا فالجعل المولا على
ويغزر مولاه على الصحيح ولا تحله عندنا ومن نعم الله عليه
تيسر جمعها من محالها ولم ارها مجموعة ولا حول ولا قوة الا
باسم الله الرحمن الرحيم لنا من رحمتك اللهم لنا رشدا **احكام**

الاممي هو كالبصير الا في ما يلب منها لاجها عليه ولا حجة ولا حجة
ولا حج وان وجد قايده او لا يصلح للشهادة مطلقا على المعتد **القصا**
والامانة العظمى ولا دية في عيئه وانما الواجب الحكومة وتكره
امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم ارجح
ذبحه وصيده وحصانته ورويته لما استتراه بالوصف **وينبغي**
ان يكره ذبحه واما حصانته فان امكنه حفظ المحضون
كان اهلا ولا فلا ولا يصلح ناظرا ووصيا والثانية في منظومة
ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف **الاحكام**
الاربعة قال في المستصفي الاحكام تثبت بطرق اربعة
الاقتصار كما اذا اتى الطلاق او العتاق وله نظاير حجة والانتقال
وهو انقلاب مال ليس بعلقة علة كما اذا علق الطلاق او الطلاق
بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب مال ليس بعلقة علة والاسفار
وهو ان يثبت في الحال ثم يستند وهو ايربين التبيين والا
وذلك كالمضمونات فملك عند اد الاضمان مستندا الى وقت
وجود السبب وكان نصيب فانه تجب الزكاة عند تمام الحول
مستندا الى وقت وجوده وكطهارة المسحاضة والمتعصم
تنتقض عند خروج الوقت وروية الماء مستندا الى وقت الحدث
ولهذا قلنا لا يجوز المسحطها والتبيين وهو ان يظهر في الحال
ان الحكم كان تابعا من قبل ان يقرر ان يقول في اليوم ان كان زيد
في الدار فانت طالق وتبين في العدة وجوده فيها يقع الطلاق
في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا اذا قال لامرأة اذا حضرت

فانت طالق فوات الدم لا يقضى بوقوع الطلاق الميمند ثلاثة ايام
فاذا تم ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكما بوقوع الطلاق من حين
حاضت والنفق بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان
يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحبص يمكن الاطلاع
عليه بشئ البطن فيعلم انه من الرعم وكذا ان شرط الحلية في
الاستناد دون التبيين وكذا الاستيناد يظهر اثره في
القائم دون المنداسق وان التبيين يظهر فيه ما لو قال انت
طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد الياس
بشهر فان مات تمام الشهر طلقت مستند الى اول الشهر
فتعتبر العدة من اوله ولو وطئها في الشهر صار مراجعا لو كان الطلاق
رجعيا وعزم العزم لو كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع اليها ولو طأها
في خلالة ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع
او لم تحب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل فكذا
تبين انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح
ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على التبع
لا مستند انتهى والفرق بينهما في المصطفى وقد فرع الكراسي
في الفروع على الاستناد تسع مايل فلتراجع فيها **احكام**
النقد ما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعاوضات
وفي تعيينه في العقد الفاسد وابتاق ورجح بعضهم تضيلا
بان ما قصد من اصله يتعين فيه لا فيما انتقص بعد صحته
والصحيح تعيينه في الفرق بعد فساد وبعد هلاك المبيع

طلب

وفي الدين المترك في الرد نصف ما قبض على شركه وفيما
اذا تبين بطلان القضاء ولو ادعى على اخر ما لا واحد ثم اقر انه
لا يمكن له على خصمه حق فعلى المدعى رد ما قبض مادام قائما ولا يتعين
في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نفسه ولذا
لا يهاز كاته لو ضا بها حولا عند ما ولا يتعين في النذر والوكالة
قبل التسليم وما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانات
والهبة والصدقة والشركة والمصاربة والغصب وعمامة في
فصول العادي وكتبتنا في بيع المخرج جريان الدوام بحري
الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين
الدوام والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانها يتعين جريسا
جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتاي في
شرح الجامع الصغير **ما قبل الاستناد** وما لا يقبله وبيان
الساقط لا يعود لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه اذ الملك
لا يطل بالترك والحق يبطل به حتى ان احد الغلمين قال
قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرحون تركت
حتى في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول
العادي وظاهر ان كل حق يسقط بالاستقاط وهو ايضا ظاهر ما في
الحانية من الشرب ولفظها رجل له مسيل ما في دار غير مبيع له
صاحب الدار وانه مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان
لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اصر
المادون الرقبة لاشي عليه من الثمن ولا سبيل على المسيل بعد

ذلك لرجل اوصى لرجل بسكنى داره مات الموصى وباع الوارث
 الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبيع
 صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطالت حقي
 في المسيل فان كان له حق اجرا للمادون الرقبة بطل حقه
 قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك
 بالابطال وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى
 فصالح الوارث الموصى له من الثلث الى السدس جاز الصلح
 وذكر ان شيخ الامام المعروف بخوهر زارة ان حق الموصى له وحق
 الوارث قبل القسمة غير متاكدا كتمثل السقوط بالاستقاط انتهى
 فقد علم ان حق الغام قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل
 المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
 القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خوهر زارة يسقط
 بالاستقاط وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاستقاط وقالوا
 حق الرجوع في الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب اسقطت
 حقي في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية واما الحق
 في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات ان في الشهادة
 بوقف المدرسة ان من كان فقرا من اصحاب المدرسة يكون
 مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال
 ابطالت حقي كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا
 في شرح الركن من الشهادات ما فهمه الطرسى من عبارة قاضي
 وماده عليه ابن وهبان وما حرزناه فيها وقد بقي حقوق منها

الواحد له قال استقطت حقي من
 الوقف لا يسقط

خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الروية قالوا بطله قبل
 الروية بالقول لم يسقط وبالفعل يبطل وبعد ها يبطل بهما
 ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط بالابرا
 ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة
 يسقط باستقاطها وان كان لها الرجوع في المستقبل واما
 حقوق الله تعالى فلا يقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعنى
 المقدوف ثم عاد وطلب حد لكن لا يقيم بعد عفو لعقد الطلب
 واما ما ليس بالازم من العقود فلا يتصف بالاستقاط كالكالة
 والعارية وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط
 بالاقالة وقد وقع الاستنباه في مايل وكثير السوال عنها ولم
 احد فيهما صرحا بعد التفتيش ان بعض الذرية المشروط
 لهم الرجوع اذا اسقط حقه لغنى من استحقاقه ومنها المشروط
 له النظر اذا اسقطه لغيره بان فرغ له عنه الا ان في القمه
 وغيرها ان المشروط له النظر اذا افوضه لغيره فان كان التفويض
 له على جميع العموم صح تفويضه والا ان كان في صحته لم يجز وان
 كان عند موته جاز بناء على ان الموصى ان يوصى الى غيره انتهى
 وفي القنية اذا عزل النكاح نفسه لا ينزل الا ان يخرج
 الواقف او القاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه
 شطرا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزمان
 والنقصان او الاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط
 ينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط

المشروط له النظر اذا افوضه لغيره

او عزل النكاح نفسه لا ينزل

حقه من شئ كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا سقط
المشروط في الكل لانه اصل في سقط حقه له في الربيع
حقه لا احد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا سقط
المشروط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه فيما
شرطه لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المشروط له الربيع
او بعضه انه احق له فيه وانه يستحقه فلان فضل يستحقه فلان
قلت نعم وان كان مكتوب الوقف خلافا لذكره الحصان في باب
مستقل واما حق المطالبه برفع حذوع الغير الموضوعه على
حايطة تعد ما فلا تسقط بالابواب ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالمبيع
ولا بالاجارة كما ذكره البزازي من فصل الاستخلاف فاعتم هذا
فانه من مفردات هذا التاليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وفي ايضا الكرماني من السلم لوقا
السلم اسقطت حتى في التسليم في ذلك المكان او البلدان التي
وقد وقعت حادثه سببت عنها شرط الواقف له مشروطا من
ادخال واخراج وغيرها وحكم بالوقف متضمنا للشروط عالم
حتى ثم رجع الواقف عن ما شرطه لنفسه من الشروط
فاجبت بعدم صحة رجوعه لان الحكم لازم كما صرحوا به بسبب
الحكم وهو عامل للشروط فلزم تركه كما صرح به الطرسوسي
فمن اسقط حقه فيما له شرط له من الربيع لا احد فانه
قال بعدم المسقوط وعلته ان الاستراط له صار لا زاما كما لم
الوقف فلما ان المسقوط له لا يملك الاسقاط ما شرط له

قال رب السلم اسقطت حتى في ذلك المكان لم يسقط

فلما

فكذلك السارط ويدل عليه ايضا ما نقلناه عن ايضا الكرماني
من اسقاط رب السلم حقه من ما شرط له من تسليم السلم
فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في
ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **بيان** ان الساقط
لا يعود ولا يعود الترتيب بعد سقوطه بعلة الفوات عذاف
ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتدكر لان النسيان
كان مانعا لا مسقطا فهو من باب زوال المانع ولا يعود النسيان
بعد الحكم بزوالها فلو دبر الجلد بالتشميش ونحوه وفرك
الثوب من المني وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ما لا
تعود النجاسة في الاصح وكذا البير اذا غار حاوها ثم هاد منه
عدم صحة الاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود
النفقة بعد سقوطها بالفسخ او الرجوع فهو من باب زوال
المانع لان من باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المراجع
في بعض مايل في الخياران من البيوع فمنهم من قال يعود
الخيار نظرا الى انه مانع زال بعمل المقتضي ومنهم من قال لا يعود
نظرا الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في المخرج والاصل ان
المقتضي للحكم ان كان موجودا او الحكم معدوم فهو من باب المانع
وان عدم المقتضي فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثه
الفتوى ابراه عامام اقر بعبده بالمال المبرأ منه ففضل يعود بعد
سقوطه فاجبت بانه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن
انه ابراني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي انه اقر بالمال يعود

مطلب لا يعود النجاسة بعد الحكم بغيره

مطلب

ابراي فلو قال المدعي عليه ابراني وقبلت الا بر اوقال صدق
 لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لا حقال الرد والابر ايرتد بالرد فبقي المال عليه انتهى وفي
 التناظر خاتمه من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فاشهد
 لي عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك علي ثم استشهد انه
 ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا
 باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه
 انتهى وفرعت على قوهم الساقط لا يعود قوهم اذا حكم الحاكم
 برد شهادته ان هدم مع وجود الاهلية لفسق اولئك
 فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة بيان ان الدوام
 الزبوق كالحياة في مايل ذكرها في مايل في شرح الكثر من
 البيوع بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المايل قال
 الولوي في احرفنا واه ان النائم كالمستيقظ في خمس
 وعشرين مسيلة الاول اذا نام الصائم على القفا وناه مفتوحة
 فقطر قطرة من الماء المطر في فيه فسد صومه وكذا الوافتر
 احد قطرة من الماء في فيه وتبلغ ذلك جوفه الثانية اذا
 جامعها زوجه او هي نائمة فسد صومها الثالثة لو كانت
 محرومة فجاء معها زوجه او هي نائمة فعلى الكفار الرابعة الحرم
 اذا نام في ان فخلق راسه وجب الجوع عليه الخامسة الحرم
 اذا نام فاقبل على صيد فقتله وجب ال دسه اذا نام
 الحرم على بغير وقد دخل في عرفات فقد ادرك الحج الباق

الصبي

الصبي المربي اليه بالسم اذا وقع في عند نائم فمات من تلك الرمية
 يكون ضامنا كما اذا وقع عند اليقظان وهو قادر على ذكوته
 الثالثة اذا انقلب النائم على متاع وكسره يجب الضمان السبع
 الاب اذا نام تحت جد ارفع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات
 الابن يحرم من الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشر
 من رفع النائم ووضع تحت جد ارفع عليه الجدار فمات
 لا يلزمه الضمان الحادي عشر رجل خلا بامرأته وعة اجنبي نائم
 لا يقع الخلوة الثاني عشر رجل نام في بيت فمات امرأته ومكثت
 عنده ساعة صحت الخلوة الثالث عشر لو كانت نائمة في بيت
 ودخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة الرابع عشر
 امرأة نامت فجازبها فارتفع من ثديها ثلثت حرمة الرضاع
 الخامس عشر المتيم اذا مرت دابته على ماء يمكن استعماله وهو
 عليها نائم انتقض تيممه السادس المصلي اذا نام وتكلم في حالة
 النوم فقد صلاته البع عشر المصلي اذا نام وقرا في حال قيامه
 فقد تلك القراءة في رواية الثانية من عشر اذا نزل آية السجدة في
 نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان العاشر
 التاسع عشر اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان
 شمس الآية يفتي بانه لا يجب سجدة التلاوة ويجب في بعض
 الاقوال وعلى هذا الواو رجل عند نائم وانتبه فاخبره ففعل على
 هذا القرون رجل حلف ان لا يكلم فلان في الحالف الى المخلوق
 عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم

مطلق اذا سمع شخص نائما يتكلم بالسب أو
 لعنه

لا يحنث ولا يصح انه يحنث الحادي والعشرون رجل طلق امراته
طلقا قارحيا في الرجل ومسيها بشهوة وهي نائمة صار مراجعا
الثاني والعشرون لو كان الزوج نائما فجات المرأة فقبلته
بشهوة يصير مراجعا عند ابني يوسف خلا فالحمد رحمهما الله
الثالث والعشرون الرجل اذا نام وجات امرأه وادخلت فرجه
في فرجها وعلم الرجل لفعليها تثبت حرمة المصاهرة الرابع والعشرون
اذا جات امرأة الى نائم وقبلته بشهوة واقفا على ذلك اركان
بشهوة تثبت حرمة المصاهرة الخامس والعشرون المصلي
اذا نام في صلواته فاحتلم بجمب العسل ولا يمكده البن وكذلك
اذا بقي يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلاة دينا
في دمنته انتهى **احكام المعنوية** احكامه الصبي العاقل
فصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل
وقد ذكرناه في الفرائض من شرح الكنز **احكام** المجنون ذكرها
الاصوليون في تحت العوارض فليستظرها من رامها بيان ان الاعتبار
للمعنى او اللفظ ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام**
الحنثي المشكل ذكر النسفي في الكنز حقيقته وذكر من احكامه وقوفه
في الصف وصكم مبرانه وختامه وذكر مولانا محمد احكامه في الاصل
من كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار يري اذا مات
ويسجي قبره ولا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حرمها
وحلبا في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعها
فان زوجه ابوه رجلا فوصل اليه جازوا الا فلا علم لي بذلك

او امرأته

او امرأته فوصل اليها جازوا الا كالعنين ويلبس لباس المرأة في الاحرام
ولا يصلي الا بقلع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف
النساء اعادها وان وقف في صف الرجال لا يعيدها ويعيد من عن
يمينه ومن عن يمينه وخلعه محاذ باله ويوضع في الجنان خلف الرجال
والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا الصرورة مع حاجر
بينهما من الصعبد ولا حد على فاذفه ولا عليه بقذفه بمنزلة الخبز
ولا تقطع يده للسرقة ولا تقطع سارق ماله ويقعد في صلواته كالمراة
ولا تقصص على قاطع يده ولو عمد او لو كان القاطع امرأه ولا تقطع يده
اذا قطع يده غير عمد او على عاقلة ارسنها ولا يخلوا به رجل ولا امرأة
ولا يخلوا برجل ولا امرأة ولا يسافر ندانا الا محرم واذا اوصى لرجل
لما في بطن امرأه بالف ان كان غلاما وخمس ما به ان كان انثى فولدت
حنثي مشكلا فالوصية موقوفه في الخمس ما به الزايدة الى ان يستبين
امرءه ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلده يئنه غلام فانت
طالق او قال كذلك لامته فانت حرة فولدت حنثي مشكلا
لم تطلق ولم تعتق ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرضخ له ولا يقتل
لو اسير او مرتد بعد الاسلام ولا خراج على راسه لو كان ذميا
ولا يدخل تحت قول المولي كل لي حرا وكل امة حرة الا اذا قال اما
فيعق ولو قال الزوج ان ملكك عبد افانت طالق فاشترى حنثي
لم تطلق وكذا لو قال ان ملكك امة ولو قال لها معا طلقت ولو
قال المشكل انا ذكر او انثى لم يقبل قوله واذا قتل خطأ وجبت
دية امرأه ولو قتل الباقي الى التبيين وكذا انما دون النفس

بيان
لها

ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا مثله لم يجز حتى يتيبين
 فلا يتوارثان بالموت ولو شهد شهودا انه ذكر وشهودا انه انثى فان
 كان يطلب ميراثا قضيت بشهادته من شهد انه غلام وابطلت
 الاخرى وان كان رجل يدعي انها امرأة قضيت بشهادته من
 شهد انه انثى وابطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه
 زوجها او قفت الامر الى ان يتيبين فان لم يطلب الحنث شيئا
 ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى تتيبين وامر
 ميراثه والميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى
 منه وقامه فيه وحاصله انه كالا انثى في جميع الاحكام الا في
 ما يلل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يزوج من رجل
 ولا يقف في صف النساء ولا حد بقتله ولا يخلو بامرأة ولا
 يقع عتق وطلاق علق على ولادتها انثى به ولا يدخل تحت قوله
 كل امة **احكام** الانثى يخالف الرجل في ان السنة في عانتها
 الننف ولا يسن خناتها وانما هي مكرمة وليس خلق لحنتها لو
 نبتت وتمنع من خلق راسها ومنبها لا يطهر بالفرز على
 قول وتزبد في اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكره اذا لها
 واقامتها وبدن فها كلعورة الا وجهها وكفيها وقد ينها على
 المعتمد وذراعها على المرحوح وصورتها عورة في قول ويكره
 لها الحمام في قول وقيل الا ان تكون مريضة او نفسا والمعتمد
 لا كراهة مطلقا ولا تزفع بدنها احد اذنيها ولا تجهر بقراها
 وتنضم في ركوعها وسجودها ولا تنزع اصابعها في الركوع واذا

ناهيها شي في الصلاة صفت ولا تنسج ويكره جماعة من وتقف لا يام
 وسطهن ولا تصلح اماما للرجال ويكره حضورها الجماعة وحدها
 في بيتها افضل وتضع عينيها على شمالكها تحت يديها وتضع يديها
 في التشهد تبلغ راس اصابعها وركبتها على وركبتها ولا تكشف
 راسها وتترك ولا جمعة عليها لكن تنعقد لها ولا عبيد ولا حرة
 تكبر تشريق ولا تنسافر الا بزواج او محرم ولا يحجب الحجب عليها الا بال
 ولا تكلي جبر او لا تنزع الخيط ولا تكشف راسها ولا تنسج بين الميادين
 الا خضرتين ولا تحلق وانما تقصر ولا تزل والتباعد في طوافها
 عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف
 لا عند الضحرات وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في احرامها
 الخفين وتترك طواف الصدر بعد الرمي وتؤخر طواف
 الزيادة بعد الرمي وتكفي في خمسة اواب ولا تؤم في الحانة
 ولو فعلت سقط الفرض بصلاتها ولا تخل الجبان وان كانت
 الميتة انثى ويندب لها نحو القبلة في النياوت ولا سم لها وانما يرض
 لها ان قاتلت ولا تقتل المزدنة والمشركة ولا تقبل شهادتها
 في الحدود والقصاص وتعنتك في بيتها ويباح لها خضيب
 يدرها وحليها بخلاف الرجل الا لصرونة والتضيحية بالذكر
 افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة
 والدية لنفسا وبعضا وثقة القريب ولا ينبغي ان تولى القضا
 وان منع منها بغير الحد ودوا القصاص وبضعها مقابل المهر
 دون الخلع الرجل وتخير الامة على النكاح دون العبد في رواية

لا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص

والمعتقد عدم الفرق بينهما في الجبر وتخير الأمة اذا اعتقت
 خلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها يحرم في الرضاع ووزنه
 وتقدم على الرجال في الحصانة والنفقة وفي النفر من مردنية
 الى ميني وفي الانصاف من الصلاة وتوحي في جماعة الرجال والموت
 وفي اجتماع الجنابز عند الامام فتجعل عند القليلة والرجل عند
 الامام وكذا في الحد ونخب الدية بقطع ثديها او حملته خلافا
 من الرجل فان فيه الحكومة ولا نقصاص بقطع طرفها خلافا
 ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا يبي عليها من الدية
 لو قتلت خطأ خلاف الرجل فان القاتل كاحدهم وتحفر لها في
 الرجم ان ثبت زناها بالبينة وتجلد جالسة والرجل قائما ولا
 تنفي سياسة ويثني هو عا مابعد الجلد سياسة لا حد ولا نكاح
 المحصور الى الدعوى اذا كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها
 القاضي او يبعث اليها نائبا يحلفها بحضرة شاهدين ويقتل
 لو كبلها بلا رضی الخصم اذا كانت مخدرة اتفا ولا يتدعى انية
 بسلام وتعزية ولا تحجب ولا تشمت وتحرم الخلوة بالاجنية وبكره
 الكلام معها واختلافوا في جواز كوفها بنيه واختار في المسامر
 جواز كوفها بنيه لا رسوله لان الرسالة مبينة على الاشهار
 ومبني على الصلح على السنن خلاف الذنوب والتمام فيها ولا تدخل
 في القرابات السلطانية كما في الرولوا الحية من القسمة
 الذي حكمه المسلم الا انه لا يومر بالعبادات ولا يصح
 منه ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وعمله فلو اسلم جازت صلاته

به ولا ياتم على ترك العبادات على قول وباتم على ترك اعتقادها اجماعا
 ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز
 دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام ولا يصح نذر
 ولا سهم له من الغنيمه ويرسخ له ان قاتل او دن على الطريق ولا
 يجد شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غضبت منه
 ويقض متلفها الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها
 او يكون المتلف اماما يري ذلك خلاف انلاف خمر المسلم فانه
 لا وجب الضمان ولو كان المتلف دينيا ويتبغى ان يكون اظهار
 شرها كاظهار بيعها ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والذهب
 ولا يتعرض لهم لو تناكحوا فاسدا او تملعوا وفي الكفر ويقتل
 قول الكافر في الحل والحرمه وتعقبه الزيلعي بانه سهو ولا يقتل
 قوله فيها وجوابه انه يقتل ضمن العاملات لا مقصود او هو ميران
 كما افصح به في الكافي ويؤخذ الذي بالتميز عنا وفي المركب والملبس
 فيكون بالاكف ولا يلبسون الطيبا لسهو والارديه ولا يثيب
 اهل العلم والشرف وتجعل على دورهم علامة ولا يجدون بيعة
 او كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكناتهم بين المطمين
 في مصر والعقد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل
 يارم تميزهم بجميع العلامات او يكفي واحدة والمعتقد انهم لا يكونون
 مطلقا ولا يلبسون العمام وان ركب الحمار ضرورة نزل في الجامع
 ويضيق عليه في المرور ولا يرمي وانما يجلد والحاصل بتمام
 الحد ودكاه عليه الاحد شرب الخمر ولا يبدد الذي بسلام

لا يفرق قول الذي في المسجد
 على اذن المسلم ولا يبدد الذي
 ولا يجد شرب الخمر ولا يراق عليه

لا يجد الذي شرب الخمر

يجوز الذي السكون في المسجد

الامانة ولا يوزاد في الجواب على وعليك ويكره مصاحفكم وحرم
تعظيمه ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر يعصر الغيب وفي
الملك كل شئ امتنع منه المسلم منع منه الذي الاخر والآخر
ولا تكرر عيانة حارة الذي ولا ضيافته ولا يعتبر الكفاه بين
اهل الذمة الا اذا كانت بدت ملك وخذ معها حايك او
كناس فيفرق لتساكن الفتنه كذا في النزاهة
الاسلام تحب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الارباب
كالقصاص وضمان الاموال الا في ما يل لواجب الكافر في اسلام
لم يسقط ومنها الزنا في اسلام وكان زناه ثابتا بين مسلمين
لم يسقط الحد باسلامه والاسقط استنكح اليهود
والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذباح في الديرة
وشاركهم المحوسى في الجزية والديرة دون الاخرين واستوى
اهل الذمة فيما ذكروا قتل المسلم بالذمي ودية الكافر والمسلم
سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسئلتهم لا وارث
بين المسلم والكافر ويجري الارث بين اليهود والنصارى
والمحوسى والكفر كله عند ناعلة واحدة بشرط اتحاد الدار
والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم وخرج المرتد
فانه يورث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
الحان قل من تعرض لها وقد الف فيها من اصحابنا القاضي
بد الدين الشبلى في كتابه اكاد المرحان في احكام الحان لكن
لم اطلع عليه الان وما نقلته عنه انما هو بواسطة نقل الاسيرى

استواها في السلم في الدين

ولا خلاف في انهم مكلون بمؤمنهم في الجنة وكافهم في النار وانما اختلفوا
في ثواب الطائعين ففي النزاهة معزيا الى الاجناس عن الامام
ليس للجن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لانه
حاجي القرآن فيهم يغفر لهم من ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة
لانه ستر ومنه المغفرة للبيضة والاثابة بالوعد فضل وقالت
المعتزلة او عد ظالمهم فيسحق الثواب صالحهم قال اسيرى
واما القاسطون فكانوا لجهنم خطبا قلنا الثواب من فضل الله
لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فباي الاى ربكم بعد عد نعم
الجنة خطبا بالنقلين يرد ما ذكرت قلنا ذكرنا ان المراد
بالوقوف التوقف في الماكل والمشرب والملاذلة الدخول
فيه كدخول الملايكة للسلام والزيارة والخدمة والملايكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام الاية انتهى فنحن النكاح قال في
روضة السراجيه لا يجوز المناكحة بين بنى ادم والجن وانسان
المختلفين الجنس انتهى وتبعه في منيه المفتى والفيض في
الفتية سبيل الحسن البصري عن التزوج بجنينة فقال يجوز
بلاشهود ثم رفق اخر لا يجوز ثم رفق لا يصنع ان يبل لحاقته انتهى
وفي يتيه الدهر في فتاوى العصر سبيل علي بن ابراهيم عن التزوج
بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز افاقتور ذلك ان يختص الحواز
بالادميين فقال يصنع هذا ان يبل لحاقته وجعله قلت
وهذا لا يدل على حماقة ان يبل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا
اللبث ذكر في فتاواه ان الكفار لو تروا بنى من الانبياء

ولا خلاف

هل يرى فقال يسيل ذلك النبي ولا يتصور بعد رسولنا وكان
اجاب على تقدير النقصور كذا هذا او يسيل عنها ابو حامد فقال
لا يجوز انتهى وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات
بقوله تعالى في سورة النحل وانه جعل لكم من انفسكم ازواجا
اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم من
رسول من انفسكم ارجى من الادميين انتهى وبعضهم يرواه
حرب الكرماني في حاييله عن احمد واسحاق قال حدثنا محمد بن يحيى
القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن حصيرة عن يونس بن زيد عن
الزهري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن
وهو ان كان مرسلا فقد اعتضد باقوال العلماء في المنع
عن الحسن البصري وقتا ولجدة والحكم بن قتيبة واسحاق
ابن راهويه وعقبة الاصم فاذا اقرر المنع من نكاح الانسي
الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية اولى ويبدل عليه قوله
في السراجية لا يجوز المناكحة وهو شامل لما لكن روي ابو عثمان
سعيد بن العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال
حدثنا مقاتل عن سعيد بن داود الزبدي قال كتب قوم من
اهل اليمن الى مالك بن النضر عن نكاح الجن وقالوا ان ههنا
رجلا من الجن تخطب الينا جارية يزعم انه يريد الحلال فقال
ما اري بذلك باسا في الدين ولكن اكرم اذا وجد امرأة حامل
قبل من زوجك قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك
انتهى ومنها الوطى الجنى النسبة فكل يجب عليها الغل قال قاضي

في فتاواه امرأة قال سمعت جني ياتيني في النوم مرارا واحدا في نفسي
ما اجد لوجامع روجي لا غل انتهى وقيد الكمال بما اذا لم ينزل
اما اذا انزلت وجب كانه اختلام ومنها انعقاد الجماعة بالجن
ذكره الاسير طي عن صاحب احكام المرجان من اصحابنا مستند
بحديث احمد عن ابن مسعود في فضة الجن وفيه لما قام رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ ركه شخصان منهم فقالا يا رسول
الله انا احب نومنا في صلاتنا قال فضة خلفه ثم يصلي ثم انصرف
ونظروا ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالملايكة ورفع
على ذلك لو صلى في قضا باذان واقامة منفردا لم حلف انه صلى
بالجماعة لم يحدث ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في احكام المرجان
ومنها اذا امر الجنى بين يدي المصلي يقا تل كما يقا تل الانسي
ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسي قال الزيلعي بالوايتي
ان لا تقتل الحية البيضاء التي تمتشى مستوية لاهها من الجان
لقوله عليه السلام اقتلوا اذا الطهين والابنروا باكم والحية
البيضا فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه
عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم
فاذا اذالوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو الانتذار
والاعذار فيقول لها ارجعي باذن الله ادخلي طريق المسلمين
فان ابنت قتلها والانتذار انما يكون خارج الصلاة انتهى وقد روي
ابن ابي الدنيا ان عاتكة رضى الله عنها ان في يديها حية
فامر بقتلها فقتلت فابنت في تلك الليلة فقتلها الهام بالفر

الذين استمعوا لأوصى من النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت إلى
 اليمن فابتغوا لها أربعون راسا فاعتقتم ورواه ابن أبي شيبه
 في مصنفه وفيه فلما أصبحت امرت بأثني عشر ألف درهم ففرت
 علي الماكين ومنها يقول رواية الجني ذكره صاحب الكام المرجان
 وذكر السيوطي أنه لا شك في جواز روايتهم عن الأنس ما سمعوه
 سواء علم الأنس أنهم أولاد أو إذا أجاز الشيخ من حضر ودخل الجن كما
 في نظيره من الأنس وأما رواية الأنس عنهم فالظاهر منعها لعدم
 حصول الثقة بعد التهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجن وهو
 العظم كما ثبت في الحديث ومنها أن ذبيحة لا تحل قال في الملتقط
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذبايح الجن انتهى
 وقد ذكر الامام الكردري في مناقبه في فصل قراءة الامام شيامن
 احكام الجن واولاد الشيطان وبيان القول والكلام على جماعهم
 واكلهم **فوايد** الاول في الجمهور علي أنه لم يكن من الجن بني واما
 قوله تعالى يا معشر الجن والانس المر بآيتكم رسل منكم فتولوا علي
 انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فاندروا قوتهم لا عن الله وذهب
 الصحاح وابن خزم علي أنه كان منهم بني متمسكا بحديث وكان النبي
 يبعث إلى قومه خاصة قال وليس الجن من قومه ولا شك انهم
 اندروا ففتح انهم حاكم انبياء منهم الثانية قال البغوي في
 تفسير الاحقاف وفيه دليل علي أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث
 إلى الأنس والجن جميعا قال مقاتل لم يبعث قبيله إلى الأنس
 واختلف العلماء في حكم مومني الجن فقال قوم لا تواب لهم إلا النجاة

مع أن الجن حاكم انبيائهم

من النار واليه ذهب ابو حنيفة وعن الليث ثوابهم ان يجازوا من النار
 ثم يقال لهم كونوا اترابا كالبهايم وعن ابي الزناد كذا وكذا وقال اخرون
 يثابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن ابي ليلى وعن الصحاح ان
 انهم يلهون التسبيح والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه
 بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر ابن عبد العزيز ان مومني الجن
 حول الجن حول الجنة في رضىها وليسوا فيها انتهى الثالث
 ذهب الحارث المحاسبى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون
 يوم القيامة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة
 صرح بن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى
 قال لان الله تعالى لا تدركه الابصار وقد استثنى منه مومني
 البشر فبقى على عمومهم في الملائكة قال في الكام المرجان ومقتضى
 هذا ان الجن لا يرون لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا انتهى
 ولم ينعقد السيوطي وفي الاستدلال على عدم روية الملائكة
 والجن بالآية نظر لانها لا تدل على عدم روية المومنين فلا
 استثنى قال القاضى البضاوى لا تدركه لا تحيط به واستدل
 به المعزلة على امتناع الروية وهو ضعيف اذ ليس الا دراك
 مطلق على الروية ولا النفي في الآية عاما في الاوقات فلعله
 مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا كل امر
 يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى **احكام المحرمات المحرم**
 عند ناس حرم نكاحه على التاميد بنسب او مصاهرة او رضاع
 ولو بوطي حرام فخرج بالاول ولد العمومة والحوولة وبالثاني اخت

من النار

الزوجة وعمتها وخالتها وشمل أم المرنى بها ونسبها وأبا الزاني
 وابنه **أحكام** تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافر إلا
 المحرم من الرضاع فإن الخلوة بها مكروهة وكذا أبا الصبي إن
 وحرمة النكاح على التابيد لا مشاركة للمحرم فيها فإن الملائعة
 تحل إذا أكلت نكاحه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية
 تحل بالاسلام أو تبوؤها أو تنصرها والمطلقة ثلاثا بعد دخول الثاني
 وانقضاء عدته ومنكوحة الغير بطلا فها وانقضاء عدتها أو بقاء
 الغير بانقضاءها وكذا الأم مشاركة للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر
 وأما عبد ها فكل أجنبي على المعتقد لكن الزوج يشارك المحرم
 في هذه الثلاثة والنساء الثلاث لا يقيم مقام المحرم والزوج في السفر
 ويختص بحرم النسب بأحكام منها عتقه على قريبه لملكه ولا
 يختص بالأصل والفرع ومنها وجوب نفقه الفقير العاجز على قريبه
 الغني فلا بد من كونهما محرما من جهة القرابة فأب العلم الأخ من
 الرضاع لا يعاقب ولا تجب نفقته ويحل المحرم قريبته ومنها أنه
 لا يجوز التقريب بين صغير ومحرم ببيع أو هبة إلا في غير ما يمل
 ذكرنا هاهنا في شرح الكنز فإن فرق صحيح البيع ومنها أن المحرمية مانعة
 من الرجوع في الهبة ويختص الأصول والفروع من بين سائر المحام
 بأحكام منها أنه لا يقطع أحدهما سرقه مال الآخر ومنها لا يقضي
 ولا يشهد أحدهما للآخر ومنها تحريم موطئ كل منهما على الآخر
 ولو تزنا ومنها تحريم منكوحة كل منهما على الآخر بمجرد العقد ومنها
 لا بد خلون في الوصية للأقارب ويختص الأصول بأحكام منها

عبد المرأة كالأجنبي

مظهر الأصول والفروع
 لا ينفق أحدهما بغير الآخر
 ولا يشهد أحدهما للآخر

لا يجوز له قتل أصل المحرمي إلا دفعاً عن نفسه وإن خاف رجوعه ضيق
 عليه والجاه ليقته غيره وله قتل فرع المحرمي بحرمه ومنها لا يقتل
 الأصل بفرعه ولا يقتل الفرع بأصله ومنها لا يجوز مسافرة الفرع
 إلا بأذن أصله دون عكسه ومنها لو ادعى الأصل ولد جارية
 ثبت نسبها والجدا ب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الأهلية
 بخلاف الفرع إذا ادعى ولد جارية أصله لم ينعى إلا بتصديق
 الأصل ومنها لا يجوز الجهاد إلا بأذنهم بخلاف الأصول لا يتوقف
 جهادهم على إذن النروع ومنها لا يجوز المسافرة إلا بأذنهم إن كان
 الطريق مخوفاً فإن لم يكن يباحياً فذلك لك والأفلا ومنها إذا دعاً
 أحد ابويه في الصلاة وجبت إجابته إلا أن يكون عالماً بكونه
 فيها ولم أر حكم الأجداد والجديات وبينبغي إلحاق ومنها كراهة
 حجة بدون أدنه من كرهه من ابويه إن احتاج إلى خدمته ومنها
 جواز تاديب الأصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالأب
 فالأم والأجداد والجديات كذلك ولم أره إلا أن ومنها تتبعه
 الفرع للأصل في الإسلام وكتبتنا ما بيل الجد وما يقوم مقام الأب
 فيه في فن الفوائد ومنها لا يحبسون بدين الفرع والأجداد
 والجديات كذلك واختص الأصول الذكور بوجوب الاعتقاف
 واختص الأب والجد لأب بأحكام منها ولاية المان فلا ولاية
 للأم في مال الصغير إلا الحفظ وشرا ما لا بد منه للصغير
 ومنها تولى طرفي العقد ولو باع الأب ماله من ابنه أو اشترى
 وليس فيه عيب فاحش العقد بكلام واحد ومنها عدم خيار

لا يجوز

البلوغ في تزوج الأب والجد فقط وأما ولاية الأذكاح فلا تختص
 بهما ثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام وكذا
 الصلاة في الجنان لا تختص بهما وفي الملتقط من النكاح لو ضرب
 المعلم الولد باذن الأب فهلك لم يغرم إلا أن يضرب ضرباً لا يضرب
 مثله ولو ضرب باذن الأم غرم الدية إذا هلك والجد كالاب عند
 فقه الأئمة في عشرة نسابة ذكرناها في الفوائد في من كتاب الفرائض
 وقد ذكرنا ما خالف فيه الحد الصحيح الفاسد **بابه** يترتب
 على النسب أنى عرح كما تزويج المال والولا وعدم صحة الوصية
 عند المراجعة ويلحق بها الإقرار بالدين في مرض موته وتحمل الدية
 وولاية الزوج وولاية غل الميت والصلاة عليه وولاية
 المال وولاية الحضانه وطلب الحد وسقوط القصاص
الحكام غيبوبة الحشفة يترتب عليها وجوب الغل وتحريم
 الصلاة والسجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل
 المصحف ومسه وكتابته ودخول المسجد وكراهة الأكل
 والشرب قبل الغل ووجوب نزع الخف والكفارة وجوباً أو ندباً
 في أول الحيض بدنيار وآخر نصف دينار وفاد الصوم ووجوب
 قضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده إلى طلوع الفجر
 مخالطاً وقطع تتابع المستروط فيه وفي الاعتكاف وفساد
 الاعتكاف واج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الأكر ووجوب
 المضى في فاسدها وقضائها ووجوب الدم وبطلان خيار
 شرط لمن له وسقوط الرد بعيب إذا فعله المتزى بعد الإطلاع

مطلق
 الولا يثبت لكل ولي
 سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام

عليه

عليه مطلقاً وقبله إذا كانت بكر أو أقتضاها ووجوب مهر المثل
 بالوطى بشبهة أو بنكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد
 في مهرها إذا نكح باذن سيده وتحريم الزينة وتحريم أصل الموطق
 وفعها عليه ويحرم أصله وفرعه عليها وحملها للزوج الأول
 ولسيدها الذي طلقها ثلاثاً قبل ملكها وتحريم وطئ اختها
 إذا كانت أمة وزوال العنة وإبطال خيار العتقة وإبطال
 خيار البلوغ إذا كانت بكر أو كمال المسيء ووجوب مهر المثل للمتزوج
 وأسقاط حبسها لنفسها لاستيفاء محجل مهرها على قولها وقوع
 الطلاق المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكفارة
 تعيين في الطلاق المهر وثبوت النفي في الأيلا ووجوب كفارة اليمين
 لو كان بآية تعالى ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على
 قول محمد المقتضى به ووجوب الحد النفقة والسكنى للمطلقة بعد
 ووجوب الحد لو كان زناً أو لواطاً على قولها وذبح البهيمة المفعول
 بها لخرقها ووجوب التعزير إن كان في مينة أو مشتركة أو موصي
 بمنعها أو محرم مملوكة له أو لواطاً بزوجه وثبوت الإحصان
 وثبوت النسب وقوع العتق المعلق به واستحقاق العزل
 عن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لو كان زناً **فوائد**
 الأولى لا فرق في الأيلاج بين أن يكون عايل أو لا لكن بشرط أن
 تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحليل فحري في سائر الأبواب
 الثانية ما ثبت للحشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها إن بقي منه
 قدرها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام واحتج

مطلق
 الإيلاج أن يكون عايلاً

الى نقل لكونها طهية ولم اره الثالث الوطى في الدبر كالوطى في
 القبل فوجب الغسل ويجرم به ما يجرم بالوطى في القبل ويفيد الصرم
 اتفاقا واختلافا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ويفسد الحج به
 قبل الوقوف على قوتها واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد
 به كما في فتح القدير وبعد الاعتكاف وتثبت به الوجوه على المفتي
 به كما في التبيين الا في سبيل لا تثبت حرمة المصاهرة ولا يجب
 الحد به عند الامام الا اذا تكرر ف يقتل على المفتي به ولا يثبت
 به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج
 به عن العتد ولا يخرج به عن كونها بكر ا فبكتفى بسكونها ولاجل
 حال والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع
 وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقوله بسقوطه
 بالتقبيل والمسرة مشهورة فهذا اولى للدلالة على الرضا وفي
 جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر
 والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يجب كمال المهر في
 النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها بعد من غير خلو الرابعة
 الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في سبيل الاولى وجوب
 مهر المثل ولا يزداد على المسي في الصحيح يجب المسمى الثانية
 الحرمة الثالثة عدم الحل للاول الرابعة عدم الاحصان به
 الخامسة للوطى ملك اليمين احكام الوطى بنكاح فيوجب تحريمها
 على اصوله وفروعه وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب
 الاستبراء وجوب وحرمة ضم اختها اليها وتخالف الوطى بالنكاح

مطلب
 لا يجب الحد في الوطى في الدبر
 عند الامام لكن اذا تكرر منه
 يقتل على المفتي

في سبيل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان ان دسه كل حكم يتعلق
 بالوطى لا يعتبر فيه الاثر ان لكونه شبيعا ان بعد الاجل الوطى يعتبر
 ملك اليمين عن مهر واحد الا في سبيل الاولى الذميمة اذا نكحت
 بغير مهر ثم اسلمت وكانوا يدبون ان لا مهر فلا مهر الثانية نكح
 صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطيها طائفة فلا حد ولا مهر
 الثالثة زوج امته من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطي العبد
 شهيدته يسقط فلا مهر اخذ من قوته في الثانية ان المولى
 لا يستوجب على عبده دين الحامه لو وطى حورية فلا مهر ولم
 اره الا ان دسه الموقوف عليه اذا وطى الموقوفه مبدعي
 ان لا مهر ولم اره السابعة البائع لو وطى الجارية قبل التسليم
 للمالك وهي في حفي منقولة كذا لكن الثامنة اذن الراهن
 للمرته في الوطى فوطى طائفا الحل وينبغي ان لا مهر ولم اره الا ان
 والذي يجرم على الرجل وطي زوجته مع بقا النكاح الحيض
 والنقاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والاحرام والابلا والظهار فقتل التكفير وعدة وطي الشبهة
 واذا صارن مفضاة اختلط قبيلها ودبرها فانه لاجل له ايتاها
 حتى يتحقق وقوعه في قبيلها وفيما اذا كانت لا حتمه لصغرها
 مرض او سمنه وعند امتناعها القبح معجل مهرها لم يجرها
 وفي بعض كتب الشافعية انه يجرم وطي من وجب عليها فضا
 وليس لها حبل ظاهر لئلا يحدث حل يمنع من استيفائها واجب
 عليها التاسعة اذا حرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحيض

في خبر

اذ اختلف الزوجان في الولي
فانقول لها

والنفاس والصوم لمن امن فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار
والاستبراء العاشرة اذ اختلف الزوجان في الولي فانقول لنا فيه
الا في سابل ادعي العنين الاصابه وانكرت وقلن ثيب فانقول له مع
يمينه لان كانت بكر او لا فرق في ذلك بين ان يكون قبل النكاح
او بعد الثانية المولى لو ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل
قوله يمينه لا بعد مضيتها الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فانقول لها الوجوب العدة
عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها
واربع سواها واختها للحال فلو حان بولده لزم من محفل ثبت نسبه
ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بنفيه عدنا الى تصديقه
هكذا اقمته من كلامهم ولم اره الا ان صرحوا الرابعة ادعت المطلقة
ثلاثا ان الثاني دخل بها فانقول لها حلها للمطلق لا لكمال المهر
الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فانه
له لانكاره وجود الشرط قال في الكثر وان اختلفا في وجود الشرط
فانقول له **احكام** العقود هي اقام لازم من الجانبين البيع والقر
والسلم والتولية والمراخحة والوضيعة والشريك والصلح والحوالة
الا في سبلتين ذكرناهما في الفوائد منها والاجارة الا في قبلة
ذكرناهما في الفوائد منها والهبة بعد القبض ووجود مانع من
الموانع السبعة والصدقة والخلع بعوض والنكاح الخالي عن
الجبارين خيار البلوغ والعق والاولى ان يقال ونكاح البالغ
العاقل الحرامرة كذلك **رجائز** من الجانبين الشركة والوكالة

التي مضى عليها بعضهم في دفع حقه

والمضاربة والوصية والغاربه والايديع والقرض والقضايوسنة
الولايات الا الامامة العظمى **رجائز** من احدي الجانبين فقط
الرهن من جانب المرهقن ولازم من جانب الراهن بعد القبض
والكتابة جارية من جانب العبد لا زمة من جانب السيد والكفالة
جارية من الطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد الامار جاز
من قبل المحرري لازم من جانب المسلم **تيسير** من الجائز من الجانبين
تولية القضاة للسلطان عزله ولو بلا جهة كافي الخلاصه وله
عزل نفسه وان الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي
الميت فهي لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضي عزله الا
بجناية ظاهرة او عجز ظاهر ومن جانب الوصي فلا يملك الوصي
عزل نفسه الا في مسكتين ذكرناهما في فوائده وصايا الفوائد
وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كافي القسبة وله عزل
نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف
الفوائد **تيسير** في العقود البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم
وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصه في خمسة عشر
وزن عليه ثمانية **تكميل** الباطل والفاسد عندنا في العبادات
مترادفان وفي النكاح كذلك لكن قالوا دكاح المحارم فاسد عند
ابن خزيمة ولاحد وباطل عندهما في جامع الفصولين
نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاستنباه وقيل
فاسد وسقط الحد لشبهة العقد انتهى في البيع
فتبين ان فباطله ما لا يكون مشروعا باصله ووصفه وفاسده

والمضاربة

ما كان مشروعا باصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يمكن بالقبض
وحكم الثاني انه يملك به واماني الاجارة فمتباينان قالوا لا يجب
الاجرة في الباطلة كما اذا استأجر احد الشريكين شريكه لحمل
طعام مشترك ونحو اجرة المثل في الفاسد واماني الرهن
فقال في جامع الفصولين فاسدة يتعلق به الضمان وباطلة لا يتعلق
به الضمان بالاجماع ويمدك المجلس للدين في فاسدة دون باطله
ومن الباطل لو رهن شيئا باجر ناجحه او مغنبة واماني الصلح
فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد دعوي فاسدة والصلح
الباطل الصلح عن الكفالة والسفعة وخيار العتق وقسم المرأة
وخيار الشرط وخيار البالوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع
بما دفع كذا في جامع الفصولين واماني الكفالة فقال في جامع
الفصولين اذا ادى حكم كفالة فاسدة رجع عما ادى والكفالة
بالامانة باطل انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل
في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليرجع الى الكتب المطولة واما
الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق بآد العاين
في فاسدها كالكتابة على حجر او خنزير ولا يعتق في باطلها كالكتابة
على دم ميتة او دم كاذك الزبلي واما الشركة فظاهرها كلهم الفرق
بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره او افقد شرط فاسده
الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان الا في الكتاب
والخلع والعارية والوكالة والشركة والفراخ وفي العبادات في
الحج ذكره الاسيرطي الفسوخ وحقيقته حل ارتباط العقد

اذا الف ب

اذا انعقد البيع لم ينطرق اليه فسخه الا باحد استياضار الشرط
وخيار عدم النقد الى ثلاثة وخيار الروية وخيار العيب
وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار الكمية وخيار كشف
الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع
قبل القبض وبالاقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
التقرير الفعلي كالنصريه على احدى الروايتين وخيار الحيانة
في المراجعة والتولية وظهور المبيع مستأجرا او مرهونا فسخه
ثمانية عرس سببا وكلها يباشرها المعاقدة الا التخالف فانه لا يفسخ
به وانما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيها
بنفسه وقد منازق النكاح في قسم الغوايد **خاتمة** تجوز
باعد النكاح فسخه ساعده صاحبه عليه واختلهوا في محو الموصي
الوصية الفسخ هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل قال شيخ
الاسلام انه يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائدة
في احكام في شروح الهداية وذكر الزبلي ايضا من خيار العيب
احكام النكاح الكتابه يصح البيع بها قال في الهداية والكتاب كالحط
وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واد الرساله انتهى
وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعث عبد بن
يكنى اذ بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس وما في المبسوط من
تصوره بقوله يعني يكنى اذ قال بعث يتم وليس مراد الا الفرق بين
البيع والنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب
يعني من الحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب انتهى ويصح النكاح

فها قال في فتح القدير وصورته ان يكتب اليها خطها فاذا بلغها الكتاب
احضرت الشهود وقراءة عليهم وقالت زوجت نفسي منه او تقول ارفلانا
كتب الى خطبتي فاشهد والى زوجت نفسي منه اما لو لم تقل حضرتهم
زوجت نفسي منه لا ينعقد النكاح لان سماع الشهود شرط وباسمهم
الكتاب او التعبير عنه منها قد سمعوا الشرطين بخلافه ما اذا انتفيا
ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني زعيت فيك
وحيث ولو جاز الزوج بالكتاب الى الشهود فمحتوما فقال هذا كتابي الى فلانة
فاشهد واعلي بذلك لم يحز في قول ابي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه
وجوه ابو يوسف من غير شرط اعلام الشهود بما فيه واصله كتاب القاضي
الى القاضي قال في المصنف هذا اذا كان بلفظ التزوج اما اذا كان بلفظ
الامر كقوله زوجي نفسك حتى لا يثبط اعلامه الشهود دعاني الكتاب
لاضا تنو لي طرفي العقد حكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفايدة الخلاق
فيما اذا حيد الزوج الكتاب بعد ما اشهد هم عليه من غير قراءة عليهم واعلامهم
بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد حضرتهم وشهدوا
ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عندها ولا
يقضي بالنكاح وعنده يقبل ويقضي به اما الكتاب فصحيح بلا اشهاد
وهذا الاستهاد لهذا وهو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند محمود
الزوج الكتاب انتهى واما وقوع الطلاق والعناق فها فقال في البرازيه
الكتابة من الصحيح والاخرى على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة
مصدرا من يواؤن ثبت ذلك باقراره او بالبيينة فكما لخطاب وان قال لم
انويه الخطاب لم يصدق قضا ودبانه وفي المنتقى انه يدين ولو كتب

على سبي يستبين امراته او عبده كذا ان نوي صح والا لو كتب على الهوى
او لما لم يقع سبي وان نوي وان كتب امراته طالق فهي طالق بغير اليها
اولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فالحال يصل لا تطلق
وان ندم ونحي من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها بهي
طالق اذا وصل ونحي الطلاق كرجوعه عن التعلق وانما يقع اذا نفي
ما سمي كتابة او رسالة فان لم يقع هذا القدر لا يقع وان نحي الخطوط
كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو وجد
الزوج الكتاب واقامت البيينة عليه انه كتبه بيده فرق بين ما في القضا
انتهى وذكر الزيلعي من ما يدل في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
عليه او الاملا على الغير يقوم مقام السه وفي القنية كتب الطالق
ثم قالت لزوجها اقر اعلني فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها انتهى
وقد سبكت عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا خرا اقرها فقرأها اهل
يلزمه فاجبت بافها لانهم ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كان
بانه فقالوا الناسي والمحيطي والذاهل كالعالم واما الاقرار بها
ففي اقرار البرازيه كتب كتابا فيه اقرارين يدي الشهود فها فقال
اقام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرار فلا محل
الشهادة بانه اقرار قال النسفي ان كتب مصدر امر سوما وعلم
الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذا وان لم يقبل
اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة اما
بعد ذلك على كذا يكون اقرارا لان الكتابة من الغائب كالخطاب
من الحاضر فيكون تكلم العامة على خلافه لان الكتابة قد يكون

كتب امراته طالق وقع الطلاق
اذا وصل اليك فانت طالق
لا تطلق ما لم يصل مع

للتجربة وفي حق الآخر شرط ان يكون معنونا مصدر راوان لم يكن
الي الغائب الثاني كتب وقراء عند الشهود ليعلم ان يشهدوا به
وان لم يقبل اشهد واعلى الثالث ان يقرأ عند من غيره
فيقول الكاتب اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عنده ويقول به
اشهد واعلى بما فيه ان علموا به بما فيه كان اقرا او افلا وذكر
القاضي ادعي عليه مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعي عليه
هذا المال فانكر ان يكون خطه فانكر ان يكون خطه فاستكتب
فكان بين الطرفين مناشاة ظاهرة والفقهاء على انها خط كاتب واحد
لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي
وانا حررت له لكن ليس على هذا المال وعنه لا يجب كذا هنا
الا في باذكار العامة والصراف والشمسار انتهى وكتبنا من القضا
من الغوايد انه يعمل بد فترا لبيع والصراف والشمسار فالخط
فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستبمان صبي لو وجد
حزبي في دارنا فقال انا رسول الملك لم يصدق الا ان كان
معه كتاب كما في سير الخانية فيعمل به واعتماد الراوي بما في
كتابه وان اهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التمسك
غير جابر عند الامام وجوز ابو يوسف للراوي والقاضي دون
ان اهد وجوز محمد الكل ان يتفن به وان لم يمسك حركته على
الناس قال شمس الائمة الحلواني ينبغي ان يفتي بقول محمد هكذا
في الاجناس انتهى وفي اجازة البرازيه امر الصكا بكتابة
الاجازة واشهد ولم يجوز العقد لا ينعقد بخلاف مكان الاقرار

والمهر انتهى واختلفوا في مال امر الزوج يكتب الصكا بطلانها فقبل
يلع وهو اقرا به وقيل هو وكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتي وهو
الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
الا اذا نوى الطلاق وفي المبتغي بالمعجزة ومن راي خطه وعرقه
وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعتماد
على كتب الفقه الصحيحه قال في فتح القدير من القضا وطريق
نقل المفتي في زماننا عن المجتهد احد امرين اما ان يكون له
سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تد اولته الا يبدى
بحوكت محمد بن الحسن وخوها من المضامين المشهورة انتهى
ونقل الاسيوطي عن ابن اسحاق الاسفرايनी الاجماع على جواز النقل
من الكتب المقتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها
انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد
على اشارته فالكتابة اولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة
من نسخة في يده فقال في الخانية ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه
لانه عسى لا يقد رعلي الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها
وفي البيهية سبل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لا شياع نسخة
يقروها بعض الموكلين هل تسمعها القاضي قال اذا تلفها الركيل
من لان الموكل صح دعواه والا لا انتهى وفي شهادات البرازيه
شهد احد هما عن النسخة وقراه بلسانه وقرا غير ان اهد
الثاني فيها وقرا ان اهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه
لا يثبت القاري من ان اهد وذكر القاضي ادعي المدعي

من راي خطه وعرقه وسعه
ان يشهد عليه اذا كان في حوزة

يجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحه

يجوز الاعتماد على خط المفتي

من الكتاب بسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي الصير فيه شهرا
بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد وباللسان يجب وفي هذا الموضع
القضاء وفي اليتيم تسيل على ابن احمد عن ان هدا كان يصعد
حدود المدعي حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل
تقبل شهادته فقال اذا كان ينظر بعقله ويحفظه عن النظر فلا
تقبل واما اذا كان يستعين به نوع استعانه كفاري القرآن من
المصحف فلا بأس به انتهى واما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفاية
الواقعات الحسامية في فصل السفحة وفصل فيها تفصيلا
حسنا فليراجعه من رآه واما الوصية بالكتابة فقال في شهادته
المجتنب كتب صكا بخط يده اقرارا بمال او وصية ثم قال لا خراش
على من غير ان يقر له وسعه ان يشهد انتهى وفي الخاتمة من
الشهادات ان رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما
فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا
بما فيه قال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم
وانما يجزى لهم ان يشهدوا باحد من معاني ثلاث اما ان يقرأ
الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود
ويقول لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب هو بين يدي ان هدا
وان هدا يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا على ما فيه ونماه
فيها **احكام** الاشارة الى اشارة من الاخرس مغنبة وقائمة مقام
العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق
وعتاق وابراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف

وهذا ما خالف فيه القصاص الحد ودون رواية ان القصاص
كالحد وهذا فلا يثبت بالاشارة ونماه في الهداية وقد اقتصر
في الهداية وغيرها على استئصال الحد ودون زياد عليها الشهادة
فلا تقبل شهادته كما في التقديس واما يمينه في الدعاوي ففي
ايمان خزانه الفتاوى وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد
الله وميثاقه ان كان كذا اقبضت به نعم ولو حلف بالله كانت
اشارته اقرا رابيه تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استئصال
الحد ودفع صحة اسلامه بالاشارة ولم يرا لان فيها نقلا صريحا
وكتابة الاخرس كاشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة
شرط للعمل بالاشارة اولى والمعتمد لا وكن اذكر في الكتبا ولا
بد في اشارة الاخرس من ان تكون معروفة والا لم تعتبر وفي فتح
القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها
طلاقة الاشارة المعروفة بتصويت منه لان العان منه ذلك
فكانت بيانا لما اجمله الاخرس انتهى واما اشارة غير الاخرس فان
كان معتقل اللسان ففيه اختلاف والفتوى على انه اذا دامت
العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه
ومنهم من قد رآه امتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن
معتقل اللسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام
والنسب والافتكا كذا في نقيح الامام المحبوبي ويزاد احرار صيلة
الافتكا بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما الكافر
اخذ من النسب لانه يحتاج فيه لحقن الدم ولذا ثبت

بكتابة الامام كما قد مناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان
تفيرا لمبهم كالوقال انت طالق هكذا او اشار بثلاث وقسمه
خلاف ما اذا قال انت طالق واسار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم
في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا اميرا باصبعه ولم يقل طالق
ويزاد ايضا الاسارة من المحرم الى صيد فقتله يجب الخوا على المشر
وهنا فروع لمرارها الان الاول اسار الاحرس بالقراءة وهو جنب
ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قوطهم ان الاخرس يجب عليه تحريك
لانه فجعلوا التحريك قراءة الثاني علق الطلاق بمسئلة افرس
فاشار بالمسئلة وينبغي الوقوع لوجود الشرط بمسئلة الثالث
لو علق بمسئلة رجل ناطق فخرس فاسار بالمسئلة وينبغي الوقوع
قاعدة فيما اذا اجتمعت الاسارة والعبارة فواصحنا يقولون اذا اجتمعت
الاسارة والعبارة والتسمية يتعلق العقد بالكار اليه قال في
المعداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار
اليه يتعلق العقد بالكار اليه لان المسمى موجود في المثار ذانا
والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى
لان المسمى مثل المثار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف
من حيث انها تعرف الماهية والاسارة تعرف الذات الا ترى ان
من اسارى قضا على انه ياتون فاذا هو زجاج لا ينفقد العقد
لاختلاف الجنس ولو اسارى على انه ياتون احمر فاذا هو اخضر انعقد البيع
لا اتحاد الجنس انتهى قال الكا حون ان هذا الاصل متفق عليه في
النكاح والبيع والاجاز وسائر العقود ولكن ابو حنيفة جعل النكاح

والنكاح

والنكاح جنسان والحر والعبد جنسا واحدا متعلق بالكار اليه فوجب
هذا المثل فيما لو تزوجها على هذا الدن من الحل واسار الى حر او على
هذا العبد واسار الى حر ولو سمي حراما واسار الى حلال فلها الخلال في
الاصح ولو سمي في البيع شيئا واسار الى خلافه فان كان خلاف جنسه
بطل البيع كما اذا سمي ياقوت واسار الى زجاج لكونه بيع المعدوم ولو سمي
لوياءه وياء وان اراد الى مروي اختلفوا في بطلانه او فساده هكذا في
الخائنة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفضة
ونظير الفضة الذكور والانثى من بني ادم جنسان بخلافهما من
الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحد والفايت
الوصف وفي باب الاقتد اقالوا لو نوى الاقتد بهذا الاسام
زيد فبان عمرو ولم يصح الاقتد ولو نوى بالامام القائم في الخراب على ظن
انه زيد فبان انه عمرو يصح ولو نوى الاقتد بهذا الاب فاذا هو شيخ لم
يصح والاقتد بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الاب يدعي شيئا
لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة
لم يصح واستنبط من حيلة الاقتد استخ الاسلام العيني في شرح
البخاري عند الكلام على حديث صلاة في مسجد في هذا الفصل
من الف صلاة فيما سواها اما الاعتبار بالتسمية عند اصحابنا
فلا يختص الثواب بما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم الى اخر
ما قاله وامام في النكاح فقال في الخائنة رجل له بنت واحدة اسمها
عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بدني فاطمة لا ينفقد
النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بدني فاطمة

هذه وإشارته إلى عايشه وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جارتك
ومقتضاه أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وإشارته إلى بنته
الصحة تعويلا على الإشارة وكذا الوقال زوجتك هذه العربية
فكانت عجيبه أو هذه العجوز وكانت شابة أو هذه البيضاء فكانت
سود أو عكسه وكذا المخالفة في جمع وجه النسب والصفات
والعلو والنزول وأما في باب الأيمان فقال لو حلف لا يكلم هذا
العبي أو هذا الاب فكله بعد ما سأل حنث ولو حلف لا يكلم
لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا حنث لأنه في الأول وصف العبا
وإن كان داعيا إلى البهي لكنه منهي عنه شرعا وفي الثاني وصف
الصغر ليس بداع إلى بها فان المتنوع عنه أكثر امتناعا عن لحم الكبش
ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا
فزاله الاضافه فكله لم تحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق
وإن حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلفه حنث
القول في الملك قال في فتح القدير الملك قد يثبتها الشارع ابتداء
على التصرف فخرج نحو الوكيل انتهى وينبغي أن يقال الأمانع
كالخروج عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والمبيع المنقول
مملوك للمترى ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في
الحاوي القديمي فانه الاختصاص الحاضر وانه حكم الاستبلا
لانه به يثبت لا غير إذا المملوك كالمكسور لا يملكه لان اجتماع
الملكين في محل واحد محال فلا بد وإن يكون المحل الذي يثبت
الملك فيه خاليا عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت

ملك

للملك في المال المباح الاستبلا لا غير إلى آخره وفيه ما ييل الأولى أسباب
الملك المعاونات المالية والأموار والقطع والميراث والهبات
والصدقات والوصايا والوقف والغنيمه والاستبلا على المباح
والأحياء وتملك القطعة بشرطه ودية القتل يملكها أو لا ثم
ينتقل إلى الورثة ومنها العرق يملكها الجنين فتورث عنه والفقير
إذا فعل بالقصوب شيئا زال به اسمه ومعتز منافع ملكه
إذا غلط المثلثي مثالي بحيث لا يتم بملكه الثانيه لا يدخل في ملك
الإنسان شيء بغير اختياره إلا الأرض اتفاقا وكذا الوصية في
سيلة وهو أن يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الرعي
وكذا إذا وصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحقاقا
لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه انتهى وردت ما وهب للعبد
قبله بغير إذن السيد يملكه السيد بلا اختياره وعللة الوقت
يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج إن كان قبل القبض مطلقا
وبعد لا يملكه الا بقضا أو رضى كما في فتح القدير والمعيب إذا رد
على البائع به لكن إن كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وإن
كان بعد فلا بد من القضا أو الرضا كالموهوب إذا رجع الواهب فيه
وأرض الجنائيات والسفيع إذا تملك بالسفعة دخل الثمن في
ملك الماخوذ منه جبر كالمبيع إذا هلك في يد البائع فإن الثمن
يدخل في ملك المترى ولكن أغنا ملكه من الولد والثمار والملك
النابع في ملكه وما كان من انزال الأرض إلا الكل والحشيش

طلب
أسباب الملك

والصيد الذي باع في أرضه الثالث المبيع بملكه المتيقن الحاج
والقبول الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه المتيقن
اتفاقا وان كان للمتيقن فكذا عند الامام خلافا لما في التحقيق
الامر موقوف فان ترك المتيقن فيكون الزايد له من حينه وان فسخ
فهو للبائع والزائد له ويقرب منه ملك المرتك فانه يزول عنه
زوال المراءى فان اسلم ثمين انه لم يزول وان مات او قتل بان انه
زال من وقتها الرابعة الموصى له بملك الموصى به بالقبول
الا في حيله قد منها فلا يحتاج اليه فلها شبهة بالهبة
فلا بد من القبول وشبهه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبول واذا
وقع الياس من القبول اعتبر ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا
قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسهم ملكه والا لم تجزوا
كما في الوالديه والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصي
بدليل ما في الوالديه رجل اوصى لعبد لا انسان والموصي
له غائب فنفقته في مال الموصي فان حضر الغائب ان قبل رجع
عليه بالنفقة ان فعل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك
الورثة انتهى الخامسة لا يملك الموهب الا حرم بنفس العقد وانما
يجلها بالاستيفاء او بالتكليف منه او بالتعجيل او بشرطه فلو كانت
عبد افاعتقه الموهب قبل وجود احداهما واحد مما ذكرناه لم يقدر
عنته لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستاجر المنافع بالعقد
لانها تحدث شيئا فشيئا وتحدث افارقت البيع فان المبيع عين
موجودة فالتحدث فهو ملك الموهب ولذا قلنا ان المستاجر لا يملك

الاجرة لا ذلك بنفس العقد

اجارته من الموهب السادسة اختلافنا في القرض هل يملكه المستقرض
بالقبض او بالتصرف وفائدة ما في البرازيه باع المقرض من المستقرض
الكر المستقرض الذي في يده المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه
صار ملكا للمستقرض وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض
قبل الاستهلاك ويباع المستقرض بجوراجا عاينه دليل على انه يملكه
بنفس القرض وان كان مما لا يتبع كالثمن يجوز بيع ما في الذمة وان
ين قايما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكر المستقرض
بعد القبض قبل الخيل بخلاف البيع انتهى ولينأمل في مناسبة التقليل
للحكم البعة دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى ورثته
من كاي امواله فيقتضي منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو اوصى بنات
ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا
لو اقبل ما لا يقتضي به ديونه وينفذ وصاياه ذكره الزيلعي من باب
القصاص فيما دون النفس وفرعت على ذلك ولم ار من فرعه عليه
لو قال اقتلني فقتله وقتلنا القصاص باتفاق الروايات عن الامام
ثلاثة ايضا لانها تثبت للمقتول وقد اذن في قتله وهو احدي
الروايتين وينبغي ترجيح لما ذكرنا من راس في البرازيه ان الاصح
عدم وجوبها وظاهر ما رجحه حاشا مرجحنا نقلنا وسد الجرح والمند والوصي
الموهون على وارث السيد قتل المراه الان ومقتضى بثوتها للمجني
عليه ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى الراهن الثامنة في
رقبة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الي مالك
وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان معينا التسعة

اجارته

اختلاف في وقت ملك الوارث قيل في اخر جزء من اجزاء حياة المورث
وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفرائض
والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصول
من الفصل الثامن والعشرين لو استغرق فهادين لا يملكها بآثار الا
اذا ابرأ الميت عزمه او اداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء
لو اداه من مال نفه مطلقا بشرط التبرع او الرجوع بحسب له
دين على الميت فتصير منسغولة بدين فلا يملكها فلو ترك ابن
وقنا ودينه مستغرق فاد او ارثه ثم اذن للفق في التجارة او
كاتبه لم يصح اذ يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين
وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة
فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
جاز ولو اقتصروها ثم ظهر دين محيط او اذن القسمة والوارث
استخلاص التركة بقضا الدين ولو مستغرقا وهذا مسيلة
لو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فخل بسقط الدين وما
ياخذ ميراث او لا وما ياخذ دين قال في اجز البرازيه استغرق
التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى
ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه
كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي
اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويصرف وصي الميت
بالبيع في التركة مع وجوده ولما ملك الموصي له فليس خلافه عنه
بل يعقد ملكا ابتداء فاعلمت الاحكام المذكورة في حقه كما ذكر

الصد

الصد والشهيد في شرح ادب القضا المحضاف وذكر في التلخيص ما ذكرنا
واذ عليه انه يصح شراء الميت باقل مما باع الميت قبل ان ينفذ
بإطلاق الوارث العاشر يملك الصدق بالعقد والزوايد لها قبل
القبض انما الكلام في تنصيب الزايد مع الاصل بالطلاق قبل الدخول
وقد ذكرنا تفصيلها في شرح الكفو وقد منا ان النصف يعود
الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد
بعض اوصاف وفائدة في الزوايد الحاشية عشر في استقرار
الملك فيستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض ويستقر
الصدق بالدخول او الخلوة او الموت او وجوب العدة عليها
منه قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح والاخير من زياد ان اخذنا
من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الا من تنسطين بالطلاق
وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره
على القبض لانه لو هلك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين
وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ
بالانقطاع لحوازا لاعتقاد عنه وان الملك في المغصوب والمستهلك
فمستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا عيب
المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب
وفائدة يملك الكسب ووجوب الكفن ويعود البيع ولا
يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطا
للنقضاء بالقيمة لاحكامنا بالغصب مقصود اولنا لا يملك الولد
خلاف الزايد المتصله عن أبي الكشاف من باب النهي وفي الهداية

من باب النفقة لو اتفق المودع على ابوي المودع بلا اذنه واذا القاضى
ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكه بالضمن وظاهر
انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمن استند ملكه بالوقت
التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها
انتهى وفي شرح الزيارات لقاضي خان من اول كتاب الفصيح
الاول ان زوال المضمون عن ملك المالك عند اداء الضمان
عندنا يستند الى وقت الفضي في حق المالك والغاصب وفي
حق غيره يقتصر على التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي
بمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على المال فحينئذ يستند
في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الفضي والظاهر
ذلك في حق غيرها الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي يظهر في حق
الكل ثم ذكر فروعا كثيرين على هذا الاصل منها الغاصب اذا
اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا
رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمن فصار مودعا مال نفسه
وفيه اذا غصب حارية فاردها فابتقت ضمنه المالك فبقيتها
ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها
لم يجز ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا
ضمنها لانه قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
فله الرجوع عما ضمن وهو المودع لكونه عاملا له فهو كجبل الشرا
ولو اختار المودع بعد تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع
على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود

مطلب

من الابان كانت امانه وله الرجوع على الغاصب عما ضمن وكذا اذا هبت
عنها ولمودع جديسها عن الغاصب حتى يعطيه مضمونه للمالك
فان هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها بعد
الحبس لم يضمنها كالكيل بالشر لان الغاييب وصف وهو لا يقابل
شيء ولا يحجز الغاصب ان يخذها او ادعي جميع القيمة وان ساء
توك كافي الوكيل بالشر او لو كان الغاصب اجرها او رهنها فهو والوديعة
يهو وان اعارها او رهنها فان ضمن العاقد كان المالك له وان ضمن
المستعير او الموهوب له كان المالك لهما لا يستوجبان الرجوع
على الغاصب فكان اقرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان
مكانهما مشتر فضمن سلمت الجارية وكذا غاصب الغاصب اذا
ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فيعتق عليه لو كانت محرمة
وان ضمن الاول ملكها فعتق عليه لو كانت محرمة ولو كانت
اجنبية فلا للاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني
غاصبا ملك الاول وكذا الوارث المالك بعد التضمين او وهبها
له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال
انا اسلمتها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد ر
على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهر
كانت للثاني وتتمام التبرعات فيه الثانية عثر المالك اما للعين
والمنفعة معا وهو الغالب او للعين فقط او للمنفعة معطو هو
فقط كالعبد الموصي بمنفعته ابيوارقته للوارث وليس له شيء

من الابان

من منافعه ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له عاد النفع
الى المالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصي له
الا الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصي الا ان يكون اهله في غيرها
ولا يملك استئجاره الا في وطنه وعنده اهله ويصح الصلح مع الموصي
له على شئ وتبطل الوصية وجاز مع الوارث الرقبة من الموصي
له ولو جنى العبد فالغدا على الخادم فان مات رجوع ورثته بالغدا
على صاحب الرقبة فان ابي بيع العبد وان ابا الخدم والغدا انما
المالك او دفعه وبطلت الوصية وارث الجناية عليه المالك كالوصي
له وكسبه ان لم ينقص الخدمه فان نقصتها اشترى بالارش خادم
بلغ والبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قضاء
على قاتله عمدا اما المجتعا على قتله فان اختلفا ضمن القاتل
قيمته يترى بها اخر ولو اعتقه المالك نقد وضمن قيمته يترى
بها خادم هكذا في وضيا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا يبلغ
الخدمه فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصي له الا ان
يمرض مرضا يمنعه من الخدمه فهي على المالك فان تطاول المرض
باعه القاضي ان راي ذلك واقتضى بمنه عبد يقوم مقامه
كان في نفقه المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كما في الظاهر
وما في الزيلعي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق فلم يفي
القدير وعكس حمله على ان المراد لا يجب على الموصي له خلاف
نفقته واما بيعه من غير الموصي له فلا يجوز الا برضاه فان بيع
برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في البسراج

الوهاب من الجنائيات بخلاف ما اذا اقتل خطأ واخذت قيمته يترى
بها عبيد وينتقل حقه فيه من غير تحديد كالموقف اذا استبدل
التقل الوقف الى البدن ذكره قاضي خان من الوقف وكالمسرا اذا
قتل خطأ يترى بقيمته عبيد ويكون مدبرا من غير تحديد
ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم يرد حكم كتابته من المالك وينبغي
ان يكون كاعتاقه لا يصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة
وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك ولم يرد حكم وطى المالك
وينبغي ان يحل له لانه تابع للملك الرقبة وقيد ان يغيه بان
تكون ممن لا تحبل والا فلا الثالثة عشر ملك الهبة والصدقة
بالقبض وليستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع بسبعة
معلومة في الفقه وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك الرابعة
عشر ملك العقار الشفيع بالاختار بالتراضي او قضا القاضي
فقبله المالك له فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع
به قد علمت ان الموصي له وان كان ملك المنفعة
لا يورث وينبغي ان له الاعارة واما المستاجر فيجوز ويعبر بالاختلاف
باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يورث ويعبر
وينبغي ان له الاعارة وان يغيه جعلوا ذلك اصلا وهو ان
من ملك المنفعة ملك الاعارة والاعاره ومن ملك الانتفاع
ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصي له بالمنفعة
كالمالك للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان العارية
اجارة النافع لا ملكها والمذهب عندنا انها عليك المنافع

الموقوف عليه السكنى لا يورثه

بغير عوض في كالأجارة عليك المنافع وانما لم يملك المستعير الاجارة
لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها بعوض ولا انه لو ملك الاجارة
لكل اكثر مما يملك فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها نظير ما ملك ولا
لو ملكها للزم احد الامرين الغير الجائز من لزوم العارية او عدم لزوم
الاجارة وهذا ان التعليق ان يملك الموقوف عليه والمستعير
وهما سوا على الراجح فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير
وقيل انما البيع لا الانتفاع وهو ضعيف بان له الاعارة ونعمانه في فتح
القديري من الوقف بصحتها واما اجارة المقطع ما اقطعه الامام
فافتى العلامة قاسم بصحتها قال ولا يخرج اجارة الامام له في اثناء
المدة كما لا يخرج اجارة الموت الموقوف في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة
لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع
بمقابلة استغدا له لما اعد له لا نظير المستعير لما قلنا واذما
للموثر او اخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ الاجارة لا انتقال
الملك الى غير الموقر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها
اجارة الاقطاع وهي اجارة المتأجر واجارة العبد الذي صرح
على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه العلة واجارة
العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة
ام الولد انتهى وقد الفت رسالة في الاقطاعات واخرى سميتها
التحفة المرضية في الاراضي المصرية وفيما افتى به العلامة
قاسم التصريح بان للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شا
وهو محمول على ما اذا اقطعه ارضا عامرة من بيت المال ما اذا

قطر العام ان يخرج الاقطاع
في

اقطاع

لعون الدين

اقطاعه موثقا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مالا للرقبة
كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج **القول** في الدين وعرفه في
الجاوي القدسي بانه عبارة عن مال حكمي يحدث في الذمة ببيع
او استهلاك او غيرها وانما هو استيفاء لا يكون الا بطريق
المقاصد عند الى خفيفه مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم
صار الثوب ملكا له وحدث بالشر في ذمته عشرة دراهم ملكا للبايع
فاذا دفع المشتري عشرة الى البايع وجبت مثله في ذمة البايع دينا
وقد وجب للبايع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري
على البايع مثله بدلا عن المدفوع عه اليه والتقياقضا انما
ويخرج على ان طريق ابقاؤه انما هو المقصاه انه لو ابراه عنه
بعد قضائه صح ورجع المديون على الدين بما دفعه وقد ذكرناه في
الديات من قسم الفوائد واختص الدين باحكام منها جواز الكفالة
به اذا كان دينيا صحيحا وهو ما لا يسقط الا بالاداء والبرافلا يجوز
ببديل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز ومنها جواز الرهن به
فلا يجوز الكفالة والرهن وبالا عيان الامانة والمضمونه بغيرها
كالمبيع وانما المضمونه بنفسها كالمضروب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العبد والمبيع فاسد او المقبوض على يوم الشراء
فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالدينون قال السيوطي
مقربا الى السبكي في تكملة شرح المعذب **فزع** حدث في الاعصار
التريه وقف كتب استراط الواف ان لا تغار الابرهين او لا يخرج
عن مكان تحبسها الابرهين او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا

اخارة الكتب الوقفية

ان الرهن لا يصح بها الا غير مضمونه في يد الموقوف عليه ولا يقال
لها غارية ايضا بل الاجد لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع
ويده عليها يد امانه فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وارا عطاء
كان رهنا فاسدا او يكون في يد خازن الكتب امانه لان فاسد العقود
في الضمان كصحها والرهن امانة هذا اذا اريد الرهن الشرعي
وان اريد مد لوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه عرض
صحح ولذا لم يعلم مراد الوقف فيجوز ان يقال بالبطلان في الشرط
المذكور جملا على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة جملا على
اللغوي وهو الاقرب تصحيا للكلام ما امكن وجيئنا بالبحر
اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يخرج احدهما به لتعد
ولا بد منه لاما لانه خلاف شرط الواقف واما الفاسد الاستثناء
فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه عرض
صحح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان
يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض
الاقواق يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا الا باس به ولا وجه لطلاله
وهو كما حملنا عليه قوله الابرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون
المقصود ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان
يضع في خزانه الوقف ما يندكر هو به اعانة للموقوف الموقوف
ويشترط الخازن به مطالبة فينبغي ان يصح هذا وميت
اخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولا
نقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل له ان ياخذها فاذا اخذها

طالبه

طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه ايضا ان يرد به غير طلب
ولا يبعد ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى حتى يصح
اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما امكن وجيئنا
بحر اخراجه بالشرط المذكور ويمتنع بغيره لكن لا يثبت له
احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف
بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون
لوفائه ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا
لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات
باطل فاذا اهلك لم يجب شيء بخلاف الرهن بالفاسد فانه مضمون
كالصحح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي غير
بعيد ومنها صحة الابراعه فلا يصح الابراعه الاعيان والابرا
عن دعواها صحح فلوقال ابرانك عن دعوى هذا العين صحح الابرا
فلا تشع دعواه فاعلمه ولوقال ابريت من هذا الدار او من دعوى
هذا لم تشع دعواه وبدينه ولوقال ابرانك منها او من خصومي
فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراه عن ضمانه كذا في النهاية
من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق في قتله يبرأ من العين
والدين والكفالة والاحارة والحد والقصاص انتهى وبه علم
انه يبرأ من الاعيان في الابرا العام لكن في مد ايمان القنية
افترق الزوجان وابرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوي
وكان للزوج بد في ارضها واعيان قاعة فالخصاد والاعيان
القائمة لا تدخل في ارضها الابرا عن جميع الدعاوي انتهى ويحل

لا حولي قلة يدبر

في الإبراء العام الشفعة فهو مسقط لها اتصالا وبما أنه ان لم يقصد بها
 كإتي الوالديه وفي الخاتمة الإبراء عن العين المقصود به إبراء عن
 ضمانها وتصدير امانة في يد الغاصب وقال رفق لا يصح الإبراء
 وتبقى مضمونه ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء ويرى من
 قمتها انتهى فتقول الإبراء من الأعيان باطل معناه انها لا تكون
 ملكا لها الإبراء والا فلا إبراء عنها بسقوط الفمان الصحيح وعلى
 الأمانة الثالث قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان لا الأجل
 شرع وقتا للتخصيل والعين حاصلة **فوائد** الأولى ليس
 في الشرع دين لا يكون الأحلا الأراض لم وبدل الفرق والفرق
 والمثمن بعد الإقالة ودين الميث وما اخذ به الشفعة العقار
 كما كتبه في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين إلا الدين
 وليس فيه دين لا يكون الأموجلا لا الدية والماله فيه وأما
 بدل الكتابة فيصح عند تأحالا وموجلا بشرط رضا وليها قائمة
 فالأحصاء والأعيان التابعة لا تدخل في الإبراء عن جميع الدعاوى الشرعية
 ويدخل في الإبراء العام الشفعة فهو مسقط لها اتصالا وبما أنه
 الثانية ما في الذمة لا يتعين الإقتضى وكذا لو كان لها بسبب واحد
 فقبض أحد هاتين كان لشريكه ان يشاركه ويصح تفرعه على
 ان ما في الذمة لا يصح قسمته الثالثة الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت
 المدينون ولو حكما بالحق بدار الحرب مرتد فقط ولا يحل بموت المدينين
 وأما الخرفي اذا استرق وله دين موجل فنقول بسقوط الدين
 مطلقا لا بسقوط الأجل فقط كما قال الكافي وأما الجنون فظاهر

مطلب في الإبراء عن الدين

لا يحل الأجل قبل وقته إلا بموت المدينين

كلامهم

كلامهم انه لا يوجب الحلول لا مكان التخصيل بوليته الرابعة الحال يقبل
 التأجيل إلا ما قد منه والحيلة في لزوم القرض شيئا ان يحكم
 المالك بلزومه بعد ما ثبت عنده اصل الدين او ان يحل المستدين
 صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين يصح ويكون المال
 على الحال عثيه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد اللزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر
 او اوصى بذلك بشرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال
 حال وشروطه ايضا ان لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح
 التأجيل الى مهب الرخ وبخي الطير ويصح الى الحصاد والدراس
 وان كان البيع لا يجوز بثمن موجل اليها كذا في الفينة **تنبيه**
 قال الدين الدين اذهب واعطى كل شهر فليس بتأجيل
 لانه امر بالاعطاء **الحكم الرابع** لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا
 سلطه على قبضه فيكون وكذا لا قابضا للموكل ثم لنفسه وقبضا
 محبة عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات
 الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان
 فاقبضها منه فقبض مكافضا فانما جاز لانه صار الحق للموكل
 له فيملك الاستبداد انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع
 عن التسليط وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين
 الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وامر بقبضه فقبضه
 اخره وفي هذه البرازيه وهب له ديني على رجل وامر بقبضه
 جاز استحسانا وان لم يامر لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من

مطلب يتعلق بالزكاة

المديون او وهبه جاز والبنت لو وهبت مهرها من ابوها ولا ينفق
الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحته والا لانه
هبة الدين من غير من عليه انتهى وفي مد ايمان القنيه قضى
دينا غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم الاخر خلاوه
ولو اعطي الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله قصدا عن المالك
على ان يكون الثمن له كان القضا على هذا فاسد ويرجع البايع
على الامر بما اعطاه وكان الثمن على المالك على حاله انتهى ثم
قال فيها ولو قالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز
اقرارها به انتهى **وضح** عن تملكك الدين لغير من هو عليه
الحواله فانها كذا مع صحته ما كانت اثار اليه الزيلعي منها **وضح**
ايضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جازية كما في وصايا
البرازيه فالمستثنى ثلاث وقرع الامام الاعظم على عدم صحة
تخليجه من غير من عليه انه لو وكله بشرا عبد بما عليه ولم
يعين المبيع والبايع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما وهما
انه لو وكل مديونا بان يتصدقا بما عليه فانه يصح مطلقا
ولو وكل المتاجران بغير العين من الاجرة صح وقد اوضحناه
في وكالة البحر الخامس لاجب الزكاة فيه اذا كان المديون
جاحدا او لم يبينه عليه فلو كان على مقتر وجبت الاقلان
مفلسا فاذا قبض اربعين درهما اصله بدل تجارة وجب
عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر انواع
الديون وما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاوكل المالك الطاهر

وكل المديون بغير العين والادوية
عليه
مطلوبه اقصى الدين

منع وجوب شرابه لقول الزيلعي في احزاب التيم والبراد بالشر الفاضل
عن حاجته الثاني المستمر كذا في فيما ينبغي ولم اره الثالث الزكاة
والمراتبه فيها ماله مطالب من التيم والعباد ولا يمنع دين التيم
والكفارات ودين الزكاة مانع والرابع الكفارة واختلاف في منعه
وجوبها والصحيح انه يمنع به المال كما في شرحنا على المنار من بحث
الامر الخامس صدقة الفطر والتفقوا على منعه وجوبها **نقشه**
دين العبد لا يمنع وجوب صدقة الفطر فطره ويمنع وجوب زكاته
لو كان للتجارة كما بيناه للتجارة فيه من ذلك الحل السادس الحج يمنع
اتفاقا الباع تفقه القريب وينبغي ان يمنعها لان الفتوى على
عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة الثامن ضمان سرابه
الا اتفاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع دين اخر التاسع الديانة لا يمنع
وجوبها العاشر الاصححة يمنعها كصدقة الفطر **تمت** قد مر
انه لا يمنع ملك الوارث للتركه ان لم يكن مستغرقا ويمنع ان
كان مستغرقا ويمنع نقاد الوصية والتبرع من المريض ويصح اخذ
الزكاة والدفع الى المديون افضل ما يثبت في ذمة المعسر وما لا
يثبت اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يبقى في ذمته ولو
بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه
وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها لهذا لان المال وكن الحج
خلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ابسر بعده فانما
لا يجان وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغني والفقير جزا الصيد وفدية الحلق واللباس والطيب

لعذر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا بعسان ككفارة
الفطر في رمضان وكفارة الطهارة وكفارة القتل ودم التمتع
والقران فيفترق بينهما فالاعتبار باماره وقت تكفيره بالصوم
وكنه ايفرق في فديه الشيخ الفاني فلا وجوب على التكفير فاذا
ايسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يوجره عنه اما حقوق
الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقط بالشوق وانما الكلام
في حقوق العباد فان وقت التزكاه بالكل فلا كلام والاقدم المنع
بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قد
الفرايض وان اخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت
في القوة يدي عباد الله واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض
على البعض الا العتق والمجاهدة ولا معتبرا بالتقدم والتاخير
ما لم ينص عليه وقامه في وصايا الزبلي **قد نيب** فيما تقدم
عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر جنب وحايض
وميت وعمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماملكا لاحدهم فهو اولي
به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان
الماملكا كان الجنب اولي به لان غلته فريضته وغسل الميت
سنه والرجل يصلح اما المرأة فيغتسل ويضم المرأة ويسم
الميت ولو كان المايين الاب والابن فالاب اولي به لان له حرمته
مال الابن ولو وهب لهما قد وما يكفي لاحدهم قالوا الرجل اولي
به لان الميت ليس من قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامانة الرجل
قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول اربعة

مطلب

اهل

المشاع فيما يحتمل القسمة لا يفيد المالك وان اتصل بها القبض
كن في فتاوى قاضي خان ومراده من قوله ان غسل الميت سنة
ان وجوبه بها خلاف غسل الجنب فانه في القران وينبغي ان
يلحق بها اذا كان مباحا ما اذا اوصى لاحوج الناس ولا يكفي الا
لاحد هو وانما من به نجاسة وهو محدث وجد ما يكفي لاحدهما
فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الاجناس
وعلي هذه الروايات مع الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولما اجتمع
جنانه وسنه ووقته قد مت الجنان واما اذا اجتمع كسوف
وجعة او مرض وقت لمراره وينبغي تقديم الفرص ان ضاق الوقت
والا الكسوف لانه يحشى فواته بالاجل ولو اجتمع عيد وكسوف
وجنانه ينبغي تقديم الجنان وكن الواجتماع مع جعة وفرض ولم
يخص خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الحسوف على الوتر والترايح
واما الحد واداء اجتمعت ففي المحيط اذا اجمع حدان وقدر
على در احدهما ذري وان كانت من اجناس مختلفة بان اجتمع حد
الزنى والسرقة والشرب والقذف والفقأ يدي بالفقأ فاذا ابرا
حد للقذف فاذا ابرى ان شايدى بالقطع وان شايدى بالحد
الزنا وحد الشرب اخرها لثبوته بالاجتهاد ومن الصحابة وان
كان محصنا يبدى الزنا ثم يحد القذف ثم بالرحم ويلقى غيرها انتهى
ولو اجتمع التعزير والحد ود قدم التعزير على الحد ود في الاستيفاء
لتخذه حقا للعبد كذا في الظهيرية ولما رارا ان ما اذا اجتمع
قتل القصاص والره والرتا وينبغي تقديم القصاص قطعا لحق

المشاع

العبد ولما اذا اجتمع قتل الزنا والربح وينبغي تقديم الرخ لأنه حصل
 مقصودها خلافا لما اذا قدم قتل الربح فإنه يفوت الرخ **شرح** يقترب
 من هذه المايل مايل اجتماع الفضيلة والتقبيصه فمنها الصلاة
 اول الوقت بالتيمم واخره بالوضوء عند تأييد السجدة التأخير ان
 كان طمع في وجود الما اخره والا فالقديم افضل ولم يزل أصحابنا
 انه يتم في اوله ويصلي فاذا وحده اخره بوضوء وصلى ثانيا ولا يبعد
 القول بافضليته وقال ان فعليه انه الهيا به في تحصيل الفضيلة
 ومنها الوصل من غير اصيلي في اول الوقت المستحب وان اخرج
 عنه صلى مع الجماعة فالافضل التأخير ومنها لو كان يسبح الوتر
 تقوت الجماعة ولو اقتصر على مرة ادر كها فينبغي تفضيل الاقتصار
 لا در كها ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على الخفين لمن
 يري جوازهما والافضل وكذا يحضر من ابراه ومنها التوضي
 من الخوض افضل من النهز يحضر من ابراه والا ومنها الوضوء فوات
 الركعة لو مشى الى الصف ففي البيضة الافضل ادر كاه في الركوع
 وقول النوري في شرح المذهب لم ارفيه لا صجبا بنا ولا غيرهم شيئا
 قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قايما ولو صلى في
 المسجد لم يقدر عليه ففي الثانية الخلاصه يخرج الى المسجد ويصلي
 قاعدا او منها لو كان لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلى
 قايما لا يقدر قراها ومنها لوضايق الوقت عن سنن الطهارة والصلاة
 تركها وجوبا لوضايق الوقت المستحب عن استيعاب السنن
 وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلاة في المستحب ومنها تقديم الدين

مطلبت

لو طاق الوقت من السنن
 الطهارة والصلاة تركها

المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة في المومن ومنها
 باب الامامة يقدم العلم ثم الاقران ثم الاورع ثم الاسن ثم الاصبح وجهان
 الاحسن خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الا نطفة ثم باشر
 المقيم على المسافر ثم الحر الاصيلي على المعتق ثم المتيمم عن الحديث على
 المتيمم عن الجنابة وتماه في الشرح ويقترب من هذه المايل بعض
 خصال الكفاة تقابل البعض فالعالم العجبي كقول للعربية ولو شرفه
 وعلمه يقابل نسبها وكذا اشرفه **حاشية** لا يقدم احد في التزام
 على الحقوق الا عرج ومنه السبق كالازدحام في الدعوي والافس
 والدرس فان استروا في الحي اقرع بينهم **القول** في من المثل واجرة
 المثل ومهر المثل وتوابعها ما من المثل فذكره في مواضع منها
 باب التيم قال في الكنز ولو لم يعطه الا بتمن المثل وله عنه لا يتم
 وفسره في العناية بمثل القيمة في اقرب موضع يعرفه الما اربعين يسير
 وفسره الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت
 غرضه او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة
 حال التقويم ويتعين ان لا يعتبر من المثل عند الحاجة الى سدة
 الرمي وخوف الهلاك ودرعا تفصل الشريعة الى دنانير فيجب
 شراؤها على القادر باضعاف ثمنها احيانا لنفسه ومنها باب الحج
 فمن المثل للزاد والمال القدر اللايق وكذا الراحلة كما في فتح القدير
 ومنها على قول محمد ان اختلف المتبايعان تحالفا وتفا سحاو كان
 المبيع هالكا فان البيع ينفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمة
 يوم التلف او القبض او اقل ما قال في فتح القدير ومنها اذا وجب الرجوع

المقربة

بنقصان العيب عند رده كيف يرجع به قال قاضي خان وطريق
معرفة النقصان ان يقر بمحجها العيب فيه ويقوم به العيب فان
كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصته النقصان عشر الثمن
انتهى ولم يرد كراعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكر
الزبيلعي وابن الطاهر وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على
سوم الشرا مضمون بتسمية الثمن انتهى اذا كان قيمها فالاعتبار
بقيمتها يوم القبض او التلف ومنها المغصوب القيمة اذا هلك
فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا
انقطع قال ابو حنيفة تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف
يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب
يعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسد
تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد يعتبر
قيمتها يوم التلف لانه به تقرر عليه ذكر الزبيلعي في البيع القاسم
ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة ومنها العبد
اذا جنى فاعتقه السيد غير عاقر بها وقلنا يضمن الاقل من قيمته
ومن ارشده هل المعتبر يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها
الرهن اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته
يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانه فيه حتى كانت نفقته على الراهن
في حياته وكفنه عليه اذا مات كما ذكر الزبيلعي ومنها الواخذ من
الارض والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلا
ليثمن عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة الماخوذ هل يعتبر قيمته

يوم الاخذ

يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في القيمة يعتبر يوم الاخذ فلعله لو لم
يكن دفع اليه شيئا بل كان ياخذ منه على ان يدفع اليه عن ما يجتمع عنده
قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حيث ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان
عق العبد المشترك اذا اعتقه احدها وكان موسرا واختار السكاك
لقيمته فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار والاعار
فيه كما ذكر الزبيلعي رحمه الله ومنها قيمة ولد المغرور الحر في الخلاصة
يعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكا في النهاية زحل على
الاسيحياني انه يعتبر يوم القضا والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم
الخصومة ومن اعتبر يوم القضا فاعلم اعتبره بنا على ان القضا لا يترتب
عنها وطه اذ ذكر الزبيلعي او لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار
يوم القضا ولو اراد من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا
لو كان ذكر او جيب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر
قيمته لو كان انثى كذا في الكنز وفي الخائنة وهما في القدر سواء وظاهر
كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم او
الاحرام في الثاني بنقوم عدلين في مقتله او اقرب موضع منه ولم
يذكر الزمانين والظاهر فيها يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة
اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم تجزئها لكها
فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تفرقه
في مال غيره بغير ادائه ولم ار صريحا ومنها قيمة جارية الابن
اذا احبها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها
قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا للاستيلاء عندنا

لا حكم ومنها قيمة الصداق اذا انصف بالطلاق قبل الميسر وكان حاله
 ولم اره ضرر او ينبغي ان يعتبر يوم القضاة او التراضي لما قد مناه لا يعود
 الى ملك الزوج النصف الا باحدها اذا كان بعد القبض فمدة تسعة عشر
 موضعا فاعتن بها **الكلام** في اجرة المثل يجب في مواضع احدها الاجارة في ضرر
 منها الفاسدة ومنها ان قال له المراجع بعد انقضا المدة ان فرغتها اليوم
 والا فعد لك كل شهر كن او قيل يجب المسمى ومنها الوقا مشتر العين للغير
 اعمل كما كنت ولم يعلل بالاجز خلد ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا
 ولم يستاجر وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب اجرا للمثل على قول
 محمد وبه يفتي ومنها في غصب النافع اذا كان المغصوب مال اليتيم او وقف
 او مود للاستغلال على المفتي به وليس فيها ما اذا خالف المستاجر
 الى شرط فان عمل اكثر من المشروط فانه لا يجب اجرا ما زاد لان الضمان
 والاصر لا يجتمعان ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل
 اجرا مثله ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه ينزك
 باجر المثل الى ان يستحصد ومنها اذا فسدت المضاربة للعامل اجر
 مثله الا في ميلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكوة يستحق اجرة
 مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان الماخوذ اجرة انه
 لو لم يعمل بان جعل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجرا له ومنها
 الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الوقف فله اجرا مثل عمله حتى لو
 كان الوقف طاعة فاستغنى الموقوف عليه فلا اجرا له فيها كما في
 الخانية وهذا اذا عين القاضي له اجرا فان لم يعين له وسعي فيه
 سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم روي عنه انه يستحق وان لم يشترط

اذا فسدت المضاربة للعامل
 اجر مثله

له القاضي

له القاضي ولا يجتمع له اجر النظر والعالة لو عمل مع العلة ومنها الوصي اذا
 نصبه القاضي وعين له اجر ابقدر اجر مثله حازر واما وصي الميت فلا
 اجر له على الصحيح كما في القنية ومنها القسام **الكلام** لو لم يستاجر لعين
 فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر
 والسجلات اجرة مثله **تنبيهات** الاولى قولهم في الزرع بعد انقضا
 مدة الاجارة ينزك باجر المثل معناه بالقبض او الرضي والا فلا اجر كما في
 القنية الثانية اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد
 فان كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغا
 ما بلغ الثالث يجب اجر المثل من مجلس الدراهم والدنانير الرابع
 اذا وجب اجر المثل وكان متفاوتا منهم من يستقضي ومنهم من
 يساهل في الاجر يجب في الوسط حتى لو كان اجر المثل اثناعشر عنده
 بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجب احدى عشر
 على القوم ومثلي اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان
 ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر
 ذكره الاقطع في باب السرقة الخامس اجر المثل في الاجارة الفاسدة
 يطيب وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد مناهم زيان
 اجرة المثل في الفوائد **الكلام** في مهر المثل الاصل في اختياره عند
 بروج نبت واشق وبينافي شرح الكنز ما هو ومن يعتبر وانما الكلام
 هنا في المواضع التي يجب فيها فجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية
 او التسمية ما لا يصلح مهر كالخمر والخنزير والحرق والقران وخدمة زوج
 الحرق والحرق وهو كالتسعار ومحمول الجلس والتسمية التي

يستحق القاضي اجرا مثله
 على كتابه المحاضر والسجلات

على شرط وفوان ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول في الكل او
الموت واما اذا اطلقها قبله فالتعنة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد
بعد الدخول وفي الوطي بشبهة ان لم يتقدرا الملك سابقا كما في امة
ابنه اذا اطلقها فلا مهر عليه **ما يتعد** فيه المهر يتعد الوطي وما لا
يتعد اما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة منقسم على عد الوطيا
تقدرا ولا يتعد كما لا يتعد بوطي الاب جارية ابنه اذا التحيل وكل
بوطي السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطي الابن
جارية ابيه او الزوج جارية امراته وافتي والد الصدر الشهيد بالعد
في الجارية المستتركة وعامة في شرحنا على الكثر **تنبيه** يجب
مهران فيما اذرنى بامراة ثم تزوجها وهو مخالف لها مهر المثل بالاول
والمسعى بالعقد ومهران ونصف فيا لو قال كلما تزوجتك فانت طالق
فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد بابين ودخلها في كل مرة
فعليه خمة مهور ونصف وبيان في فتاوى قاضي ظل **القول**
في الشرط والتعليق التعليق ربط حصول مضمون جملة حصول مضمون
اخرى وفسر الشرط في التلويح بانه تعليق حصول مضمون جملة
حصول مضمون جملة انتمى وشرط صحة التعليق كون الشرط معتدا
على خطر الوجود فالنكاح بكان يتخير وبالمستحيل باطل ووجود
رابط حيث كان الجزا مخر او لا يتجزو وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزا
او ركنه اداة شرط وفعله وجزا صالح فلوا قصر على الاداة لا يتعلق **والقول**
في تنجيز لو قدم الجزا والفترى على بطلانه كما بيناه في شرح الكثر ما يقبل
التعليق وما لا يقبله تعليق الملكية والتقييد ان بالشرط باطل

كالبيع والشرا والاحاق والاسيجار والهبة والصدقة والنكاح والاقرار
والاير او عزل الوكيل وحجر الماذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة
غير الملايم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارين **وما جاز تعليقه**
بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتن وحوالة وكفالة
ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق
البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى لي ووقته كخيار الشرط
منكته على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او لا يمانه او جري العرف
او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحدها وقد ذكرنا في معاملات
الغوايد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الا برأ بالشرط وفي البيوع ثلاثين
مسئلة يجوز تعليقه فيها جملة ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسد تلك
عزل البيع والقسمة والاحاق والرجعة والصالح من مال والابر او الحجر
وعزل الوكيل في رواية والاحاق والاعتكاف والمراعاة والمعاملة والقرار
والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والظلع والرض
والترص والهبة والصدقة والوصايا والوصية والشركة والمضاربة
والقضا والاحاق والكفالة والحوالة والاقالة والامانة والكفالة والحوالة
والاقالة والقبض وامان الثمن ودعوى الولد والصالح عن القصاص
وجناية غضب وعقد دمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط
فيها كفالة او حوالة وتعليق الرد بالعيب او خيار شرط وعزل قاض
او التحكيم عند محم وعامة في جامع الفصولين والبرازية **فليد**
من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق عدا في التنجيز ولا
يملك التعليق ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق الا اذا علمه

بالمالك اوسببه الثانية العبد والمكاتب لوقا لاكل مما لو كان املكه
حربون عتق صح خلاص الصبي وتمايه في الجامع للمصدر سليمان من باب
اليمن في ملك العبد والمكاتب **القول** في احكام السفر رخصة
القصر القصر والمسجد لانه ايام يلبس اليها واما التنفل على الدابة في
خارج المصر والسفر ومنها سقوط الجمعة والعيد والاضحية وتغيير
التسويق واما حجة الجمعة فمن احكام المصر ومن احكام السفر حرمته على
المراه بغير زوج او محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان احدها شرط الجوب للحج
واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا ائتمعت المحرم الا بها والمعتد الوهب
عليها بما على انه شرط وجوب الادا وليستثنى من حرمة خروجها الا بالاح
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولد منه الا برضى
ابويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحرجه على المديون الا باذن الدين
الا اذا كان موقفا وتخصر ركوب البحر لاجل احكام منها سقوط الحج لاذ اغلب الهلاك
وتحريم السفر عنه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الواوي وليست
في بقية الاحكام منها فيما اذا غرق في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس
كما في الخيئة **القول** في احكام الحرم لا بدخوله احد الاحرمات وتكن المجاورة
به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجابه وحرم التعرض لصدك ويجب
الجزا بقتله وحرم قطع شجره ورمي حشيشه الا اذ خروا بين الغل
لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسناته كسياته ويؤخذ فيه بالام
ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا يمتنع ولا قران لمكي وتختص الجاهل
به ويكره اخراجه حارته وترايه وهو مساول غير عند نافي اللقطة
والدية على القاتل فيه خطأ ولا حرم المدينة عند نافي لكتبت هذه

الافلا

191
الاحكام الاستئذان الغل لدخولها وكرهه المجاورة بها **القول** في احكام
المسجد في كثير من جمل وقد ذكرها اصحاب الفناوى في كتاب الصلوة في باب
عليه فمنا حرم دخولها على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث ومنع ادخال الميت فيه والصحيح
ان المنع لصلوة الجنازة وان لم يكن الميت فيه الا بعد مطروحة واختلف في
علته فمنهم من علمه بحوف التلويث ومنهم من قال بانه لا يبين لها وهي على
الاول تحريمه وعلى الثاني تنزيهه ورجح الاول العلامة قاسم ولم يجعل
احد من النجاسة الميت لاجماعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما ومنها
ممة الاعتكاف فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب نجاستهم
والافقيح ومنها منع القا القملة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول فيبولوا
في انا واما النصد فيه في انا فلم اره وينبغي ان لا فرق ومنها منع اخذ شيء
من اجزائه فالواقي تراه ان كان مجتمعاً حازا لاخذ منه ومسح الرجل عليه
والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقا النخامة فوق الحصى اخف من وضعها
فانه فان اضطر اليه دفنه ويكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون
ثمة موضع اعد له لا يصلى فيه او في انا ويكره مسح الرجل من الطين
على عود والبصاق في حيطانه ولا يحفر فيه بيوم ما ويترك القديعة ويكره
غرس الاشجار فيه والمنفعة ليقبل الثقل البق ولا يجوز اتخاذ طريق فيه
للمرور الا عند رقتكم الصناعة فيه من خياطة وكتابة باجر وتعلم صيا
باجر لا يغيب الا حفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه المصيبة
ويستحب التحية له اذله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم
ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه وفوقه كالغلي ويكره

ويكره الوطئ فيه وفوقه

دخوله لمن اكل ذابح كرفعة ويمتنع منه وكان اكل موزينه ولو بلسانه ومنع
البيع والشرا وكل عقد تغير المعتقد بقدر حاجته ان لم يحضر التسليم والاشاد
الضالة والشعر والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح
القد يرانه باكل الحسان كما تاكل النار الحطب ورفع الصوت بالذكر الا
للتفطحة واخراج الریح فيه من الدبر والحضومة وليس كنسبه وتنظيفه
وتطيبه وفرشه وايقانه وتقديم الامني على اليسري عند دخوله وعكسه
عند خروجه ومن اعتاد المرور منه باثر وبفسق ويحكم تخصيص مكان في
اصلاته ولا يتعين بالملارفة فلا يزعج غيره لو سبقه اليه ولا صلح الحلة
جعل المسجد الواحد مسجد بن والاوي ان يكون لكل طائفة موضع ومنع
جعل المسجد بن واحد ولا يجوز اعادة ادواته لمسجد اخر ولا يشغل المسجد
بالتاع الاخر في الفتنة العامة **خاتمة** اعظم المساجد حرمة المسجد
الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد الحال
ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **احكام** يوم الجمعة اختص بلحاظ
ازوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوي الامام والحلة
لها وكونها قبلها شرط او قراء السور المخصوصة لها وتحريم السفر لها قبلها
بشرطه واستئذان الغل لها والطيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار
وحلق الشعر ولحن بعد ما افضل والخوض في المسجد والتكبير لها والا
بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا برادتها ويكره افران بالصوم واقرأ
ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول
ابي يوسف المصحح المعتقد وهو اخر ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة
اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويامن الميت فيه من عذاب القبر

ومن ذلك

ومن مات فيه او في ليلته امن من فتنة القبر وعدابه ولا تسبح فيه جهنم وفيه
خلق ادم وفيه اخراج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة ويظهر
سجانه وتعالى وهذا اخر ما اورده من فن الجمع والفرق مما يكثر دونه ويقبح
بالفقيه جهله ولله الحمد والمنة والحوال والتقوى ثم الان نشرح بحول الله وقوه
في الجمع والفرق **ما افرق** فيه الوضوء والغسل ليس تجديد الوضوء عند
اقتلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف ويأزغ **ما**
لغسل ليس فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق **ما**
فيه خلاف الغسل وفرضه يمسح الرأس فيه خلاف الغسل على قول **ما افرق**
فيه مسح الخف وغسل الرجل يتاقت المسح دونه ورايت في بعض كتب
الشافعية يجوز غسل الرجل المغموسة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المغموس
بصورة الرجل المغموسة ان يستحق قطع رجله فلا يكره منها ليس
تثليث الغسل دون المسح يجب تعمير الرجل دون الخف لا تنفضه الجناية
خلاف المسح هو افضل من المسح لمن راه **ما افرق** فيه مسح الرأس **ما**
والخف ليس استيعاب الرأس دون الخف لو نلت مسح الرأس لم يكره
وان لم يندب ويكره تثليث الخف **ما افرق** فيه الوضوء واليتم كونه
في الوجه واليد بن فقط ولا يجوز الا بعد زواله يمسح فيه الخف ويقتصر
الى النية ولا يسن تجديد يده ولا تثنيته وليس فيه النقض ويستوي فيه
الحديث الاصغر والاكبر **ما افرق** فيه مسح الجبهة ومسح الخد **ما**
شد ها على وضوءه ويشترط لبسه على حال الطهارة ويجمع مع الغسل خلا
مسح الخف ويجب تعميرها او اكرها بخلاف الخف ونفع الصلاة به بدو
في رواية والمعتقد خلاف المسح على الخف ان لم يغسلها ولا يقد رعدا **ما**

هو

فتر

خلافه ولا ينفذ اذا سقطت عن غير برء فلا تجب اعادته بخلاف الحق
 اذا سقطت عن غير برء اذا سقط لا يترع الجناية بخلاف الحق اذا كان
 على عضو جبرتان فسقطت احدهما عادها بلا اعاد مسماها بخلاف
 ما اذا اترع احد الحقيين **ما افرق** فيه الحيض والنفس اقل الحيض محدود
 ولا حد لقل النفاس واكثره غير محدود واكثر النفاس اربعون ويكون به البلوغ
 والاستبراء دون النفاس والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف
 النفاس وتنقضي العدة به دون النفاس ويحصل فيه الفصل بين طريقي
 السنة والبدعة بخلاف النفاس ففي سبعة فمهي في النهاية من الاقرار
 باربعة فصول **ما افرق** فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلاة عن الاذان
 بخلاف الاقامة يسمن القتل فيه والاسراع فيها تركه اقامة الحديث لا اذانه
ما افرق فيه سجود السهو والتلاوة هو سجودتان وهي واحدة هو في اخر
 الصلاة بعد السلام وهي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها
 بتشهد لها ويسلم خلفها الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يسرع فيه
ما افرق فيه سجود التلاوة والشكر سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها
 واتفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جارية عند
 الحنفية لا واجبة وهو يعني ما روي عنه انها ليست مشروعة اي
 وجوبا **ما افرق** فيه الامام والمأموم بنية الاتمام واجبة على المأموم
 دون الامام الا لصحة الصلاة النسخة او لحصول الفضيلة ولا تطل
 صلاة الامام اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام
 واخطأ لم يصح افتد او بخلاف الامام اذا عين المأموم واخطأ **ما افرق**
 فيه الجمعة والعيد الجمعة فرض والعيد واجب ووقتها وقت الظهر

له

نقد

بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة وكوفها قبل خلافه فيها
 وان لا يتعد في مصر على قول مرجوح خلافه ويستحب في عيد الفطر ان
 يطهر قبل خروجه الى المصلي خلافها **ما افرق** فيه غسل الميت والحي
 يستحب البدأة بغسل وجه الميت بخلاف الحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا
 يضع من ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل رجله بخلاف الحي ان
 كان في مستنقع الماء ولا يسبح راسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية
ما افرق فيه الزكاة وصدقة الفطر يشترط في نصاب الزكاة النمو
 ولو تقدير اختلافها ولا يجوز دفعها لمن يملكها ولا وقت لها وصدقة
 الفطر وقت محدود ويأثر بالتأخر عن اليوم الاول لا يجوز تحجيلها قبل ذلك
 النصاب بخلافها بعد وجود الراس **ما افرق** فيه التمتع والقران يحلل
 من العمرة بعد الفراع فمنها ان لم يسمن الهدي بخلافه حرم بالعمرة وحدها ان
 الميقات ويأتي بافعالها فحرم بالجمع من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما معا
 في الميقات **ما افرق** فيه الهبة والابرا يشترط لها القول بخلافه له الرجوع
 فيها عند عدم المانع خلافه مطلقا **ما افرق** فيه الاجارة والبيع التام
 لنفسه ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا الواحد من اربعة
 وتفسخ بالاعداء بخلافه وتفسخ بموت احدها اذا عقد هاتفتة بخلافه
 واذا هلك الشئ قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة قبله التفسخ
ما افرق فيه الزوجة والامة لا تقسم للامة بخلافها ولا حصوله دالما
 خلاف الزوجان ولا نقد نفقتها بخلاف الزوجة فانها تحسب حالها ولا
 يسقطها النشور بخلاف الزوجة ولا صدق بخلاف الزوجة **ما افرق**
 فيه نفقة الزوجة والقريب نفقة تامم قدره حالهما ونفقة بالكفاية

19
 191

ونفقة الاستسقط عفي الزمان بعد التقدير او الاصطلاح بخلاف نفقة الزوج
نفقة الحسار وزمانه ويسار المنفق بخلاف نفقتها **ما افرق** فيه
المرتد والكافر الاصلي لا يقر المرتد ولو تجر به ولا يصح نكاحه ولا تحل في حته وطهارة
دمه ويوقف ملكه وتصرفاته ولا يسي ولا يفاذي ولا يمن عليه ولا يرث
ولا يورث ولا يدفن في مقابر اهل مكة ولا يتبع مولده فيها **ما افرق** فيه العتق
والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو بعض المباحات
الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق **ما افرق**
فيه العتق والوقف العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد
ما رد بخلاف الوقف على معين **ما افرق** فيه المذنب واما الولد ثلاثة عشر
كما في فروق الكرابسي لا يضمن بالغصب وبالاغتياق والبيع الفاسد ولا يجوز
القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلثها
لو كانت فنة وهو البصيف في الرواية والثلاثان في اخري والجميع في اخري
وعليها العدة اذا اعتقت او مات السيد لا على المدينة ولو استولد ام ولد
مستركة لا يملك تصيب صاحبها بالانسان بخلاف المذنب ويثبت نسب اولادها
بالسكوت دون ولد المذنب ولا تسعي لدين المولي بعد موته بخلافه ولا
يصح تدبيرها وبيع استبدال المذنب ولا يملك الخزي يدعيها وله بيعه
ولو استولد جارية ولد صحيح ولو صغير او ولد من عبده **ما افرق** فيه البيع
الفاسد والصحيح يصح اعتناق البايع بعد قبض المكري بتعريف لفظ العتق
بخلافه في الصحيح ولو آمن المكري باعتاقه عنه عتق على البايع بخلافه في
الصحيح ولو آمن بطحن الخطة ففعل كان للبايع خلافه في الصحيح ولو آمن
بنسخ ان شاء ففعل كانت للبايع خلافه في الصحيح ولو اراد من القيمة بعد فسخ الق

١٩١
نهك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا شيء عليه ولا شفعة فيه خلاف الصحيح
ما افرق فيه الامامة العظمى والقضاة يشترط في الامام ان يكون قسما
بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
عصر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي **ما افرق** فيه القضاة
والحسبة للقاضي سماع الدعوي عموما وللحسب فيما يتعلق بنحو او
تطهير او غش ولا يسمع البيعة ولا يحلف **ما افرق** فيه الشهادة والرواية
يشترط العدد فيها دون الرواية لا يشترط الذكورة في الرواية مطلقا
وبعضهم يشترط في الشهادة بالحدود والقصاص يشترط الحرية فيهما
دون الرواية لا يقبل الشهادة لأمه وفرعه ورفيقه بخلاف الرواية للعالم
الحكم بعله في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاة بعله ففيه
اختلاف الاصح قبول الجرح للمهم من العالم بخلافه في الشهادة لا يقبل الشهادة
على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه
لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم لا يقبل شهادة الحد ورفيق
بعد التوبة وتقبل رويته **ما افرق** فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع
غائبا لا يلزم المكري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا عن المصير لا يلزم
المقرض مونة في احصائه لم يلزمه احصائه قبل ائتمانه الدين والمقرض اذا عار
الرهن من الراهن لم يطل حقه في الحبس فله رد بخلاف البيع اذا عار المبيع
او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وما في بيع السراج الوهاج
والبايع اذا قبض الثمن وسلم المبيع من المشتري سقط حقه ولو جرده رده
او جرده ورده ليس له ان يسترد المبيع وفي الرهن ليس رده ولو
قبضه المكري باذن البايع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة او هبة

البائع الممن زبوا ليس له ابطاله تصرف المكري خلاف الرهن مكره الاستيعابي
في البيوع وقاضي خان في الرهن **ما افتروا** فيه الوكيل بالبيع والوكيل يقبض
الدين صح ابر الاول من الممن وحطه ومن ولا يصح من الثاني صح من الاول قبول
الحالة لامن الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني وصح منها اخذ الكفيل
وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المكري
وتقبل شهادة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ البيع خلاف الوكيل
بالقبض بالنظر لا الوكيل بالبيع به ولكي تری مطابقة الوكيل بما دفعه له
اذا سلمه للموكل بعد فسخ البيع بخيار الوكيل بالقبض للممن ولا يصح للموكل
المكري عن الدفع الى الوكيل بالبيع خلاف الوكيل بالقبض **ما افتروا**
فيه النكاح والرجعة لا يصح الا بشهود بخلافه لا بد فيه من رضاها بخلافه لا بد
فيها بخلافه لا يصح الا بمقتضى خلافه **ما افتروا** فيه الوكيل والوصي يملك
الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يترتب القبول في الوكالة وليست شرط
في الوصاية ويتقيد الوكيل بما فيه الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق
الوكيل اجرة على غلبة خلاف الوصي ولا تقع الوكالة بعد الموت والوصاية تضم
وتضم الوصاية وان لم يعلم بها الوصي خلاف الوكالة وليست شرط في الوصي الاسلام
والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي
قبل تمام المقصود نصب القاضي عين خلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا
في مفقود الحفظ وفي ان القاضي يقول وصي الميت لحيانة ائتمنة خلاف
الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المكري انه معيب
ولا يبينه فانه يحلف على البتة خلاف الوكيل يحلف على نفى العلم الوصي في
القربة ولو اوصى لفقر اهل الخ فالأفضل للوصي ان لا يجاوز الخ فان تعطل

في الممن

مطلوب
في حق الوكيل

في كونه اهري جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقير الحاج يجوز ان يتصدق
على غيره من الفقراء ولو عصى فقال لفقر هذه السبعة لم يجز كذا في وصايا
خزانة المفتين وفي الثانية ولو قال لله على ان اتصدق على خمس فتصدق
على غيري لو فعل ذلك بنف مجاز ولو امر غيره بالتصدق فتعل المأمور ذلك
فمن المأمور انتهى فنهنا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الموصي
الوصي لتفقد الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وصي في الثانية ولو
استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم محت والالا **وجمعا**
في ان كل منهما امين مقبول القول مع الامين ويصح ابر او ماعما وجب بعلمها
ويضمنان ولكن ايصح عظمها وتاويلها ولا يصح ذلك منها لو لم يجب بعلمها
واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف ولو
اقوى للملك العين فلواوصى بعق عبد معين فلكل منهما اعتاقه لكن
يملك الوارث اعتاقه تجيزا وتعليقا وتديرا وكتابة ولا يملك الوصي الا
التجيز ووصي التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضا الدين وتنفيذ
الوصية ولو في غيبة الوصي ابا امر القاضي وصي في الثانية وصي القاضي
كوصي الميت ويفترقان في احكام ذكرناها في وصايا الفوائد **امين** القاضي
وصيه ويفترقان في ان الامين لا يلحقه عهدة كالقاضي ووصيه يلحقه كوصي
الميت **وكتبت** هذا الفن بقواعد شتى من ابواب قد فرقت وقول
لم تذكر فيما سبق **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل
واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضه ولو اطال
الركوع والسجود فيها وقع فرضه واخذوا فيما اذا مسح جميع راسه فعقل
ينفع الكل فرضه والمعمد وقوع الربع فرضه والباقي سنة واخذوا في ان

الغزل فقبل بيع الكل فوفنا والمفقد أن الأولي فرض والثاني مع الثالث سنة
موكدة ولم أر إلا ما إذا فرض بغيره عن خمس من الأبل هل يقع فرضا أو غنمه
وما إذا نذر في شاة فذبح بدنه ولعل فليدنه في الغنم هل ينوي في الكل
الوجوب أولا وفي النوايا على الكل نواب واجب أو نواب النقل فيما زاد
وفي ميلة الزكاة لو استرد من العامل هل يرجع بقدر الواجب
أو الكل فزايتم قالوا في الأصح كذا ذكره ابن وهبان مغريا إلى الخلاصة التي
إذا بقي بستانين وقعت واحدة فرضا والأخرى تطوع وقيل الأخرى حرم
انتهى ولم أر حكم ما إذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على
حالها في نفقة الزوجة أو كشف عورتها في الحلال أريد عن القدر المحتاج
إليه هل يأتى على الجميع أولا **فائدة** تعلم العلم يكون فرض عين وهو يقدر
ما يحتاج إليه لبيته وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندوب
وهو النحر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشريعة
والتنجيم والرمال وعلوم الطب الباطن والسحر ودخل في الفلسفة المنطق
ومن هذه القسمة علم الحروف والموسيقا ومكروها وهو اشعار المولود
من الغزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا تخف فيها وكذا النجاس
تدخله الأحكام الحية كالبينة في شئرك الكفر منه وكذا الطلاق يدخله
وكذا الطلاق **فائدة** ذكر البراري في المناقب عن الإمام البخاري الرجل
لا يصبر محمد ناكما إلا أن يكتب أربع أربع مثل أربع في أربع عند أربع
بأربع على أربع عن أربع أربع وهذه الرعايات لا تتم إلا بأربع مع أربع فإذا
تمت له كلها هانت عليه أربع وأبلى بأربع فإذا صبر أكرمته الله تعالى
في أربع بأربع وأثابه في الأضرة بأربع أما الأولي فأخبار الرسول عليه

الصلاة واللام وهو أربع وأخبار الصحابة وتفاوته وهو التابعين وأخبارهم وسائر
العلماء وتواضعهم مع أربع أسماء جلالهم وكناهم وأصنافهم وأزمتهم مثل أربع
التجديد والخطب والدعاء مع الترسيل والتسمية مع السورة والتعظيم مع
الصلاة مع أربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربع
في أصغر في أدراكه في شبابه في كحولته عند أربع عند شغله عند
وفقه وغناه بأربع بالجمال بالحارب بالبلد أن على أربع على الحجة على الأثر
والجود والأكناف إلى الوقت الذي يمضي نفلها للورق عن أربع عن هو
فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه أن علمه أنه خطه بأربع لوجه الله
تعالى ورضاه والعلية أن وافق كتاب الله تعالى ولنشرها بين طائفتها
ولا حيا ذكر بعد موته ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع من كسب العبد
وهو معرفته الكتابة واللغة والصرف والنحو مع أربع من عطا الله تعالى
الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذلحت له هذه الأشياء هان عليه أربع
الأهل والولد والمال والوطن وأبلى بأربع بشماتة الأعداء وملازمة الأمر
وطعن الجهال وحسد العلماء فإذا صبر أكرمته الله تعالى في الدنيا بأربع
بغير الشناعة وهيبته النفس ولذة العلم وحياة الأبد وأثابه في الأخرة بأربع
بالشفاعة لمن أراد من أخوانه وبطل العرس حيث لا ظل إلا ظله والشر
من الكون وجواز النبيين في أعلام عليين فإن لم يطق أحقال هذه المشاق
فعليه بالفقه الذي يمكنه تعلمه وهو في بيته قارسا كن لا يحتاج إلى بعد
أسفار وطى ديار وركوب بحار وهو مع ذلك غمر الحديث وليس نواب
الفقيه وعن أقل من نواب الحديث وعن انتهى **فائدة** قال في إضر
المصنف إذا سئلنا عن مذهبا ومذهب محالفين في الفروع عجزت ليس

ان يجيب بان من هبنا صواب يحتمل الخطا ومن هبنا خطا يحتمل الصواب
لانك لو قطع القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا استدلنا عن
معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه
والباطل ما عليه خصوصاً هكذا انقل عن المناج **قاعدة المفرد المضاد**
الى معرفة العموم صوابه في الاستدلال على ان الامر والوجوب في قوله تعالى
فليحذر الذين يخالفون عن امر اي كل امرئ به تعالى ومن فروعها الفقهية لو اوتي
ولد زيدا ووقف على ولده وكان له اولاد ذكور وان كان لكل ذوة في حق
التدبير من الوقف وقد فرغته على القاعدة ومن فروعها لو قال لامرأته ان
كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان انثى فنتين قولها في ذكر او انثى
قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فالمرحى الكل غلها وجارية لزوجها الشرط
ذكره الزبلي في باب التعلق وهو موافق للقاعدة وفرغته عليها ولو قلنا بعد
العموم للزوم وقوع الثلاث **وضوح** عن القاعدة لو قال زوجتي طالق لوعبدتي
مرطلقت واحدة وعنت واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكاوي
الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان فاكتر
طلقت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه
من باب اليمين المبني على العرف كما لا يخفى **فايدة** قال بعض المناج العاوي
ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم الفهم والاصول وعلم النفع ولا احتراق
وهو البيان والتفكير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث **فايدة**
من الجوهرية قال محمد ثلاث من الدنيا استقرضن الخبز والجلوس على باب
الحمام والنظر في مراء الحمام انتهى **فايدة** من المستطرف ليس من الجوان
من بل كل الجنة الخمسة كل اصحاب الكهف وكيش اسماعيل وفاقة صالح

وعمار الغزير ورواي النبي صلى الله عليه وسلم **فايدة** منه المؤمن بقطعة
خمس ظممة الغفلة وغير الشك وريح الفتنة ودرخان الحرام وبنار الهوى
فايدة في الدعاير فغسلت عنه في سنة تسع وستين وتسعين
بالقاهرة فاجبت باي امره صريح اولي صريح في الغاية وغراه الشهي
اليها بانه اذا نزل بالمسلم نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول
الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع
في القنوت كلها انتهى وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستحرم
تنسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وعلموا عليه حديث ابي جعفر عن النبي
ما زال يقنت حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من اخبار
الخلفاء في تزيين الفعل هو ذلك بعد صلى الله عليه وسلم وقد قنت
الصدوق في محاربة مسيئة الكذاب وعند محاربة اهل الكتاب وكذلك
قنت عمرو بن كنان على في محاربة معاوية ومعاوية في محاربته انتهى فالقنوت
عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاوي يرجعوا ولا شك ان الطاعون
اشد النوازل قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس
انتهى وفي الفاموس النازلة الشديدة انتهى وفي المصباح النازلة الشديدة
من شد ايد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج قال
الحماوي ولا يقنت في الفجر عند ناس غير يلية فان وقعت بيلية فلا بأس
به كالفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شهرا في يد عوا
على كل ودكوان وبني الحبان ثم تزيه كن في الملتقط انتهى **فان قلت**
هل له صلاة قلت هو كالحسوق كما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي
الحسوف والظلمة في النهار واستد اد الريح والمطر والنجم والشمس

النوازل

وعمر المومن يصلي وحده انا انتهى ولا شك ان الطاعون من غير المرض فتسبب
له ركعتان فرادي وذكر الزلزلة في خسوف القمر انه يتفرع كل واحد لنفسه
وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق
وانتشار الكواكب والضرر الهائل بالليل والنجم والامطار الدائمة وعموم
الامراض والخرق الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراج والاهوال لان
كل ذلك من الايات المخوفة انتهى **فان قلت** هل يشترع الاجتماع للعدا
يرفعه كما يفعل الناس بالقاهر بما يجبل **قلت** هو كخسوف القمر
قال في خزنة المفتين والصلوة في خسوف القمر نذري فرادي وكذلك
في الظلمة والريح والفرج لا بأس بان يصلوا فرادي ويدعون ويتضرعون
الي ان يزول ذلك انتهى فظاهر انهم يجتمعون للعدا والتضرع لانه
اقرب الي الاجابة وان كانت الصلاة فرادي وفي المجتبى في خسوف القمر
وقيل الجماعة جائزة عندنا لانه ليس سنة انتهى وفي السراج الوهاج
يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافراج
كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافراج
الغالبه وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز **وحاصله** ان العبد
يشعري له ان يفرغ الي الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه السلام اذا
حزبه امر يصلي انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في مشرع الهداية والريح
الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والنجم والامطار الدائمة والصواعق
والزلازل وانتشار الكواكب والضرر الهائل بالليل وعموم الامراض ونحو
ذلك من النوازل والافراج اذا وقع صلوا وحده انا وليسوا او تضرعوا وكل
في الخوف الغالب من العدو وانتهى وقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض

والتضرع

148
ونذ صرح شارح البخاري ومن لم يمتكن على الطاعون كائن حريان الوفا
اسم كل مومن عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون انتهى فتصرح
اصحابنا بالمرض العارضة تضرعهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون
وبه علم جواز الاجتماع للعدا برفعهم ليعملوا فرادي ركعتين ينوي
ركعتين دفع الطاعون وصرح ابن حريان الاجتماع للعدا برفعهم بدعة والمطاع
العلم فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في مشرع البخاري سببه وعم
من اتقاه ومن اقام في بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده هو فيها
ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله تعالى لم يهملوا العلم على
الطاعون وقد اوسع العلم فيه الامام الشيبلي قاضي القضاة والحنفية
كما ذكره شيخ الاسلام بن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد فضل
الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى اخره وقد ذكر فيه ان
المرجع عند متأخري الكفاية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الي
ان يزول عنها فيعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان
والمرجع عندهم ان حكمه حكم الصحيح واما الحنفية فلم ينصروا على خصوص
المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية
هكذا اقال في جماعة من علمائهم **قلت** انما كانت قواعدنا انه في حكم الصحيح
لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور او في صف القتال
لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من
بارز رجلا او قتل ليقتل بقود او رحله لانه في حكم المريض لان الغالب السلامة
انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلده هم كالواقفين في صف
القتال فلما اقال جماعة من علمائنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون

كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد ما اذا طعن واحد فهو من نفع حقيقة وليس
الكل فيه اغما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل في الطاعون
وقد ذكر شيخ الاسلام بن حجر في ذلك الكتاب المسيلة الثالثة ليستنبط
من اخذ الاوجه في الري عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض
الى البلاد ومن الادلة الدالة على مشروعية الدخول في ايام الوباء
من امور اوصي بها عند اق الاطباء مثل اخراج الاطباء الرطب الفاضلية وتقليل
الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والدخول
لا يخرج من اشتد شاق الهوى الذي عفن وصرع الرئيس ابو علي بن سينا
بان اول شيء ينبغي ابيه في علاج الطاعون الشرط ان لم يكن في سبيل فيه
ولا يترك متى يجد فتزداد سميته فان احتج الى مصبه بالحق فيلغى بالحق
وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبما يسهل مغسوة في
خل بما يقبض وما او دهن ورد او دهن تفاح او دهن اس وبما يسهل بالاسترخاء
بالفضد بما يحمله الوقت او بما يخرج الخلق من ثقل على القلب بالحفظ
والثبوت بالبردات والمفطرات ويجعل على الطبيب من ادوية اصحاب
الحققان الجبابرة **قلت** وقد افعل الاطباء في عصرنا وما قبله هذا الذي
فوق التعريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون
باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذا عجب حيث صار علمهم تعقيد تحريم
ذلك وهذا النقل عن ريسهم يخالف ما اعتدوا به والعقل موافقه كما تقدم
ان الطعن يثير الدم الكاين فيخرج في البدن فيصل الى مكان منه ثم
يصل الى موضع الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا الما ذكر العلاج
بالشرط او الفضد انه واجب ان ياتي كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي

البرزخية

البرزخية واذا انزلت الارض فهو في بيته يستحب الفرار الى الصحرا قوله
تعالى ولا تدنوا بآيدينكم الى التهلكة وفيه قبل الفرار بما لا يطاق من سائر
الموسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلد والحديث
في الصحيحين بخلافه وروي العلاء في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم
مر بعد من مايل فاسرع المشي فقبل له انقر من قضا الله تعالى فقال
عليه السلام فراري الى قضا الله تعالى ايضا انتهى **قائد** نقل الامام
المشايخي الاجماع على الكنبية اذا فقدت ولو تغير وجهه لا يجوز اعادة
ذكره الا سيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر
الامر **قلت** يستنبط من ذلك انها اذا هتت ولو تغير وجهه لا تنفع
كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة حارة زويلة فقلنا ان محمد
ابن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الان حتى جاء الامر السلطاني بها
فلم يجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا
وبعاد المنهدين لان الكلام في ما هدمه الامام لا فيما هدم فليست اهل
قائد الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضا والامارة والسلطنة
والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تخل توليته
كما كتبناه في الشرح واذا فاسق لا يفعل وانما يستحقه بمعنى يجب عزله
او يحسن عزله كالأب السفيف فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا
الخانية وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف
الشروط له لان تصرفه تنفذه لا ينفذ فكيف يتصرف في غيره ولا
يؤمن على ماله ولذا لا يبدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره
في كماله فكيف يؤمن على مال الواقف وفي فتح القدير الصالح للنظر من

قلت

يسال الولاية للوقف وليس فيه فسق يعنى فيقال وصريح بانه ما يخرج
 به الناظر ما اذا اظهر به فسق كسرب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان يخرج
 مبنى لما لم يبين فاعله فيخرجه القاضي لانه ينزل به لما عرف في القاضي
 ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخير من الحجر السفه البذر
 المضيق لما له من اركان في الشربان جمع اهل الشرب والسفه في داره
 ويطعمهم وليستقيهم وليسرف في النفقة ويفتح باب الجائز والعطاء عليهم
 او في الخبر بان يصرف ماله في بناء المجد واستباه ذلك فيجوز لدية القاضي
 صيانة لماله انتهى وذكر الزبلي ان السفه من عادته التبذير والاسراف
 في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض او لغرض لا يبعد العقل من اهل
 الديانة عرضا مثلا فمع المال الى المعنى واللعب وشراء الحمام الطيار
 بمن غال والغبن في التجارات من غير محرم واصل المسامحات في التفريط
 والبر والاحسان مشروع والاسراف عرام كالا سراف في الطعام والشراب
 انتهى والغفلة من اسباب الحجر عندها والغافل من ليس بمفسد ولا
 يقصد لكنه لا يجتهد في التفريط والراحة فيغبين في البياعات لسلك
 قلبه ذكره الزبلي ايضا ولم ارجح شهادة السفه ولا شك ان كان مضيقا
 لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان مغفلا في الحجر تقبل
 شهادته وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد به بالمغفل
 في الشهادة المغفل في الحجر قال في الحاشية ومن استندت غفلته لا قبل
 شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفل وهو
 الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح العفلة غيبة الشيء عن بال الناس
 وعدم تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في الحجر غير في الشهادة هو انه

السفيه المذنب والصنيع لماله
 سواء في السر او في الجهر

العفلة من اسباب الحجر

تقبل شهادته السفه وهو
 اضح لماله في الشر

في الحجر من لا يجتهد في التقصير والراح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه او
 سمعه فلا قد له على ضبط المشهود به **فائدة** لا تجزى الصلوة على ميت
 موضوع على دكان ولا يثنى في قولهم ان له حكم الامام وهو يحكي القرآن على
 السكان لانه معطل لتسليمه باهل الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم
 الجرازة وبه افتيت **فائدة** ذكر الابي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين
 علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه
 العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية
 تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكرنا عن ابن الرقي ان
 امير المؤمنين **سيفي** اسد ابن الغراني في دخول الحمام مع جواريه دون
 ساتر له ولهن فافتاه بالجواز لهن ملكه واجاب ابو محمد زعنع ذلك وقال
 له ان جاز له النظر اليهن وجاز لهن النظر اليه لم يجز لهن نظر بعضهم بعضا
 فاهل اسد اعماله النظر في هذه الصورة الجزئية فانه يعتبر حاله في الجاهل
 واعتبرها ابن محرز والفرق المذكور ايضا الفرق بين علم الفقه وفقه الفقه
 ففقه الفقه هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع
 تنزيلها على النوازل ولما ولي الفقيه الشيخ الصالح ابو عبد الله بن شعيب
 قاضي القيروان ومحل تحصيله في الفقه واصوله مشير جالس الخصوم اليه
 وفصل بينهم وخال منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شانك فقال لها
 عسر علي علم القضاء قلت لم رايت الفقيه عليك سهله اجعل الخصمين
 كسفتين يسالانك فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى **فائدة** ذكر الامام
 ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية
 وان يكون بصيرا بامر الحرب وتدريب الجيوش وان يكون له قوة بحيث

ابو

شروط الامامة العظمى المتفق
 عليها ثمانية

لا نقوله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانه ما في المطلوب من الظالم وان لا
 يكون عدلا ورعا بالغا ان افد الحكم وطا عاقدا ر على من خرج ع طاعته
واما المختلف فيها فكونه قريبيا وها سببيا ومعصوما وافضل اهل بما انه
 ذكره الابي من كتاب امامة فايده كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد
 الله تعالى له به لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفتحا فانهم علموا ارادته
 تعالى لهم بجبر الصادق المصدق بقوله عليه افضل الصلاة والام من
 يرد الله تعالى به خير انفسه في الدين كذا اني اول شرح الهمجة للعرافي
فايده اذا اولي السلطان مدرس ليس من اهل العلم لم تصح توليته لما
 قد مناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليته غير الاهل
 خصوصا ان العلم من سلطان زعلنا اعا بولي المدرس على اعتقاد الاهلية
 فكانها كالمستتر وقد قالوا اني باب القضا الولي السلطان قاضي عدلا
 فحسب انزل لان ما اعتمد عد النه صارت كافها مستروطة وقت التولية
 قال ابن الكمال وعليه الفنوي فكن لك يقال ان السلطان اعتمد اهليته
 فان لم تكن موجودة لم يصح تفويضه خصوصا ان كان المقرر عن مدرس اهل
 فان الاهل لم تغرل وصرح البرزلي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير
 المستحق فقد ظلم من بين منع المستحق واعطاه غير المستحق وقد مناه
 عن رسالة ابي يوسف الى هارون الرشيدي ان الامام ليس له ان يخرج شيئا
 من يد الاخ ثابت معروف وعن فتاوى قاضي خان ان امر السلطان انما
 ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ وفي معيد النعم ومبيد النعم المدرس
 اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقه
 المنزول معلوما لان مدرس هم شاعرة عن مدرس انهمي وهذه كله مع

هلية

امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع

قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه وان كان اهلا
 للتدريس وجوب اتباع شرطه والاهلية للذين ليس لا يخفى على من له بصيرة
 والذين يظهر انهم معرفة منطوق الكلام ومفهومه وعرفه للمفاهيم
 وان يكون له سابقه اشتغال على الشايج حيث دنا يعرف الاصطلاحات
 ويقدروا على اخذ اسمايل من الكتب وان يكون له قدره على ان يسأل ويجيب
 اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقه اشتغال في النحو والصرف حيث صار
 يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا فرا الايمن واذا الخ فارجح
 رد عليه **فايده** لان لا يستجاب دعا وهو رجل له امراة سنية الطن
فقط لها او رجل اعطى مالا اسفيا او رجل داين ولو استهد كن اني مجر المخط
فايده كل شي يسال عنه العبد يوم القيامة الا العلم فان الله لا يسيل
 عنه لان له طلب من بنيد ان يطلب الزبان عنه وقل رب زدي علمي فكيف
 يسالك عنه ذكره في الفصوص **حادثة** سليت عن مدرسة بها
 صفة لا يصل فيها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها الحكم فصل له
 وضع خزانة لها الحفظ الحاضر والسجلات للتنفذ العام ام لا **فاجبت**
 بالجواز اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فانهم
 ان يوسعوا الطريق من المسجد للمخوف في الفتنة العامة جاز لو كان الحج
 ومن قولهم بان القضا في الجامع اولي وقالوا للساظر ان يوجر فناء للتجار لشجوا
 لمصلحة المسجد وله وضع السيرة بلا جاعة في قنايه ولا شك ان هذه
 الصفة من القنا وحفظ السجلات من التنفذ العام فمجرد واجب بعض
 المسجد طريقا دفع للضرر العام وجوز وا اشتغاله بالجانب والا ثان
 والمتاع دفع للضرر الخاص وجوز وا وضع النعل على رؤفه وصرحوا بان القضا

والمركن المقرر مستصفا
 لم يصح تفويضه

للساظر ان يوجر فناء المسجد
 للتجار ليجزوا فيه

يجوز وضع النعل على
 المسجد

في الجامع اولى من القضاء في بيته وصار جوابا بان القاضي يضع قطرة عن يمينه اذا
جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلان والمحاضر والوثائق يجوزوا الشك في
بعضه بها واذا كان وتعد رجلا كل يوم من بيت القاضي الى الجامع وعت
الضرورة الى حفظها **فايد** معنى قولهم لا شبهة انه ما شبه بالمنصوص
رواية والراجح ذرية فيكون الفتوى كذا في قضا البرازيه **فايد** اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن والكسر بطل
المتضمن قالوا الواراه او اقرله ضمن عقد فاسد فسد البراءة في الرواية
وقالوا التعاطي ضمن عقد فاسد وباطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة
وقالوا وقال يعتك ذي بالف فقتله وجب القصاص كغيره من المعتك
ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قص
له لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزانة لواجب الموقوف عليه ولا يمكن
ناظر احب لم تقص واذن للمناجر في العارة فانفق لم يرجع على احد وكان
متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم يصح لم تصح ما في ضمنه وقالوا لو وجد النكاح
لمنكوحته بمهر لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه
من المهر وقد استثنى في القنية مسيلتين يلزم فيهما لو وجد للزانية
لا للاحتياط ولو قال لها ان ابوايتي فاني امهرتك بمهر اجد يد ابايرانية
فجدد لها في هذه الصورة **وقعت حادثة** اشترى جامع او قاض
ووقفه وضمنه الى وقف اخر وشرط له شروطا فافتيت ببطلان شرطه
لبطلان المتضمن وهو بشر الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا
اشترى عبده عال لم يخر وكان ان يستخلصه انتهى قلت لان الشرط باطل
فبطل ما في ضمنه من اسقاط البهين ثم قلت يمكن ان يفرغ عليه ما لو باع

لو قال يعتك ذي فقتله يقتل

لو قال اقتلني فقتله لا قصاص

لو جدد النكاح ثانيا لا يصح

اشترى وقفه ووقفه بالصحة

اشترى لبيته بماله

وظيونه في الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منه لخبرنا على هذه القاعدة وخرج
عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار واجره الاشجار طاب له تركها مع بطلان
الاجرة فقتل في القاعدة ان لا يطيب لنبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره
في المكاتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقي البذل مع ان
الابرار ضمن للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من
العتق وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بما لم يصح لكونه اسقاطا
للشفعة مع ان المتضمن للاستقاط صالحة وقد بطل ولم يبطل المتضمن
وقالوا وقال العيين لامرته او الخبير للخبرة اختاري ترك الفسخ بالافاق
لم يترجم المالك ويسقط خيارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه وقالوا
الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يحب المال وتسقط
فايد يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى
منها ميلة الرفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لان
البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى وبينت في السور
فايد ضمنه بعد فسادها في الميلة الخمسة **فايد** اذا اجمع الخطا
قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله تعالى لغنايه باذنه الا فيما اذا
اعزم وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول
انه من باب الجمع بينهما لا ترجيح ولذا يرسله على وجه لا يصح والله اعلم
سـ الله الرحمن الرحيم الحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام
على من كل نعمة طاهرة وباطنا **وبعد** فهذا هو الفن الرابع من
الاشباه والنظائر وهو من الاغانى جمع لغز قال في الصحاح الغز في كلامه اذا
عجز عن الاسم للغز والجمع الاغانى مثل رطب وارطاب واصل الغز حجر

وهو حقه

الربوع بين القاصع والنافع مستقيما الى اسفل ثم يوصل عن عينه
وشماله عروضا عروضا فيمكن مكانه بتلك الاغلا التي وقد طالعت
قد يما حيرة الفتى والعدة فرائها استملا على كثير من ذلك ثم رايته فيها
الذي خابره اشرفيه في الاغلا الخفية لشيخ الاسلام عبد البر ابن السجدة
فانجبت منها احسنها باختصار تاركا لما فرغ علي ضعيفا او كان ظاهرا
كتاب الطهارة ما افضل المياة فقل ما يتبع من اصابعه عليه السلام
اي حوض صغير لا يخس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان
الغرف منه متداركا اي حيوان اذا خرج من البر حيا نزع الجميع وان مات
لا فقل الفارة اذا كانت هاربة من المهرقة ينزع كله والافلا اي يترك
دلو واحد منها فقل يصب فيها الدلو الاخير من يبرئ نجست موت نحو
فان اي ما كثر لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ما حوض اعلاه
ضيق واسفله عشرين اي ما ظهر من حوز الوضوء ولا يجوز شربه فقل
ما مات فيه ضفدع عجوري وتفتت **كتاب الطهارة لصلاة**
اي تكبير لا يكون به شارب فيها فقل تكبيره نجس دون تعظيم اي
مكلف لا يجب عليه العار والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس
فيها طلعت اي فصل تقدر صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الى
وقرأ في ذهابه اي صلاة بعض السورة فيها افضل من سورة فقل
التراويح لا يستحب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من
قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا
كان اكثر ايات كان افضل اي صلاة افسدت خمس او اي صلاة
صححت خمس فقل رجل ترك صلاة وصلي بعد ها خمس اذ اكر الفايضة

ظن قضي

فان قضي الفايضة فسدت الخمس فان صلي السادسة قبل قضاها
صححت الخمس ولي فيها كلام في شرح الكنز اي صلاة فسدت اصلها
الحديث فقل مصلي الاربع اذا قلم الخامسة قبل القعود والاشهاد
فوضع جبهته فاحد قبل الرفع تمت ولو رفع قبل الحدت فسدت وصف
الفرضية وفيه قال ابو يوسف زه صلاة فسدت اصلها الحدت
تعيا من قول محمد به اي فصل قال نعم ولم تقدر صلاته فقل من اعتاد
في كلامه اي فصل فهو من في راي الما فسدت صلاته فقل المقتدي
بامام مني مزايا دون امامه اي تصالح لامامة الرجال فقل اذا
تواضعت سجدة وتبعها السامعون اي فريضة يجب ادائها
وحكم قضاؤها فقل الجموع اي رجل كراهية السجدة في مجلس واحد وتكر
الوجوب عليه فقل اذا نكحها خارج الصلاة وسحب لها ثوبا عارضا في الصلاة
كتاب الزكاة اي مال وجبت زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم
يملكه فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب
ايضا اي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهرق القطن
او مال الضمان اي رجل تزني وجب له اخذها فقل من ملك نصاب
سائمة لا نسائي ما ياتي درهم اي رجل ملك نصابا من النقد وحلت له
فقل من له ديون لم يقبضها اي رجل ينبغي له اخفا اضرارها عن بعض
دون بعض فقل المريع اذا خاف من ورثة يخرجها لسرا غنم اي رجل
يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة ليل لا يعمل ولا ينام
اي رجل غني عند الامام فلا يحل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور
يستقلها ولا يملك نصابا **كتاب الصوم** اي رجل افطر بلا عذر

امراة

ولا كفارة عليه فقل من رآه فجده ورد القاضى شهادته وذلك ان تقول من
كان في صحة صومه اختلافاً اي رجل نوي رمضان في وقت البية ووقع
نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل
من ابتلع ريق حبيبه اي صائم او ظرو ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه
مطوناً لكن شرع بنية القضاء فيمن ان لا قضاء عليه اي رجل نوي النظم
في وقته ولم يصح فقل الى كذا اذا اسلم قبل الزوال ونواه **كتاب الحج**
اي قارن لا دم عليه فقل من امره بما قبل وقته ثم اتى بافعالها في
وقته اي فقير يلزمه الاستغناء للحج فقل من كان غنياً ووجبت عليه
مراسته لم يملكه اي اقل في جاوز الميقات بلا احرام ولا دم عليه فقل
من لم يقصد دخول مكة او من جاوز اول المواقيت **كتاب النكاح**
اي رجل زوج بنته من كفو ولم يضعقته بنقد عند الامام فقل الاب
السكران اذا زوجها باقل من مهر مثلها اي امرأة اخذت ثلاثة همور
من ثلاثة ارجاج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وضعت فلها
كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فأتى رجل
مات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية للمهر
لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث
دون المهر فقل هو عبد زوج مولاه امته ثم اعتقه ثم تزوج حرة ونسبته
اي صغير يوقف النكاح على اجازته فقل المكاتب الصغير اذا زوجه
مولاه اي اب زوج بنته فلم يرض المولى فبطل فقل العبد اي جماع لا يوجب
حرمة المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة اي مطلعة ثلاثاً
فيها الثاني ولم يخل فقل اذا كان العقد فاسداً اي معتدة امتنع

ولم يخل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت لعة فقل **كتاب الطلاق**
اي رجل طلق ولم يقع فقل اذا قال عنت الاضار كما ذاب اي رجل قال كل امرأ
الزوجها حتى تقوم الساعة في طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا فسد تلك
الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكنت اي رجل له امرأتان ارضعت احد
صبيها حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنته الصغيرة
فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت باخرو له زوجة فارضعت الصبي
الذي كان زوج حرة فها بل من هذا الرجل حرمت حرة فقل على زوجي لانه
صار ابنه من الرضاع فصار متزوجاً حليلة ابنه فلا يجوز **كتاب العتاق**
اي عبد عتق بلا عتاق وصار مولاه ملكاً له فقل حري دخل دارنا مع
عبد بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى على سيده ملكه وليس له
بوجه اخر فقل اي رجل صار مملوكاً لعبد وصار له العبد حراً اي زوجين
مملوكين تولد فمما ولد حر فقل الزوج عبد تزوج بالاذن امته ابنة بائنه
فالولد ملك الاب وهو حر لانه ابن ابنه اي رجل اعتق عبده وباعه وجاز
فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فنسباه سيده وباعه اي عبد علق
عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال له ان صليت ركعة
فانت حر ففعلها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم اخري
اليها لتكون جارية اي رجل اقربعت عبده ولم يعتق فقل اذا اسند
الى حال صباه **كتاب الامان** اي رجل قال لامرأته ان خرجت
من هذا الما فانت طالق فما الحيلة فقل تخرج ولا يحدث لان الما الذي
كانت فيه زال بالجرى ان اي رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان طلقته
فانت طالق وان قصصت به فانت طالق وان لم تخرجي ما فيه فانت طالق

فأخرجت ما في الكيس ولم يفتح فقل ان الكيس كان سكر او ملح فوضعت
في الماقداب ما فيه اي انراة تزينت بالحرب فقال لها زوجها ان اجمعك
في هذه الثياب فانت طالق فزعتها وابت لبسها فما الخلاص فقل ان
يلبسها وتجمعها فلا تحدث اي قال رجل قال لزوجته ان لم اطاك في
هذه المقنعة فانت طالق وان وطيتك معها فانت طالق ما الخلاص فقل
ان يطاها لغيرها فلا يحدث ما دامت المقنعة باقية وهما حيان حلف
لا يطاها سواها واراد ففعل ما الخلاص فقل ان ينوي الوطي برجله
فيصدق ديانته ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة
منهن ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما والافانتي طواني كيف الخلاص
فقل تلبس اثنان منها كل ثوب يلبس احدى ثوبا عشرة وتزعه وتلبسه
الاخرى بقية الشهر حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفرقها
حتى انزلت فقد اشبعها ان وطيتك عاريا فكن الاول لسافكنا اما الخلاص
فقل يطاها نصفه مكشوف ونصفه مستور **كتاب الحدود**
اي رجل سرق مائة من حرز ولا يقطع فقل اذا سرق فعلى دفعات كل مرة
اقل من عشرة اي رجل سرق من مال ابية وقطع فقل اذا كان من الرضاعة
اي رجل قال ان شريت الخراطيعا فعبدني حر فشرها طايعا بالبينة
وعتق العبد ولم يحد فقل اذا كانت رجل وامرأتان **كتاب السباير**
اي رجل امن الفاققتل ولم يقتلوا فقل هو حر في طلب الامان لان فقتلها
ولم يعد نفسه اي مرتد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة
اي حصن لا يجوز قتله ولا امان لهم فقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف الموت
من السبعين من قبل الباقي اي رضيع يحكم باسلامه بلا تبعية فقل

ليط في دار الاسلام **كتاب المفقود** اي رجل يعدم عينا وهو حي
ينعم فقل المفقود **كتاب الوقف** اي شيء اذا فعله بنفسه لا يجوز
وانه يكل به حار فقل الوقف اذا اقتضه الواقف لا يجوز واذا اقتضه وكيله
جاز اي وقف اصره انسان ثم مات فانفسخت فقل الواقف اذا اصره ثم
ارتد مات فانه يهدى ملكا لورثته وتنسخ موته **كتاب البيع** اي
بيع اذا عقد المالك لا يجوز واذا عقد من يوم ومقامه حار فقل بيع المرض
محايه ليسير قول لا يجوز ومن وصيه جاز اي رجل باع اياه ومجلا له
فقل اذن لعبد ان يزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها
فقل ان ما كان ابية عمر امه فوكله المولى في بيع ابية واستيف
المهر من ثمنه ففعل جاز اي رجل اشترى امه ولا تحل له فقل اذا كانت
موطوعة ابية او ابنة او محوسية او اخته من الرضاع او مطلقته بنت من
اي غير لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما عجن بما جسن قليل لم يحر
بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا علم لا يشترونه ولم يحر بغير اعلام
بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيحر منم بلا اعلام **كتاب الكفالة**
اي كفيل بالامر اذا ادي لم يرجع فقل عبد كفلسيده بامر فادى
بعد عتقه **كتاب القضا** اي بيع مجبر القاضى عليه فقل بيع العبد
المملوك كغيره والمصحف المملوك لا يحوز اي قوم وجبت عليهم عمن فلما حلف
واحد سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بها في سكة
نافذة وقد كان قد عا في سكة غير نافذة فجد الجيران ولا يئنه حلف
ان تكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي
لان عايدته الزحول وقد امتنع الحكم به بخلاف البعض ذكي المملوك

سكان
قام

عن فتاوي ابي الليث **كتاب الشهادات** اي شهود شهيد واعلى
شريكين فقبلت على احدى هادون الاخر فقتل شهود النصراني شهيدا
على نصراني ومسلم يفتي عبد الله بن عمر اي شهود تقبل شهيد نصراني
ولا يعرفون المشهود عليه فقتل في الشهادة اي شاهد
جاز له الحقتان فقتل اذا كان الحي يقوم بغيره او كان القاضي فاستفاه
او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم تقبل شهادتهما بشي وشهد
نصرانيان بضده فقبلت فقتل نصراني مات وله ابنان مسلمان شهد
ابناه انه مات نصرانيا ونصرانيا انه مات مسلما قبل النصرانيان
كتاب الاقرار اي اقرار لا بد من تكرار فقبل الاقرار
والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن التيمية والثاني من اعرب
ما يكون والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **كتاب الصلح** اي صلح
لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الحفص البديل اليه فقتل حق الصلح
في الشفعة **كتاب المضاربة** اي مضارب يعزم ما انفقه
عنده فقتل اذا التزم في يده من ماله بشي **كتاب الطهارة** اي اب
وهب لا يذبح وله الرجوع فقتل اذا كان الابن مملوكا لاجنبي اي موهوب
وجب دفع ثمنه الى الواهب فقتل المسلم فيه اذا وهب مربي المسلم اليه
المسلم اليه وجب عليه رد راس المان **كتاب الاجارة** خاف
المتاجر من فسق الاجارة باقرار الموردين ما الجيلة فقتل ان جعل السنة
الاولى فلبلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الا في **كتاب الوديعة**
اي رجل ادعى وديعة فصدقه المديعي عليه ولم يامر القاضي بالتنبيه
الله فقتل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يرض

اقراره ولو صدقه الغرماء في قضى القاضي دين الميت ويرجع المديعي على
الغرماء لصدقه بغير موافقة اي الاجارة والمضاربة والعارية والرهن
كتاب العارية اي مستغبر ملك المنع بعد الطلب فقتل اذا اطلب
السفينة في لجة البحر والسيف ليقتل به ظلم او الظير بعد ماصار
الصبي لا يخذ الا نذرها لو فرس الغازي في دار الحرب او عارية الرهن
قبل فضا الدين اي مودع ضمن بالهلاك فقتل اذا اظهرت مستقيمة
اي مودع لم يخالف وصم فقتل اذا امر به ففعل الى بعض ورثته قد
اليه بعد موته **كتاب المكاتب** اي كتابة نفقها غير
المطهرين فقتل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء نفقها اي مكاتب
ومدبر جازيعة فقتل اذا كاتبه حزبي في دار الحرب او دينه في اخيه
الي دار الاسلام او لحق ابدار الحرب مرتدين فاسرها المولي **كتاب**
المادون اي عبد لا يثبت اذنه بالسعوت اذا اراد مولاه يبيع
ويشترى فقتل عبد القاضي **كتاب الغصب** اي رجل استملك
اشيا فلزمه شيان فقتل اذا استملك احد مصرعي الباب او
زوجه خف اي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقتل اذا كان المالك
اي مودع يضمن بلا تعدي فقتل مودع الغاصب **كتاب الشفعة**
اي مشتر مسلم له الشفعة ولم يقبل فقتل هو الوكيل بالشرا **كتاب**
القسم اي شريك فيما يحسن فسمته اذا اطلبوها لم تقسم فقتل السكة
الغير النافذة ليس له ان يقتسموها وان اجعوا على ذلك **كتاب**
الاصحبة اي مسلم عاقل فحوسمي ولم يحل فقتل اذا سمي ولم يرد
به التسمية على التسمية اي رجل فحسبته غيره تعديا ولم يرض

فقل شاة الاضحية في ايامها او شاة قصبان شاة هال الذبح **كتاب**
الكراهية اي انا من غير التقدير يحرم استعماله فقل المخذ من امر
الادمي اي انا مباح الاستعمال يحرم الوضوء منه فقل ما خصه لنفسه
اي مكان من المسجد فحرم الصلاة فيه فقل ما عين الصلاة دون غيره
اي ما سبل لا يجوز الشرب منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من الماء
اي رجل هدم دارين بغير اذنه ولم يضمنها فقل او وقع الحرق في حلة
فقد مها لطفاه باذن السلطان **كتاب الجنائيات**
اي عان اذا مات المجني عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية
فقل الختان اذا قطع حشفة الصبي خطا باذن ابيه اي يقطع على
الانسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع راسه فعليه خمسون
دينارا فقل اذا خرج راس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دينارا
وان قطع راسه فعليه الغرة اي شيء من الانسان يجب بانثاؤه شيء
دية وثلاثة اعشارها فقل الاسنان **كتاب الفرائض**
ما اول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط
اي رجل قتل له اوص فقال بما اوص انما يرثني عمي وخالتي ووجدت
واختاك وزوجك فقل صحح تزوج بجدتي الصحيح كذا لكن فولدت
كل من جدتي الصحيح من المريفين بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح
ام امه خالتاه والبنتان من ام ابيه عماته وقد كان اب المريفين متزوجا
ام الصحيح فولدت بنتين فاما اختا الصحيح لأمه والمريفين لأمه فاذا
مات المريفين فلامرأته الثمن وهما جدينا الصحيح ولبناته الثلثان
وهي عمات الصحيح وخالتاه وجليته السدس وهما امرأتا الصحيح

ما كان
من

ولا خيته لأمه ما بقي واما اختا الصحيح لأمه والميلة تقع من ثمانية واربعين
لسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يعلم الامور من غير التباس
وتعريف يقتضي علمه وان جهل الانسان والصلاة والسلام على افضل
من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه **وليعلم** فقهنا هو النوع الحام
من الاشياء والظواهر وهو فن الحيل مع حيلة وهي الحنق في تدبير
الامور وهي تغليب الفكر حتى يهتدي اليه المقصود واصلاح الواو واخا
طلب الحيلة كذا في المصباح واختلف ما يخفى في التعبير عن ذلك فافتر
كثيرا بالتعبير بكتاب الحيل واقتار كثير بكتاب المخارج واقتار في
المنطقه قال قال ابو سليمان كان بوا علي محمد ليس له كتاب الحيل وانما
هو الحرب من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى وخذ بيدك
ضعفا فاضرب به ولا تخذ وذكري في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر
بصاعين فقال عليه السلام اريدت هلا بعت تمر كذا بالسلعة ثم ابتعت
بسلعتك تمر او هن اكله اذ هو يود الى الضرر لا يجد انتهى وفيه فصول
الاول في الصلاة اذا صلى الظهور اربع اقامت في المسجد الحيلة ان
لا تجلس على راس الاربعة حتى تنقلب هذه الصلاة تقلا ويصلي مع
الامام **الثاني** في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب
وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة ان يسافر فعدة السنين في
اليوم الاول من شهر رمضان عا التزم ولو طاف لا يصوم هذا يسافر
ويطر **الثالث** في الزكاة من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة
ببصدق بغير رهم منه قبل التمام او يذهب النصاب لابنه الصغير
قبل التمام بغيره واختلفوا في الكراهة وما يخفى اخذوا بقول محمد بن

دقائيق

يوم

للفرير عن الفقرا ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العين فالحيلة
ان يتصدق عليه ثم ياجزه منه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع
المديون من دفعه له مد يده ويأخذه منه لكونه ظفرا بجنس نفسه
فان مانعه رفعه الي القاضي فيكلفه قضا الدين او يوكل المديون
خادم الدين بقبض الزكاة ثم يقض دينه فيقبض الوكيل صار ملكا
للكل ونظر فيه بان كان عزله فبد افعه وياتي ما تقدم ودفعه با
يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار
ان يقول كلما عزلتكم فانت موكل ورفع فان في صحة التوكيل اختلافا
فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في الدين فالحيلة
ان يتصدق الدين بالدين ويذهب المديون ما قبضه للدين فلا
يساركه والحيلة في التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكتفي
فيكون النوازل لها وكن في تغيير المساجد **الرابع** في الفدية ارا
الفدية عن صوم ابيه او صلاته وهو فقير يعطي منوين من الخنطة
فقير او ليس به ثم يعطيه هكنا الى ان يتم **الخامس** في الحج اذا
اراد الاقاضي دخول مكة بغير اهرام من الميثاق قصد مكانا اخر
داخل المواقف كبستان بني عامر اذا اراد ان يكون لبنته محرم في
السفر يزوجه من عبده بعلمها فقط **السادس** في النكاح ادعت امرأة
نكاحه فانكر ولا بينة ولا يمين عند الامام عليه لا ينعها التزوج ولا
يوم يتطلبها لانه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول
ان كني امراتي فانت طالق ثلاثا ولو ادعي نكاحا فانكرت فالحيلة في
دفع اليمين عنها على قولها ان تزوج باخر واختلف في صحة اقرارها بنكاح

طلب

وان
وكيل

غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر بنته للزوج ان كان
كبارا فانه يذهب له كذا اباذ فاعلى ان يكرت الاذن فانما ضامن
فيه وان كانت صغيرة فالحيلة ان يحلل الزوج البنت بذلك القدر على
الاب ان كان مليا فيصح ويبر الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون
الامول له تزوجه على ان يكون امرها بيد المولي بطلانها المولي كما اراد
واذا اخافت المرأة الاضطرار من بلد هاتت زوجه على مهر كذا اعلى ان لا يخرجها
فاذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او تزوجه بيها او وليها بغير فاذا
اراد اخرجها منعها المقول فان خاف المقول ان يخلفه الزوج ان له
الحيلة ان ياتي بدين لك المال ثيابا فاذا حلف لا ياتم والاولى ان يشترى
شيئا من يثيق به او يتكفل له ليكون على قول الحلفان محمد اخالف
في الاقرار ان اراد ان يتزوجها وخيف من اولياها توكله ان يزوجهها
نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها
الي بعد ان كذا اجوزة الحضانة ان كان كفو او ذكر الحلو ان
الحضانة رجل كبير في العلم يبيع الاقدا بيه ولو ادعت عليه مهرها وكان
قد دفعه الى ابيه او خاف ان يحارها ينكر اصل النكاح وجاز له الحلف
انه ماتت وزوجه على كذا اقصد اليوم والاعتبار لبنته جيت كان مطلقا
حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحبه بالنعل وكذا لا تزوج
ولو طلق لا يزوجه بنته فزوجها فضولي واحراز الاب لم يحدث **السابع**
في الطلاق كتب الي امرائه كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محي
فكر فلانة وبعث الكتاب لم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة
للطالقة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك

حلف لا يتزوج فزوجوه
واجاز بالنكاح لم يحدث

يقول المحلل ان تزوجتك
وجامعتك فانت طالقة

طالق ثلاثا او بانه فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكه الى جماع اخر
يقول ان تزوجتك وامسكتني فوق ثلاثة ايام ولم اجمعا معك فيما بيني
ذلك والا حسن ان تزوجه علي ان امرها بيد هائي الطلاق ~~بموجب~~
بد ان يقابل لك ثم يقوله اما اذ ابد الحلال فقال تزوجتك علي ان امرك
بيدك فقبلت لم يصرا لم يريدها الا اذا قال علي ان امرك بيدك بعد
ما اتزجك فقبلت واذا خافت ظهور امرها في التحليل فقب لم يثن به
ما لا يشترى به مملوكا مراها قاجامع مثله ثم يزوجها منه فاذا دخل
فيها وهبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبعت به الى بلد فيباع
ونظر فيها بان العبد ليس بكفوع وعي كجمله على رضي ~~الولي~~
لا ولي لها حلف ليطلقها فالحيلة ان يقول لها انت طالق ان شاء الله
او على الف فلو قبلت حلف لا يطلقها وعلما اجنبي ودفع له بدله لم
تحدث لو قال كل امرأة اتزجها فطالق فتزوج فاذا كانت شافعيان حكم
بطلان اليمين مع ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فالحيلة
ان يقول لها انت طالق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه العتري
ان حرط لها فالحيلة ان تدخل بيتا يقال له اليك امرأة في عهد البيت
فيقول لا بعد وعلمه فيقال له كل امرأة لك فيه وفي باين فحبيب بدلك
فتظهر فيشهد وول عليه ان لم تطبخ قد رانصها حلال ونصفها حرام
وفي طالق فالحيلة ان تجعل اللحم في القدر ثم يطبخ البيض فيه حلف لا يدخل
دار فلان فالحيلة عملها في فيه لغة فقال ان اكلتها فم طالق وان
لم اكلها فم طالق باكل النصف ويطبخ النصف او يافذها من فيه
السان بغير من **الثامن** في الخلع سئل ابو حنيفة عن رجل قال لامرأته

كذلك فقام

لو حلفت لا يدخل دار فلان
فدخل لم يجز

انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ولم اخلعك وحلفت هي بالعنف ان لم
تسأل الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة للمرأة سلية الخلع فسالته
وقال له قل خلعتك علي الف فقال لها قولي لا اقبل فقال قومي وادهي
مع زوجك فقد يركل منك وحيلة اخرى ان تبني المرأة جميع ماله على
من تثنى به قبل مضي اليوم ثم تسترد بعد **التاسع** في الاعان ان تزوج
بالكوفة عند خارجها ولو في سوادها اما بنفها او بوكيلة لا يزوج عند
من امته ثم اراد فالحيلة ان يبيع مامن ثمة فيزوجها ثم يسترد لها لا يطلما
ببخاري يخرج منها ثم يطلما او يوكل فيطلما خارجها حلف لا يزوجها
~~بموجب~~ قال ان تزوجتها فم طالق فتزوجها الاولى ان يطلما الخلع
لغيره يمين حلفته امراته بان كل جارية يشترىها فم طالق فقال نعم ناويا
قوية بعينها صحت نيته ولو نوي بالجارية السفينة صحت نيته ولو قال
كل امرأة اتزجها عليك ناويا على رقبتيك صحت عرض عليه غير معين
نعم لا يكفي ولا يصير به هالفا وهو الصحيح كذا في التنا خاتمه وعليه
فليقع في التعاليق في الحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول
نعم لا يبيع على الصحيح ان فعلت كذا فعبد يبيعه ثم يفعل ثم يسترد
الحيلة في بيع مدبر يعق موت سيدة ان يقول اذ امت وانت مملوكة
فانت حر انتقض البيع باقوله او بخياره اذ عي به فالحيلة ان يحلف الد
عليه ناويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشترى به بائني عشر
درهما يشترى به باحد عشر وشيا اخر غير الد راها لا يبيع الثوب من فلان
بتمن ابد فالحيلة يبيع الثوب منه ومن اخر ويبيعه منه بعرض او يبيعه
البعض ويهب البعض او يوكل يبيعه منه او يبيعه فضولي منه ويبر

ما يقع في التعاليق في الحاكم
غير صحيح على الصحيح

انتهى

البيع لا يشتريه بالخيار وفيه نظر او يشتريه مع اخر او يشتريه الاسما
لرئيسي السهم لا يسهل لانه الصغير عده حر ان اخذ دينه متفرقا ياخذ
الا درهم املف لياخذ من فلان حقه لوليقتضيه ثم اراد ان يخلص
منه ياخذ من وكيله الموقوف عليه او من وكيله او من كفيه او من
حوله وقيل بحث ان اكلت من هذا الخبز يدعه ويقتيه في عصيده
ويطبخه حتى يصيرها كافيها كاله لا ياكل طعاما فلان يبيعه له او
يهديه فياكله ان سعدت فكن او ان نزلت فكن ايجلها وينزلها
لا ينفع عليها طعمها ما لا تفتقه او يبينها فبطل اليمين اذا انقضت عدتها
او تستاجر زوجها كل سنة بكن اعلى ان تجر لها ثوبين لا
وان كان صانعا تستاجر لقتيل العمل طلبت ان يطلق من رها فالحيلة
ان يتزوج اخري اسمها على اسم الضرة ثم يقول له طلقت امراتي فلان
ثوبا الجديده او يكتب اسم الضرة في كفنه اليسري ثم يقول طلقت فلان
مشيرا باليمين الى ما في كفنه اليسري خلفه السراق ان لا يخبر باسمه
بعد عليه الاسمان ليس بسارق يقول لا والسارق يستعت عن اسمه
فيعلم الولي السراق ولا بحث الخالف لا يسكنها وشق عليه نقل الا
يتبعه لمن يتق به وخرج ان لم اخذ منك حقي وقال الاخر ان اعطيتك
فالحيلة لها الاخذ جبر العاشر في الاعناق وتوابعه الحيلة للسارق
في تدبير العبد وكن ابنته لها ان يوكلا من يفعل ذلك بكلمة واحدة
الحيلة في عتق العبد في المرض بلا سعاية ان يبيعه من نفسه وتقبض
البدل عنه فان لم يكن للعبد مال دفع المولي له ليقبضه منه كمن
الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولي بالقبض واعتقه ولم يشهد حتى

لا يأكل طعاما فلان يبيعه
له او يهديه

طلبت ان يطلق من رها

خلفه السراق ان لا يخبر باسمه

مرض فان اقره من الثلث فالحيلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل يعتقه
اذا اراد ان يطا جارية ولا يمتنع ببيعها لو ولدت بغيرها الا الصغير ثم
يتزوجها فاذا اولدت فلا ولا دحرار ولا تكون ام ولد **الحادي عشر**
في الوقف والصدقة اراد الوقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة
يقراها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهي في يده اراد وقف
داره وقفا صحيحا التفاق يجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها
الي المتولي ثم يثتار عان فيحكم القاضي بالزوم او يقول ان قاضا حكم
بصحة فيلزم وان ابطله قاض كان صدقه **الثاني عشر** في الشر
الحيلة في ارضها بالعروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر
ثم يعقد ها وهي معروفة **الثالث عشر** في الهبة ارادت هبة
المهر من الزوج على انها ان حصلت من الولد يعود المهر اليه فالحيلة
ان يبيعهها شيئا مستورا لعقد او المهر فاذا اولدت ينظر اليه فتره بخار
الروية وان ماتت فقد بري الزوج وهكذا او يمن له دين واراد السفر
على انه ان مات يبر المديون والا فهو على حاله يفعل ذلك قال لها ان
لم يظفيري صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تستري عنه ثوبا
ملفوف المهرها ثم ترضه بعد اليوم فينفى للمهر ولا حدث **الرابع عشر**
في البيع والشرا اراد بيع داره على انه ان امكنه سلمها واراد ان يملكها
ان يقرب المئزري ان البايع باعها وهو في يد ظالم يقرب الغصب ولم يكن
في يد البايع ولو لا ذلك لكان للمئزري حيس البايع على تسليمها هكذا
وكر الخصام وعابوا عليه تعليم الكذب وكذا كعب على الامام
الاعظم في قوله اذا باع علمها وينتقص البيع قال فالحيلة ان يبيع

ان اراد ان يطا جارية ولا ي
بيعه لو ولدته

بالمبيع البايع بان يقربان الحبل من عبده او من فلان حتى لو ادعاه لم تسع
واجب عما يمانه ليس امر بالعب واما المعنى انه لو فعل كما كان
حكما كذا اراد شراشي وخاف ان يكون البايع قد باعه فاراد ان يترى
انه ان استحق المبيع يرجع على البايع بضعف الثمن ويكون حلالا له
فالحيلة ان يبيع له نصف بضعف الثمن ثوبا كناية دينار مثلا ثم يشتري
الدار بحاية دينار ويضع الثوب له بالمائة فاذا استحق رجوع بالمائتين
ولو اراد البايع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل
عرب ثم العريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري
ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت وان اراد المشتري
ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مذبذبة اراد شرا انا ذهب بالثمن
وليس معه الا النصف ينقله مامعه ثم يبيعه بقرضه عنه ثم ينقده
فلا يفسد بالتقريب بعد ذلك لم يرعب في القرض الا بئزج فالحيلة ان
يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراره من الزنج ثم يبيعه بقرض من اذا اراد
البايع ان لا يخافه المشتري بعيب يامر البايع ان يقول ان خالصتك
في عيب فهو صدقه وان اراد البايع ان لا يرجع على المشتري اذا
استحق فالحيلة ان يقول المشتري بانه باعه من البايع **الخامس عشر**
في الاستبراء الحيلة في عدم لزومه ان يزوجه البايع او يولاها من
ليس تحتها حرة ثم يبيعها ويقتبضها ثم يطلقها قبل الدخول بها ولو
طلقها قبل القبض وجب على الاصح ثم يزوجه المشتري قبل القبض كذا
ثم يقتبضها فطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل امرها ببيده كذا استأجر
والما قلنا كذا شائلا يقتصر على المجلس ثم يزوجه المشتري قبله

ثم يشتريها او يبيعها واختلفوا في كراهة الحيلة لاستقاطه **السادس**
عشر في المدائين الحيلة في ابر المديون ابر باطلا او باجيلا كذا كان
او عتقه كذا كان ان يقول الدائن بالدائن لرجل يثق به ويشهد ان اسمه
كان عارية ويؤكله بقبضه ثم يذهبها الى القاضي ثم يقول المقر له
انه كان لي باسم هذه الرجل على فلان كذا او كذا فيقول له بكذا فيقول
المقر له للقاضي امنع هذه المقر من قبض المال وان يحدث فيه
مدا ولا يجوز عليه في ذلك فحضر القاضي عليه ويمنعه من قبضه فاذا
فعل ذلك ثم ابر او اجل او صلح كان باطلا واما احتج الى حرج القاضي
لان المشتري الذي يملك القبض فلا نفيد الحيلة فتدبره فانه يفعل
عنه ثم قال الخصام بعده وقال ابو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه
المال بعد اقراره وتاجيله وابر او وهبته لانه لا يرى الحرج جابر الحيلة
في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق او الحوالة او ان يبيع رجل
من الطالب شيئا بماله على فلان او يصالحهما على المطلوب بعد بكون
الدين لصاحب العبد اذا اراد المدينون التاجيل وخاف الدين ان
اجله يكون وكيل في البيع ولم يبع تاجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر
ان المال حين وجب كان موجلا الى وقت كذا اذا اراد احد الشريكين
في دين ان يؤجل نصيبه واي الاخر لم يحجز الا بوضاء فالحيلة ان يقول
حصته من الدين حين وجب كان موجلا الى كذا او اذا اراد المديون التاجيل
وخاف ان يكون الطالب اقربا للدائن لغير موافق نفسه من قبضه فالحيلة
ان يضمن الطالب المطلوب مما يدركه من درك من قبله من اقرار
الحيلة وهبة وتوكيل وتعليك وعدن احد نه يبطل به التاجيل

الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما الرقة فاذا
احتال بهذا فظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه كان
له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة اخرى ان يرضى
الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يرضى المطلوب بعد يوم عمل الدين
للطالب موقلا فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهدوا
علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدنا وامتنع الآخر لا تشهدوا علي
المقرو وظرفيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد في
المقرا ما اذا قال لا يسعه الشهان الحيلة في تاجيل الدين بعد موت
من عليه فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان يقول الوارث بانه ياتي الميت
في حياته موقلا الى كذا او يصدق الطالب انه موقلا عليه ما يقول الطالب بان
الميت لم يترك شيئا الا فقد حل الدين بموته فيوم الوارث بالبيع لقضائه
الدين وهذا اعلى ظاهر رواية من ان الدين اذا حل بموت المدينون لا يحل
على غفيله **الباب عشر** في الاجارة اشتراط المزمة على المتاجر
يفدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم
يامن الموجه بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيلها لاتفاق وان ادعى
المتاجر الاتفاق لم يقبل منه الا حجة ولو اشهد له الموجه ان قوله مقبول
بالحجة لم يقبل الا انها والحيلة ان تعجل المتاجر له قدر المزمة ويبدعه
الى الموجه ثم الموجه يدفع الى المتاجر ويامن بالاتفاق في المزمة فيقبل
بالبيان او يحل مقداره في يد المدين ولو استاجر عرصة بامر معينة
واذنه رب العين بالبناء فيها من الاجرة جاز واذا اتفق في البناء استوفى
عليه قدر ما اتفق فيلتقيان قصاصا لو تراضا ان الفصل ان كان والبناء

الحيلة في تاجيل الدين بعد
موت من عليه

الموجه

الموجه ولو امن بالبناء فقط فبني اختلوا قيل للامن وقيل للمتاجر الحيلة في
جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من المتاجر او ان يبيع
بواحه وقبده بعضهم مما اذا كان يبيع رغبة اما اذا كان يبيع ضرر وتلجيه
فلا لبقا لها على مكن البائع وعلامة الرغبة ان يكون بقمته او باكثر
او بنقصان يسير استراط خراج الارض على المتاجر غير جائز كاشتراط
المزمة فالحيلة ان يزيد في الاجرة بقدر ثم يرضى للمتاخر بصره وقبده
ما تقدم في المزمة واشتراط العلف او طعام الغنم على المتاجر غير جائز
والحيلة ما تقدم في المزمة الاجارة تنفسح بموت احد هاتين اذا كانا متاجرا
ان لا تنفسح بموت الموجه بقدر المتاجر وانها لا تنفسح بموت المتاجر
ما شأ وما خرج فحوله او يقربانه اجرها لرجل من المسلمين ويقول للمتاجر
بانه استاجرها لرجل من المسلمين فلا تنطلم بموت احدها واذا كان في
الارض عين فقط او بغير فاراد ان يكون للمتاجر بقرها انها للمتاجر
عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا اجارته وفيها تخل
فاراد ان يسلم الثمن للمتاجر يدفع النخل الى المستاجر معاملة على ان
لرب المال جزا من الثمرة والباقي للمستاجر **الثامن عشر**
في منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع المدين ان يتر
به لابنه الصغير او لاجنبي وفي الثاني اختلاف او بغيره لغرض خفيه
فيعرضه المستعير للبيع فيساومه للمدعي فتبطل دعواه ولو ادعى
عدم العلم به ولو صبح الثوب وساومه بطلت ولو قال لم اعلم او يبيع
المدعي عليه ممن يثق به فيرضيه للمدعي ثم يستحقه المدين بالبيعة
التاسع عشر في الوكالة الحيلة في جواز شر الوكيل للمعين نفسه

٢١

ان يشترطه بخلاف جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصرح بالشرا
لنفسه محضه فوكله او يوكل في شرايه الحيلة في صحة ابر الوكيل
عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المئزري الثمن
له اراد الوكيل انه اذا ارسل المتاع للموكل لا يضمنه فالحيلة ان ياذن
له في بعده وكن الواراد الا يداع يستاذنه او يرسله الوكيل مع اجير
له لان الاجير الواحد من عباله او يرفع الوكيل الامر الي القاضي فياذن
له في ارسالها **العشرون** في الشفعة الحيلة ان تهب الدار من المئزري
ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة او يقر من اراد نشرها بها
يقول اخذ له بقدر ثمنها او يقصد في عليه جزء مما يلي دار الجار بطريقه
ثم يبيعه الباقي **الحادي والعشرون** في الصلح مات وترك ابنا وزوجا
ودارا فادعي رجل الدار فصالحاه علي مال فان صالحاه علي غير اقرار
فالمال عليهما اثمانا والدار بينهما اثمانا والا فالمال عليهما نصفان كالدار
والحيلة في جعل الاقرار غيره ان يصالح اجنبي عنهما علي اقرار علي ان يسلم
لها الثمن وله سبعة او يقر للدعي بان لها الثمن والباقي للابن
الثاني والعشرون والثالث والعشرون في الحوالة الحيلة في عدم
الرجوع اذا افلس المحال عليه او مات مفلسا ان تكتب ان الحوالة
علي فلان مجهول والحيلة في عدم براه الحيل ان يضمن المحال عليه
الرابع والعشرون في الرهن الحيلة في فواز رهن المتاع ان يبيع منه
النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع الحيلة في فواز انتفاع
المرفق بالرهن ان يستعير بعد الرهن فلا يبطل بالعارة ويوطل
بالاجارة يخرج عن الضمان مادام مستعملا له فاذا فرغ غدا الضمان

الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه انسان
في دفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضي القاضي بالرهنية ودرع
الحصول **الخامس والعشرون** في الوصية الوصية لا تقبل الا من
يبيع ومكان وزمان فاذا خصص زيد اعصروا عمرو وابان ام ولوا
ان ينزرد كل فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكل ويجعل براه او يشترط
له الا افراد الحيلة في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه
الوصي وقت الايصا الحيلة في ان القاضي يعزل وصي الميت ان
يدعي ديناه الي الميت فيخرج القاضي اذ لم ير امته والله تعالى
سليم **الرحمن الرحيم** وبه تقي **الحمد لله وكفى وسلا**
علي عباده الذين اصطفى **وبعد** فلهذا هو الفن السادس من
الاشياء والنظاير وهو من الترويق ذكرت فيها من كل باب شيئا
من فروق الامام الكرابيسي المسمى بفتح الحينوي **كتاب الصلاة**
وفيها بعض مايل الطهارة البعرة اذا سقطت في البين لا ينجس لما وضعا
بجسده والفرق ان البعرة عليها حلة تمنع الشروع ولا كذلك النصف
وفي الحلب علي هذا القياس لا يجب عليه ان يرفي امراته للريضة بخلاف
عبده وامته والفرق ان العبد ملك فوجب عليه املاحة المرافة لا يبيع
مالا يملكه بالغار ويبيع في ذنبيه والفرق ان الدار يخرج من ذنبيه فتنزع
الكل له ولو نظر المصلي الي المصحف وقرا منه فسدت لا الى فرج المرأة
بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كتب
مخوسيا فلا اعاد عليه هو لو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس اعادوا
ان كان منقيا والفرق ان احبارة الاول مستثناة بعد والثاني محمل

أقيمت بعد شروعه متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها وبائع والفرق
ان الثاني لا صلاحها الا في سور الفارق نجس لا يوطأ للضرورة وقد
ميتا في دار الحرب مع زنا ردي في حجره مبيع صلي عليه وفي دار الاسلام
لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به خلافة في دار الاسلام
كتاب الزكاة يجوز تجبيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل
الحول ولا يجوز تجبيل الغريم بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها تجبيل
بعد وجود السبب وفيه قبله الوكيل بدفعه له لقرابته ونفقه
وبالبيع لا يجوز والفرق ان مبني الصدقة على المسامحة والمعاوضة
على المضايقة تشك في ادايتها بعد الحول اذ اهاوي اداء الصلاة بعد
الوقت لا والفرق ان جميع العروق فيها في كمال الصلاة اذ اشك في ادايتها
في الوقت اشترى زعفرانا ليحمله على كعك التجارة لا زكاة فيه ولو كان
سمما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والخطب
للطباخ والجرو والصابون للقصار والشب والقرط للذباغ كان زعفرانا
والعصفور والزعفران للصباغ كالسمسم والفرق ظاهر **كتاب**
الصوم تد رصوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في
سنة لزمناته والفرق امكان حجتين فيها بنفسه وبالنايب خلافة
ذلق في رمضان قليلا من الملح كعرو ولا لو كثيرا الا لان قليله نافع
وكثايره مضر وقضي وكفريا بابتاع سمسم من خانع لا ان مضغها
لانها تنكس شي بالمضغ دون الابتلاع **كتاب الحج** لو رمي الجمرتين بالبعير
جاز وبالجواهر لا لان في الاول استخفافا بالشيطان وفي الثاني
اغزان لودل المحرم هل قتل الصيد على قتل صيد لزمه الجرا ولو دل

على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محذور امرائه والثاني محذور بكل حال
ولو غلطوا في وقت الوقوف لا اعانة وفي الصوم والاصحية اعادوا والفرق
ان تد اركه في الحج متعذر وعرفي غير متييسر عتق العبد بعد حجه حج
الا بعد ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقير
دون العبد والصبوي وكالعبد والاعبي والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير
كتاب النكاح النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق
والملاك بالبيع ونحوها والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحلل
والحرمة حقه سبحانه بخلاف الملك فانه حق العبد للاب قبضه
قبل الدخول وبهي بغير العلة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها
كان له الاسترداد والفرق انها تنسخ من قبض صدقها وكان
اذ نادى لانه خلافة في الموهوب لو ميس امرأة بشبهة حرم امرؤها وفرو
ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للجماع فاقترع مقامه خلافة في
الثاني ميس الدين بوجوب حرمة المصاهرة لاجماعه لان الاول داع الى
الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل ولد تلده حرم النكاح والشرط
ولو اشتراها كن كك فسد الان الثاني يفسد الشرط الاول **كتاب**
الطلاق قال لست امراني وقع ان توي ولو زاد واسه لا وان توي
لا احتمال الاول الانثى وفي الثاني مخفى للاخبار كل وطى المطلقة
رجعيا لا السفرة بها والفرق ان الوطي رجعة خلاف للمساقفة تفصيل ابن
الزوج المعتدة عن باين لا يحرمها ولها النفقة وفي حال قيام النكاح
خلافة لعدم مصارفته النكاح في الاول خلافة في الثاني ان طلق
ان دخلت الدار عشر اقد خلعت لا يقع شيء حتى تدخل ثرا ولو

قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في
الاول لا يصح للطلاق ويصح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكلمه
بالطلاق ولو ولى لها بطلا ففلا لانه تمليك لها يقع الطلاق والعناق
والا برأ والتدبير والكاح وان لم يعلم للمعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبه
والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالافاضة بلارضى بخلاف
الثانية **كتاب العناق** لو اضافه الى فرجه عتق الى ذكره لان الاول
يعبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف
طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد
اشترته فهو حر فاشترته فاسد ان صحح لا يعتق وفي النكاح تطلق خلا
اليمين في الاول بالناسد بخلاف الثاني اعتق احد عبديه ثم قال لم
اردهن ايعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر
لان البيان واجب فيما كان تعيينا اقامه له **واسمه تعالى اعلم**
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده
الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر
تمامه وهو فن الحكايات والمراسلات وهو فن واسع قد كنت طالعت
فيه او اخرجت كتب الفتاوى وطالعت مناقب الكردي مرارا وطبقات
عبد القادر ليحيى اختصرت في هذه الكراس منها الزيد مقتصر غالبا
على ما استقل على احكام لما جلس ابو يوسف رحمه الله للتدريس من
غير اعلام الى حنيفه فارسل اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى وبالفنائه
عن ما يلخصه **الاول** قصار محمد النبوي وجابه مقتضورا هل يستحق
الاجرام لا فاجاب ابو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال

لا يستحق

لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصة قبل الحدود
استحق والا **الثانية** هل الدخول في الصلاة بالفرض امر بالسنة
فقال بانه نعم فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فخير ابو
يوسف فقال الرجل بما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة **الثالثة**
طير سقط في قدر علي النار فيه لحم ومرق هل يؤكل ان ام لا فقال يؤكل
فخطاه فقال لا يؤكل ان خطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير
يعمل ثلاثا ويؤكل وترمي المرقه والا يرمي **الرابعة** مسلم له
زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في اي المقابر فقال ابو يوسف
في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاه فخير فقال
تدفن في مقابر اليهود ولحن حول وجهها من القبلة حتى يكون وجه الولد
الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه **الخامسة** امر
ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاها فمات المولى هل تجب العدة من المولى فقال
تجب فقال اخطأت فقال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان ابن كان الزوج دخل
لها لا تجب والا وجبت فعلم ابو يوسف تفصيله فعاد الى ابي حنيفة فقال
ثبتت قبل ان تحصر مكن في اماران الفيقن شيخ برهان الدين الكردي
وفي مناقب الكردي ان سبب انفراجه انه مر من مرضا شديدا فافعه
الامام وقال لقد كنت اؤفكك بعدى للمسلمين ولين اميت ليموت علم
عائير فلما ابر العجب بنفسه وعقد له مجلس الامالي وقال له حين
جاما جابك الامسية القصار سبحان الله من رجل يتعلم في دين الله ويتقن
لمجلسه لا يحسن مسلة في الاجارة ثم قال من ظن انه مستغن عن التعليم
فليترك علي نفسه انتمى وفي خزانه الحاوي الحصري مسلة جليلة

هل الله حول في الصلاة

في ان البيع عندك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار جرى الكلام بين
سفيان وبشر في العقود متى يملك المالك لها معها او بعدها ال اثر
الى ان قال سفيان ارايت لو ان رجلا سقطت فانكسرت اذ ان انكسر
مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها او ان الله تعالى خلق نار في قطعة
فاحترقت مع الحاق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير سفيان وهو
الصحيح عند اكثر اصحابنا المالك في البيع يقع معه لا بعده فيقع البيع والمالك
جميعا من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاضة فيجب ان
يقع المالك في الطرفين معا وكن لك الكلام في سائر العقود من النكاح
والخلع وغيرها من عقود المبادلات الى اخر ما ذكره وفي مناقب الكردي
قال الامام الاعظم قد عتني امرأه وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة
اما الاولى قال كنت مجتازا فاسارت الى امرأة الى بيتي مطروح في الطريق
فتوهمت انها خرسا وان الشئ لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتي
تسلمه لصاحبه **الثاني** سالتني امرأة عن ميلة في الخبز فلم اعرفها
فقلت قولا تعلمت الفقه من اجله **الثالث** مررت ببعض الطرقات
فقلت هذا الذي يصلح الفجر بوضوء العائفة من ذلك حتى صار ذلك
دلي وسبيل الامام عن قال ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف
الله تعالى واكل بالميتة واصلي بلا رجوع وسجد واستشهد عالم اربع
وابغض الحق واحب الفتنه فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكلا فقال
الامام هذا رجل يرجو الله الجنة ويخاف الله النار ولا يخاف الظلم
من الله في عذابه وباكل السمكة والجراد ويصلي على الجنان ويشهد
بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهما فتنة

يقع في المالك مع العقد
من غير تقدم ولا تاخر

فقام السنايل وقبل راسه وقال اشهد انك للعلم وعما انتهى وفي اخر الفتوى
الظهيرية سبيل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا اخاف
النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجو فقال قوله لا اخاف النار
ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خاف عباده بالنار بقوله تعالى فان
النار التي اعدت للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال
لا اخاف ردا لك كفر انتهى وفي مناقب الكردي قدم فتاة الكوفة
فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في
امرأة المعتود فقال قول عمر رضي الله عنه تنويص اربع سنين ثم تعتد
عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاز وجهها الاول وقال تزوج
وانا بي وقال الثاني تزوجت ولكن زوج ايماما لا عن فغضب فتاة وقال
لا اجيبكم شي قال الامام خرجنا مع حماد بن شعيب الاعمش واعوز الماء
لصدقة المغرب فافتي حماد بالتميم اول الوقت فقال يوخا الى اخر الوقت
فان وجد الماء والتميم ففعلت فوجد في اخر الوقت وهذه اول ميلة فان
فيها استنار وكان للامام جارية لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبلت
فقال اهلها كيف نلد وهي بكر فقال هل لها احد تنوبه قالوا نعم فقال
لقب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عن رقها ردت الغلام اليها
فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذ هو
بابن ابي ليلى را حبا على بعلته فتسابرا فمرا على نسوة بعين فسكن
فقال الامام احسنتن فنظر ابن ابي ليلى في قطعة فوجد قضبة فيها
شهادته فدعا له يشهد في تلك القضية فلما شهد استقطعت بعلته
وقال قلت للمغنيات احسنتن فقال متى قلت ذلك حين سكتن امر

حين كن يغنيان قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنين بالسكوت
وامعني شهادته كان ابو حنيفة في ولية في الكوفة وفيها العلماء والاشراف
وقد زوج صاحبها ابنيه من اخنتين فغلط النساء فوفت كل بنتا بغير زوجها
ودخل بها فافتي سفيان يقضي على كل منهما بالمهر وترجع الى زوجها وسيل
الامام فقال علي بالعلمين فاتي بها فقال احب كل منكما ان يكون
مصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر
بتحديده النجاشي فقام سفيان فقبل بين عينيه وحكي الخطيب الخزاز
ان ملك الروم ارسل الي الخليفة ما لاجز يلا علي يد رسوله وامره ان يسال
العلماء عن ثلاث فان هم اجابوا بذل لهم المال وان لم يجيبوا اطلبهم المسلمين
الخزاج فسال العلماء راي احب بما فيه منفع وكان الامام اذا ذكر صبيبا
حاضرا مع ابية فاستاذنه في جواب الرومي فلم ياذن له فقام واستاذنه
الخليفة فاذن له وكان الرومي على المنبر فقال له اسئلكم انت قال نعم
قال انزل مكانك الارض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة
فقال سل فقال لي بني كان قبل الله تعالى قال هل تعرف العدد قال
نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن
قبل الواحد المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال
الرومي في اي جهة وجه الله تعالى قال اذا وقفت السراج فالي اي
وجه نور قال ذلك نور يستوي فيه الجهات الاربع قال فاذا كان النور
المجازي المستفاد الزايل لا وجه له الي جهة فنور خالق السموات والارض
الباقى الدائم المفيض كيف له جهة قال الرومي بما اذا يستغل الله تعالى
قال اذا كان على المنبر مشبهه مثلك انزله واذا كان على الارض موجد

منلي رنعه كل يوم هو في شان فبذل المال وعاد الى الروم واحتاج الامام الي
المال في الطريق الخاف فسامع امر ابا قربة عاقل ببيعة الخمسة دراهم فاشترى
بها ثوبا فاعطاه كيف انت بالسوق فقال اريد فوضع بين يديه فاكل ما اراد
وعطش وطلب للماء لم يعطه حتى اشترى منه ثوبية بخمسة دراهم
وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله عنه
بعد ان ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال على الناس
فقال يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك اذا اكثر
اليه الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده وعجز عنه كما انت من
النار تنتفع بها وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى الا صباري
لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك ما قلته لا يرى
من نفسه بين يدي حاشيته انه اعلم منك وانه يخطبك فتصغر في
اعين قومه ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقد رغبتك ولا تدخل
ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك اذا كنت ادون
حال منه لعلك ترتفع عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تخط عنه
عنه فتسقط بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من
اماله فلا تقبل منه الا ان تعلم انه يرضاك ويرضي عن هبك في العلم والقضاء
كذلك يحتاج الي ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تزاehl اوليا السلطان
وحاشيته بل تقوت اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليحزن بمحذرك
باقيا ولا تتعلم بين يدي العامة الامانتسالة عنه واياك في الكلام في العلن
والتجارلا عما يرجع الي العلم كبل لا يوقف على حكمك ورغبتك في المال

فانهم يسيرون الظن بك ويعتقدون ميثك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفحش
ولا تنقسم بين يدي العامة ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين
فانهم فتنة ولا بأس بان تكلم الاطفال وتسمع روضهم ولا تمشي في فاعية الطريق
بين المشايخ والعامة فانك ان قد منهم ازردي ذلك لعلمك وان اخوتهم ازردي
بك من حديث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا
ولم يوفز كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا رعاك ذلك
واقعد في المسجد ولا تاكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات
ولا من ايدي السقاين ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس الديباج والجلي والزعفر
الابيض فانه يفضي الى الرغوة ولا تكثر الكلام في البيت مع امرأتك في الترائي
الا ما رمت حاجتك منها بقدر ذلك ولا تكثر لمسها ومسها ولا تقربها الا
بذكر الله تعالى ولا تتعلم بامور نساء الغريبين يدنها ولا بامر الجواني فانها
تنسب اليك في كلامك ولعلك ان تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الا حاك
ولا تزوج امرأة تكن لها بعل او اب او ام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل
عليها احد من اقاربك فان المرأة اذا كانت ذامال يدي ابوها ان جميع ما لها
له وانها عارية في يديها ولا تدخل بيت ابوها ما قدرت واما ان ترضي ان
تزوج في بيت ابوها فانهم ياجدون اموالك ويطلعون فيها غاية الطمع
واياك ان تتزوج بدة ان البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم وتسرق
من مالك وتنفق عليهم فان الولد اعز عليك منك ولا تخرج بين امرأتين في دار
واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب
العلم ولا تضيع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت
التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شر الجواني والغلمان وتشتغل

بالدين والنساق قبل تحصيل العلم فتضيع وقتك وتترك العلم واشتغل بالعلم في
عذر وان شبايك ووقت فراغ قلبك واطلرك ثم اشتغل بالمال لجمع عندك فان
كثرة العلم والولد يشوش البال فاذا جمعت المال وتزوج وعليك بتقوى الله
تعالى واذا الامانة والضيعة بطبع الخاصة والعامة ولا تسكن بالناس
ووفر نفسك ووفرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقبل معاشرتهم
بذكر المايل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك
واياك ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم ثقيلون ولا يشتغلون
بك لك ومروءاتك يستفتيك في المايل فلا تحب الا من سرهم ولا تقم اليه
غيرك فانه يشوش عليك جواب سواله وان بقيت عشرين بعير كنت ولا
قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كالكنت مع عيشتك ضنك
واقبل على تنفقهتك كالكنت اتخذت كل واحد منهم لينا وولد التريديم رغبة
في العلم ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ما
وجهك ولا تخشع من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترضي لنفسك
من العبادات الا بما يرضي ما يبعده عنك وتتعاطاها فالعامة اذا لم يروها منك
الاقبال ما كثر ما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان عملك
لا ينفعك الا ما تنفعهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا
تتحدث بالنفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا
يخرجون عليك باجمعهم ويطعون في من هبك والعامة يخرجون عليك
وينظرون اليك باعينهم فيصير مطعون عندهم بلا فائدة وان استنتج
في المايل فلا تناقشهم في المناظرة والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا من
دليل واضح ولا تطعن في اسانيدهم فانهم يطعون فيك فلتكن من

الناس على قدر وعي الله تعالى في شريك كما انت في علائقك ولا تصالح امر العالم
الا بعد ان تجعل سره كعلائقه واذا اولك السلطان عملا لا يصلح لك فلا تقبل
ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يولي بك ذلك الا لعلك واياك ^{تتكرم في}
مجلس النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الاخطار والكل في
اللان واياك ان تكثر الفمك فانه يبعث القذب ولا تمشي الاعلى طمانينة
ولا تمشي عجزا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهائم تنادي
من خلف واذا تكلمت فلا تكثر صياحه ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك
السكون وقلة الحركة عانة كي تحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر
الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف
الصلوات تقرأ فيها القرآن وتذكر الله وتذكر على ما اودعك من الصبر
واولاك من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة في كل شهر تصوم فيها
ليقتدي غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغير لتنتفع من دينك
واخرتك بعلمك ولا تشتري نفسك ولا تتبع بل اتخذ لك مصليا يقوم
باسغالك ويعتمد عليه في امورك ولا تظلمين الى دينك والى ما فيه فان
الله تعالى سايلك عن جميع ذلك ولا تشتتر الغلمان المرد ولا تظهر من نفسك
التقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع اليك الخراج فان قت اهانتك
وان لم تقم عايتك ولا تنتفع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت
انسانا بشرا فلا تدخره بل اطلب منه خيرا الا في باب الدين فانك ان عرفت
في دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يبتعدوه ويخذروه قال عليه السلام
اذكروا الفاجور بما فيه حتي يخذروه الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والدي
يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى

ما
يلك

معين

معينك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يجاسر احد على
اظهار بدعته في الدين واذا رايت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذكر ذلك
مع طاعتك لجاهه فان يده اقوي من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي
انت فيه سلطان وسلطان علي غيره اني اذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم
فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا واظمت عليه ودمت لعلمهم
يقهرونك فيعزبون في ذلك مع الدين واذا فعل ذلك من او مرتين يعرف منك
الجد في الدين والحرص على الامر بالمعروف واذا فعل ذلك من اخري فادخل
عليه وحدك في داره والفضحة في الدين وواظم ان كان مستدعا وان كان
سلطانا فاذكر له ما يحضر من كتاب الله وسنة رسوله فان قبل منك
والا فاسال الله تعالى ان يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفر للاسنان
ومن اخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشايخ
والمواضع المباركة واقتل من العامة ما يعرضون عليك من روباهم في
التي عليه اللام وفي روبا الصالحين في المساجد والمقابر ولا تجالس
احد من اهل الاله الا على سبيل الدعوة للدين ولا تكثر اللعوب والشم واذا
اذن الموزن فتاهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة ولا تتخذ
دارك في جوار سلطان وما رايت علي جارك فاستتر عليه فانه امانة ولا تظهر
اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاستر عليه بما تعلم انه يقر بك الى
الله تعالى واقتل وصيبي هذه فانك تنتفع بها في الاول والاخر ان شاء الله
تعالى واياك والنجل فانه يبتغض به المرء ولا تمشي طماعا ولا كذا با ولا صرا
تخاليط بل اخف مروتك في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الجوار
كلها واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وحي ذاهبة

فان من ضعف همته ضعف منزلته واذ امتدبت في الطريق فلا تلتفت يمينا
ولا شمالا بل واصل النظر الى الارض واذ دخلت الحمام فلا تقاوم الناس في
اجرة الحمام والمجلس بل اخرج ما تعطي العامة لتظهر مرونتك بين يديهم فيعطونك
ولا تسلم الامتعة الى الحائك وسائر الصنائع بل اخرج نفسك لفتة يفعل ذلك
ولا تماكس بالحباب والدواق ولا تزن الدرهم بل اعتمد على غيرك وحق
الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير فيها وول امورك غيرك
ليمكنك الاقبال على العلم فذلك احفظ لحاجتك وايدك ان تكلم المجانين
ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستغفرون
بذخر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجيك ولا يزالون منك وان
عرفوك على الحق واذ دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم ما لا يرفعون لك
يلحق بك منهم اذ به واذ كنت في قوم فلا تنقد مرعيتهم في الصلاة ما لا يقدرون
علي وجه التقدير ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى
النظرات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزل
علي قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل عندهم بما لا تعلمك من عهدهم ويطعن
الناس ان ذلك حق بسحرك فيما بينهم وقت الاقدام عليه وابان
والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاضي لا بد له ان يكتب
واذا اردت ان تجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك
واذكر فيه ما تعلمه كيلا تغفل الناس بحضورك فيظنون انه على صفة في العلم
وليس هو على تلك الصفة فان كان يصالح للفتوى فاذكر فيه ذلك والا
فلا ولا يقعد ليدرس بين يديك بل انزل عنده من اصحابك ليخبرك بعينه
كلامه وكيفية علمه ولا تخقر مجالس النكر او من تتخذ مجلس عظة تجاهك

وتزكيتك له بل وجه اهل محنتك له وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من
اصحابك وفوض امر النكاح الى فطيت ناحتك وكذا صلاة الجنائز والعديد
ولا تلتفتي من صالح دعايك واقبل هذه الموعظة عني وانما اوصيتك بالصبر
ومصلحة المسلمين انتهى وفي اخر تنقيح الحزوني قال الحائر الجليل نظرت في ثلث
جزء مثل الاعالي ونوادير ابن سماعه حتى انتقيت كتاب المشقى وقال حين ابتلي
ثجبة القتل عمرو ومن همة الاثر ان هذا جزاء من اثر الدنيا على الآخرة والعالم عني
اخفي علمه وترك حقه خدع عليه ان يعجز عما يسوء وقيل كان سبب
ذلك انه لما راي في كتب محمد مكررات وطولها فجلسها في مكررها
فراي محمد في منامه فقال لم فعلت هذا كئيب فقال لان في الفتى ما كسالي
في ذلك للحرور وذكر في المقرر فغضب وقال قطعك الله كما قطعت
كتبي فابتلي بالاثراك حتى جعلوا على راس شجرتين فقطع نصفين
رحمه الله تعالى وهذا من اخر ما اورده من كتاب الاشياء والنظائر
في الفقه على مذهبه الامام الاعظم ابو جعفر النعمان رضي الله تعالى
عنه وارضاءه وجعل الجنة مقبلا وممواها للجامع للفتون السبعة
التي وعدنا بها في خطبة الفريد في نوعه بحيث لم اطلع له على نظير
في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ من تأليفه في السابع والعشرين
من جمادي الثاني سنة تسع وستين وتسعين
وكانت مدة تأليفه ستة اشهر مع تحلل ايام
توكلك الجسد ونده الحمد على التمام
وصلى الله على افضل الانام وصحبه البررة الكرام
يارب العالمين امين

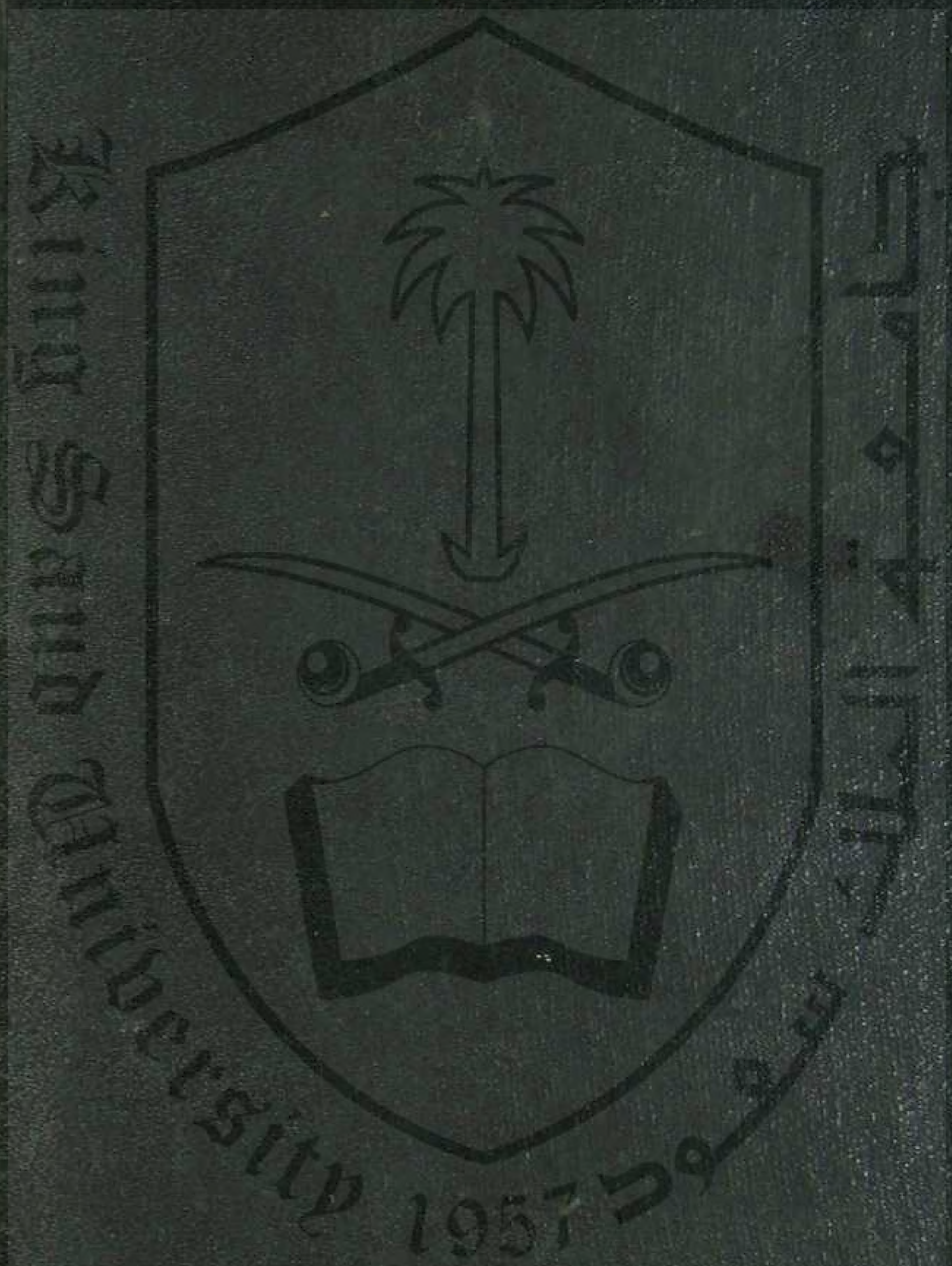
من توى اربع ركعات غير الفريضة سواء كانت سنة مؤكدة او نافلة فيصلي
 على النبي عليه السلام في القعدة الاولى بعد التشهد واذ اقام الالف في الثانية
 وليستوفى كافي السبع الاول به اقتراح من ترك الم هذه مسئلة كبر الرفع والكر
 الناس عاقل عنها انتهى من العناية شرح المبدية

من اراد ان لا تنوته سنة الفجر كبر له ثم توى لفرض الامام بقلبه ولم يلقظ
 وكبر له بلا رفع يده فاذا اتم الامام الفرض لم يسلم معه ولم يقطع الصلاة وصلى
 سنته بلا رفع يده وتحبته فقد ادرك السنة واجماعه بلا كراهة ولا ابطال
 من المحيط
 اذا تزوجت المطلقة المهر الثلاث بزوج اخر ثم فارقا قبل الدخول ففادت
 الى الاول بقضاء القاضي بحوز النكاح في قولهم جميعا ولو ان تزوجت بغير قضاء
 لم يجر عندنا وعند سعيد بن المسيب بحوز وهذا المسئلة ما يعلم ويعلم به ولكن
 لا ينبغي به لئلا يجاسر العوام
 من فتاوى الامام السعدي
 في المحظرات والامام حنيفة

طلق امراته بملكه تحلل له حتى تنكح زوجا غيره اما اذا اراد في ذلك ان لا يزوجها
 زوج غير من يزوجها القصبى ثم ترضع الصبي باذن وليه تحرم عليه في الوقت
 ولاعد عليها في تزوج الزوج الاول روى عن ابي حنيفة رحمه الله لذلك
 من المشكك

بسم الله

العالم المصطفى والحمد لله والتموا له على جلالة قلمه ان اول العلم علامة التهذيب والتحقيق ونزاهة العلم
 والله من اجمع العلم والعهد والوارث ميراثهم سلكا لها انفسها ما استعمل
 لا يزالون اجدادهم صانعيه في حق المعقول والمسموع وسوايد افاضته منبذوا له المفرد والمسمى



Copyright © King Saud University